وزارة التعليم العالى و البحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدى – أم البواقى –
كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

المـوضـــــــــوع :

آلية تفعيل التكامل الإقتصادي فى الدول النامية فى ظل العولمة

دراســة حالــة دول مجـلس التـعاون الخـليجي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتواره فى العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد التنمية

إعداد :
زهية لموشى

إشراف :
أ.د. محمد سحنون

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. محمود جمام	أستاذ التعليم العالى	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د. محمد سحنون	أستاذ التعليم العالى	جامعة قسنطينة 2	مقررا
أ.د. لخضر ديلمي	أستاذ التعليم العالى	جامعة باتنة	عضوا
أ.د. زين الدين بروش	أستاذ التعليم العالى	جامعة سطيف	عضوا
أ.د.عبود زرقين	أستاذ التعليم العالى	جامعة أم البواقي	عضوا
أ.د.فوزى السبتى	أستاذ التعليم العالى	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية : 2015 / 2016

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل إخوتى و أخواتى

إلى كل الأهل و الأقارب

كلمة شكر و عرفان

الحمد لله الواحد الأحد ، و الفضل للذي خلق السموات بغير عمد و قسم الأرزاق و لم ينسى أحد و الذي أمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

و أتقدم بجزيل الشكر و الإمتنان و التقدير لأستاذي الفاضل :

الأستاذ الدكتور محمد سحنون على كل ما قدمه من نصائح و توجيهات قيمة فله مني كل الاحترام و التقدير .

كما أتوجه بالشكر و الامتنان لسادة أعضاء اللجنة الموقرة لقبولهم مناقشة البحث .

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الشكر و التقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
مقدمة	أ – ز
الفصل الأول : الإطار النظرى للتكامل الاقتصادي و تجارب عالمية رائدة	01
تمهيد	02
المبحث الأول : التكامل الاقتصادي : مفهومه ، دوافعه و شروطه	03
المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي	03
الفرع الأول : تعريف التكامل الاقتصادي	03
الفرع الثانى : التفرقة بين اصطلاحي التكامل و التعاون	06
المطلب الثاني : دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي	07
الفرع الأول : دوافع ظهور المشاريع التكاملية الاقليمية	07
الفرع الثانى : أهداف التكامل الاقتصادي	08
المطلب الثالث : شروط نجاح التكامل الاقتصادي	09
الفرع الأول : الشروط الاقتصادية	09
الفرع الثانى : الشروط السياسية	11
المطلب الرابع : صور التكامل الاقتصادي	11
الفرع الأول : تحرير التجارة	11
الفرع الثانى تكامل الانتاج	19
الفرع الثالث : التكامل التنموي	21
المبحث الثانى : آثار التكامل الاقتصادي و مناهجه	22
المطلب الأول : التحليل النيوكلاسيكي و الآثار الستاتيكية للتكامل الإقليمي	22
الفرع الأول : نظرية الاتحاد الجمركي	23
الفرع الثانى : الآثار الاقتصادية الستاتيكية للاتحاد الجمركي	24
المطلب الثانى : العوامل الرئيسية لتقدير نتائج الاتحاد الجمركي	31
المطلب الثالث : التحليل الديناميكي و الآثار الحركية للتكامل الإقليمي	32
الفرع الأول : طبيعة مناهج تطوير نظرية الاتحاد الجمركي	32
الفرع الثانى : الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي	33
المبحث الثالث : تجارب التكتلات الإقتصادية الرائدة فى العالم	37
المطلب الأول : التكتل الاقتصادي الأوروبي	37
الفرع الأول : الامكانات و مراحل التطور	38

الفرع الثانى : إنشاء العملة الموحدة	39
الفرع الثالث : أهداف التكتل الاقتصادي الأوروبي	39
الفرع الرابع : الحجم الاقتصادي لهذا التكتل	40
الفرع الخامس : عوامل نجاح تجربة التكامل الاقتصادي الأوربي	41
المطلب الثانى : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)	43
الفرع الأول : إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	44
الفرع الثانى : الهيكل التنظيمي لاتفاقية النافتا	44
الفرع الثالث : مراحل تأسيس منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا	46
الفرع الربع : أهداف تكتل شمال أمريكا	47
الفرع الخامس : الحجم الاقتصادي لتكتل النافتا	47
المطلب الثالث : منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسيفيك (APEC)	48
الفرع الأول : نشأة جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك APEC	48
الفرع الثانى : أهداف الآبيك	49
الفرع الثالث : نتائج قمة سياتل 1993	50
الفرع الرابع : تقييم تجربة الآبيك	51
الخلاصة	53
الفصل الثانى : تفاعلية العولمة و التكتلات الاقتصادية بين الفرص و المخاطر	54
تمهيد	55
المبحث الأول : مفهوم العولمة و أبعادها	56
المطلب الأول : مفهوم العولمة	56
المطلب الثانى : الاتجاهات العامة لظاهرة العولمة	58
الفرع الأول : العولمة كعملية انتقال و تكثيف للتفاعلات الدولية	58
الفرع الثانى : العولمة بمعنى الإقليمية و التحول نحو التوحيد الكوني	59
الفرع الثالث : العولمة كعملية تحرر	60
الفرع الرابع : العولمة و ثورة الأقطاب الاقتصادية و التكتلات العملاقة	60
الفرع الخامس : ثورة إقتصاد السوق و حرية التبادل التجاري	62
المطلب الثالث : الأبعاد المختلفة للعولمة	65
الفرع الأول : الأبعاد الاقتصادية للعولمة	65
الفرع الثانى الأبعاد السياسية للعولمة	69
المبحث الثانى : الإقليمية فى إطار العولمة	70
المطلب الأول : الدوافع العامة لتنامى النزعة الإقليمية	71
الفرع الأول : الدوافع الكامنة فى البيئة الاقتصادية المحلية	71
الفرع الثانى : الدوافع الكامنة فى البيئة الاقتصادية الدولية	74

المطلب الثانى : التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية	79
الفرع الأول : أثر الاقليمية على تحرير التجارة العالمية	79
الفرع الثانى : أثر الإقليمية على تحرير إجراءات الاستثمار	81
الفرع الثالث : أثر التكتلات الاقتصادية على نقل التكنولوجيا	83
المطلب الثالث : علاقة التكتلات الاقتصادية بالعولمة	86
المبحث الثالث : التحديات التى تواجه التكتلات الاقتصادية و عوامل نجاحها فى ظل العولمة	88
المطلب الاول : فرص و مخاطر العولمة	88
الفرع الأول : الفرص المتاحة للعولمة	88
الفرع الثانى : مخاطر العولمة	90
المطلب الثانى : تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الاقتصادي	92
المطلب الثالث : عوامل نجاح التكتلات الإقتصادية فى ظل العولمة	95
الخلاصة	97
الفصل الثالث : ضرورة التكامل الإقتصادي للدول النامية	98
تمهيد	99
المبحث الاول : خصائص الدول النامية و استراتيجيات التنمية الاقتصادية	100
المطلب الاول : مفهوم الدول النامية	100
المطلب الثانى : أهم الخصائص الاقتصادية للدول النامية	103
الفرع الأول : هيمنة القطاع الفلاحي و الاستخراجي	103
الفرع الثانى : إختلال هيكل التجارة الخارجية	104
الفرع الثالث : انخفاض متوسط الدخل الفردي و الدخل الوطني	105
الفرع الرابع : التبيعية الاقتصادية	106
الفرع الخامس : زيادة حجم المديونية	107
الفرع السادس : إرتفاع معدل النمو السكاني	107
الفرع السابع :نصيب الدول النامية من الاستثمار	108
المطلب الثالث : استراتيجيات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية	108
الفرع الأول : إسترتيجية الاستثمار	109
الفرع الثانى : إستراتيجية التصنيع	112
المبحث الثانى : أهمية التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية فى الدول النامية و متطلبات تفعيله	115
المطلب الأول : مبررات و أسس التكامل الإقتصادي فى الدول النامية	115
الفرع الأول : مبررات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية	116
الفرع الثانى : أسس التكامل الاقتصادي فى الدول النامية	118
المطلب الثانى : دور التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية فى الدول النامية	120

الفرع الأول : وفورات الحجم	120
الفرع الثانى : تخفيف التبعية الاقتصادية للخارج	124
الفرع الثالث : إستقطاب الاستثمارات الأجنبية	125
المطلب الثالث : مشاكل و عقبات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية	125
المطلب الرابع : متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي فى الدول النامية	127
الفرع الأول : على الصعيد المحلى	127
الفرع الثانى : على الصعيد الإقليمي	128
الفرع الثالث : على الصعيد الدولي	132
المبحث الثالث : نماذج من التكامل الاقتصادي فى الدول النامية	132
المطلب الاول : السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا COMISSA	132
الفرع الأول : نشأة الكوميسا و مراحل تكاملها	133
الفرع الثانى : ملامح الاقتصادية لدول الكوميسا	135
المطلب الثانى : رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASSEAN	139
الفرع الأول : نشأة الآسيان و مسيرة التعاون	139
الفرع الثانى : أهداف الآسيان و العوامل المحدد لمنهج التعاون به	142
المطلب الثالث : منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى	143
الفرع الأول : مسيرة التكامل الاقتصادي العربي	143
الفرع الثانى : واقع التجارة العربية فى ظل منطقة التجارة الحرة	148
الفرع الثالث : التطورات فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	149
الخلاصة	151
الفصل الرابع : دول مجلس التعاون الخليجى و التكامل الاقتصادي فى ظل العولمة	152
تمهيد	153
المبحث الأول : مجلس التعاون الخليجي (النشأة و الدوافع و مسيرة التكامل الاقتصادي)	154
المطلب الأول : إنشاء مجلس التعاون الخليجي و دوافعه	154
الفرع الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي	154
الفرع الثانى : تعريف مجلس التعاون الخليجي	155
الفرع الثالث : دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي	156
المطلب الثانى : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي و العضوية به	157
الفرع الأول : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	157
الفرع الثانى : العضوية فى مجلس التعاون الخليجي	159
المطلب الثالث : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون و إنجازاته	160
الفرع الأول : النظام الأساسى لدول مجلس التعاون الخليجي	160

الفرع الثانى : الاتفاقية الاقتصادية الموحدة (الأولى و الثانية)	160
الفرع الثالث : قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي	166
الفرع الرابع : الانجازات الرئيسية المشتركة لمجلس التعاون فى المجالات الاقتصادية	166
المبحث الثانى : إمكانات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و اتجاهات التنمية بها	168
المطلب الأول : الخصائص المشتركة فى اقتصاديات دول الخليج	168
المطلب الثانى : إمكانات التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجي	171
الفرع الأول : الإمكانات الطبيعية	171
الفرع الثانى : الإمكانات البشرية	175
الفرع الثالث : إستراتيجية التنمية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي و أهدافها	178
المطلب الثالث : دور التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية بدول المجلس التعاون الخليجي	181
المبحث الثالث : واقع إقتصادات دول المجلس التعاون فى ظل العولمة	188
المطلب الاول : واقع إقتصاديات دول جلس التعاون الخليجي	188
الفرع الأول : الناتج المحلى الإجمالي	188
الفرع الثانى : القطاع التعديني فى دول مجلس التعاون الخليجي	193
الفرع الثالث : واقع و اتجاه التجارة فى دول مجلس التعاون الخليجي	198
المطلب الثانى : مؤشرات عولمة اقتصاديات دول مجلس التعاون	205
المطلب الثالث : الفرص و التحديات التى تفرضها العولمة على اقصاديات دول مجلس التعاون	209
الخلاصة	216
الفصل الخامس : المداخل المعتمدة لتفعيل التكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي	217
تمهيد	218
المبحث الأول : مدخل التحرير التجاري و أثرة على التكامل الاقتصادي الخليجي	219
المطلب الأول : إقامة منطقة التجارة الحرة (1983 – 2002)	220
المطلب الثانى : إقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي 2003	221
الفرع الأول : الفترة الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي (2003- 2007)	222
الفرع الثانى : الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون	222
الفرع الثالث : تأثير الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	225
المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة و آليات التنفيذ	232
الفرع الأول : نشأة السوق الخليجية المشتركة	233
الفرع الثانى : آليات العمل بالسوق الخليجية المشتركة	234
الفرع الثالث : إنجازات السوق الخليجية المشتركة فى مجالات الحريات الأربعة	238
الفرع الرابع : التوجهات المستقبلية للسوق الخليجية المشتركة	240
الفرع الخامس : الآثار الاقتصادية للسوق الخليجية المشتركة	241

المطلب الرابع : الآثار الديناميكية لمدخل التحرير التجاري على التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	245
الفرع الأول : تسهيل التبادل التجارى	245
الفرع الثانى : المفاوضات التجارية	251
الفرع الثالث : تحقيق وفورات الحجم	251
الفرع الرابع : زيادة المنافسة	252
الفرع الخامس : تعزيز بيئة الاستثمار	252
الفرع السادس : الرفاهية الاقتصادية	253
المبحث الثانى : مدخل التكامل الانتاجي و دوره فى تفعيل التكامل الاقتصادي	255
المطلب الأول : التنسيق الصناعي	256
الفرع الأول : الواقع الحالى للقطاع الصناعي فى دول المجلس التعاون الخليجي	257
الفرع الثانى : مؤسسات التنسيق الصناعي بدول مجلس التعاون الخليجي	265
الفرع الثالث : إقرار الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس	266
الفرع الرابع : الأهمية الاقتصادية للتنسيق بين القطاع الصناعى و صناعة تكنولوجيا المعلومات فى تعزيز التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي	267
الفرع الخامس : نحو استراتيجية مقترحة لتطوير إمكانيات التنسيق فى المجال الصناعى فى دول مجلس التعاون الخليجي	269
المطلب الثانى : التنسيق الزراعي	273
الفرع الأول : إقرار وثيقة السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي	273
الفرع الثانى : آلية إعداد و إقرار القرارات فى القطاع الزراعي	275
الفرع الثالث : محاور العمل المشترك للسياسة الزراعية المشتركة المعدلة	275
الفرع الرابع : الأنظمة و التشريعات الموحدة بين دول المجلس	277
الفرع الخامس : تطور الانتاج الزراعي فى دول مجلس التعاون الخليجي	279
الفرع السادس : المشاريع الزراعية المشتركة	281
المطلب الثالث : التنسيق فى مجال الطاقة	281
المطلب الرابع : الاتحاد النقدى و العملة الموحدة	285
الفرع الأول : الفكرة و البدايات	285
الفرع الثانى : البرنامج الزمني للاتحاد النقدي	286
الفرع الثالث : متطلبات الاتحاد النقدي	288
الفرع الرابع : الآثار المترتبة عن إصدار عملة خليجية موحدة	290
الخلاصة	292
الخاتمة	294
قائمة المراجع	300
ملخص الدراسة	311

فهرس الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	آثار الاتحاد الجمركي على خلق التجارة	27
02	الآثار على الرفاه الاقتصادي العام (تحويل التجارة)	30
03	الترتيبات الإقليمية فى العالم سنة 2005	78
04	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فى دول الكوميسا (2005 – 2009)	136
05	حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا (2007- 2008)	138
06	آداء التجارة البينية العربية (2005 – 2009)	150
07	مساهمة التجارة البينية العربية فى التجارة الإجمالية لتجمعات عربية و غير عربية مختارة لسنتي 2005 و 2009	151
08	تطور السكان فى مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008 – 2011)	175
09	القوى العاملة فى دول مجلس التعاون الخليجي (2008- 2011)	178
10	التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات و الواردات) و المشاريع الرأسمالية المشتركة خلال الفترة (1990 – 2010)	183
11	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1980 _ 2010)	184
12	مؤشرات انتشار التكنولوجية فى دول مجلس التعاون الخليجي فى الفترة (1990- 2010)	186
13	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2008- 2011)	189
14	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (2008 – 2011)	191
15	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004- 2011)	192
16	تطور إنتاج النفط خلال الفترة(2008 -2011)	196
17	التجارة البينية الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي للفترة(2008 – 2011)	199
18	التجارة البينية الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة(2008 – 2011)	200
19	التجارة البينية حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة(2008 – 2011)	200
20	صادرات دول مجلس التعاون الخليجي للعالم الخارجي خلال الفترة (2008 – 2011)	201
21	الهيكل الرئيسي لاستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2010	203
22	تطور واردات دول مجلس التعاون الخليجي مع العالم الخارجي للفترة (2008- 2011)	204
23	درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي خلال الفترة (1998- 2011)	206
24	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1970- 2011)	209
25	إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات و الواردات) للفترة (1982- 2005)	221
26	تطور التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي و نسبتها من الصادرات و الواردات الإجمالية	227

	للمجلس خلال الفترة (1993 – 2007)	
27	معدل الكثافة التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات (2006 – 2010)	242
28	الرقم القياسي لدرجة كثافة التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي للسنوات (2006 و 2010)	244
29	المؤشرات الأساسية فى التدفقات التجارية و الاستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالاتحاد الأوروبي 2009	249
30	التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية فى دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2010	261
31	تطور انتاج دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المحاصيل الحقلية خلال الفترة (1995- 2010)	280
32	تطور انتاج دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات الحيوانية خلال الفترة (1995- 2010)	280

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مضمون و درجات التكامل الاقتصادي	18
02	حالة خلق التجارة	26
03	تحول التجارة الأضرار	29
04	أهداف العولمة	64
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي (1980-2011)	188
06	توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2011	190
07	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس خلال الفترة (2004- 2011)	192
08	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004 – 2011)	193
09	الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2010	202
10	حجم المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون و اتجاهاتها الرئيسية لسنة 2010	205
11	تطور الأهمية النسبية للتجارة البينية و التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (الواردات البينية و الواردات من بقية دول العالم منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الخليجي)(1980-2008)	230
12	أهمية الصادرات البينية غير النفطية فى الصادرات الإجمالية غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2009	238
13	تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات و الواردات خلال الفترة من (1990- 2011)	251
14	مجلس التعاون الخليجي معدلات زيادة الرفاهية و نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي خلال الفترة (1991- 2010)	254
15	معدل النمو السنوي فى عدد المنشآت حجم الاستثمارات ، و عدد العاملين فى القطاع الصناعي فى دول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2008 – 2010)	262
16	التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية فى دول مجلس التعاون 2007 - 2010	263

المقدمـــــة

حدثت تغيرات واسعة النطاق فى العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد شهد النصف الأخير من القرن العشرين قدرا لا نظير له من النمو و التحول، و لقد حفز على ذلك التوسع فى التجارة و الاستثمار على الصعيد العالمي، و التطور التكنولوجي المتسارع. و قد أدى التحرير التجاري الواسع لانتشار و إلغاء القيود المالية إلى قيام سوق عالمية بصورة متزايدة لا تحكمها سوى قانون المنافسة و قد اصطلح على هذا التحول باسم "العولمة" .

و قد استخدم هذا المصطلح أساسا لوصف بعض الأوجه الرئيسية للتحول الحديث فى النشاط الاقتصادي العالمي . فالأمر ليس بوافد جديد على العالم ، بل هو تطور مستمر منذ الثورة الصناعية ، بل و قبلها مع الرأسمالية التجارية ، و ربما قبل ذلك أيضا . بيد أن ثمة اختلافا بين تجربة التغيير المعاصرة و تلك التى حدثت فى الأجيال السابقة ، فلم يحدث إطلاقا من قبل أن حدث التغير بمثل هذه السرعة – بل و دفعة واحدة فى بعض الحالات – على مثل هذا النطاق العالمي و على هذا النحو المشهود فى العالم .

و قد تزامن مع هذه التحولات و بروز ظاهرة عولمة الاقتصاد ، تشكل تكتلات إقليمية و التى تعاظم دورها فى الاقتصاد العالمي، و أصبحت هذه التكتلات تشكل إطارا و آلية لتكامل و اندماج الاقتصادات التى يجمعها تجاور جغرافي أو مصالح مشتركة ،و من أهمها المصالح الاقتصادية التى تعتبر المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل الدافع الأقوى للتقارب بين هذه الجماعات، بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، مبنية على إنشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، وعليه فإن التكتلات والتجمعات الاقتصادية أصبحت ضرورة تفرضها الأحداث والتطورات الدولية، خاصة إذا تعلق الأمر بمجموعة من الدول التي تربطها جملة من المقومات التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو العقائدية (الدينية) .

لذلك فقد غدا مسار التكتلات الإقليمية سلوكا سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية . فمستوى التراكم الرأسمالي و ارتفاع كلفة التكنولوجيا الحديثة و اشتداد حدة المنافسة التجارية بين الاقتصادات العالمية، جعلت من المستحيل على أي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية مواجهة شروط الاندماج فى الاقتصاد العالمي من منطلق الانغلاق و الانعزال أو الاعتماد على مصادرها المحلية. و لم تخرج عن هذا النطاق الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، و هي أكبر قوة اقتصادية فى العالم، حيث تمكنت من تكوين تكتل اقتصادي مع كندا و المكسيك عرف باسم " النافتا".

و لهذا، و خلال انتقالنا للقرن الحادى و العشرين ، لا يمكننا أن نتوقع أن أيا من الدول النامية ستعيش منعزلة عن الاقتصاد العالمي و بعيدة عن تأثير القوى السياسية و الاقتصادية العالمية . و لكن وسط حركة العالم الذى يتسم بتشابك العلاقات إلى حد كبير، و الذى ستعتمد فيه المنافسة بدرجة كبيرة على انتاج المعرفة و الاستفادة منها، و نجد أن التكتلات الاقتصادية سيكون لها تأثير قوي على نمط الانتاج أو عودة العلاقات بين الدول النامية و الاقتصاد العالمي.

و من هنا، فقد تعددت أنواع التكامل الاقتصادي حسب طبيعة الأهداف و الوسائل و الأدوات المستخدمة فيه و تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي و درجة التطور الاقتصادي للمجموعة المتكاملة، فما يصلح منها للدول الرأسمالية المتقدمة قد لا يصلح للدول النامية، حيث أن الهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي فى الدول الرأسمالية هو احداث نمو اقتصادي عن طريق تحرير التبادل التجارى بين الدول المتكاملة، و هذا الهدف قد لا يمكن تحقيقه فى الدول النامية كونها لا تملك أجهزة انتاجية متقدمة و بالتالى لا يمكن تحرير التبادل التجاري ما لم يتم خلق و تطوير الجهاز الانتاجي أولا .هذا بالإضافة إلى الوضعية التى تشهدها اقتصاديات هذه الدول و التى تطبعها مظاهر التخلف فى شتى مجالات التنمية . لذلك فقد شغلت حيزا كبيرا فى كتابات المهتمين بالقضايا التنموية لا سيما مع استفحال مظاهر الفقر و تمادى اتساع الفجوة بينها و بين الاقتصاديات المتطورة فى ظل العولمة و ما تفرضه من تحديات بالإضافة إلى النشاط المتزايد للتكتلات الاقتصادية بالدول المتقدمة و التسارع الهائل فى مجال المعلومات و الاتصالات. و النقطة الأساسية التى تدور حولها هذه الدراسات فى الفكر الاقتصادي هي كيفية البحث عن الطرق التى تمكن من تضييق هذه الفجوة، و تشخيص الاستراتيجيات التنموية الكفيلة ببعث قوى النمو داخل إقتصاديات الدول النامية .

فلقد عرفت الدول النامية فى تاريخها الاقتصادي تطبيق العديد من الاستراتيجيات التنموية و النماذج التكاملية المستوردة أدت إلى خلق اختلالات هيكلية لا زالت تعانى من آثاراها إلى يومنا هذا، و رغم اتجاهها إلى تطبيق برامج الإصلاح التى كانت فى معظمها هي الأخرى تفرض من الخارج تحت ضغط ظروف المديونية الثقيلة و ضغوط الفقر و الأزمات الداخلية و التى لم تنبع من قناعات أو اختيارات حرة مبنية على دراسات دقيقة للواقع الداخلي للاقتصاد و تشخيص نقاط القوة و الضعف ، و المدى الذى تسمح الإمكانيات الداخلية ببلوغه وفقا ما يتماشى و خصائص مجتمعاتها و كذا واقعها و ظروفها الاقتصادية ، و بذلك ظل التكامل الاقتصادي بهذه الدول أملا يكاد يكون بعيد المنال للإرتقاء بمستوياته و درجاته و تفعيله إلى مستوى أعلى مما هو عليه الآن خاصة فى ظل ما يحيط بها من ظروف دولية صعبة و قاهرة . و عليه فإن هذا البحث جاء لتسليط الضوء على أهم الآليات التى يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول و كيفية الارتقاء بها إلى أعلى درجاته ، باتخاذ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا.

- **الإشكالية الرئيسية :**

إلى هنا يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث كما يلي :

ما هي المداخل التى يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل الاقتصادي فى الدول النامية بما يتماشى و الواقع الاقتصادي و التنموي لهذه الدول فى ظل تحديات العولمة ؟

- **الأسئلة الفرعية :**

و للإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلى:

1- ما هي الآثار المترتبة عن التكامل الاقتصادي ؟ و كيف يمكن الاستفادة منها؟

2- هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصادياتها ؟

3- ما هي الاستراتيجيات التنموية التى طبقت فى الدول النامية ؟ وهل أدت إلى رفع مستويات التنمية بها؟

4- ما هي إنعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول النامية ؟ و هل يمكن الاستفادة من الفرص التى تحملها فى طياتها؟

5- هل أسهم منهج التكامل الاقتصادي الجاهز الذى تبنته الدول النامية فى تفعيل تكاملها الاقتصادي ؟ أم هناك أساليب أخرى يجب الاعتماد عليها لتحقيق ذلك ؟

6- ما مدى تجسيد دول مجلس التعاون الخليجي العربي لظاهرة التكامل الاقتصادي ؟

7- و إلى أي مدى ساهمت المداخل المنتهجة فى تفعيل التكامل الاقتصادي الخليجى ؟

فرضيات البحث :

اعتمدنا فى تحليل و معالجة الإشكالية الرئيسية للبحث على الفرضيات التالية :

1- تتمثل الآثار الناجمة عن عملية التكامل الاقتصادي، أساسا فى تعظيم الرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة المكاسب الناجمة عن فتح الأسواق و التخصص فى الانتاج،و يمكن الاستفادة منها من خلال زيادة نسبة التجارة البينية بين الدول المتكاملة .

2- يعتبر التكامل الاقتصادي فى الدول النامية أسلوبا فاعلا فى دفع عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

3- انتهجت الدول النامية مجموعة من الاستراتيجيات و البرامج للتصنيع لتحقيق تنميتها الاقتصادية و ضمان أسواقها و لكنها لم تنجح فى تحقيق أهدافها التنموية .

4- نظرا لأن العولمة تسعى لتحقيق حرية التجارة الخارجية و حرية انتقال رؤوس الأموال فإن ذلك سيشكل حتما خطرا على إقتصاديات الدول النامية لأنه سيقضى على صناعاتها المحلية و يزيد من حجم استرادها و تبعيتها للدول المتقدمة مما قد يعيق محاولاتها لتحقيق التنمية و تفعيل تكاملها.

5- إتباع الدول النامية منهج التكامل الاقتصادي المطبق في الدول الغربية يؤدي إلى تنمية اقتصادياتها و تحسين آدائها .

6- لقد نجح مجلس التعاون الخليجي فى تحقيق أهدافه ، من خلال تجاوزه لبعض صور التكامل الاقتصادي كمنطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي و المشروعات المشتركة .

7- لقد تنوعت و تعددت المداخل التى اعتمدتها دول الخليج لتفعيل تكاملها و قد اعتبر مدخل التحرير التجاري المدخل الملائم لها لتحقيق أعلى درجات التكامل اقتصادي .

- أهمية الموضوع :

تظهر أهمية الموضوع فى كونه يجعل من التكامل الاقتصادي فى الدول النامية ضرورة حتمية للتكيف مع المستجدات الجارية إقليميا على مستوى الساحة الإقتصادية الدولية. و ذلك لكون أن بعض الدول النامية و خاصة العربية منها مازالت تركن إلى الأحادية بدل التجمع و التكتل و التقارب فى عصر العولمة الذى لم يعد يقبل بالتفرقة، و لقد حاول هذا البحث تبين أهم الآثار و الانعكاسات الناجمة عن عملية تفعيل التكامل الاقتصادي بمختلف مداخله و توضيح

الأنسب منها بعد الدراسة و التحليل بما يتلائم و خصوصيات البيئة الاقتصادية للدول النامية و ذلك بالاعتماد على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي .

– أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى :

- إظهار آثار و مزايا التكامل الاقتصادي ومدى إمكانية الاستفادة منها .
- تقييم محاولات و جهود التكامل الاقتصادي فى الدول النامية و الوقوف على معوقاتها و أسباب فشلها.
- إبراز واقع اقتصاديات الدول النامية على مستوى الساحة الاقتصادية الدولية فى ظل ضعف جهودها التكاملية
- التعرف على واقع و ظروف التكامل الاقتصادي لبعض الدول النامية فى مختلف قارات العالم .
- توضيح دور و أهمية التكامل الاقتصادي فى دفع عجلة التنمية
- دراسة الآليات المعتمدة فى تفعيل التكامل الاقتصادي بين الدول النامية و خاصة منها دول الخليج العربي من خلال استكشاف طبيعة آداء اقتصادياتها و إمكاناتها .

– منهج البحث :

تعددت المناهج المستخدمة فى البحث حيث تم استخدام المنهج التاريخي لتعقب ظاهرة التكامل الاقتصادي فى الدول النامية و المراحل و المحاولات التى مر بها، و كذا تتبع مسيرة التكامل فى منطقة الخليج العربي منذ نشأتها و لقد تم الاعتماد أيضا على المنهج الوصفى التحليلي من خلال وصف ظاهرة التكامل الاقتصادي و الإلمام بمختلف جوانبها و شروطها و دوافعها و الآثار المترتبة عنها. بالإضافة إلى تحليل و تشخيص مختلف البيانات التى تم جمعها و تقييمها بالاعتماد على البيانات الواردة فى الدراسات و التقارير الصادرة عن المنظمات العربية و الدولية ، كصندوق النقد العربي ،جامعة الدول العربية ، و صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ، و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا) و تقارير الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي و العديد من المنظمات الاقليمية العربية و الأجنبية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام كذلك منهج دراسة حالة لنقل صورة واقعية من تجربة تكامل دول مجلس التعاون الخليجي و الإنجازات المحققة و المداخل المعتمدة فى تحقيق تكاملها .و التى أسهمت فى تقوية مكانتها و تعزيز مواقفها . لتكون مثالا يحتذى به بالنسبة للدول العربية و الدول النامية بصورة عامة .

– الدراسات السابقة :

تناولت دراسات عدة جوانب مختلفة من هذا الموضوع، و التى سنذكر منها ما يلى :

– بحث بعنوان " التكامل الاقتصادي العربي " ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه فى العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 1999 ، من إعداد بوزيدى قدور : و قد تناول الأسس النظرية للتكامل الاقتصادي و نماذج منه ، ثم تطرق إلى خصائص الاقتصاد العربي وواقع قطاعاته ، ليتحدث بعد ذلك عن أهمية التكامل الاقتصادي العربي و أهدافه و وضع الوطن العربي فى إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد، و رغم أنه

أحاط ببعض جوانب موضوع التكامل إلا أنه لم يبين أهم المداخل التى يمكن أن تعتمدها الدول العربية لتطوير التكامل الاقتصادي فيما بينها و تفعيله للوصول به إلى درجة أعلى مما هي عليه.

– بحث بعنوان " إمكانات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي " أطروحة لنيل شهادة الدكتواره فى العلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العراق سنة 1990 ، من إعداد صبر مهدي صالح الآوسي ،و قد تناول أهم العوامل و المقومات التى تساعد على قيام تكامل إقليمي عربي مركزا بذلك على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي ، مع التطرق للملامح الاقتصادية لهذه الدول من حيث الخصائص الاقتصادية و الموارد و كذا حجم التجارة البينية و الخارجية لها ، كما أنه حاول التطرق على موضوع التكامل الإنمائي بين هذه الدول و الذى يستهدف أساسا تطوير و تنمية الهياكل الانتاجية للدول و خاصة فيما يخص التكامل فى القطاع الزراعي ، و لكنه لم يتطرق إلى توضح التكامل القطاعي الذى يشمل مختلف قطاعات دول المجلس خاصة منها فى مجال الصناعة و الخدمات و قطاع النفط و كذا توضيح أهمية مدخل التحرير التجاري البينة الذى له أثر كبير على تفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي .

– بحث بعنوان " إمكانات التكامل الاقتصادي فى الدول الاسلامية و دورها فى التقدم التكنولوجي " ،رسالة ماجستير فى الدراسات الاسلامية ، كلية الشريعة، جامعة اليرموك الأردن ، سنة 2002 ، من إعداد سلمى أحمد عبد الداود، وقد تناولت فيه الباحثة الإطار النظرى للتكامل الاقتصادي دوافعه أهدافه شروط نجاحه ، كما قد تطرقت إلى بعض التجارب العربية و الاسلامية و خاصة منها التجربة دول مجلس التعاون الخليجى ، حيث وضحت فيه الباحثة أهم الخصائص و المقومات التى تجمع بين هذه الدول و التى تؤهلها لأن تحظى بمكانة عالمية مرموقة ضمن التكتلات الاقتصادية الأخرى و ذلك إذا و فرت شروط نجاح هذا التكامل ، كما أنها قد ركزت من جانب آخر على دور التقنية أو التقدم التكنولوجي فى خلق تفاعل اقتصادي بين هذه الدول و لكنها لم تتطرق لأهم الآثار و المزايا التى تنجم عن إقامة مثل هذه التكتلات و كذا كيفية الاستفادة منها على مستوى الإقليم و جعلها سببا لدفع مسيرة التكامل بين هذه الدول و رفع مستويات التنمية بها .

– بحث بعنوان " واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه "، رسالة الماجستير فى علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية ، بجامعة وقلة ، سنة 2009 ، من إعداد بوشول سعيد ، و الذى تطرق فى بحثه إلى واقع اقتصاديات دول الخليج العربي فى ظل تحديات التنمية الاقتصادية التى تواجهها هذه الدول ، كما قد سلط الضوء بصورة مفصلة تقريبا عن مسيرة التكامل الخليجي وأهم الانجازات المحققة من خلالها، سواءا من حيث الاتحاد الجمركي أو السوق الخليجية المشتركة أو آفاق التكامل النقدى من حيث العملة الخليجية الموحدة ، لكنه لم يتطرق إلى آثار العولمة على هذه الدول و ما أفرزته من انعكاسات سواءا إيجابية أو سلبية و أهم الفرص التى تتيحها فى العصر الحالى حتى تتمكن هذه الدول من الارتقاء بتكاملها و تطويره أكثر ، كما أنه لم يشر إلى مدخل المواطنة الاقتصادية و ما يمكن أن يلعبه هذا الجانب فى تطوير و تنمية المشاريع الاقتصادية المشتركة بين هذه الدول و يساعدها على احداث تنمية اقتصادية شاملة فى مختلف قطاعاتها.

– أسباب اختيار الموضوع :

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى :

- علاقتة المباشرة مع التخصص العلمي الذى نحن بصدد دراسته و المتعلق باقتصاد التنمية .
- حداثة و تجدد المواضيع التى ترتبط بالتكامل الاقتصادي .
- كون أغلب الدراسات السابقة ركزت على ظاهرة التكامل الاقتصادي بصورة عامة من المفهوم و الإمكانات و الأهداف، لكن هذا البحث حاول التركيز على جانب مهم آلا وهو آليات تفعيل التكامل الاقتصادي و الوصول به إلى أعلى الدرجات فى الدول النامية.
- لفت الانتباه لخطورة الوضع الذى تعيشه الدول النامية ، فى حال بقاءها متفرقة فى عصر العولمة .

– صعوبات البحث :

وقد واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذا البحث خاصة فيما يتعلق:

- تباين بعض البيانات و تعارضها بين التقارير و الدراسات الصادرة عن هيئات مختلفة .
- نقص البيانات الخاصة ببعض المؤشرات فى بعض السنوات .
- تشعب جوانب الموضوع و صعوبة حصره خصوصا فيما يتعلق بعملية التفاعل بين العولمة و التكتلات الاقتصادية و كذا مضمون المداخل الاقتصادية التى يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل .

– تقسيم البحث :

ومن خلال معالجتنا لموضوع بحثنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص خمسة فصول يمكن توضيحها كما يلي :

تطرقنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وبعض التجارب الرائدة فى العالم و ذلك في ثلاث مباحث، تناولنا فى الأول التكامل الاقتصادي بصورة عامة من حيث المفاهيم و العوامل و الأهداف و شروط ودرجات و صور التكامل الاقتصادي و الثانى تحليل أهم الآثار و الإنعكاسات الناجمة عن التكامل الاقتصادي سواءا من ناحية التحليل النيوكلاسيكى أو الديناميكي ، أما في الثالث تطرقنا إلى أهم التجارب الإقتصادية الدولية فى العالم كالاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و منتدى التعاون لآسيا و الباسيفيك .

أما **الفصل الثانى** فتطرقنا فيه إلى التفاعلية بين العولمة و التكتلات الإقتصادية فى إطار الفرص و المخاطر التى تفرزها العولمة و ذلك من خلال ثلاث مباحث ، خصصنا فيها المبحث الأول للتعريف بظاهرة العولمة و أبعادها الاقتصادية و المبحث الثانى تم التطرق فيه إلى الإقليمية فى إيطار العولمة و ذلك بتركيز على الترتيبات الإقليمية دوافعها و أهم تأثيراتها على الاقتصاد العالمي، ثم حاولنا فى المبحث الثالث التطرق إلى تحليل العلاقة بين التكتلات الإقتصادية و العولمة و توضيح أوجه التكامل و التناقض بينهما.

أما **الفصل الثالث** فتطرقنا فيه إلى ضرورة التكامل الاقتصادي للدول النامية وذلك في ثلاث مباحث، تناولنا في الأول خصائص الدول النامية و مختلف استراتيجيات التنمية المنتهجة بها، أما فى الثانى تطرقنا إلى أسس و مبررات التكامل الاقتصادي و متطلبات تفعيله و مدى أهميته فى تحقيق التنمية فى الدول النامية و بالنسبة للمبحث الثالث فقد تناولنا فيه أهم النماذج من التكامل الاقتصادي فى الدول النامية.

أما **الفصل الرابع** حاولنا فيه تخصيص الدراسة على حالة دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها من الدول النامية التى تسعى لتفعيل تكاملها الاقتصادي وذلك بمختلف إمكاناتها فى ظل العولمة لذلك تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث تناول الأول منها مجلس التعاون لدول الخليج العربية (النشأة ، الدوافع ، مسيرة التكامل الاقتصادي) أما الثانى فتم التطرق فيه إلى إمكانات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجى و اتجاهات التنمية بها ، أما الثالث فحاولنا فيه عرض واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فى ظل العولمة مع توضيح أهم مؤشرات عولمة الاقتصاد الخليجي .

أما فى **الفصل الخامس** فتطرقنا إلى أهم المداخل المعتمدة للتفعيل التكامل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل أهم الخيارات المتاحة أمام المجلس للتعامل مع الضغوط المتنامية والتحديات المختلفة التى تواجهها و كان ذلك ضمن مبحثين، تناول الأول منها مدخل التحرير التجارى و أثره على التكامل الاقتصادي الخليجى من خلال التطرق لدراسة مختلف درجات التكامل من حيث منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق الخليجية المشتركة أما الثانى فتطرقنا فيه إلى مدخل التكامل الانتاجى القطاعى الذى يعتمد بدرجة أساسية على المشروعات المشتركة خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية و الزراعية و النفطية بين هذه الدول،

و أخيرا توصلنا إلى مجموعة من النتائج و التوصيات تم صياغتها فى خاتمة هذا البحث .

الفصل الأول :
الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

تمهيد :

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة و متسارعة توجب على الدول إعادة النظر مرة أخرى فى مساراتها و توجهاتها، فوجود الدول فرادى فى ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤتمن عواقبها، حيث أن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة لوحدها، لذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية فى الدول المتقدمة و النامية على حد السواء .

و تعتبر الإقليمية و المتمثلة فى التكامل الإقتصادي الإقليمي ظاهرة اقتصادية لها أسسها التنظيرية كغيرها من الظواهر الاقتصادية الأخرى، و قد خصص هذا الفصل لتحليل هذه الظاهرة، حيث يتناول فى البداية مفهوم التكامل الاقتصادي و أهم الدوافع التى أدت إلى ظهوره و الأهداف المتوخاة من وراءه، ثم التطرق إلى الشروط و المقومات التى يقوم عليها التكامل .

و باعتبار أن التكامل الاقتصادي عملية منظمة فهي تمر بعدة صور و أشكال تم تحديدها فى هذا الفصل بنوع من التفصيل سواءا بالنسبة للتحرير التجاري الذى تم التوضيح من خلاله درجات التكامل الاقتصادي ثم التكامل الإنتاجي بمختلف مداخله ثم التكامل التنموي، و بعد ذلك آثرنا التطرق إلى الآثار التى يمكن أن يحدثها التكامل الاقتصادي على المستوى القريب أو البعيد سواءا كانت سكونية أو ديناميكية و فقا للمناهج المعتمدة فى ذلك و كذا الإشارة إلى العوامل التى تجعل من تلك الآثار تختلف من تكامل إقتصادي إقليمي لآخر، إضافة إلى تسليط الضوء على بعض التجارب الرائدة فى العالم فى هذا المجال و إبراز أهم مقومات نجاحها.

المبحث الأول : التكامل الاقتصادي : مفهومه و دوافعه و شروطه

لقد تزايد فى القرن العشرين الاهتمام بظاهرة التكامل الاقتصادي فى العالم حيث اتجهت لها العديد من الدول عوضا عن إعتمادها على الاقتصاديات المنفردة، و قد شهدت الساحة الاقتصادية العالمية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية سواءا فى إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي. و سيتناول هذا المحور من الدراسة مفهوم التكامل الاقتصادي و المفاهيم المرتبطة به ، إضافة إلى الدوافع التى أدت إلى ظهوره و الأهداف المتوخاة من وراءه ، و كذا شروطه و أشكاله فى ظل الأوضاع الراهنة و المتغيرات المتسارعة.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

الفرع الأول : تعريف التكامل الاقتصادي

يشير اصطلاح التكامل الاقتصادي *Economic Integration فى الفكر الاقتصادي إلى العملية التى يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التى تعترض التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء فى مشروع التكامل الاقتصادي، مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق و خلق التجانس بين سياستها الاقتصادية. [1]

و يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات فى شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول تسعى إلى تعظيم المصلحة الإقتصادية المشتركة فيما بينها، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة و ليست متنافسة.[2] كما يقوم التكامل الاقتصادي على تنسيق السياسات الاقتصادية، و يقصد بها التنسيق بين سياسات الدول المتكاملة فى النواحي المالية و الضريبية و النقدية و الانتاجية و غيرها، و ذلك منعا لحدوث آثار مضادة لسياسة تتبعها دولة ما من دول التكامل على سياسة تتبعها دولة أخرى داخل نطاق المنطقة المتكاملة.[3]

و نظرا لعدم وجود اتفاق بين معظم الاقتصاديين على صيغة موحدة فى تحديد مفهومه و مدلوله فنجد من يضيق بهذا المفهوم و يقتصره فقط على الحالات التى ترمي إلى تحويل الاقتصادات الوطنية المستقلة إلى أجزاء من اقتصاد واحد كبير ، و هو ما يعبر عنه بالاندماج الاقتصادي . و نجد أيضا من يرى أن التكامل الاقتصادي يتحقق عند قيام أي صورة من صور التعاون الاقتصادي الدولي ، و هناك من يذهب إلى أن مجرد قيام علاقات تجارية بين دولتين أو أكثر هو بمثابة دليل على قيام تكامل اقتصادي بينهما .

---

* يشير استخدام مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي " Integration " الذى اشتق من لفظ Integer الذى يعنى الشيء المتراكب عضويا فى كل لا يتجزأ .

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، طبعة 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص ص 27 ، 28 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل فى الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 13، 14.

[3] سلمى أحمد عبد داود، إمكانات التكامل الاقتصادي فى الدول الإسلامية و دورها فى التقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،سنة 2002، ص 10.

و من وجهة نظر البعض الآخر فإن التكامل الاقتصادي بطبيعته إقليمي، و لذلك فهم يفضلون استخدام مصطلح التكامل الاقتصادي الاقليمي Regional Economic Integration إلا أن هناك من يرى أن التكامل الاقتصادي عبارة عن عملية يقصد بها تمييز مصالح مجموعة معينة من الدول و تغليبها على مصالح مجموعة دول أخرى، و لذلك فهم يستخدمون مصطلحات التكتل الاقتصادي أو التجمع الاقتصادي [1]. و حتى نتمكن من توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي لا بد لنا من عرض بعض المفاهيم من وجهة نظر بعض الاقتصاديين على النحو التالى :

يرى الاقتصادي (**بلابلاسا**) وهو من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث و التحليل ، بأنه نوع من الإدارة فهو عبارة عن تنسيق لأنه يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة ، إذ يعمل على إلغاء كافة الصور المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية .

و قد أشار إلى أن قيام تكامل اقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغى أن تكون عليه، و فى هذا الصدد نجده يقول : إن التكامل بين البلدان المتجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التى تعرقل النشاط الاقتصادي عبر الحدود الوطنية [2]. و نخلص من ذلك بأن الإقليمية و القرب الجغرافي قد تعزز من فرص قيام التكامل الاقتصادي و لكنها ليست شرطا ضروريا لقيامه .

أما (**ماكلوب**) فيرى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كافة الفرص المتاحة المتولدة من التقسيم الكفء للعمل . كما أنه فى نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى انتقالات السلع و الخدمات و عناصر الانتاج على حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة ، و على وجه التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذى نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذى تتجه إليه [3].

و يرى (**هيرمان لينزل**) بأن التكامل هو أشبه بعملية مستمرة متطورة نحو النضوج و الكمال من مرحلة أدنى إلى مرحلة أعلى ، كما أن مجرد وجود العلاقات التجارية الدولية بين الاقتصاديات الوطنية المستقلة غير كفيل بتحقيق التكامل الاقتصادي الذى يعنى فى رأيه الوحدة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الكاملة بين الاقتصاديات الوطنية المستقلة [4].

أما الاقتصادي (**جونار ميردال**)، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.[5]

---

[1] فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، سنة 2004، ص 117 .

[2] بلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964، ص 12 .

[3] جون وليامسون و آخرون ، التكامل النقدى العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1981 ، ص ص 41 ، 42 .

[4] هيرمان لينزل ، التنمية الاقتصادية و التكامل الاقتصادي الدولي ،البنك المركزى المصري ، معهد الدراسات المصرفية ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، 1988 ، ص ص 2 ، 3 .

[5] محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972، ص 30.

و يلاحظ أن ميردال قد وسع من مفهوم التكامل ليصبح عملية اقتصادية و اجتماعية، فالتكامل الاجتماعي حسبه يساهم فى بلوغ المرحلة العليا من التكامل و هي التكامل السياسي أو المؤسسى، و من ثم فإن التكامل ليس الجمع و إنما رفع درجة التوافق فى مجال معين بين خطط مجموعة من مراكز اتخاذ القرار بهدف إقامة نظام اقتصادي واحد، و بالتالى فإن التكامل الاقتصادي التام يقوم على ثلاثة عوامل : العامل الاقتصادي و العامل الاجتماعي و العامل السياسي أو المؤسسي.

و قد عرف(**هابرلر**) التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن علاقات اقتصادية أكثر وثاقة بين المناطق المعنية[1]، أما الاقتصادي (**هولمان**) فيقول بأن قيام أي تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي فى أسعار السلع و عناصر الانتاج بين مختلف المناطق الاقتصادية، مما يعنى تحرك السلع و عوامل الإنتاج فى المنطقة التكاملية [2].

كما يرى بعض الاقتصاديين أن عملية التكامل الجماعى بين طرفيين أو أكثر تستلزم وجود نظام نوعي و تناسب كمي مقبول من عناصر الفوائض و عناصر النواقص لدى أطراف التكامل الاقتصادي [3]. و يرى البعض الآخر أيضا أن التكامل الاقتصادي عملية إرادية يفترض من خلالها اتخاذ موقف إيجابي من جانب عدة دول فى معالجة التطور المقبل لقواها الانتاجية ، و علاقاتها المالية ، و النقدية فى إطار سياسي و اجتماعي متجانس [4].

- أما مساهمات الكتاب العرب فى تحديد مفهوم التكامل ، فمن أبرزها ما ذكره محمد محمود الإمام " أن مصطلح التكامل فى السياق العام هو قيام مجموعة من المفردات بالتجمع فى كيان واحد، و ما يقصد به بالمفردات دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها و تتصرف كما لو كانت كيانا واحدا ، أي كدولة واحدة ، ويحدث هذا عادة ضمن إقليم جغرافي واحد [5].
- فى حين عرف أحمد الغندور التكامل الاقتصادي تحت إسم الاندماج الاقتصادي ، بأنه إذابة الاقتصاديات المختلفة فى اقتصاد واحد ، و يرى أن الاندماج الاقتصادي درجات تتفاوت حسب العناصر التى تتحقق من قيام الاندماج [6].

ومن خلال ما سبق ذكره نخلص إلى أن التكامل الاقتصادي :

هو عملية ذات بعد زمني جوهرها تحويل العلاقات التى تقوم بين وحدتين اقتصاديتين وطنيتين أو أكثر، من علاقات دولية إلى علاقات داخلية تدريجيا عن طريق الحد من حواجز التبادل ، ثم إزالتها حتى قيام سوق موحدة (حرية انتقال

[1] M.Bye et G.D de Bernis, Relation économiques international : Echanges internationaux, Paris, Ed P.U.F . 1977,p 734.

[2] Yadwiga Forowicz, Economic International a l'eure des grandes transformation ,Beau chemin , canada, 1998, p265 .

[3] محمود الحمصى ، خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1984 ، ص 97 .

[4] فؤاد مرسى ، فصول فى التكامل الاقتصادي العربي ، العربية للدراسات و النشر ، القاهرة ، 1986 ، ص 132.

[5] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 1

[6] أحمد الغندور ، التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1970، ص ص 2 ، 4 .

السلع – عناصر الانتاج) ، إلى خلق اقتصاد نقدي موحد (عملة موحدة) ، إلى اتحاد اقتصادي شامل بهدف تمكين الوحدات الوطنية من تحقيق :

- أداء أكثر كفاءة بتعميق تقسيم العمل على مستوى الوحدة الأكبر .
- عملية تنموية ذات مقومات متنوعة و متوازنة ، تهدف إلى تكوين وحدة اقتصادية قادرة على المنافسة فى عالم مركزه رأس المال و التكتلات الدولية .

الفرع الثانى : التفرقة بين اصطلاحي التكامل و التعاون

يجدر بنا أن نفرق بين مفاهيم التكامل أو التكتل * من جهة و التعاون من جهة أخرى، نظرا للخلط الموجود بين هذين الإصطلاحين أحيانا، فالتعاون الاقتصادي يتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز كالإتفاقيات الدولية الخاصة بالسياسات التجارية و غيرها ، أما التكامل فإنه ينطوي على التدابير الفاعلة فى القضاء على التمييز كإزالة الحواجز القائمة فى التجارة على المستوى الدولي.[1]

و يمكن أن نبرز التفرقة بين المفهومين من خلال المقارنة بينهما فى العناصر التالية :

- التعاون الاقتصادي يشمل مجموعة مكثفة من التفاعلات و الاتصالات فى مجالات مختلفة بين عدة أطراف ليسو بالضرورة متقاربين مكانيا و متجانسين اقتصاديا و اجتماعيا ، أما التكامل فيدل على التقارب فى إقليم جغرافي واحدا يسوده التجانس .
- يهدف التعاون إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكامل الذى يهدف إلى إزالة كافة مظاهر التمييز بينها و خلق كيان اقتصادي جديد .[2]
- فكرة التكامل ترتبط بتحقيق تغيرات و آثار هيكلية تقوم عادة على درجة من التعقيد و الشمول لأطراف التكامل ، و لكن التعاون لا يرتبط بتحقيق تغيرات لها الطابع الهيكلي نفسه و لا الدرجة نفسها من العمق و الشمول و التعقيد و بعد المدى .[3]

و يتضح مما تقدم أن مصطلح التعاون يستخدم معنيين : [4]

- التعاون كأسلوب عمل قد يمتد ليغطي أوجها عديدة و دولا عديدة متقاربة أو متباعدة .
- التعاون كتنظيم لعلاقات دول تسعى إلى توثيقها ، و إن لم يشترط له صفة محددة من مراحله المختلفة أو فى صورة نهائية يراد له أن يبلغها .

---

* يشير إصطلاح التكتل إلى دمج الاجزاء فى كل واحد ، و بذلك فهو يتطابق فى مدلوله اللغوي مع التكامل و كثيرا ما يستعمل مصطلح التكتل للدلالة على درجة معينة من التكامل و صورة من صوره ، و فى دراستنا هذه سنعتبر أن المصطلحين مترادفين .

[1] حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية و التطبيق ،طبعة 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998 ، ص ص 7 ، 8 .

[2] إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،طبعة 1، الدار العربية للطباعة و النشر ،القاهرة ، 2002 ، ص 46 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 46 .

[4] محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك: مفهومه و تطوره، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، معهد التخطيط القومى،ديسمبر 1996،ص 20 .

- و عموما يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي شكلا من أشكال التعاون الاقتصادي إلا أنه أعمق فى أساليبه و درجته، فإذا كان التعاون يسعى إلى مجرد التخفيف من أثر العقبات و المشاكل القائمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإن التكامل يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتضمن إزالة تلك العقبات، و حل تلك المشكلات بشكل يزيد من عمق و فاعلية العلاقات الاقتصادية الدولية .

المطلب الثانى : دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي

الفرع الأول : دوافع ظهور المشاريع التكاملية الإقليمية

تتعدد الدوافع و الأسباب انطلاقا من اعتبار التكامل الإقليمي ليس هدفا فى حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف، ولا تقتصر تلك الدوافع على الجوانب الاقتصادية فحسب بل تشمل أيضا الجوانب الاجتماعية و السياسية، و من أهم تلك الدوافع:

أولا : الروابط التاريخية و التقارب الجغرافي

حيث يعتبر التقارب الجغرافي أساسيا لوجود الروابط التاريخية بين الشعوب، و يعتبر هذا الدافع من أهم مقومات قيام أي تجمع إقليمي، و هذا لضمان تقارب المصالح و اتفاق الأهداف، وخلق قدر من القيم و الأنماط السلوكية المشتركة.[1]

ثانيا: الدافع السياسي

إن وجود روابط قوية بين شعوب دول الإقليم يعد عاملا مهما لقيام التكامل، إلا أن هذه الروابط وحدها لا تكفى، إذ يؤدى العامل السياسي دورا مهما، و هذا ما يؤكده الواقع المشاهد، حيث كان الدافع من قيام العديد من التكتلات هو البحث عن السلام و الرغبة فى تأمين الأمن الخارجي، كما حدث لتكتل الجماعة الاقتصادية الأوروبية[2]، و مهما تعددت الأسباب و تنوعت العوامل، إلا أن العامل السياسي ممثلا فى الإرادة القوية و النية الصادقة يبقى مهما لبعث مسيرة التكامل فى أي إقليم .

و الجدير بالذكر أن البعض يرى أن الدوافع السياسية إلى التكامل الاقتصادي تحتل المرتبة الأولى فى الأهمية بوصفها أهدافا أصلية لتأتى الدوافع الاقتصادية بعدها، غير أنه لا يمكن أن نجزم بهذا الرأي دوما، فقد تكون الخطوات الأولى للتكامل بدافع سياسي، لكن سرعان ما يتحول الأثر للمجال الاقتصادي و يتعزز بذلك الدافع الاقتصادي فى مرحلة لاحقة، و العكس صحيح. و نخلص إلى أن هناك ترابطا وثيقا بين الجوانب السياسية و الاقتصادية فى التكامل الإقليمي ، و قد يتغلب أحيانا جانب على آخر و هذا لا يعنى إلغاء الجانب المغلوب .

ثالثا : فتح الأسواق و توسيع نطاقها

[1] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 48.

[2] علاوي محمد لحسن ، دور منطقة التجارة العربية الحرة العربية الكبرى فى تحقيق تكامل اقتصادي عربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف ، 2003 ، ص 6 .

أصبحت الدول الضعيفة لا تستطيع منافسة الدول الكبرى فى الأسواق العالمية، و لذلك تسعى إلى عقد اتفاقات تكامل لتسهيل تسويق منتجاتها، كما تسعى الدول الكبرى إلى فتح أسواق جديدة لمنتجاتها، و محاولة حمايتها عن طريق اتفاقات التكامل.[1] و مهما اختلفت الاتجاهات ، فإن الدافع الحقيقي وراء فتح الأسواق و توسيعها هو الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم (تقليص التكاليف و زيادة حجم الانتاج) .

رابعا : تحقيق المزيد من الحماية و التحرير

يجمع التكامل الإقتصادي الإقليمي فى خصائصه بين تحقيق تحرير أكبر للتجارة بين أطراف الإقليم، و تحقيق حماية أكبر فى مواجهة العالم الخارجي، و قد يكون هذا الدافع بارزا فى ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كما يمكن أن يكون التكامل الإقليمي وسيلة للتخفيف من وطأة المنافسة و الآثار السلبية لتنفيذ تلك الاتفاقيات،
و تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية و المزيد من الاستثناءات .

خامسا : دافع تحسين الموازين التجارية

حيث يتيح التكامل الإقليمي خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن نتيجة إنتعاش التنمية و حركة النمو، إضافة إلى تعظيم الصادرات وفقا للمزايا التنافسية التى تتمتع بها كل دولة طرف، و هذا الاتجاه فى كل من الصادرات و الواردات ينعكس إيجابا على الميزان التجاري لكل طرف .

الفرع الثانى : أهداف التكامل الإقتصادي

تختلف أهداف التكامل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية ، نظرا لاختلاف الظروف و المستويات فى كل منهما حيث :[2]

أولا : بالنسبة للدول الصناعية

يتمثل الهدف الأساسي فى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية* الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة ، حيث أن تغيير الهياكل الصناعية لهذه الدول استجابة للتكتل و برامج التكامل يكون له أثر إيجابي و ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، و يكسبه المزيد من الديناميكية و الفاعلية، و من ثم زيادة النمو الاقتصادي .

ثانيا : أما بالنسبة للدول النامية

فإن أهدافها من التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل خلق و تنمية صناعات جديدة، كما أن عوائد الكفاءة الاقتصادية لا تمثل هدفا لهذه الدول نظرا لصغر هياكلها الصناعية و صغر حجم تدفق التجارة بينها

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل فى الألفية الثالثة ، مرجع سابق ، ص 51.

[2] أسامة المجدوب ، العولمة و الإقليمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001 ، ص 54 .

* تعرف الكفاءة الاقتصادية بالنظر إلى أن الهدف الرئيسي الذى يسعى إليه أي منتج فى صناعة أو قطاع هو تحديد حجم الانتاج الذى يحقق له أقصى ربيحية ممكنة ، و هو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للانتاج .

و يمكن إيجاز أهم الأهداف التى يسعى إليها أي تكتل اقتصادي إقليمي ، مهما كانت طبيعته فيما يلى : [1]

- الحصول على مزايا الانتاج الكبير و توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما .
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدى العاملة بصورة أفضل .
- تسهيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الإمكانات و خلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج و الاستثمار و التشغيل .
- الوصول إلى الاتحاد السياسي، حيث يمكن أن يكون التكامل الاقتصادي ممهدا لاتحاد سياسي يوجد أداة مشتركة للتفاوض و التشاور .

بعد عرضنا للمفاهيم المرتبطة بالتكامل الاقتصادي كظاهرة ميزت هذا العصر، و الدوافع التى كانت وراء نشوئه و انتشاره بهذا الشكل المتزايد و كذا الأهداف المرجوة من وراءه، يبقى أن نتساءل عن الأسس و الشروط الضرورية الواجب توفرها من أجل نجاح هذا الكيان الاقتصادي .

المطلب الثالث : شروط نجاح التكامل الاقتصادي

أثبتت التجارب التى استهدفت قيام التكامل الاقتصادي أنه لإنجاح هذا الأخير لابد من توافر مجموعة من الشروط و التى نذكر منها مايلى :

الفرع الأول : الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الإقتصادية الإقليمية شروطا إقتصادية مشجعة نذكر منها ما يلى :

أولا: التدرج فى تنسيق السياسات الاقتصادية [2]

ليتحقق نجاح التكامل و قيامه لابد أن يحدث اتفاق بين الأطراف حول صيغة تدريجية و آلية فى الحركة نحو التكامل، من خلال التنسيق التدريجي للتشريعات فى مجالات الرسوم و التعريفات الجمركية، السياسية التجارية، و السياسة النقدية، و سياسة الاستثمار ...إلخ، مع مراعاة ظروف كل بلد و الاختلاف فى مستويات التنمية. و تتطلب عملية تنسيق التشريعات و السياسات الاقتصادية القومية مفاوضات طويلة و معقدة، و تستدعي وضع أجهزة متخصصة، و مؤسسات تتمتع بصلاحيات متابعة العمل .

ثانيا: التقارب الجغرافي

يمكن اعتبار التقارب الجغرافي أحد أهم المقومات ، حيث تحدث المبادلات التجارية داخل شبكة محدودة جغرافيا ، مما يسهل انتقال السلع و الخدمات و الاتصالات ، و يخفض من تكاليف النقل [3]، و كما أشرنا فى مفهوم التكامل الاقتصادي فإن التقارب الجغرافي يعتبر ركيزة و ميزة هامة لتحقيق التجانس و التقارب فى الجانب الاجتماعي و الثقافي، تمهيدا لتحقيق هذا التجانس و التقارب فى الجانب الاقتصادي .

---

[1] إكرام عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ص 52 ، 55 .

[2] اسماعيل العربي، ، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص43.

[3] عبد الوهاب الرميدى ، واقع الدول العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، سنة 2001، ص 6.

ثالثا : توافر البنية الأساسية الملائمة

لا يتيح المجال الإقليمي فى الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم و التقدم الاقتصادي إلا إذا توافرت شبكة نقل و مواصلات و اتصالات ملائمة ، لأن ضعف هذه الشبكة يجعل من توسيع حركة التبادل التجاري ، و تكامل عمليات الاستثمار و المشاريع الانتاجية ، و استغلال الموارد الإقليمية أمرا متعذرا [1]

رابعا : إضطلاع هيئات فوق قطرية بالتكامل الاقتصادي

يتطلب قيام التكامل و انجاحه وجود أجهزة متخصصة ، و مؤسسات تخول لها صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بالسوق المشتركة و تنفيذها ، دون إلزامها بالرجوع فى كل مرة إلى الدول الأعضاء ، غير أن هذا لا يعنى زوال السلطات القطرية أو خضوعها إلى سلطات أعلى منها، و تعتبر هذه الهيئات و المؤسسات فضاء للتشاور و فك الخلافات ، و تقريب وجهات النظر ، و ممثلا لهذا التجمع مع أطراف و هيئات نظيرة .

خامسا : توفر وسائل النقل والاتصال

يتطلب نجاح التكامل توافر شبكة من الاتصالات بين الدول الأعضاء، و ذلك بخفض تكاليف النقل و المساعدة على انتاج سلع بأسعار تنافسية على المستوى الإقليمي و العالمي.

سادسا : التقارب فى مستويات النمو

إن التباعد فى مستويات النمو بين أطراف التكامل سيؤدى إلى نتائج عكسية، و ذلك من خلال توليد فرص للاستقطاب باتجاه الاقتصاديات الأقوى فى التجمع التكاملى ، على نحو ما يحدث فى الدولة الواحدة إذا غاب دور المركزية فى إعادة التوازن و تطوير المناطق الأقل نموا.[2]و يعنى التكامل بين دول ذات اقتصاديات متجانسة نسبيا و متماثلة خلق فضاء حقيقي للتضامن ، من حيث لا وجود للإختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، و رغم ذلك لا يمكن أن نعتبر أن عدم التقارب فى مستوى اقتصاديات الدول المتكتلة عائقا كبيرا للتكامل، بل إن التكامل يؤثر فى إحداث التقارب عن طريق التأثير على أداء الناتج و التنمية الاقتصادية و فى سلوك المتغيرات الاقتصادية بشكل عام .

سابعا : تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

من بين المقومات اللازمة لإنجاح التكامل الإقليمي و تأمين مستقبله، تخصيص المشاريع الانتاجية فى الدول الأعضاء على أساس إقليمي، حتى تتسم إقتصاديات تلك الدول بالتكامل لا التنافس و التنافر، و هو ما يرفع حجم المبادلات التجارية و يزيد من درجة الاعتمادية بين الأعضاء .[3]

[1] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 56.

[2] محمد محمود الإمام ، التكامل الإقتصادي العربي بين العقدين ، المستقبل العربي ، العدد 138 ، أوت 1990 ، ص 31 .

[3] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص 57 .

الفرع الثاني: الشروط السياسية

إن ارتباط المصالح القومية ، و توافر الثقة بينها ، و اطمئنان بعضها لبعض ، و اقتناع الرأي العام و الهيئات القومية السياسية مثل الحكومات بأهمية التكتل ، سيزيد من فرصة نجاح التكامل [1]. و من أهم الترتيبات الإقليمية الواجبة فى سياق توفير المناخ السياسي الملائم نجد :

- ضرورة تواجد هياكل متماثلة لصنع القرار .
- التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق و التجانس .
- توافر المرونة و القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية و الاقتصادية .
- التوصل لأحكام مشتركة فى مرحلة مبكرة حول الاستثمار ، و تسوية النزاعات ، و معايير العمل .
- العمل على زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة .

المطلب الرابع : صور التكامل الاقتصادي

توجد عدة صور و أشكال لتحقيق التكامل الاقتصادي حيث لا يوجد شكل واحد يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التكامل الإقتصادي، و إنما توجد العديد من الآليات و يمكن التطرق إلى أهمها فيما يلى :

الفرع الأول : تحرير التجارة

و يعنى تحرير التجارة تخفيض الحواجز الجمركية التى تقف فى وجه التدفقات التجارية بين الدول الأعضاء فى التكامل، و تمر هذه العملية بمراحل أو درجات مختلفة و تهدف من خلالها إلى الوصول بالتكامل الاقتصادي الإقليمي إلى أعلى درجاته، و يمكن ترتيبها كما يلى: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي التام. كما يضيف بعض الاقتصاديين الاتحاد النقدي كمرحلة بين هذه المراحل، وفيما يلي نحاول إعطاء أهم درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في :

أولا : ترتيبات التجارة التفضيلية* (PTA) preferential trade agreements

و تعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى فى التكامل ، حيث يتم منح بعض المزايا فى صورة تخفيض محدود للرسوم الجمركية، مع الاحتفاظ بالعديد من القيود على التعامل بين الأعضاء.[1] أو يتم إلغاء نظام الحصص الذى تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع بقاء الرسوم،[2] و يقصد بهذا النظام مجموعة الإجراءات التى تتخذها دول معينة للتخفيف من القيود المعرقلة لحركة و انسياب السلع فيما بينها ، بمعنى تبادل المعاملة التفضيلية فيما بين تلك الدول فتعطى كل من هذه الدول الأطراف الأخرى مزايا جمركية إما فى شكل تخفيض فى التعريفة الجمركية أو تخفيف فى القيود التجارية

[1] طرفانى عتيقة، التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1996، ص 96.

* تسمى أيضا بمنطقة التفضيل الجمركي.

[1] محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999 ، ص 256 .

[2] فؤاد أبو ستيت ، مرجع سابق ، ص 9 .

الأخرى ومن الأمثلة الخاصة بنظام التفضيل هو ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي(O.E.E.C) سنة 1948 على إلغاء نظام الحصص الذى كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية [1].

و بخصوص هذه المرحلة يمكن حصر الخصائص التى تميزها فيما يلى [2] :

- تعنى هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية و غيرها دون إلغائها ، فهي بهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التى ترمي إلى زيادة التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر .
- تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط و لا تمتد لتشمل الجانب النقدي .
- تحتفظ الدول الأعضاء فى المنطقة بسياساتها القطرية فى المجالات الجمركية و غير الجمركية دون الدخول فى ترتيبات مشتركة مع باقى الدول الأعضاء .

ثانيا : منطقة التجارة الحرة* free trade areas

و فى هذه المرحلة يتم تحرير التجارة من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء فى التكامل ، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل فى تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة.[3] كما أن انتقال السلع و الخدمات داخل المنطقة يكون بلا قيود، و هو ما سيؤدى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و يدفع عجلة التنمية، و يدعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء .

و من خلال هذا المفهوم يمكن تحديد خصائص منطقة التجارة الحرة فيما يلي :

- تشتمل منطقة التجارة الحرة على مجموعة من التدابير تلغي كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على التجارة البينية، و يستثنى من هذا التحرير الكامل خدمات رأس المال. كما توضع ترتيبات خاصة لبعض السلع ذات الطبيعة الحساسة، و التى تتأثر كثيرا بتحرير التجارة فى الأجل القصير .
- للدول الأعضاء الحرية الكاملة فى صياغة سياستها التجارية اتجاه العالم الخارجي .

كما قد عرفتها المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (**G.A.T.T**) بأنها " عبارة عن مجموعة من إقليمين أو أكثر من الأقاليم الجمركية التى تلغى فيها الرسوم الجمركية بالنسبة لكل التجارة تقريبا بين الأقاليم المكونة للمنطقة و ذلك فيما يتعلق بالسلع المنتجة فى هذه الأقاليم ".

و قد وضعت الاتفاقية شروط تكوين منطقة التجارة الحرة و هي:

---

[1] أحمد الغندور، مرجع سابق، ص 9.

[2] سامى عفيفي، التجارة الخارجية بين التظير و التنظيم ، الطبعة 2 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1991 ، ص 287.

* تختلف منطقة التجارة الحرة عن المنطقة الحرة حيث هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

[3] حسين عمر ،التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر(النظرية و التطبيق)، الطبعة 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، سنة 1998 ، ص 29 .

1- أن يشمل الاتفاق كل التجارة تقريبا بين الدول الأعضاء فى المنطقة .

2- إلغاء الرسوم و اللوائح المقيدة لكل التجارة بين الدول الأعضاء و لا يكتفى بتخفيض الرسوم .

3- يوضع جدول زمني لا يتجاوز فترة معينة يتضمنه الاتفاق لتكوين منطقة التجارة الحرة .

4- يجوز أيضا طبقا لنص المادة 24 من الاتفاقية أن تعوض الدول التى ستنضر من إنشاء منطقة التجارة الحرة

و تعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي حيث تهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع التجارة، وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يتم خلالها إزالة العوائق التجارية بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي حدوث بعض الإنحرافات فى التجارة و الإنتاج و الاستثمار كالآتى :

1 – الإنحراف فى التجارة : و تظهر خاصة فى مشكلة إعادة التصدير و ما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء، فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة. وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية عبر الدول ذات الرسوم الجمركية المنخفضة وذلك حتى يتمكن دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين في هذه الدول الأخيرة.[1]

2– الانحراف فى الانتاج : و يحدث إذا كانت هناك منتجات صناعية تحتوي على نسبة عالية من المواد اللازمة لصناعتها ، و هذه الأخيرة غير متوفرة فى دول المنطقة، الأمر الذى سيوجب استيرادها من الخارج، و بذلك تتحول صناعة تلك المنتجات من الدولة ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدولة ذات التعريفة المنخفضة نسبيا من بين دول المنطقة، و هو ما يؤثر على الكفاءة الاقتصادية، حيث يصبح النشاط الانتاجي فى دول المنطقة يخضع للاختلافات فى التعريفات الجمركية لا تبعا لمبدأ الميزة النسبية.[2]

3– الإنحراف فى الاستثمار : يكون انحراف الانتاج مصحوبا بانحرافات فى الاستثمار نتيجة توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التى تطبق رسوما و تعريفات جمركية منخفضة على المواد الأولية و السلع غير كاملة الصنع، مقارنة بالدول الأخرى فى المنطقة بحثا عن تحقيق العائد .

ثالثا: الاتحاد الجمركي Costoms Union

و فى هذه المرحلة تكون الدول الأعضاء قد توصلت إلى إتمام إجراءات منطقة التجارة الحرة ، ليضاف إليها الالتزام بتعريفة جمركية موحدة تطبق على السلع المستوردة من العالم الخارجي،[3] و هو ما يجعل الدول غير الأعضاء لا تستطيع

[1] كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، 1984، ص 38.

[2] حسين عمر ، مرجع سابق ، ص ص 30 ،31 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 27 .

التحايل للتصدير إلى دول الاتحاد من خلال الاتفاق مع الدول الأعضاء الأقل تشددا كما هو الحال فى منطقة التجارة الحرة. و يساعد الاتحاد الجمركي على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة فى الاتحاد، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء ، حيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى انتاج السلع و الخدمات.[1]

و قد عرفت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الاتحاد الجمركي بأنه " استبدال إقليم جمركي واحد بإقليمين جمركيين أو أكثر " و قد اشترطت المادة 24 من الاتفاقية لتكوين الاتحاد الجمركي نفس الشروط السابقة الخاصة بانشاء منطقة التجارة الحرة [2] ، و يشكل الاتحاد الجمركي الدرجة الثالثة التصاعدية فى سلم التكامل الاقتصادي و يشتمل الاتحاد الجمركي فى واقع الأمر على عدد من الإجراءات و هي :[3]

- إزالة كافة القيود الجمركية و غير الجمركية المفروضة على التجارة البينية لدول الاتحاد و هنا يمثل الاتحاد الجمركي المناطق الحرة .
- إقامة سياج جمركي موحد فى شكل تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين الأعضاء
- الامتناع عن عقد أي اتفاقيات جمركية أو تجارية بين دولة عضو و العالم الخارجي .

رابعا: السوق المشتركة Common Market

فى هذا الشكل من أشكال التكامل يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء، و تلتزم كل دولة بسياسة موحدة فى مواجهة كل الدول خارج السوق، و هي بذلك تشبه الاتحاد الجمركي ، لكن يضاف إلى ذلك حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء [4]وتبدأ مرحلة السوق المشتركة بترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية فيما يسمى بتكامل السياسات، و تقليل التحكم و السيطرة على مستوى الاقتصاد الواحد، و لذلك تعتبر مرحلة السوق المشتركة هي المرحلة الأكثر تقدما عن المراحل السابقة، لذلك أصبحت توصف حديثا بالتكامل العميق Deep integration، كونها تؤدى إلى دمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، مما يؤدي الى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج،[5] من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمالة الماهرة نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تقيد الصناعات القوية على حساب الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب عنها من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشية بين هذه الأقاليم، وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى

[1] فؤاد أبو ستيت ، مرجع سابق ، ص 12.

[2] عادل أحمد حشيش ، أسامة الفولى و آخرون ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1998، ص 264.

[3] زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، ص 193 .

[4] محمد السيد عابد ، مرجع سابق ، ص 259 .

[5] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 28.

وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية،[1] ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة نجد السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها سنة 1957، وفي المنطقة العربية تم الاتفاق على إنشاء سوق عربية مشتركة وهذا عام 1964.

خامسا: الوحدة الاقتصادية Economic Union

يمثل الاتحاد الاقتصادي مرحلة جد متقدمة من التكامل الاقتصادي، كما أنها تعتبر أعلى درجة فى سلم التكامل الاقتصادي بالقياس إلى الدرجات السابقة، و هي تتشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع و الخدمات و انتقال عناصر الانتاج داخل المنطقة المتكاملة، و لكنها تمتاز عن السوق المشتركة بأنها تتضمن تحقيق التنسيق و الانسجام بين السياسات الاقتصادية المتبعة فى الدول الأعضاء فعملية إنشاء وحدة اقتصادية بين مجموعة من الدول فى منطقة معينة يترتب عليها تقوية و زيادة الروابط الاقتصادية بين تلك الدول فى مجالات الانتاج و المجالات النقدية و المالية ، لدرجة إذابة اقتصاديات تلك الدول فى اقتصاد واحد كبير، وفى ظل احتفاظ كل دولة بشؤونها السياسية مستقلة عن الدول الأخرى الأعضاء فى الوحدة الاقتصادية [2]، و التجربة الوحيدة فى التاريخ المعاصر لانشاء تكامل اقتصادي بين عدد من الدول فى صورة وحدة اقتصادية هي تجربة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية .

سادسا : الاتحاد النقدي Monetary Union

لقد عرف F. Machlup إصطلاح التكامل النقدي على أنه : " مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية ، عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية".[3]

و يعتبر توحيد العملة خطوة مهمة لتحقيق الوحدة الاقتصادية، لأن تحرير التجارة غالبا ما يترتب عليه مشاكل خاصة بالمدفوعات، كما أن تحرير انتقال عناصر الإنتاج يخلق احتمالات المبادلة بين عملات مختلفة و تحويل الأجور و عوائد عناصر الإنتاج الأخرى. فقيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.

---

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] سامى عفيفى ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 293.

[3] F.Machlub, A History of thought on economic integration , Macmillan , London , 1977, p 19 .

و يعتبر التكامل النقدي شقا رئيسيا من عملية التكامل الاقتصادي بأسرها ، و قد اتفق غالبية الاقتصاديين على أن إنشاء عملة مشتركة للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية تحل محل عملاتهم الوطنية هو بمثابة أقرب تعريف للتكامل النقدي[1] ، ويمكن ملاحظة ارتباط نتيجتين هامتين بعملية الاتحاد النقدى تتعلق ب :

النتيجة الأولى : ضرورة وجود سلطة نقدية مركزية تكون مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة.

النتيجة الثانية : فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لا يمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا و بالتالى تختفى كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة [2].

و رغم أهمية توحيد العملة بين الدول الأعضاء إلا أن التكامل المالي إجمالا لا يكتفى بهذه الخطوة، لذا ورد تعريف التكامل المالي على أنه توحيد الهياكل المالية لعدة دول، و بالتالى توحيد كافة السياسات الاقتصادية و التشريعية لكافة الأسواق المالية، مثل توحيد أسعار الفائدة و العائد على الأوراق المالية، مما يعنى تحرير كافة عناصر النظام المالي – خاصة حرية انتقال رؤوس الأموال – بما يعمل على خلق سوق مالي واحد بين دول التكامل .[3]

و ما يلاحظ فى هذا التعريف أنه يعطي للتكامل المالي درجة أعلى من تحقيق الوحدة النقدية، حيث أن الوحدة النقدية تعمل على طرح عملة موحدة أو تثبيت سعر الصرف، و بالتالي إلغاء مخاطر التحويل، إلا أنه فى حالة انهيار العملة الموحدة نفسها فإن المخاطر تظهر من جديد، أما فى حالة تحقيق التكامل المالي فإن انهيار عملة ما لن يؤثر كثيرا على منطقة التكامل، و ذلك بسبب التنويع الناتج عن حرية دخول كل الأسواق المالية، و بالتالي فإن هناك نوعا من التأمين ضد المخاطر المحتملة .

سابعا: الاتحاد الاقتصادي التام (الإندماج)

و تتحقق فى هذه الصورة التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء حتى أنها تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير . ولذلك يطلق على التكامل الاقتصادي الكامل فى بعض الأحيان عبارة الوحدة الاقتصادية ، و تعد نشأة السلطة الاقتصادية الاتحادية و تميزها إزاء السلطات الوطنية للدول الأعضاء بمثابة اتمام التكامل الاقتصادي ، كما يكون لها الحق فى اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء [4]

و بالتالى تلتزم كل دولة عضو بتقليص سلطاتها و خضوعها فى كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، و هو ما يعنى أن التكامل الاقتصادي التام لا يحتاج إلا لخطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعالية .

و تمارس السلطة الاتحادية العليا مظاهر سيادتها ، فتضع السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و التجارية و الاجتماعية للاتحاد ككل، و يكون لها ميزانية واحدة تتداول فى أنحاء البلاد و الأعضاء و تحل محل العملات الوطنية

---

[1] F.Machlup,op.cit, p20.

[2] جون وليامسون ، التكامل النقدى العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة 3، 1986 ، ص 43.

[3] رفعت محمد الصغير أحمد محمد ، الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة حلوان ، مصر ، 2006 ، ص 42 .

[4] عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، سنة 1999، ص 143.

لهذه البلاد ، و هكذا تصبح التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء من قبيل التجارة الداخلية و التى كانت تعتبر من ضمن التجارة الخارجية لها ، و تختفى كل آثار التمييز بين الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء ، و يتحقق فى هذه الصورة من صور التكامل الاقتصادي أعلى درجات الاندماج بين الدول الأعضاء ، مما يرفع من مستويات النمو و يحقق الرفاهية الاقتصادية للشعوب المتكاملة و هي أسمى أهداف التكامل الاقتصادي [1].

كما أنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية و غالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.[2] كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية و النقدية و الضريبية و التجارية و الاجتماعية و غيرها، و إيجاد سلطة إقليمية و جهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

إن أهم ملامح نجاح التكتلات الاقتصادية فى مراحلها المختلفة يتوقف على التنسيق الجماعي لدول المجموعة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة منها ، ممثلة أساسا فى تعظيم المزايا و الآثار الإيجابية، و درء المشاكل و الآثار السلبية.

و لعل أهم ما يثار فى هذا الصدد هو طبيعة الآثار التى يمكن أن يحدثها التكامل على إقتصاديات الدول الأعضاء .

و لتوضيح درجات التكامل الاقتصادي السابقة أكثر، وتبسيطها يمكننا الإعتماد على الشكل الموالى :

الشكل رقم (01) : مضمون و درجات التكامل الاقتصادي

[1] محمد لبيب شقير ، التكامل النقدي العربي ، ندوة متطلبات التكامل النقدي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986، ص 16 .

[2] عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى ، مرجع سابق ،ص 143 .

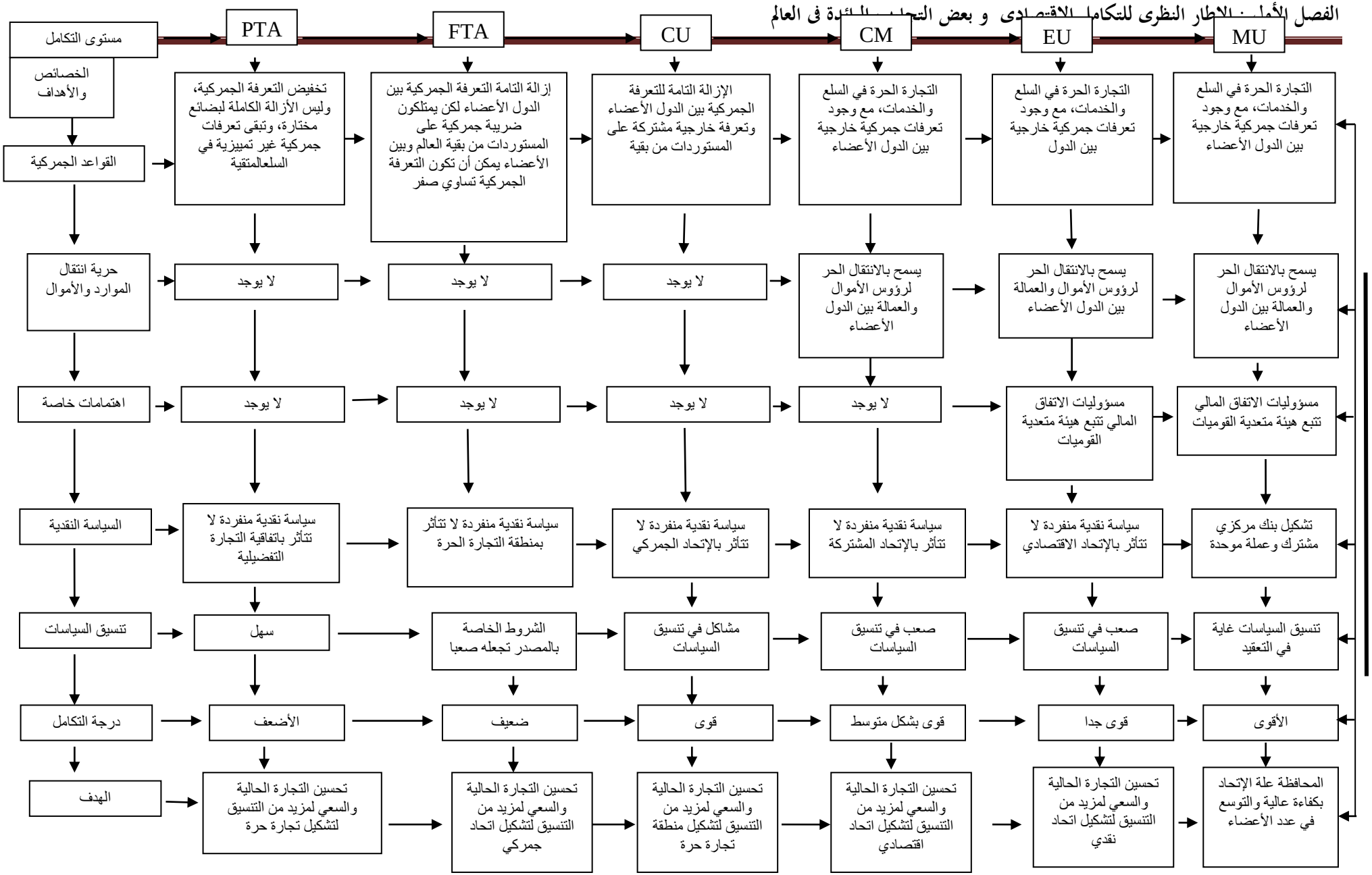

ملاحظة: (PTA) اتفاقية تجارة تفضيلية، (FTA) منطقة تجارة حرة،(CU) اتحاد جمركي، (CM) سوق مشتركة، (EU) اتحاد اقتصادي، (MU) اتحاد نقدي.
المرجع : الاتحاد الأوروبي، Steven(1998-2004)

المصدر: عبد العزيز حمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع ، مجلة التعاون ،الرياض، العدد 66 ، ديسمبر 2008 ، ص 10.

الفرع الثانى : تكامل الإنتاج

أي تحقيق الاندماج عن طريق توحيد و تجانس الهياكل الإنتاجية للدول الأعضاء، و يأخذ هذا الأسلوب الشكلين التاليين :

أولا : التكامل القطاعي

يشير مفهوم التكامل القطاعي إلى دمج قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية فى الدول المعنية، بحيث تصبح له سوقا موحدة تكون فيها التجارة بمنأى عن القيود الكمية و التعريفات الجمركية، كما تنسق فيها سياسات الإنتاج و التسعير و النقل و التخزين و التسويق كمرحلة أولى فى طريق توحيد هذه السياسات بين الدول الأعضاء.[1]

و التكامل الاقتصادى فى هذه الحالة، إما أن يكون شاملا لجميع قطاعات الاقتصاد فى الدول الأطراف، أو يكون قطاعيا يقتصر على قطاع أو عدة قطاعات محددة من إقتصاداتها.[2] و يرى بعض الإقتصاديين أن التكامل الاقتصادي القطاعي هو الأسلوب غير المباشر و المتدرج لتحقيق التكامل الشامل، و يستند هذا الرأي إلى فكرة أساسية و هي أن التكامل الشامل قد لا يلقى ترحيبا من الحكومات باعتباره يتطلب تنازلا كبيرا عن سيادة الدولة و سلطتها السياسية و الاقتصادية، إضافة إلى ما قد يترتب عليه فى المدى القصير من هزات إقتصادية قد تعصف بالتكامل و تعجل بنهايته، و من هذا المنطلق فإن هذا المدخل يعتبر الأسلوب المتدرج لتحقيق التكامل و أن نجاحه يوفر حافزا للحكومات للسير فى طريق التكامل و توسيعه و تعميقه ليشمل قطاعات أخرى، و خير دليل على ذلك أن التعاون القطاعي فى مجال الفحم و الصلب كان أساسا لتكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى مطلع عقد الخمسينات .

و نظرا لأن النظرية السائدة عن التكامل فى الاقتصادات الرأسمالية الصناعية تعتبر أن تحقيق التكامل يتم بصفة أساسية عن طريق إزالة القيود و العوائق بجميع أنواعها على انتقال السلع و عناصر الانتاج، و ذلك لما تراه تلك النظرية من أن هذا الأمر هو الذى يحقق أكفأ توزيع و استخدام ممكن لعناصر الانتاج فى هذه الدول فى مجموعها و بين قوى الانتاج المختلفة، و التكامل يكون عاما و شاملا إذا تمت إزالة القيود و العوائق مع انتقال السلع و عناصر الانتاج بين جميع القطاعات فى الدول المعنية ، و يكون قطاعيا إذا جرت إزالة القيود و العوائق على انتقال السلع و عناصر الانتاج بين قطاع أو قطاعات محدودة فى إقتصاديات الدول الأطراف دون بقية القطاعات الأخرى، و بالنسبة للدول النامية فيجب اعتبار التكامل القطاعي نوعا متميزا عن التكامل الاقتصادي الشامل و ذلك لسببين رئيسيين :[3]

---

[1] بالفاطمي عباس، التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الواقع و التحديات)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 16 .

[2] هشام محمد أحمد عمارة ، الإتجاهات الحديثة فى التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2004 ، ص 154 .

[3] محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية (تجاربها و توقعاتها)، طبعة1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986، ص 63.

أولهما : يتمثل فى أن أغلب تلك الدول قد اتبعت فى تجاربها التكاملية النموذج الذى يعتمد على مجرد تحرير حركات السلع و عناصر الانتاج على غرار النموذج المطبق فى الدول الرأسمالية .

ثانيهما : أنه لا يوجد بصفة عامة استراتيجية عامة طويلة الأجل لعملية التكامل فيما بينها بحيث يمكن اعتبار التكامل القطاعي جزءا من عملية التكامل عامة .

و من ناحية أخرى يرى بعض الاقتصاديين أن التكامل القطاعي يمكن أن يكون هدفا بحد ذاته، و ليس مجرد أسلوب أو آلية لتحقيق التكامل العام الشامل، حيث يمكن أن يؤدى التكامل القطاعي إلى تحقيق منافع لها أهميتها لأقطار التكامل و ذلك فى ظل ظروف و أوضاع و شروط معينة، فمثلا إذا تم إقامة التكامل القطاعي فى صناعات لم تستفد بعد من وفورات الحجم الكبير فإنه يمكن أن يترتب على التكامل فى هذه الفروع و الصناعات منافع ذات أهمية كبيرة للأقطار الأطراف، و هذه الاستفادة الكبيرة نسبيا من وفورات الحجم الكبير قد تكون أهم العوامل الاقتصادية التى تؤيد الاتجاه إلى التكامل القطاعي فى الأقطار النامية نظرا لصعوبة تحقيق التكامل الشامل فيما بينها.

و تجدر الملاحظة بأن التكامل القطاعي قد يثير بعض المشكلات المتعلقة بتوزيع منافع التكامل الاقتصادي و تكاليفه بين الدول الأعضاء ، و هي مشكلات يجب حلها وفقا لأسس و معايير توفق بين اعتبارات الكفاءة و اعتبارات العدالة و يتم الاتفاق عليها من طرف جميع أطراف التكامل .

ثانيا : المشرعات المشتركة

إن المشروع المشترك هو " ذلك المشروع الذى يقوم بين أطراف متعددة من دول مختلفة و يشترك كل طرف فيه، بواحد أو أكثر من عناصر الانتاج اللازمة لقيامه بنشاطه الانتاجي ".[1]

ونظرا لأن التكامل الاقتصادي يختلف بالنسبة للدول النامية عنه بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، حيث أن جوهر التكامل الاقتصادي بين قطرين أو أكثر من الأقطار النامية يتخلص فى أنه نوع من التطور الهيكلي الذى يتحقق من خلاله التشابك فى العملية الانتاجية بين اقتصاديات الأقطار الأطراف طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الإقتصاديات، الأمر الذى يؤدى إلى إحداث تنمية فى هذه الأقطار.[2]

و على هذا فإن المشروع المشترك بين مجموعة من الأقطار النامية يجب –كي يسهم فى عملية التكامل – أن يكون له تأثير مباشر على عملية التشابك العضوي الإنتاجي و التبادلي بين هذه الأقطار، و المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التى تقام على أساس المشاركة برأس المال و تؤدى إلى تكوين كيانات ذاتية و تقام على أساس المشاركة التعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف إقتصادية.[3] و هي إما مؤقتة أو ذات آجال طويلة، و هناك العديد من المشروعات المشتركة التى تحقق الترابط لاقتصاديات الدول الأطراف مثل :

[1] محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص 431 .

[2] سميح مسعود برقاوي ، المشروعات العربية المشتركة الواقع و الآفاق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة1 ، بيروت ، 1988 ، ص 18.

[3] محمد لبيب شقير ، نفس المرجع سابق ، ص 286.

- مشروعات البنية الأساسية التى تقام بين عدة دول بهدف الربط بينها مثل الطرق و الاتصالات و الشبكات الكهربائية.
- مشروعات تقام فى إحدى الدول بهدف تحقيق مصالح جماعية لباقى الأطراف مثل إقامة مركز للبحث العلمي أو التطوير التكنولوجي تستفيد منه جميع الأطراف .
- مشروع يقام فى بلد طرف، و يستمد العناصر اللازمة الإنتاجية من الأطراف الأخرى .
- مشروع يقام فى بلد طرف و يقوم بتسويق منتجاته فى البلدان الأطراف .

و بصفة عامة فإن المشروعات المشتركة هي من بين الوسائل التى يمكن أن يتحقق عن طريقها التكامل الاقتصادي، و هي تؤدى دورا هاما فى تحقيق الترابط بين اقتصاديات الدول كما أن نجاحها يعنى دفعة قوية لعملية التكامل.

و حتى تؤدى المشروعات المشتركة دورها ينبغي أن تقوم على درجة من التشابك العضوي و الانتاجي بين الأقطار الأطراف و أن لا يقتصر دورها على التأثير القطري أو تزيد من التبعية للخارج بعيدا عن تلبية حاجات سكان الأقاليم الأساسية، بالإضافة إلى هذا فإنه يلزم وجود تنسيق بين المشروعات المشتركة التى تقام فى الأقطار الأطراف فى عملية التكامل و ذلك بسبب الندرة النسبية للموارد. [1]

و يجب أيضا أن يراعى عند اختيار المشروعات أن تكون طبقا لأولويات التنمية و متطلباتها، و ذلك بهدف رفع معدلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التى هي هدف التكامل الاقتصادي .

الفرع الثالث : التكامل التنموي [2]

يعد التكامل الاقتصادي بين الأقطار النامية جزءا هاما من بنيان استراتيجيات التنمية. و على هذا يجب أن يوضع مفهومه و ترسم أهدافه و مداخله و أدواته ضمن تلك الاستراتيجيات بما تشمله من توجهات أساسية و آليات متنوعة تتميز بالترابط و التملك و التناسق الداخلي. و تعد مشكلة التنمية الاقتصادية هي القاسم المشترك لمشاكل كل الدول النامية و لعل قيام تكامل إقتصادي ناجح فيما بينها يتوقف إلى حد بعيد على مسألة ربط هذا التكامل بإحداث تنمية حقيقية و هي الهدف الأسمى لقيام التكامل الاقتصادي، و لكن تقف دائما قوى خارجية أمام طموحات الدول النامية فى إحداث تنمية حقيقية لاقتصادياتها، يتم فيها التحرر من روابط التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة و تحقيق الاستقلال الاقتصادي و التوجه لعملية التنمية الاقتصادية نحو إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين و الاعتماد على الذات.

[1] هشام محمد أحمد عمارة ، مرجع سابق ، ص 157.

[2] نفس المرجع السابق، ص 156.

المبحث الثانى : آثار التكامل الاقتصادي و مناهجه

تتنوع الآثار التى يحدثها التكامل الاقتصادي الإقليمي على اقتصاديات المنطقة من آثار ستاتيكية (سكونية) إلى آثار ديناميكية. فالبنسبة للآثار الستاتيكية فقد تناولها التحليل النيوكلاسكي، الذى يعبر عن خلاصة فكر الجيل الأول من الاقتصاديين الدوليين المهتمين بشؤون التكتلات الإقليمية، و أما بالنسبة للآثار الديناميكية فلقد حاول إبرازها أصحاب المناهج الجديدة، الذين فسروا الظاهرة على أسس مختلفة عن تلك التى قدمها النيوكلاسيك .

المطلب الأول : التحليل النيوكلاسيكي و الآثار الستاتيكية للتكامل الإقليمي

بعد الحرب العالمية الثانية و بالموازاة مع تشكل المجموعة الأوربية، ركز أغلبية الاقتصاديين على بلورة بعض المفاهيم القابلة للتطبيق بسرعة تماشيا مع ما يجرى فى الواقع، فالإرتباط المباشر لهذه الدراسات مع الواقع و التنمية، والتجمعات الاقتصادية المتشكلة مع ضرورة إيجاد حلول عاجلة و عملية .

و يعتبر التيار اللبيرالى من أبرز التيارات النظرية فى مجال التكامل الاقتصادي و هو ممثل أساسا من قبل كل من فينر viner ، ميياد mead ، تينبرجن tinbergan ، و بلا بلاسا balassa ، هؤلاء يؤمنون بالقدرات التى تمثلها السوق لإرضاء كل الشركاء ، إلا أنهم يدعون لتحقيق ذلك بإلغاء كافة الحواجز فيما بين اقتصاديات الدول لتحديد أسعار التوازن و تسهيل حركة الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، إلا أن منظري التيار تباينت واختلفت مقارباتهم حيث نجد أن هناك العديد من الرؤى و التصورات فى هذا المجال .

إلا أن الأمر الجدير بالتأكيد هو أن التكامل الاقتصادي ليس غاية فى حد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة للأعضاء، المشاركين فى التكامل، و بعض هذه الأهداف قد تكون أهدافا سياسية، و لكن هناك دوافع اقتصادية تتمثل فى زيادة الانتاج الناجم من التخصص و تقسيم العمل و وفورات الحجم و تحسين الكفاءة الانتاجية الناجمة من زيادة المنافسة بين الدول الأعضاء و تحسين معدل التبادل التجاري للاتحاد بالمقارنة مع العالم الخارجي، هذا بالإضافة إلى التغيرات التى تحدث نتيجة التكامل و التى تؤثر على عوامل الانتاج كما و كيفا مثل تدفق رأس المال و ارتفاع معدل التطور التكنولوجي .

و يمكن تحليل معظم هذه الجوانب على أساس النظرية التقليدية للتجارة و التى ترتبط بالإتحادات الجمركية و لكن نظرية التكامل الاقتصادي تمتد إلى ما بعد نظرية الاتحاد الجمركي فى ثلاث مجالات هامة :

1- موضوع تحقيق حرية انتقال عناصر الانتاج .

2- موضوع تنسيق السياسات الاقتصادية القومية ، و التى تشمل السياسات المالية و النقدية .

3- تقييم التكامل باستخدام معايير أخرى غير تلك المعايير المتعلقة بكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية حيث أن النظرية الحديثة للتكامل تهدف غلى تحقيق عدة أهداف أخرى غير هدف ترشيد تخصيص الموارد كتحقيق العمالة الكاملة و النمو الاقتصادي و التوزيع العادل للدخل و الثروة . و فى ضوء هذه المعطيات تهتم نظرية التكامل الاقتصادي فى رأي (تينبرجن) بتحقيق السياسة الاقتصادية المثلى للاتحاد polcy optimisation

الفرع الأول : نظرية الاتحاد الجمركي

رغم أن التحديدات السابقة التى يفرضها الإطار العام لنظرية التكامل الاقتصادي تتعلق بكافة درجات سلم التكامل، إلا أن درجة الاتحاد الجمركي قد استهوت المنظرين المهتمين بالجوانب التحليلية المختلفة للظاهرة، فهم يرون فى هذه الصورة التكاملية الكثير من مظاهر البساطة و الوضوح التى تسهل بناء نماذج اقتصادية واضحة تعبر عن الظاهرة، و تبرز آثارها المختلفة على اقتصاديات الدول الأعضاء.[1] و بالتالى يمكن تعميم النتائج المتوصل غليها من خلال هذا التحليل على باقى درجات سلم التكامل الاقتصادي .

و تعرف نظرية الاتحاد الجمركي على أساس أنها الإطار النظري المناسب لتحليل و دراسة أي نظام تجاري تمييزي*، مع تقييم آثاره الاقتصادية على باقى دول العالم.[2]

لذلك تعتبر نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري للنظرية التقليدية للتكامل، و يرجع الفضل فى وضع أسس هذه النظرية إلى (**فاينر**) ، و أعماله الرائدة فى كتابه الذى صدر سنة 1950، و لقد عرف تحليله باسم " قانون فاينر للاتحادات الجمركية ". كما أنه تناول ظاهرة الاتحادات الجمركية بالبحث و التحليل كلا من : (Bye , Mavrice Herbert , Griech)، و يرى (**فاينر**) بأن الخصائص الضرورية لنظرية الاتحاد الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية على واردات الدول الأعضاء فى الاتحاد بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء فى الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع .

و تنطلق نظرية الاتحاد الجمركي من منطق نظرية التجارة الدولية القائلة بأن تحرير التجارة على المستوى العالمي هو الذى يحقق أقصى قدر من الرفاهية للعالم و بما أنها تنطوي على تحرير جزئي فإنها تمثل بديلا ثانيا من الأفضلية (second best).[3]

و النظرية التقليدية للاتحاد الجمركي تقوم بتحليل الآثار المترتبة على إقامة اتحاد جمركي على تخصيص الموارد فى الدول الأعضاء فى الاتحاد . و يفرق (**فاينر**) بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاه الاقتصادي يعرف الأول بخلق التجارة (trade creation) و الثانى بتحول التجارة (trad diversion).

---

[1] سامى عفيفي حاتم ، التجارة بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص 304 .

* تشتمل النظرية الجمركية على نوعين من التمييز : التمييز السلعي و المتعلق باختلاف معدلات الرسوم المطبقة على السلع المختلفة ، و التمييز الجغرافي ، و هو اختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على نفس السلعة حسب البلد القادمة منه ، لكن نظرية الاتحاد الجمركي تختص بالتمييز الجغرافى دون التمييز السلعي .

[2] سامى عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التظير و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 59 .

[3] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 1990 ، ص 245 .

الفرع الثانى : الآثار الاقتصادية الستاتيكية للاتحاد الجمركي

أبرز تحليل فينر أثرين لإنشاء الاتحاد الجمركي، الأول إيجابي بالنسبة للدول الأعضاء ويتمثل في أثر خلق التجارة، والثاني سلبي بالنسبة للدول غير الأعضاء ويتمثل في أثر تحويل التجارة. ففى حالة قيام الاتحاد الجمركي ، فإن الأثر الإنشائي أو عملية خلق التجارة تكمن فى تعويض السلع المنتجة محليا بالواردات القادمة من باقى الدول المتكاملة ، نظرا لانخفاض تكاليفها فى هذه الدول مقارنة بتكاليف الانتاج المحلية. [1] مما يعنى أن خلق التجارة يكون أثرها إيجابيا لأنها تعنى استخداما أفضل لمجموع موارد أعضاء الاتحاد، و بالتالى الاقتراب من توزيع الانتاج فى ظل حرية التجارة .

أما أثر تحول التجارة فيعرف بأنه الأثر الذى ينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل فى السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو فى الاتحاد التى اكتسبت ميزة حماية التعريفة الجمركية الموحدة ، و يعتبر أثرا سلبيا بعكس أثر خلق التجارة لأنه يؤدى إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة و بالتالى إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للانتاج المحقق فى ظل حرية التجارة .

و فى واقع الأمر فإن قيام الاتحاد يؤدى إلى حدوث الأثرين معا. و من أجل تحديد صافى آثار الرفاه الناتجة عن إقامة الاتحاد الجمركي يجب مقارنة أثر خلق التجارة مع أثر تحول التجارة ، فإذا طغى أثر خلق التجارة على أثر تحول التجارة فإن إقامة الاتحاد الجمركي ستؤدى إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية و تحقيق البلد المستورد زيادة صافية فى رفاهيته الاقتصادية . و لقد حاولنا تحليل هذه الآثار كما يلى :

1. أثر خلق التجارة:

غالبا ما يتم تقييم التكتل الاقتصادي الإقليمي على أساس مدى مساهمته في " خلق التجارة أو مساهمته في تحويل التجارة ".

فحسب (**فاينر**) يتمثل أثر خلق التجارة في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة إلى المنتجين الأكثر كفاءة، أي من التكلفة المرتفعة إلى التكلفة المنخفضة[2]، و بالتالي فان التكتل الاقتصادي يعتبر مفيدا إذا ما كان الأثر الصافي لصالح خلق التجارة، و العكس إذا أما كان لصالح تحويل التجارة، وسنعرض في ما يلي مثالا يوضح آلية عمل هذه النوعية من الآثار المفيدة والمفسرة وذلك بالاعتماد على الفروع التالية :[3]

1. تحليل التوازن الجزئي (أي تقييم تأثير تحرير التجارة على صناعة معينة) ثم الانتقال لشمول بقية القطاعات.
2. افتراض وجود ثلاث دول (A) و(B) و(C) تتمتع كل دولة بطلب وعرض على سلع متجانسة في الصناعة المعينة.

[1] F. Gauthier, Relation économiques internationales, Ed P.U de laval ,Canada, 1992 , p 192.

[2] سيد عابد،مرجع سابق ،ص 268 .

[3] أحمد الكواز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،العدد 81 ، السنة الثامنة، مارس 2009، ص ص 10، 11.

3. تشكل الدولتين (A) و(B) اتحادا جمركيا (ملاحظة أن خلق وتحويل التجارة يمكن أن يتحققا بغض النظر عن إذا ما كان شكل التكتل الإقليمي هو ترتيبات تفضيلية أو منطقة لتجارة حرة أو اتحاد جمركي)، ولتسهيل الفكرة فانه سيشار لشكل التكتل الإقليمي على أنه إتحاد جمركي .
4. سيتم التركيز على الدولة (A) باعتباره عضوا في الاتحاد الجمركي وسيفترض بأنها دولة صغيرة (أي إنها أخذ للسعر الدولي)، وسيفترض أيضا بأن الدولتين (C) و(B) هما دولتين كبيرتين، أي أن بإمكان الدولة (A) و(B) التصدير والاستيراد وبكميات التي ترغبها للدولتين (B) و(C) ومنهما بالأسعار السائدة في الدول الأخيرة.
5. في حال افتراض أن الدولة (A) تتاجر بحرية مع الدولتين (B) و(C) فإن الدولة (A) ترغب باستيراد السلعة محل الاتجار، ونفترض أن الدولة (A) لا تتجار بحرية في البداية أي أن الدولة (A) تفرض تعريفة جمركية محددة على الواردات من الدولتين (B) و(C).
6. أخيرا سنعرض أولا لحالة التوازن في ظل وجود تعريفة جمركية ثم نحسب السعر وأثار الرفاه الاقتصادي المتوقع حدوثها في ظل إقامة الاتحاد الجمركي بين الدولتين (A) و(B) مع احتفاظ الدولة (A) بنفس التعريفة الجمركية (قبل قيام الاتحاد الجمركي) مع الدولة (C) الغير عضو في الاتحاد الجمركي .

يوضح الشكل رقم 2 حالة خلق التجارة بفعل إقامة الاتحاد الجمركي من خلال منحنيات العرض و الطلب للدولة (A)، و ما يمكن ملاحظته هو أن مستوى الرفاه الاقتصادي العام سوف يرتفع تحت كافة الظروف.

و تبين الأسعار (P^B) و(P^C) أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولتين (B) و(C) تباعا. و لابد من ملاحظة أنه يفترض بأن الدولة (C) قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر اقل من الدولة (B). و حتى يكون هذا العرض واقعيا لابد للدولة (B) أن تفرض تعريفة جمركية أو أي شكل آخر من أشكال القيود على الواردات من الدولة (C)، و إلا فإن الدولة (B) ستستورد كافة احتياجاتها من الدولة (C)

الشكل رقم(02) : حالة خلق التجارة

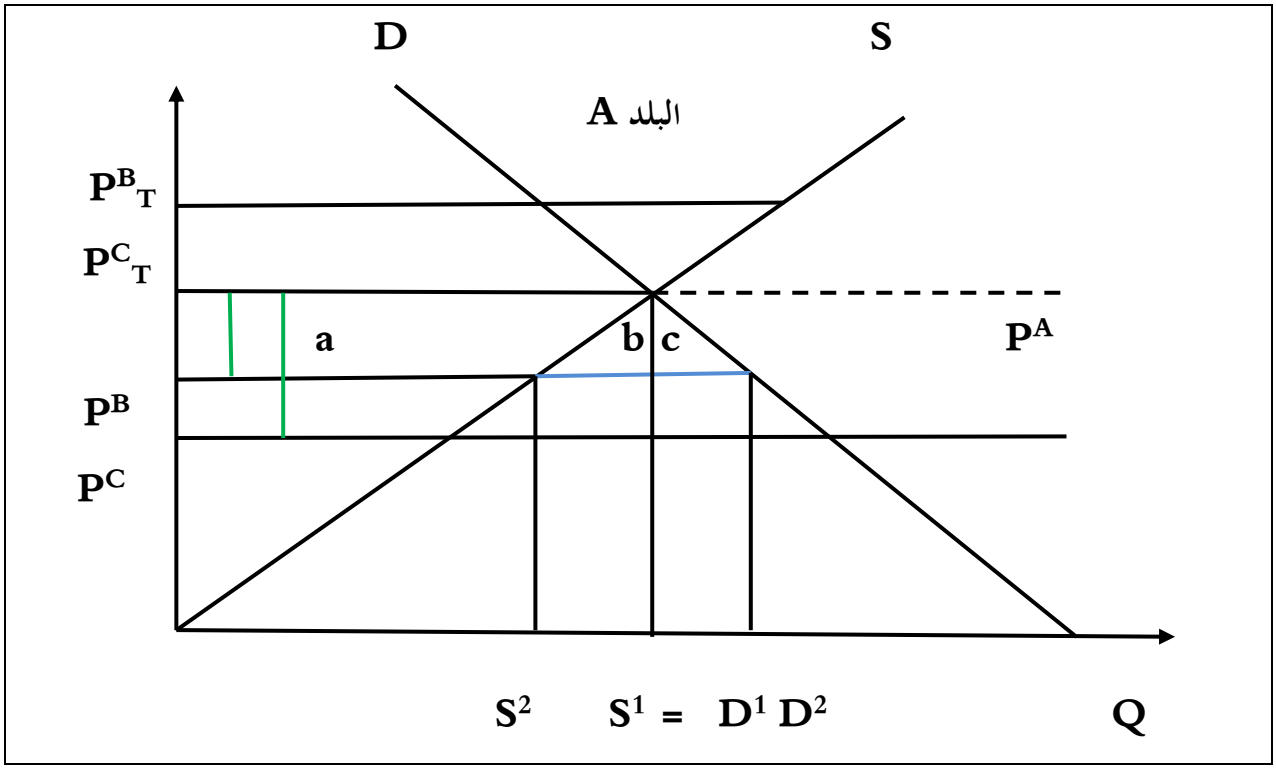

المصدر : أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 13.

كما افترضنا سابقا فإن الدولة (A) لديها تعريفة محددة مفروضة على الواردات من الدولتين (B) و(C) :

$$t^* = t^B = t^c$$

وتؤدي هذه التعريفة إلى رفع أسعار العرض المحلية (P^B_T) و (P^c_T) تباعا وتعكس الخطوط الخضراء حجم التعريفة :

$$t^* = P^B_T - P^B = P^c_T - P^c$$

وطالما أن السعر قبل التعريفة في الدولة (A) أي (P^a) اقل من الأسعار المرتبطة بالتعريفة (P^B_T) و (P^c_T) فان المنتج لن يستورد، وبدلا من ذلك فإن الدولة (A) ستوفر طلبها عند $S^1 - D^1$ وفي هذه الحالة تعتبر التعريفات الجمركية غير مسموح بها.

ولنفترض الآن أن الدولتين (B) و(C) قد أقامتا اتحاد جمركي وان الدولة (A) أزالت التعريفة الجمركية المفروضة على وارداتها من الدولة (B) في هذه الحالة :

$$t^B = 0$$

إلا أن t^c ستستمر عند t^* وعليه فإن مستويات الأسعار المحلية للسلع عند الدولتين (B) و(C) تعادل الآن (P^B_T) و (P^c_T) وعلى التوالي.

وطالما أن طالما أن $P^B < P^C_t$ فان الدولة (A) ستستورد المنتج من الدولة (B) بعد قيام الاتحاد الجمركي .

وعند السعر المحلي اقل من (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق ($S^2 - D^2$).

وبناءا على ذلك فإنه طالما أن هناك حركة تجارية في ظل الاتحاد الجمركي لم تكن موجودة سابقا معنى ذلك أن هناك خلقا للتجارة. و يوضح الجدول رقم 01 ملخصا لأهم أثار الاتحاد الجمركي على خلق التجارة.

الجدول رقم (01) : أثار الاتحاد الجمركي على خلق التجارة.

	البلد a
فائض المستهلك	+(a+b+c)
فائض المنتج	-a
العوائد الحكومية	0
الرفاه الاقتصادي العام	+(b+c)

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على الشكل رقم 2

– المستهلكون في الدولة (A) :

أن الانخفاض في أسعار السلع المستوردة وسلع إحلال الواردات سيرفع من فائض المستهلكين (انظر الجدول رقم 1 وشكل رقم 2).

– المنتجون في الدولة (A) :

يعاني المنتجون في الدولة المستوردة خسائر نتيجة قيام الاتحاد الجمركي و يعود ذلك إلى أن انخفاض أسعار منتجاتهم يخفض من هذا الفائض، كما يساهم هذا الانخفاض فى السعر بانخفاض إنتاج المشروعات القائمة وقد تضطر بعض المشروعات للخروج من السوق وانخفاض العمالة، والأرباح و مدفوعات التكاليف الثابتة

- حكومة الدولة (A) :

طالما انه لا توجد تعريفة جمركية أصلا وان المنتج لم يكن مستوردا، لذلك فانه لا توجد عوائد من التعريفة بالأصل.

وبالتالي فإن إنشاء إتحاد جمركي سوف لن يساهم في تعزيز أي خسائر بالعوائد الحكومية .

- الرفاه الاقتصادي العام الدولة (A) :

هذا الرفاه هو ناتج جمع المكاسب والخسائر فائض المستهلك وفائض المنتج في هذه الحالة.

وتشير قيمة هذا الجمع إلى نتيجة موجبة ذات مكونين :

- مكاسب موجبة في كفاءة المنتج (**b**).
- مكاسب موجبة في كفاءة المستهلك (**c**).

معنى ذلك انه في حالة بروز خلق التجارة بفعل قيام الاتحاد الجمركي فإنه يجب أن يؤدي إلى مكاسب صافية في الرفاه الاقتصادي العام (انظر الجدول رقم 1 وشكل رقم 2).

2. أثر تحويل التجارة:

إثر دخول دولة في اتحاد جمركي تغير ممونيها من الدول غير الأعضاء والذين يتمتعون بتكلفة منخفضة في الإنتاج إلى ممونين جدد بأحد الدول الأعضاء ذو تكلفة مرتفعة، هذا الانتقال في المبادلات التجارية يمثل ابتعاد عن التوزيع الأمثل للموارد وانخفاض في مستوى الرفاهية [1].

وأبرز مثال على ذلك ما تداولت الصحف تسميته بحرب الدجاج، وهو نزاع تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1962-1964،بعد تحويل ألمانيا تبادلها التجاري لهذا المنتوج الذي كانت تستورده من الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من فرنسا و أيرلندا[2]. ففي بعض الحالات قد يخفض تحويل تجارة الرفاه العام وهذا ما يعرف ب "حالة تحويل التجارة الضارة "، إلا انه يحسنها في أحيان أخرى .

و لتحليل أثر تحويل التجارة يمكننا الاعتماد على الشكل أدناه ، و الذى يوضح منحني الطلب والعرض للدولة (A) و تمثل (P^B) و(P^c) أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدولتين (B) و(C) تباعا، ولا بد من ملاحظة أن الدولة (C) يفترض أنها في وضع أفضل بعرض المنتج بسعر أقل من الدولة (B). وهنا لابد من ملاحظة أيضا بأنه قد يكون هذا الافتراض واقعيا فإنه لابد من وجود تعريفة جمركية في الدولة (B) أو شكل أخر من القيود التجارية على الواردات من الدولة (C)، وخلاف ذلك فإن كافة التجهيزات السلعية في الدولة (B) سيتم استيرادها من الدولة (C)

1. نفترض أن للدولة (A) تعريفة جمركية محددة $\mathbf{t^* = t^B = t^C}$ تطبق على واردات الدولتين (B) و(C)، و أن هذه التعريفة ترفع من أسعار العرض المحلي إلى ($P^B{}_T$) و ($P^c{}_T$) تباعا و أن حجم التعريفة المشار إليه بالخطوط الخضراء التي توضح أن :

$$\mathbf{t^* = P^B{}_T - P^B = P^c{}_T - P^c}$$

[1] Boue.A, Le protectionnisme :Analyse économique , Paris, Vuibert, 1998 , P 244.

[2] Idem, P 145.

الشكل رقم (03) : تحويل التجارة الأضرار

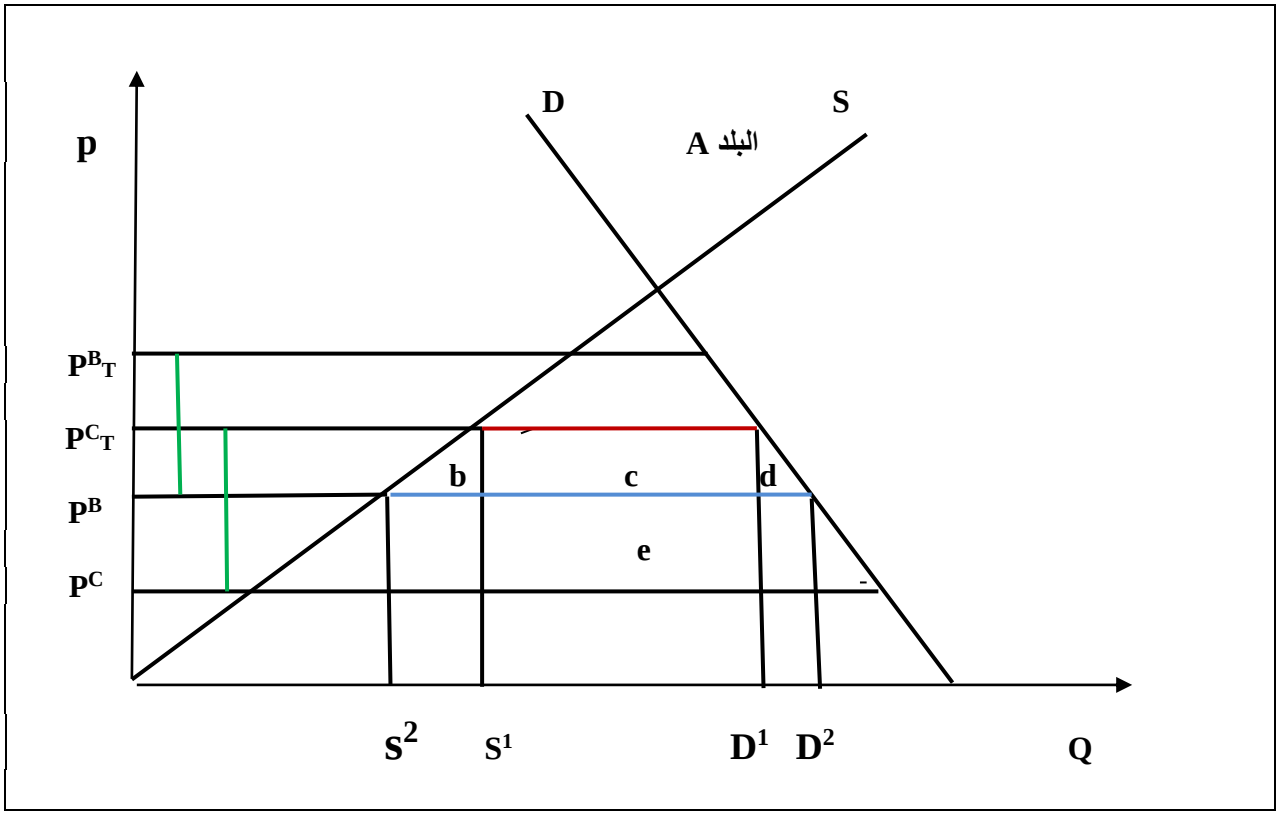

المصدر : أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 11.

2. طالما يعتبر في ظل التعريفة منتج الدولة (C) أرخص فإن الدولة (A) تستورد المنتج من الدولة (C) و لا تتاجر مع الدولة (B).
3. يوضح الخط الأحمر (أو المسافة $S^1 - D^1$) الواردات كما توضح المسافة c+e عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول إلى منطقة الاتحاد الجمركي (معدل الضريبة × الكمية المستوردة).
4. لنفترض أن الدولتين (A) و(B) اتفقتا على إنشاء اتحاد جمركي يزيل التعريفة الجمركية على الواردات من الدولة (B).
5. يترتب عن ذلك ما يلي :[1]
   - $t^B=0$
   - إلا أن مستوى t^C يبقى عند t^C.
   - تعادل أسعار المنتجات المحلية في الدولتين (B) و (C) تباعا (P^B) و(P^C_t).

[1] أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص ص 11،12.

- طالما أن $P^{C}_{t} > P^{B}$ فان الدولة (A) ستستورد احتياجاتها من الدولة (B) بعد إنشاء الاتحاد الجمركي وسوف لن تستورد أي شيء من الدولة (C).
- عند السعر المحلي اقل من (P^{B}) سترتفع الواردات إلى الخط الأزرق ($S^{2}-D^{2}$).
- طالما أن السعر غير مشوه سعر التجارة الحرة في الدولة (C) يقل عن السعر في الدولة (B)، يقال بناءا على ذلك انه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة.
- يلخص الجدول رقم (02) الآثار على الرفاه الاقتصادي العام.

الجدول رقم (02) الآثار على الرفاه الاقتصادي العام (تحويل التجارة)

	البلد a
فائض المستهلك	+(a+b+c+d)
فائض المنتج	-a
العوائد الحكومية	-(c+e)
الرفاه الاقتصادي العام.	+(b+d)-e

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على الشكل رقم 03 .

و حتى يكون التكتل الاقتصادي الإقليمي مبررا لابد أن يكون الأثر الصافى لخلق ، و تحويل التجارة. أثرا موجبا على الرفاه العام، و كي تكون النتائج إيجابية عند إقامة أي اتحاد جمركي يشترط أن تتوفر ثلاثة شروط هي :

الشرط الأول: أن تكون اقتصاديات هذه البلدان عند إقامة الاتحاد متنافسة فيما بينها أو متشابهة.

الشرط الثاني: أن يكون حجم التبادل التجاري فيما بينها عند إقامة الاتحاد مرتفعا بالنسبة لحركة التبادل الإجمالية.

الشرط الثالث: أن تكون التجارة الخارجية لكل من هذه البلدان متدنية بالنسبة لإنتاجها المحلي[1].

[1] عبد الهادي بموت،مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث،معهد الإنماء العربي،1978،ص 96 .

المطلب الثاني : العوامل الرئيسية لتقدير نتائج الاتحاد الجمركي

هناك مجموعة من القواعد يمكن الاسترشاد بها فى تقدير إمكانية تغلب الآثار الإيجابية من خلق التجارة على الآثار السلبية من تحول التجارة بين المجموعة المتكاملة و هي على النحو التالى :[1]

1-نسبة التجارة البينية بين الدول الأعضاء :

فكلما زادت نسبة التجارة المتداولة فيما بين الدول الأعضاء فى الاتحاد مقارنة بنسبتها مع الدول غير الأعضاء كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة إقامة الاتحاد الجمركي .

2-نصيب حجم التجارة الخارجية فى التجارة الإجمالية :

كلما صغر نصيب حجم التجارة الخارجية فى التجارة الكلية لكل دولة قبل قيام الاتحاد كبر احتمال زيادة الرفاهية الاقتصادية نتيجة أثر خلق التجارة .

3-درجة التنافس و التكامل :

إن قيام اتحاد جمركي بين دول ذات اقتصاديات متنافسة أمر مرغوب فيه ، حيث أن مفهوم "التنافسية " هو أن الدول الأعضاء تنتج سلعا من ذات النوع إلى حد بعيد قبل تكوين الاتحاد ، فكلما زادت درجة التنافس بين منتجات الدول الأعضاء (أي أن تكون السلع المنتجة من قبل الصناعات ذات التكلفة العالية فى أطراف الاتحاد المختلفة متماثلة) زادت المكاسب الناجمة عن أثر خلق التجارة و قلت الخسائر الناجمة عن أثر تحول التجارة . و كلما ضعفت درجة التنافس بين المنتجات قلت فرص ترشيد تخصيص الموارد و بالتالي قلت النتائج الإيجابية من خلق التجارة .

فى حين أن " التكاملية " تعنى وجود فوارق واسعة فى حجم إنتاج المنتجات الصناعية. و لقد أشار (**فاينر**) إلى أن الاتحاد بين دول متنافسة أكثر فائدة من الاتحاد بين دول متكاملة من المتوقع ألا ينتج عنه زيادة حجم التجارة بينهم ، نتيجة للأثر الإنشائي و الأثر التحويلي . أما الاتحاد بين الاقتصاديات المتنافسة، فسيؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد و زيادة درجة التخصص و هو ما سيزيد فى حجم التبادل بينهم.

4-نطاق الاتحاد :

فكلما اتسع نطاق الاتحاد و ازداد عدد الأقطار الأعضاء فى الاتحاد زادت المكاسب الناجمة عن قيام الاتحاد . فكبر حجم الاتحاد سيؤدى إلى زيادة الأثر الإنشائي، نتيجة تقسيم العمل ، الذى يؤدى بدوره إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد و الانتاج . و من ثم زيادة الناتج الكلى ، كما أن التوسع المستمر فى حجم الاتحاد يقلل من إمكانية تحول التجارة .[2]

5-الفجوة الاقتصادية :

[1] أنظر : - حسين عمر ، مرجع سابق (بتصرف)، ص ص 56 ، 58

- فؤاد أبوستيت ، مرجع سابق (بتصرف) ، ص ص 59 ، 62

[2] Rynoud .R, Les relations économiques et monétaires internationales Paris,3eme édition, REVUE BANQUE ,sans date P58-59

و يعبر عنها بمدى التباين أو التجانس فى درجة النمو الاقتصادي بين دول الاتحاد ، حيث تختلف الآثار على مستويات الدخل ، و من ثم على الرفاهية بين الدول الأعضاء . كما تختلف الآثار على موازين المدفوعات نتيجة لانتقال عنصر العمل و رأس المال ، إضافة إلى اتجاه عناصر الانتاج إلى الاستخدام الأكثر كفاءة ، لذلك كلما قل الفارق الاقتصادي و زاد التجانس زاد مستوى العدالة فى توزيع المنافع و التكاليف .

6-مستوى الرسوم الجمركية :

إن إزالة الرسوم الجمركية له تأثير مباشر على أسعار السلع و الخدمات، فكلما كان مستوى الرسوم الجمركية مرتفعا قبل قيام الإتحاد كلما زاد الأثر الإيجابي على التكاليف. كما أن العوائق الأخرى للتجارة الدولية ذات الأثر الحمائي لها تأثير مباشر على كل من الانتاج و الاستهلاك و الأسعار. و من ثم فإن إزالة كافة العقبات أمام التجارة بين الدول الأعضاء يعكس حجم المزايا الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها من جراء هذا الاتحاد .

7-فوارق التكاليف :

تمثل الفوارق فى التكاليف أحد الشروط التى يمكن توافرها للاستفادة من الاتحاد ، حيث يمثل اختلاف تكاليف إنتاج السلع المنتجة قبل الاتحاد أحد العوامل التى تقود إلى الآثار الإيجابية على كل من الدخل و الاستهلاك و الرفاهية بعد قيام الاتحاد. علاوة على زيادة الاستخدام الأمثل للموارد، و زيادة التخصيص، و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء .

المطلب الثالث : التحليل الديناميكي و الآثار الحركية للتكامل الإقليمي

تبين فيما سبق ذكره الأثر الستاتيكى للاتحاد الجمركي على مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء فى الاتحاد نتيجة لاتساع نطاق التبادل التجاري فيما بينهم. و يلاحظ بأن التحليل المتقدم هو امتداد للتحليل التقليدي فى التخصص و التجارة الدوليين يبدأ بافتراض قدر معين من الموارد الاقتصادية لينتهى ببيان أثر قيام الاتحاد الجمركي على الاستخدام الأمثل لهذه الموارد. و هذا التحليل الستاتيكي يغفل فى الحقيقة الجانب الآخر للتكامل، و الذى يتعلق بآثاره فى المدى البعيد ليس على كيفية الحصول من القدر الحالى من الموارد الاقتصادية على أكبر ناتج ممكن و أكبر إشباع ممكن، و لكن على كيفية زيادة هذا القدر المحدود من الموارد كما و كيفا عبر الزمن . و بعبارة أخرى فإنه إذا كانت الكفاءة الستاتيكية تعنى أن يعمل الاقتصاد الوطني فى نقطة على منحنى إمكانيات الانتاج فإن الكفاءة الديناميكية يمكن أن تمثل بتحرك هذا المنحنى نفسه إلى أعلى. و تعمل الكفاءة الديناميكية فى المدى الطويل فى ضوء كبر حجم السوق و الاستفادة من الوفورات الداخلية و الخارجية و أثر المنافسة و أثر زيادة النفقات الاستثمارية على زيادة القدرة الانتاجية للدول الأعضاء، و بالتالى تزداد فرص النمو الاقتصادي فى هذه الدول .

الفرع الأول : طبيعة مناهج تطوير نظرية الاتحاد الجمركي

تتناول هذه المناهج ظاهرة الاتحادات الجمركية من وجهة نظر مغايرة تماما لتلك الوجهة التى اختارها النموذج النيوكلاسيكي، حيث حاولت دراسة الآثار الاقتصادية لتكوين الاتحاد الجمركي من خلال تقديم إجابة واضحة على السؤال التالى :

ما هو المبرر من إنشاء الاتحاد الجمركي للحصول على دخل حقيقي أعلى من ذى قبل، إذا كانت السياسة الجمركية غير التفضيلية قادرة دائما على تحقيق هذا الهدف ؟ .

و فى محاولة للإجابة على هذا السؤال ظهر لدينا منهجان رئيسيان :[1]

أولا : منهج كوبر – ميسل Cooper–Massell Approach

و قد قدم مبررات لإنشاء الاتحاد الجمركي من خلال التفرقة بين نوعين من الأثار الاقتصادية : أثر إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة البينية بين دول الاتحاد، و هو نوع من التخفيضات الجمركية غير التفضيلية. أما النوع الثانى فيشير إلى عملية إعادة فرض التعريفة الجمركية الموحدة على واردات الاتحاد من العالم الخارجي. و يرى أصحاب هذا المنهج أن الزيادات التى تشهدها رفاهية المستهلك تجد سببا لها فى النوع الأول، أما الآثار الناشئة عن القوة التحويلية للاتحاد فتجد سببا لها فى النوع الثاني .

و على طريق بلورة هذا السؤال و محاولة الإجابة عليه يضع هذا المنهج الإجابة التالية : تشعر الدول الصناعية الصغيرة و الدول النامية برغبة قوية فى اتباع سياسات الحماية، إحساسا منها بعدم القدرة على التأثير فى معدلات التبادل الدولية الخاصة بها، و تحريكها فى صالحها .

ثانيا : منهج هارى جونسون Johnson Approach

و قد حاول تقديم دراسة عامة تتعلق بظاهرة الحماية بكل جوانبها ، مع اعتبار الاتحاد الجمركي وسيلة لتحقيق هذه الحماية ، و فى سبيل تحديد معالم منهجه بدأ جونسون بالتركيز على صياغة مجموعة من الأهداف غير الاقتصادية للمجتمع ، و هي الأهداف التى تختارها السياسات الاقتصادية لكسب الرضا ، و توليد الإحساس بالإنتماء الوطني . خلال إبراز قدرات الاقتصاد الوطني بدلا من الاعتماد على الخارج .

و من هنا ينظر جونسون إلى ظاهرة التكتلات الإقليمية على انها إحدى السياسات الحمائية و أكثرها فاعلية لتحقيق الأهداف التالية :

- تحسين معدلات التبادل التجاري الدولية .
- اغتنام المكاسب الديناميكية و الناشئة عن ظاهرة اقتصاديات الحجم ؛
- زيادة المنافسة داخل الأسواق التى يتكون منها الاتحاد الجمركي ؛
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية .

الفرع الثانى : الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الإقليمي

تتلخص آثار الاتحادات الجمركية، و التى قد تظهر عند كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما يلي:

أولا : تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق

[1] لمزيد من التفصيل يمكن الإطلاع على : – سامى عفيفي حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق ، مرجع سابق ، ص ص 93 ، 114.
– سامى عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق ، ص ص 333، 342 .

و تتمثل المزايا الاقتصادية الناتجة عن اقتصاديات النطاق فى زيادة التخصص، و من زيادة الانتاج و انخفاض التكاليف، و الاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة و الناجمة عن اتساع نطاق السوق، حيث لا يمكن تحقيق هذه المزايا فى الأسواق المحلية، نظرا لصغرها و محدوديتها.[1] و هذا الوضع يهيء فرصا أفضل للدول النامية للدخول فى الصناعات المتطورة التى يغلب عليها المنافسة الاحتكارية، و يعزز التوجه إلى إقامة مشروعات مشتركة كبيرة الحجم .

ثانيا : تحقيق وفورات الحجم :

يمثل ضيق السوق المحلى مقيسا بمستوى الدخل الفردى و عدد السكان قيدا شديدا على عملية التصنيع فى البلاد النامية، فمن المعروف أن انتاج كثير من السلع الصناعية لا يتم بأقل تكلفة ممكنة إلا إذا كان حجم السوق من الاتساع بحيث يسمح بامتصاص إنتاج الحجم الأمثل للوحدة الانتاجية، فإذا لم يصل حجم السوق إلى الاتساع المطلوب فإن الإقدام على انتاج السلعة يعني إقامة وحدة انتاجية لا يسمح نطاقها بالإستفادة من مزايا الانتاج الكبير أو إقامة الوحدة الانتاجية ذات الحجم الأمثل دون استخدامها بكامل طاقتها الانتاجية مما يؤدى على ارتفاع تكاليف الوحدة من الانتاج. و تؤكد كثير من الدراسات التطبيقية خطورة ضيق نطاق السوق المحلي كقيد على عملية التصنيع فى الدول النامية. و قد أكد (**شينرى**) و (**تيلر**) فى دراستهما عن و هيكل الناتج الصناعي فى عدد من الدول ذات المستويات المختلفة من الدخل الفردي و عدد السكان بأن حجم ناتج الصناعة التحويلية تزداد أهميته فى البلاد ذات السوق المتسعة عنها فى البلاد ذات السوق الصغيرة نسبيا و ذلك لخضوع الصناعات التحويلية لظاهرة الوفورات الداخلية.[2]و تشير مثل هذه النتيجة إلى أهمية الاتحاد الجمركي بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية .

فقيام الاتحاد بتجميعه أسواق البلاد الصغيرة فى سوق واحد يمكن المشروعات فى كل منها من الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير، كما يفتح الطريق أمام إقامة صناعات يحول دون إقامتها ضيق السوق فى كل من الدول الأعضاء المنفردة .

و تمتد الآثار لأكثر من اتساع حجم السوق لتشمل حركة عوامل الانتاج نفسه، و الفكرة الأساسية هنا أن النشاط الاقتصادي للدولة الصغيرة الحجم يتحدد بعامل الانتاج الأكثر ندرة مما يؤدى إلى عدم استغلال بقية العوامل بالشكل الأمثل، فإذا أقيم الاتحاد بين مجموعة من الدول فإن ذلك سيدفعها إلى الاتفاق على تسهيل حركة انتقال عوامل الانتاج و خاصة العمل و رأس المال، ليصبح اقتصاد هذه الدول إقتصادا موحدا، مما يتطلب تنسيقا بين السياسات و التشريعات فى كافة الدول الأعضاء، و كذلك إقامة المشروعات المشتركة بالاستناد على ما يوفره الحجم الأكبر من قدرة أكبر على التمويل و الانتاج [3] .

---

[1] فؤاد أبو ستيت ، مرجع سابق ، ص 65.

[2]Chenery H.B. and L.Taylor, Development Patterns Among Countries and Over Time , Review of Economics & Statistics , November, 1968, p 56.

[3] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، مرجع سابق ، ص ص .36،37

ثالثا : الآثار المترتبة على اتساع نطاق التنافس

حيث كلما زاد عدد الدول الأعضاء فى الاتحاد، ساهم ذلك فى انكسار قوة الاحتكارات الوطنية التى تسيطر على السوق الوطني لكل دولة عضو قبل تكوين الاتحاد الجمركي، و هو ما يقلل فرص الاتفاق و التنسيق بين الوحدات الانتاجية، أو الوحدات التسويقية، للسيطرة على مصادر الانتاج و منافذ التسويق، و تقسيمها بين الوحدات التسويقية فى حدود المعايير المتفق عليها، و هو ما يؤدى أيضا إلى اتساع نطاق الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية.[1] كما أن اتساع نطاق المنافسة يدفع المؤسسات الكبرى إلى إنفاق المزيد من التكاليف على البحث و التطوير، و التوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة و تخفض التكلفة .

من جهة أخرى يدفع اتساع نطاق المنافسة المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يعتمدون على الحماية الجمركية إلى رفع كفاءتهم الانتاجية، و العمل على تطوير أساليب الانتاج، و إلا خرجوا نهائيا من النشاط الانتاجي، و هذا ما يجعل اقتصاديات الدول الأعضاء أكثر ديناميكية.

رابعا : الأثر على الاستثمارات و المستوى التكنولوجي

يؤدى كبر حجم السوق فى التكامل الاقتصادي إلى إمكانية زيادة الانتاج مما يخلق العديد من الفرص الاستثمارية هذا من جهة، و من جهة أخرى تتطلب زيادة المنافسة الناجمة عن كبر حجم السوق و زيادة الانتاج تغيرات جوهرية فى الأسلوب التكنولوجي المستخدم، و هو ما يستوجب دعم و تطوير مراكز البحوث .

خامسا : إعادة توزيع الموارد

إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى حرية حركة عناصر الانتاج بين الدول الاعضاء، و هو ما يحقق توزيعا أفضلا للموارد من المناطق التى تعانى فائضا فى بعض عناصر الانتاج إلى المناطق التى تعانى عجزا فى تلك العناصر، مما يساهم فى ارتفاع مستوى كل من العائد و الانتاجية .

سادسا : أثر الإحلال

و هنا تتم التفرقة بين أثرين فرعيين لأثر الإحلال : يتعلق الأول بأثر الاحلال الموجب، و هو الأثر الذى يحقق أرباحا معينة تتوقف على مقدار القدرة على إحلال الصناعات الوطنية الأكثر كفاءة محل الصناعات الأجنبية. أما الأثر الفرعي الثانى فيشير إلى الخسارة الناتجة عن ضعف أو إنعدام الكفاءة الفنية ، بسبب عدم قدرة الصناعات على الهبوط بمستوى النفقات إلى أدناها ، و يعرف هذا الاثر بأثر الاحلال السالب. [2]

سابعا : تحقق الوفورات الخارجية

يؤدى التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل إلى دعم الوفورات الخارجية، بما فى ذلك كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، و توسع المعروض من الأيدى العاملة المؤهلة، و توافر أنشطة الوساطة و الائتمان، كما

[1] سامى عفيفى حاتم ، التكتلات الاقتصادية بين التنظير و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 117 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص ص 120، 121 .

تتحسن جدوى مشروعات النقل و الاتصالات بين أعضاء التكتل، مما يدفع إلى النهوض بهذه الأنشطة التى تساهم فى خفض التكاليف.[1]

ثامنا : تحسين العائد على الاستثمار

يؤدى التكامل الاقتصادي إلى رفع العائد على الاستثمار من خلال تقليل تكاليف العمليات التجارية، و تحريك العرض و الطلب تجاه المنتجات المطلوبة. كما أن التنافس بسبب التوسع فى الأسواق يستلزم تحسين الجودة، و يخفض الأسعار، و كل هذا يؤدى إلى زيادة عائد الاستثمار، و تحفيز الصناعات المحلية .

و التكامل الإقليمي يذهب إلى ما هو أبعد من هذا كونه يساهم فى رفع جودة قطاع التمويل ، مما يحفز عملية التوسع فى الاستثمارات،[2] و يترتب على التكامل الاقتصادي كذلك زيادة الجاذبية للاستثمار الوطني أو البيني أو حتى من خارج الإقليم، و هذا بسبب التغيرات الهيكلية فى اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل و اتساع السوق الإقليمية، و تحقيق وفورات الحجم الخارجية، و زيادة المدخرات المحلية و الطلب المحلي .

تاسعا : إحداث نمو اقتصادي مستمر

إن التكامل الاقتصادي من خلال رفعه لمستوى المبادلات التجارية البينية للدول المتكاملة، و تأثيره على الاستثمار و الانتاج و العمالة، من شأنه أن يدخل هذه الدول فى حلقة نمو اقتصادي مستمر، من خلال تزايد النشاط الصناعي ، و إرتفاع الانتاجية الناتج عن ارتفاع الطلب و استغلال وفورات الحجم بسبب توسع الأسواق.[3]

عاشرا : إحداث التقارب بين الدول الأعضاء

تتميز الدول المتكاملة بتفاوت المستويات فى أغلب الأحوال، لكن و مع التقدم فى درجات التكامل تزال العقبات و العوائق تدريجيا، لتتزايد درجات التقارب بتزايد درجات التكامل، حيث أن العوائق الموجودة فى ظل منطقة التفضيل الجزئي مثلا أكبر من تلك الموجودة فى السوق المشتركة .

من ناحية أخرى يعمل التكامل على زيادة النشاط التجاري بشكل كبير، عن طريق القنوات المختلفة لتبادل السلع و الخدمات، و التى تؤدى إلى زيادة الصادرات، و تخفيض أسعار الواردات، و زيادة العملات الأجنبية، مما يدعم قدرة الدولة على تسديد ديونها الداخلية و الخارجية، و بالتالى العمل على توزيع و إعادة توزيع الموارد وفقا للميزة التنافسية للدول الأعضاء، مما يرفع الانتاجية، و يزيد الاستثمارات، و كلها خطوات تعمل على إحداث التقارب و تقليل الفجوة بين الدول الأعضاء فى التكامل.[4]

---

[1] محمد محمود الإمام و آخرون ، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات و ضرورات التحقيق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001 ، ص 89 .

[2] موريس شيف و آلن وينترز ، التكامل الإقليمى و التنمية ، ترجمة و تنفيذ كوميت للتصميم الفني ، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ، القاهرة ، 2003، ص 114 .

[3] P.Maillet et Rollet , L'intégration économique européenne , Théorie et pratique, Ed Nathan , Paris , 1988 , p 29.

[4] Idem, p 39

المبحث الثالث : تجارب التكتلات الاقتصادية الرائدة فى العالم

لقد أصبح واضحا أن ظهور التجمعات الاقتصادية لم يكن وليد اليوم، بقدر ما يعود للفترة الماضية، فقد كانت التجمعات الاقتصادية من الخصائص المسلم بها فى النظام الاقتصادي الدولي الراهن، خاصة فى الربع الأخير من القرن العشرين، فقد باتت تنتشر التجمعات الاقتصادية لتشمل 80% من سكان العالم، و بالتالي، سيطرتها على 90% من حجم التجارة العالمية و يصل الناتج المحلي الإجمالي لثلاث تجمعات كبرى الاتحاد الأوروبي ، النافتا ، الآسيان، إلى 81% من الناتج العالمي ، بما يعنى أن 19% من العملية الاقتصادية فقط تتم خارج تلك التجمعات .

لذلك آثرنا التطرق فى هذا المبحث إلى بعض تجارب التكتلات الإقتصادية الدولية الرائدة فى مختلف قارات العالم و المتمثلة أساسا فى الاتحاد الأوروبي من قارة أوروبا، وتكتل النافتا فى أمريكا الشمالية و تكتل الآسيان و الآبيك فى آسيا و ذلك نظرا لأنها الأكبر و الأقوى تأثيرا .

المطلب الأول : التكتل الإقتصادي الأوروبي

يعتبر هذا التكتل الأوروبي من أنجح التكتلات الاقتصادية فى العالم ومن أكثرها اكتمالا من حيث مراحل تطوره، إذ تجاوز مرحلة منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة و وصل على مرحلة الاتحاد الاقتصادي و الذى يعتبر مرحلة متقدمة جدا من مراحل التكامل الاقتصادي ،**إذ** يضم الاتحاد الأوربي في عضويته سبعة وعشرين دولة (وذلك بعد انضمام كل بولغاريا و رومانيا سنة 2007). و قد بدأت أولى خطوات تحقق هذا التكتل بتنفيذ إتفاقية البينولوكس سنة 1948 ، بين كل من (بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ) ، و أساس هذا الاتحاد هو إلغاء الحدود و الرسوم الجمركية بين دوله . و تطبيق تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأخرى. و فى سنة 1950 ألغت هولندا القيود النقدية بينها و بين الاتحاد الاقتصادي (بلجيكا و لوكسمبورغ) بالنسبة للمعاملات الجارية ، كما تم إلغاء القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد . و فى سنة 1958 تم عقد معاهدة للوحدة الاقتصادية بين الدول الثلاث [1]، و لم يقتصر توسع المجموعة الأوروبية المشتركة على نطاق عضوية هذه الدول فقط بل تعزز بانضمام العديد من الدول الأوروبية الأخرى بعد ذلك، و قد توافق ذلك مع تطبيق أحكام معاهدة روما التى تناولت إنشاء السوق الأوروبية المشتركة على عدة مراحل تبدأ فى تشكيل اتحاد جمركي تليها اجراءات لتحرير عناصر الانتاج و سياسات مشتركة لتحرير المنافسة و خلق الظروف المناسبة لازدهار الصناعات الأوروبية و إزالة كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء [2]، وقد كانت خطوات الوحدة الاقتصادية و المالية لهذا التكتل مرحلية تهدف إلى تحقيق التقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء. و لتوضيح الفكرة أكثر سيتم التطرق للاتحاد الأوروبى من حيث مراحل التطور و اتمام هذا الاتحاد بالإضافة إلى الأهداف التى يرمى إلى تحقيقها .

---

[1] منى قاسم ، أهم التحديات التى تواجه الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و عملته اليورو ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، القاهرة ، العدد الأول ، سنة 1999 ، ص 43.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتى ، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية فى الاقتصاد العربي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة 1، الأردن ، سنة 2010 ، ص 477.

الفرع الأول : الإمكانات و مراحل التطور :

للاتحاد الأوربي تاريخ طويل يرجع إلى ظهور مجموعة من التنظيمات الممثلة المستهدفة للتضامن والتعاون الاقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وتتمثل فيما يلي:

- **المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OCDE)**:أنشئت سنة 1948 لتسيير مخطط مارشال*و المتضمن مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا ما بين سنة 1948 – 1953،والبالغة حينها 12.6 مليار دولار. و في سنة 1961 تحولت هذه المنظمة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية جامعة بذلك 16 دولة تعتبر اليوم الأكثر نموا في العالم. [1]
- **المجموعة الاقتصادية للفحم والفولاذ (CECA)**:أنشئت في 08 أفريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنلوكس الثلاث،وذلك تبعا لمخطط شومان روبرت– وزير الخارجية الفرنسي – لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية،وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1953.
- **المجموعة الاقتصادية الأوربية CEE**:بالتوقيع على معاهدة روما بين الدول الأوروبية الست بتاريخ 25 مارس 1957 أنشئت المجموعة الاقتصادية الأوروبية،والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية [2]

وقد اتفقت هذه الدول –التي أصبح يطلق عليها اسم شائع وهو السوق الأوروبية المشتركة –على جملة من الأهداف على أن يتم تحقيقها في فترة ما بين 12و 15سنة، نذكر منها ما يلي:

- ❖ إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.
- ❖ إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق المشتركة.
- ❖ وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء.
- ❖ اتباع سياسة زراعية مشتركة،وتشكل الأهداف الثلاثة الأولى أركانا للاتحاد الجمركي.

وقد وصل إجمالي التخفيض من الحقوق الجمركية في01 جانفي 1962 إلى 40% على المنتجات الصناعية،35%على المنتجات الزراعية، وفي 01جانفي 1967 بلغت نسبة التخفيض 85% على المنتجات الصناعية، ونسبة 65% على المنتجات الزراعية، ليدخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ قبل الموعد المبرمج له ب 18 شهرا، أي بتاريخ 01جويلية 1968 وقد جاء بالترتيبات الآتية:

- ❑ إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات.
- ❑ وضع تعريفة جمركية موحدة.
- ❑ تنسيق التشريعات الجمركية.[1]

* جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة .

[1] Reymond .R, les relations économiques internationales, 3eme édition, REVUE BANQUE ,sans date , P 62.

[2] السيسي صلاح الدين حسن ،قضايا اقتصادية معاصرة ،الإمارات العربية المتحدة،مكتبة دار الآداب،1998،ص 11.

واعتباراً من هذا التاريخ تمت الإزالة النهائية للحقوق الجمركية بين دول المجموعة وبذلك اكتملت جوانب تأسيس الاتحاد الجمركي. ثم دخل النظام الأوروبى مرحلته الأخيرة، أين تم التوصل لعقد معاهدة ماستريخت لخلق حالة الاتحاد و توحيد لوائح الأسواق و صهر العملات الأوربية فى عملة واحدة. هذه المعاهدة وقعت فى السابع من فبراير عام 1992 و دخلت حيز التنفيذ فى الفاتح من نوفمبر من سنة 1993 و منذ ذلك التاريخ توالت طلبات إنضمام الدول الأوربية إلى الاتحاد الأوروبي، ليصل عدد المنضمين خمسة و عشرون دولة سنة 2005، خاصة دول أوروبا الشرقية، و رغبة العديد منها الانضمام إلى هذا العملاق و هذا ما شهده عام 2007 بانضمام كل من رومانيا و بلغاريا ليصبح بذلك عدد الدول المنضمة 27 دولة، و لا زالت تركيا تسعى إلى هذا الهدف من خلال المفاوضات المستمرة مع دول الاتحاد الأوروبي لقبولها كدولة عضوة لها الامكانات و القدرة على أن تضيف بعدا جديدا لهذا النظام الاقتصادي .

الفرع الثانى : إنشاء العملة الموحدة

بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بوادر انهيار النظام النقدي العالمي، وفي ديسمبر 1991 ، حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا، فكما سبق وأن بينا تم توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا ليبدأ العمل بها عام 1992، ووفقا لما نصصت عليه اتفاقية ماستريخت، كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول للدخول في هذا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى عام 1999 على أن تسبقه مراجعة لمواقف الدول عام 1998 ، وهذا ما يدعو إلى الإشارة لضرورة استيفاء دول الاتحاد الأوروبي لشروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة.

وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية ل 11 بلدا :بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو، وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو، ويتعلق الأمر الدانمارك، السويد وبريطانيا.

الفرع الثالث : أهداف التكتل الاقتصادي الأوربي :

لقد حددت معاهدة ماستريخت عدة أهداف نذكر منها ما يلي : [2]

1- إقامة اتحاد نقدي يتم بموجبه إنشاء مؤسسة نقدية أوروبية و التى تتحول إلى بنك مركزي فى فترة لا تتعدى سنة 1999 ، و سيتولى البنك إصدار عملة أوروبية موحدة تسمى الأورو (Euro)

2- إقامة اتحاد سياسي يتم بموجبه صياغة سياسات خارجية و عسكرية مشتركة .

---

[1] Reymond .R, Op-cit, P 68.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (اتجاهات حديثة فى التنمية) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2002 – 2003 ، ص ص : 236 ، 237 .

3- تبنى سياسة تعليمية و صحية و بحثية مشتركة .

4- إقامة برلمان أوروبي يتولى تقديم استشارات مختلفة فى مجالات الصحة و البيئة و التجارة الداخلية .

5- منح المواطنة الأوربية و التى يتمتع بمقتضاها اي مواطن أوربي بحق التصويت فى الدول الأوروبية التى يقيم فيها، و يتحرك من دولة لأخرى بدون جواز سفر و يتمتع بالمساعدات الدبلوماسية من أي سفارة أوروبية

6- تحقيق وحدة اقتصادية تتمثل فى إزالة جميع القيود المفروضة على تحركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و التكنولوجيا و العمالة بين دول الاتحاد الأوربي .

الفرع الرابع : الحجم الاقتصادي لهذا التكتل

فى سنة 2007 و صل عدد دول الاتحاد الأوروبي إلى 27 دولة بعد أن كان 25 دولة أوروبية سنة 2004 ، و قد تراوحت قبل ذلك عدد الدول المتجمعة فى هذا التكتل 15 دولة مما جعل هذا التكتل الاقتصادي فى نظر العديد من الخبراء أكبر قوة اقتصادية و أقوى تكتل اقتصادي على المستوى العالمي .

و على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي إلا أنها تشكل قوة اقتصادية ضخمة عندما ننظر إليها كمجموعة، فبعد انضمام الثماني دول من شرق ووسط أوروبا و قبرص و مالطا توسعت عضوية الاتحاد الأوروبي بمقدار الثلثين، و زادت مساحة أرضية بمقدار الربع ، وعدد سكانه بمقدار الخمس إلى ما يزيد عن (450 مليون نسمة) [1]

أما فيما يخص التجارة البينية لدول الاتحاد فإنها تشير إلى مدى اعتماد دول الاتحاد الأوروبي فى تجارتها الخارجية على بعضها البعض إذ قدرت نسبة صادراتها البينية 61.9% مقابل 38.3% كنسبة لصادراتها الخارجية ، فى حين قدرت نسبة وارداتها البينية 61.7% مقابل 38.3% كنسبة لواردتها الخارجية هذا سنة 2003 .

و يعتبر الاتحاد الأوروبي اليوم من أكثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية تطورا ، حيث نجح فى تحقيق زيادة كبيرة فى تجارته البينية التى تشكل أعلى حصة فى إجمالي تجارته ، و ذلك مقارنة بالتجمعات الإقليمية الأخرى . فقد بلغت حصة التجارة البينية للاتحاد الأوروبي (سواء من جانب الصادرات أو الواردات) نحو 66 % من إجمالي تجارته الخارجية فى سنة 2008 . كما حقق الاتحاد الأوروبي زيادة فى التبادل التجاري فيما بين الصناعات الأوروبية (Intra – Industry Trad) الأمر الذى يمكن اعتباره نوعا من زيادة التجارة فى قطاع السلع المصنعة.

و يعتبر الاتحاد الأوروبي الحديث بدوله الأعضاء (27) أكبر مصدر فى العالم حيث تبلغ قيمة الصادرات إلى خارج الاتحاد الأوروبي 1.928 مليار دولار فى سنة 2009 ، و أن حصتها فى الصادرات العالمية تشكل حوالى 15.9

[1] مايكل ديبلر ، (أوروبا مابعد التكامل) ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 2 ، سنة 2004 ، ص : 08 .

% . كما يعتبر أيضا أكبر مستورد فى العالم ، إذ تبلغ قيمة الواردات (من خارج الاتحاد) 2.300 مليار دولار، و حصتها فى الواردات العالمية فى سنة 2009 نحو 18.3 % .[1]

و فى جانب السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، و خاصة فى شقها الزراعي ، فإن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفاة فى إطار الاتحاد تنفق على البرنامج الزراعي للاتحاد، و الذى منح الدعم المباشر للمنتجين الزراعيين فى داخل الاتحاد، بالإضافة غلى دعم الصادرات الزراعية . كما يعتبر نظام المواصفات الفنية العالية الذى يطبقه الاتحاد الاوروبي على الواردات الصناعية غير الأوروبية و الإجراءات الصحية و الحجر الصحي (Sanitary and phytosaitary Measures) المفروضة على الورادات الزراعية، كل هذه عبارة عن وسائل و أساليب أدت إلى تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبي و على حساب تجارتها مع بقية دول العالم، و لذل فإن مدى نجاح الاتحاد الأوروبي فى الإسهام فى دعم الرفاهية الاقتصادية العالمية و خاصة فيما يخص دعم الرفاهية الاقتصادية لشركائه التجاريين من الدول النامية، يعتمد على مدى تحرير السياسة الزراعية و إزالة القيود الكمية أمام السلع المصنعة المستوردة من الدول الأعضاء فيها و منها الدول النامية .

الفرع الخامس : عوامل نجاح تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبية :

لقد تمكنت أوروبا بالرغم من تعدد الأمم و الشعوب فيها و تباين اللغات و اللهجات و الأديان و الطوائف و التاريخ و دول كبيرة و أخرى صغيرة بحدودها الجغرافية و توجهاتها الاقتصادية بين الليبرالية و الاشتراكية من أن تحقق الوحدة الاقتصادية و السياسية و النقدية،[2] إذ أصبح الاقتصاد الأوروبي يشكل أكبر كتلة إقتصادية عالمية، فهو أكبر من الاقتصاد الأمريكي أو الصيني ، فالاقتصاد الأوروبي يبلغ حجمه نحو 15.2 تريليون دولار ، لكن مع حدوث أزمة الديون السيادية التى تعانى منها معظم الاقتصاديات الاوروبية و ما نجم عنها من اتباع سياسة مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو و التوظيف خلال هذه الفترة الأخيرة أي بعد سنة 2011 ليس فقط على منطقة اليورو و لكن فى اقتصادات الدول المتقدمة و النامية على حد السواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما كان للأزمة العديد من التداعيات الاقتصادية و التى أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي برمته ، فبعد أن بدأ الاقتصاد العالمي فى التعافى من الأزمة الاقتصادية العالمية التى اعترته سنتي 2008 و 2009 و بدأ فى تحقيق معدل نمو مرتفع فى سنة 2010 ، عاد ليحقق معدل نمو أقل سنة 2011 ، فقد سجل الناتج المحلى الإجمالى العالمي بالأسعار الثابتة خلال سنة 2011 نموا بلغ 3.9 % مقابل معدل نمو بلغ 5.3 فى سنة 2010. وقد بلغ فيه معدل النمو فى الاتحاد الأوربي 1.6 % فى سنة 2011 مقابل 3.2 % خلال سنة 2010 .[3] لكن رغم كل هذه الأزمات التى عصفت باقتصاديات الدول الأوروبية إلا أن الاتحاد مازال قائما إلى يومنا هذا و يسعى دائما لحل هذه

[1] جمال الدين زروق ، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة، دراسات إقتصادية، الدائرة الاقتصادية و الفنية، صندوق النقد العربي، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص ص 4،5 .

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق ، ص 480 .

[3] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2012 ، ص ص 1 ، 2 .

المشاكل بطرق موحدة و مشتركة، و فى إطار ما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التكتل. و السؤال الذي يثار هنا، هو كيف تمكنت أوروبا من تحقيق الوحدة رغم كل هذه التباينات و كل هذه الأزمات التى عصفت باقتصادياتها ؟ و جعلت من تجربتها نموذجا فريدا بين تجارب الاندماج الاقليمي .

و يمكن إرجاع أسباب هذا الصمود و النجاحات لاعتماد التجربة الوحدوية الأوروبية على المرتكزات التالية :

- استقرار و متانة أسس عملية الاندماج ذات البعد الاقتصادي الذى هدفه الأساسى هو الانعاش الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي و السياسي و التى مثلت أساس بذور التعاون السياسي الذى شهد مراحل متقدمة و متطورة على مستوى اتفاقية الفحم و الصلب و المجموعة الاقتصادية و فيما بعد الاتحاد الأوروبي القائم على مؤسسات تمثيلية . [1]
- إدراك قادة دول أوروبا بأن الخطوة الأولى من إرساء أسس الاندماج الاقتصادي هو بتشييد الجهاز الانتاجي – الأساسي – فى البنى الارتكازية فإقامة شبكة مواصلات متطورة برية و بحرية و جوية و سلكية و اللاسلكية و ربط دولها بشبكة متكاملة من الطاقة الكهربائية بشكل لم تشهده أية منطقة أخرى و قد مهد ذلك لحرية التنقل بين الدول .
- إرتكزت فكرة الاندماج على مهمة جوهرية و خلق القناعات حولها و مفادها لا بد لأوربا أن تستعيد مكانتها الدولية و قدرتها على التأثير فى مسارات الأحداث الدولية ، ولا يتحقق ذلك غلا من خلال عمل أوروبي جماعي قائم على إرادة سياسية واحدة و هدف واحد و إيجاد مؤسسات متماسكة لإصدار القرار الأوروبي الموحد .[2]
- أنها اعتمدت التدرج و المرحلية ، و تميزت بالإستمرارية و المتابعة الدؤوبة التى لم تعرقلها أية عقبات، بل كانت تحفزها دائما للبحث عن حلول و مداخل جديدة .
- وجود محكمة عدل لحسم الخلافات بين الدول و مؤسساتها اعتمادا على وثيقة أساسية هي معاهدة الجماعة التى أعدت بدقة مركزة و بالتفصيل، و احترام القرارات الصادرة عن المحكمة من قبل كل الأطراف المشاركة.[3]
- وجود مجلس وزاري يضم ممثلي الدول الأعضاء و فى كل التخصصات كأعلى سلطة لاتخاذ القرارات فى الاتحاد و إقرار مختلف التشريعات و التناوب فى رئاسة المجلس .
- اعتماد صيغة التصويت عند اتخاذ القرارات بتوزيع عدد الأصوات بما يتناسب و الحجم السكاني و الاقتصادي و السياسي لكل دولة و الإجماع الإلزامي فى المسائل المهمة.[4]

---

[1] ناظم عبد الواحد جاسور ، الوحدة الأوربية و الوحدة العربية – الواقع و التوقعات – مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 13 ، السنة الثالثة، سنة 2000، ص 21 .

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق ، ص 481 .

[3] حميد الجميلى، الاتحاد الاقتصادي و النقدى الأوروبي (الأبعاد و الانعكاسات عربيا)، مجلة الحكمة بغداد، العدد 11، السنة الثانية، 1999، ص 97

[4] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق ، ص 482 .

- أنها استندت إلى رضا شعبي و مشاركة ديموقراطية، و بالتالى لم تفرض بشكل فوقي، بل تمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية على الرغم من كل الصعوبات .
- أثبتت التجربة قدرة عالية على التوسع و الاستيعاب، خلال فترة قياسية ارتفع العدد من 6 إلى 15 دولة ثم 25 دولة ثم 27 دولة سنة 2007 ، فقد كانت مرحلة التأهيل للأعضاء الجدد تجربة ناجحة لتجاوز الفوارق بين هذه الدول، كذلك لم يتعارض وجود تجمعات أخرى إلى جانب السوق المشتركة مع مبدأ التكامل فبعضها كان ضيق النطاق كمجموعة البينولوكس، و البعض الآخر أكثر اتساعا كمنطقة التجارة الحرة .
- اعتمدت أساليب متطورة فى مواجهة المشاكل و الأزمات المستجدة و هذا ما لاحظنها خلال الأزمة المالية لسنة 2008 و خاصة أزمة الديون السيادية فى سنة 2011 من خلال (إقرار قادة الاتحاد الأوروبي اتفاقا ماليا يضمن تشديد ضبط الميزانيات و وضع حد للدين العام، و فرض عقوبات تلقائية للدول المخالفة، بالإضافة إلى إنشاء صندوق للانقاذ بقيمة 440 مليار أورورو)،[1] إذا أنها تعمل على حصر المشكلة و السعي إلى توحيد المعايير تجاهها و التنسيق بين الدول لمنع التضارب و التناقض و اتباع السياسة التدرجية و المراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة، و أخيرا الاعتراف بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذى يقع عليه الضرر من اتباع سياسة جديدة و موحدة.[2]
- انتهجت التجربة الأوروبية نموذج التكامل الاقتصادي السوقي التبادلي (Market Economic integration) الذى يلائم أوضاعها الاقتصادية من حيث :

1- تشابه الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء ؛

2- التقارب بين معدلات النمو الاقتصادي ؛

3- توافر قاعدة قوية و متقدمة للبنية الأساسية.[3]

المطلب الثاني : منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)

يسمى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية بالنافتا (NAFTA) وهو يختلف عن التكتل الاقتصادي الأوروبي، لأنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ويضم هذا التكتل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وهي دول متباينة اقتصاديا واجتماعيا، والتكتل مفتوح لباقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 ، مرجع سابق ، ص 4 .

[2] عبد الغني عماد ، التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة : أسباب التعثر و شروط الانطلاق ، مجلة المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999، ص ص 68 ، 69 .

[3] سامى عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، مرجع سابق، ص 389 .

الفرع الأول : إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

كانت أمريكا وكندا قد توصلتا إلى وضع ترتيبات ثنائية عام1965 ، للتعامل في تجارة ا لسيارات وقطع الغيار، غير أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاقية شاملة للتجارة الحرة على مستوى الاقتصاد كله إلا في سنة 1988 ، حيث جرى التفاوض أخيرا على مثل هذه الاتفاقية للتجارة الحرة، والتي دخلت حيز التنفيذ عام1989 وقد كانت كندا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع تجارة سنوية في الاتجاهين تقدر بحوالي 150 مليار دولار(% 75 منها معفاة من الرسوم الجمركية)، وهذا الاتفاق يقضي بإزالة معظم الحواجز الجمركية المتبقية بين البلدين بحلول عام 1998.* كما تضمنت الاتفاقية الأمريكية الكندية ايضا عدة نصوص أخرى مهمة، فقد قررت مجموعة من القواعد التي تحكم التجارة في الخدمات، وتخفيض الإجراءات الخاصة بانتقال الأيدي العاملة .كما اسقط الاتفاق أيضا كافة القيود المتبقية على شحن الطاقة بين البلدين إضافة إلى تخفيض القيود على الاستثمارات. أما المكسيك فلقد بدأت عملية الإصلاحات الاقتصادية منذ تاريخ انضمامها للجات عام 1986 ، الأمر الذي مهد السبيل أمام هذه الدول الثلاثة للدخول في مفاوضات، حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي عام 1994 والتي تناولت بالإضافة الى التحرير التصاعدي لتجارة السلع العديد من المجالات الهامة منها : إزالة القيود على التجارة في العديد من الخدمات المالية، تحرير سياسات الاستثمار في السلع والخدمات، والالتزام بتقوية وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية .

وعموما تتمثل أساليب تحرير التجارة في إطار هذا التكتل فيما يلي:

– بالنسبة للتعريفات الجمركية تم إزالتها دفعة واحدة، أو بالتدريج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما، وفي هذا الإطار فان حوالي % 50 من الصادرات الأمريكية للمكسيك و % 70 من صادرات المكسيك للسوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص.

– إزالة القيود المفروضة على الاستثمار حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاثة بنفس المعاملة، ويتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق.

– تحرير التجارة في الخدمات : في هذا المجال تمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات من الدول الثلاثة، وتسهل منح تراخيص عمل المتخصصين وإزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة.

– الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاثة مثل لجنة التجارة الثلاثية لفض كل النزاعات ومنع الإغراق، وغيرهما من الأحكام المسهلة للتجارة.

الفرع الثانى : الهيكل التنظيمي لاتفاقية النافتا [1]

تضم اتفاقية النافتا مجموعة من الهيئات و الأجهزة التنظيمية التى تتمثل فى :

* أبرم إتفاق إنشاء هذا التكتل في البداية بين دولتين هما :الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في عام 1987 ، ثم اتسع نطاقه بعد إنضمام المكسيك في أوت 1992، ودخل حيز التنفيذ في جانفي1994

[1] www.dfait-maeci.gc.ca/nafta-alena/nafta5-section05.Fr.asp le (16_04_2015)

1- **لجنة التبادل الحر** : و هي الهيئة العليا للنافتا ، تضم وزراء الدول الأعضاء الذين يهتمون بتطبيق الاتفاقية و معالجة الخلافات القائمة بالإضافة إلى مراقبة باقى الأجهزة الثانوية .

2- **المنسقين** : و هم ثلاث موظفين سامين كل موظف تابع لبلد من البلدان الثلاث و يعملون على ضمان التسيير الحسن اليومي لبرنامج عمل الاتفاقية و كذا التطبيق العام لها .

3- **فرق العمل و اللجان:** و هم أكثر من ثلاثين فريق عمل و لجنة و جهاز ثانوي ، تتمحور أعمالهم أساسا حول ، تجارة السلع ، قواعد المنشأ ، المسائل الجمركية ، تجارة المنتوجات الزراعية و الإعانات المقدمة للقطاع الزراعي ، مقاييس الصفقات العمومية ، الاستثمار ،الخدمات و آلية حل النزاعات .

4- **السكرتارية** : وتتكون من القطاعات التالية : قطاع كندا ، قطاع أمريكا ، قطاع المكسيك ، وتتكفل بحل النزاعات و تقديم المساعدة لفرق العمل و اللجان .

ويبقى الهدف الأساسي لإنشاء هذه المنطقة يكمن فى رغبة الإدارة الأمريكية فى الضغط على منافسيها التجاريين (أوروبا و اليابان) لقبول مقترحاتها الخاصة بتحرير تجارة الخدمات و المنتجات الزراعية فى إطار مفاوضات منظمة الجات التى كانت فى بداياتها من ناحية و تردد المجموعة الاوروبية فى قبولها من ناحية أخرى، بالإضافة إلى قلق أمريكا من مشروع أوروبا سنة 1992 ، بالرغم من تأييدها له سنة 1958 ، و خشيتها من انحراف المشروع نحو الاتجاه الحمائى من ناحية ثانية مما دفعها للاسراع بعقد اتفاق التجارة الحرة مع كندا الذى بدأت مفاوضاته سنة 1984 .

إذا فالإجراءات الأمريكية كانت ذات طابع دفاعي و هجومي فى آن واحد ، دفاعي _ ضد المشروع الأوروبي الذى اتجه نحو الحمائية اضافة للدفاع ضد الخطر القادم من التجمعات و التكتلات الجديدة ، و هجومي _ للضغط على الشركاء التجاريين _ اليابان و أوروبا أيضا .

أما بالنسبة إلى كندا فقد كانت تنظر بقلق إلى الإجراءات الأمريكية الحمائية ضد صادراتها التى كانت السوق الأمريكية تستوعب 80 % منها فقد وجدت فرصتها فى الانضمام إلى هذه المنطقة لتخفيف العوائق الحمائية المتصاعدة داخل امريكا ضد صادراتها خاصة استخدام قوانين مكافحة الانحراف و الرسوم الجمركية لاعتماد اقتصادها على الموارد الطبعية و التصدير للسوق الأمريكي الذى يزيد عشرة أمثال حجم السوق الكندى ، وهي الشريك التجاري الرئيسى للكندا ، فضلا على اعتمادها للدخول للمنطقة كوسيلة للتغلب على العوائق الهيكلية أمام نمو الاقتصاد الكندى حيث بلغت الصادرات الكندية للسوق الامريكية سنة 1991 نسبة 75 % مقابل استيرادها 20 % من السوق الامريكي [1].

كما قد كان اجتذاب المكسيك إلى منطقة التجارة الحرة النافتا ، هو لاعتبارها كجسر للتحرك فى امريكا الجنوبية بهدف تكثيف الضغط على شركائها التجاريين بشكل خاص ، و القبول بالمقترحات الخاصة فيما يتعلق بتحرير التجارة فى الخدمات و المنتجات الزراعية .

[1] محمد السيد سعيد ، الكتل التجارية و انعكاساتها على الوطن العربي ، بحوث ندوة الوطن العربي و المتغيرات الدولية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص ص 330-331 .

و القطاعات التى تمثلها الاتفاقية عموما هي – قطاع الزراعة – السيارات – الخدمات المصرفية – المنسوجات و الملابس ، النقل البري ، حماية البيئة قوانين العمل .

الفرع الثالث : مراحل تأسيس منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا

وقد مر تأسيس منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بمرحلتين،المرحلة الأولى تم فيها تأسيس منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا،لتنظم بعد ذلك المكسيك.

1- منطقة التبادل الحر بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية :

بين سنتي 1987 – 1988 أمضيت معاهدة إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بالرغم مما كان بينهما من صراع تجاري، لاسيما حول مادة الخشب و الذرى وكذا حول الملاحة في المحيط [1] ،وقد حققت هذه الاتفاقية مكاسب لكلا البلدين حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 33.6 %، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 14.8 مليار دولار عام 1987 إلى 20.2 مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36.5%.

أما الاستثمارات المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية في كندا فقد ارتفعت من 57 مليار دولار إلى 71 مليار دولار من 1987 إلى 1990 بمعدل نمو قدره 24.6 %،فيما ارتفعت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 50 % خلال نفس الفترة، أي من 22 مليار إلى 33 مليار دولار.[2]

2- سياسة تحرير التجارة الخارجية بالمكسيك وإمضاء اتفاقية التجارة الحرة :

اتبعت الحكومة المكسيكية منذ 1985 سياسة تحرير تجارتها الخارجية في إطار توجهها إلى الاقتصاد الحر وتشجيع المنافسة والفعالية الاقتصادية، وقبل هذه الفترة كانت معدلات الحقوق الجمركية مرتفعة بسبب أزمة المديونية سنة 1982 .

وفي سنة 1992 بلغ متوسط الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات المستوردة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية 10 %،كما خفضت هذه الأخيرة نسبة رسومها الجمركية على واردات المكسيك في إطار الاتفاقيات التجارية الثنائية إلى 4 % في نفس السنة.

فنلاحظ أن المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وبين الولايات المتحدة والمكسيك كانت مشجعة وتتمتع بكثير من الحرية قبل توقيع اتفاقية التجارة الحرة،[3] حيث قامت حكومات الدول الثلاث في جوان 1992 بالتفاوض حول اتفاق للتبادل الحر في أمريكا الشمالية، وقد أقر هذا الاتفاق في أوت 1992 وتمت مراسيم التوقيع عليه في ديسمبر 1992، وصادق عليه الكونغرس الأمريكي في نوفمبر 1993، ليدخل حيز التنفيذ في أول جانفي 1994 .[4] و تركت هذه الاتفاقية الباب مفتوحا أمام بلدان أمريكا اللاتينية وحوض المحيط الهادي للانضمام

[1] Linder .P.H & Paugel.T, Economie international , Paris, Economica,1997,P 299

[2] عبد المطلب عبد الحميد،النظام الاقتصادي العالمي الجديد،مصر،مكتبة النهضة العربية،1998 ،ص 109.

[3] Linder .P.H,Op-cit , P 300.

[4] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق ، ص 110 .

إليها على المدى الطويل،كما اتفق الأعضاء الثلاثة على توسيع نطاق النافتا بحلول سنة 2005 إلى بقية نصف الكرة الأرضية [1].

الفرع الثانى : أهداف تكتل شمال أمريكا

من بين الأهداف التي جاء بها هذا التكتل ساعيا لتحقيقها :

- تكوين تكتل اقتصادي يكافئ التكتل الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في جانفي 1993
- زيادة الاستثمارات الكندية والأمريكية في المكسيك .
- زيادة حجم التجارة الدولية والبيئة للدول الثلاث.
- تعزيز أمريكا لموقفها تجاه السياسات الحمائية في مواجهة أوروبا وآسيا وخاصة اليابان.
- زيادة معدات نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء و تحرير التجارة بينها لزيادة حجم تجارتها مع العالم الخارجي و فى نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء. [2]
- علاج مشكل البطالة فى المنطقة بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة و تعظيم فرص العمل .
- تحقيق التكامل الإقتصادي بين دول النافتا ، والقائم على المزايا النسبية التنافسية لكل دولة .
- زيادة قدرة دول النافتا للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى ، و تحقيق ميزة تنافسية فى مواجهة الصادرات القادمة من دول تلك التكتلات .

الفرع الثالث : الحجم الإقتصادي لتكتل النافتا :

تعتبر منطقة النافتا من بين أهم التكتلات الاقليمية فى العالم، إذ أنها تمتلك إمكانات إقتصادية معتبرة لمواجهة الاقتصاديات العملاقة فى العالم. حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر نسبة من الناتج الداخلي الخام أي حوالى 88% من الناتج الإجمالي لمنطقة النافتا فى حين تحقق كندا و المكسيك حوالي 6.9 % و 5.1% على التوالي من الناتج الإجمالي لمنطقة النافتا، و أما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فيقدر فى الو .م.أ بحوالي 37650 دولار ثم كندا، والمكسيك بحوالي 27080 دولار و 6120 دولار على التوالي، أما فيما يخص عدد السكان فتحتل الو.م.أ المرتبة الأولى، و المكسيك المرتبة الثانية، ثم كندا المرتبة الثالثة بنسب 68% و 24,5% و 7,5 % على التوالي من إجمالي سكان المنطقة .

أما فيما يخص التجارة البينية فقد ارتفعت الصادرات الكندية باتجاه شركائها فى النافتا بحوالي 87 % كما ارتفعت الصادرات الأمريكية باتجاه كندا و المكسيك بمعدل 76% فى حين ارتفعت صادرات المكسيك باتجاه الو.م.أ بنسبة 234% و باتجاه كندا بنسبة 203 % و هذا بين سنتي (1993_ 2003) .[3]

---

[1] خالد عبد الله ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، مجلة الإنماء و الإدارة، عمان،العدد 34، 1996، ص 8 .

[2] جاسم الشريف ، (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) ، مجلة معلومات دولية ، العدد 64 ، سنة 2000 ، ص 53 .

[3] http://www.dfait-maeci.gc.ca/naf (le-24-03-2009

و عموما فإن التجارة البينية بين كل من كندا و الو.أ.م و المكسيك فقد ارتفعت بنسبة أقل من نظيراتها فى التكتلات الاقليمية الأخرى فمن 1308 مليار دولار سنة 2003 إلى 1634 مليار دولار سنة 2005 ثم 2040 مليار دولار مع نهاية 2007 ، أي بنسبة 25% فقط. [1]

المطلب الثالث : منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا و الباسيفيك (APEC)*

يعتبر هذا التكتل من بين أكبر التكتلات الاقتصادية فى العالم ، إذ يضم 18 دولة تتوزع على ثلاث قارات و هي أمريكا ، كندا ، المكسيك و استراليا ، نيوزيلندا ، الصين ، اليابان ، هونكونغ ، غينيا الجديدة ، تايوان ، برنادي ، ماليزيا ، أندونيسيا ، ستغافورة ، الفلبين ، كوريا الجنوبية و الشيلى ، فهي تضم بذلك أكبر ثلاث اقتصادات فى العالم (أمريكا ، الصين ، اليابان) إضافة إلى كونها تضم تكتلين كبيرين هما (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية " النافتا " و رابطة دول جنوب شرق آسيا " الآسيان ") .

و على اعتبار أن معظم التكتلات التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذت بعدا إقليميا (داخل إقليم قاري واحد أو منطقة جغرافية واحدة) مثل الاتحاد الأوربي أو منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، و لكن و مع التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة الاقتصادية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين فقد انتقلت حركة التكامل الاقتصادي من إطارها الإقليمي إلى نطاقها القاري، بمعنى أن قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين. فاتسع نطاق التكامل الاقتصادي القاري بين الدول المتقدمة في قاراتي أمريكا الشمالية وأوربا من ناحية، وقاراتي أمريكا الجنوبية وآسيا من ناحية أخرى، ومن الأمثلة البارزة على التكامل الاقتصادي القاري (تكتل الأمريكيتين)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (APEC) الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية وآسيا، إفريقيا، أستراليا.

الفرع الأول : نشأة جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيك APEC

أقيم هذا المنتدى عام 1989 لتوثيق التعاون المتبادل بين الاقتصاد الآسيوي والباسيفيكي في تطوير القطاعات الرئيسية ،ويشكل المنتدى أقوى إقليم اقتصادي في العالم إذ يبلغ عدد أعضاء هذا المنتدى 15 عضوا هي:أستراليا، بروناي،كندا، جمهورية الصين الشعبية ،ماليزيا،هونج كونغ،اندونوسيا،كوريا، اليابان، نيوزلندا ،الفيليبين، سنغافورة ،تايوان ، تايلاند ، الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وتقترب فكرة هذا التجمع إلى المنتدى الاقتصادي الذي يتم فيه التشاور حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بدون إلتزام مقنن مسبق بينها، وكرد فعل مباشر لمشروع أوروبا الموحدة برز اتجاه تحويل هذا ا المنتدى إلى نوع من التجمع الاقتصادي،وقد تم بحث الأسس التي يقوم عليها هذا التجمع الاقتصادي بدعوة

[1] World Trade Organisation, Annual, Repport, Jenneva, 2008, p139.

* APEC : Asia – Pacifice Economic Cooperation .

[2] خالد عبد الله ، مرجع سابق ،ص 10.

من رئيس الوزراء الأسترالي،وبالفعل تم في أوت من عام 1991 عقد اجتماع لوزراء الاقتصاد للدول الاثنا عشر – آنذاك- لبحث اقتراح استراليا لإنشاء تجمع اقتصادي له سكرتارية دائمة.

وفي التجمع الذي عقد في مدينة أوساكا لهذا المنتدى الاقتصادي عام 1995 وضعت أهداف هذا التكتل،حيث تحددت الأهداف الرئيسية له في ضرورة تحرير التجارة بين الدول الأعضاء وتحرير الاستثمار وزيادة حرية تنقل رؤوس الأموال بينها والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي وتدريب الأفراد والعمالة.[1]

وقد قصدت الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا التجمع إرسال إشارة إلى شركائها القدامى في أوروبا، والتي طالما دخلت معهم في مشكلات معقدة حول بنود اتفاقية الجات أنها يمكن أن تمضي قدماً في سياستها بدونهم، و أنه إذا قدر لهذا التجمع أن ينضم إلى اتفاق كاتفاق النافتا فإن ذلك يعني قيام سوق ضخم ليس له نظير في العالم من حيث أدائه الاقتصادي وعدد سكانه فالدول الواقعة على تجمع المحيط الهادي بما غيها الولايات المتحدة تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم وتساهم بحوالي 40 % من تجارته الخارجية.

الفرع الثانى : أهداف الآبيك

يسعى هذا التكتل الاقتصادي إلى تحقيق الأهداف التالية [2]:

1- العمل على استدامة النمو و التنمية فى المنطقة لصالح شعوب الدول الأعضاء .

2- المساهمة فى النمو الاقتصادي و التنمية على المستوى العالمي و تعظيم المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بما في ذلك تشجيع تدفقات السلع والخدمات والاستثمار والتكنولوجيا.

3- تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف المنفتح وتقويته لصالح دول آسيا والباسيفيك وجميع الاقتصاديات الأخرى.

4- خفض القيود على التجارة فى السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء وفقا لقواعد " الجات " وبدون إلحاق أضرار بالاقتصاديات الأخرى

5- العمل على تشجيع القطاع الخاص فى المشاركة في أنشطة الآبيك سعيا إلى تعظيم المنافع التى تنجم عن التعاون الإقليمي.

و قد تم الاتفاق فى قمة (بورجور) بأندونيسسا فى نوفمبر 1994 على تعزيز تحرير التجارة و الاستثمار فى منطقة آسيا و الباسيفيكي، و تكثيف التعاون من أجل التنمية مع إزالة كافة القيود على تحرير التجارة قبل سنة 2010 للدول المتقدمة، و سنة 2020 للدول النامية. (أوساكا باليابان) بتاريخ 19 نوفمبر 1995، وضعت خطة سميت خطة عمل أوساكا لتنفيذ التزامات الاستثمار و التجارة الحرة المفتوحة و هي ترجمة للرؤية التى تم التوصل إليها فى

[1] عبد المطلب عبد الحميد،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر) ، الطبعة الاولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص ص 118،119 .

[2] محمد محمود الامام، مرجع سبق ذكره ، ص 249.

إعلان بوجور 1994. و فى 25 نوفمبر 1996 استضافت الفلبين القمة الثالثة و تم إقرار خطة عمل (مانيلا)[1] و التى تتضمن خطط عمل فردية و جماعية و تقارير تطور الأنشطة المشتركة لكافة اقتصاديات الأبيك لتحقيق أهداف إعلان بوجور لتحرير التجارة و الاستثمار بحلول سنتي (2010 ، 2020) و الأنشطة المشتركة وفقا للجزء الثانى من خطة أوساكا. [2]

الفرع الثالث : نتائج قمة سياتل 1993

لقد كانت نتائج قمة سياتل 1993 التى التقى فيها قادة 14 دولة متقدمة و نامية تنفيذا لتوصيات (إعلان سول) لمناقشة قضايا منطقتهم التجارية و الاقتصادية و صياغة تصور اقتصادي لتحقيق أهداف اعلان سول ما هي إلا مبادرات و محاولات ايجابية لبلورة رؤية لمستقبل ابيك و التى من أبرزها :

1- الدعوة إلى الانهاء الناجح لجولة أوروغواي لمفاوضات التجارة فى إطار الجات و هذه المحاولات لا يمكن أن تقدم خطوات عملية لتحقيق الأهداف المطلوبة ما لم يتم ترجمتها ببرنامج عمل يحدد اتجاهات مستقبل المنطقة اقتصاديا وفق منطق امريكا المشتركة مع اليابان . فسارعت بوضع برنامج يحدد مستقبل العمل بصياغة نوايا طرحتها فى 15/ 11 / 1994 فى مدينة بوجور / بأندنوسيا – لتحويل تلك النوايا إلى برنامج عمل فعلى فى انشاء تكتل تجاري .

2- قيادة امريكا للأبيك ترمي ضمن محاولاتها لإضعاف أوروبا و فرض هيمنتها على المنطقة الآسيوية و لأي تكتل شرق آسيوي محتمل القيام به و يعود بأهميته الاقتصادية و الاستراتيجية لمنطقة شرق آسيا و إعادة التوازن للاقتصاد العالمي فضلا عن تجهيز دور الصين و اليابان .

3- تحييد دور اليابان من استقطاب الدول الحديثة التصنيع حولها ، لتشكيل تكتل آسيوي يمكن أن يكون القطب الثالث و المهم فى تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة . لما تشكله اليابان من قوة اقتصادية و تكنولوجية عملاقة فى آسيا و لها الأولوية فى صناعة التكنولوجيا المتقدمة و القدرة الاستعابية الاستثمارية .[3]

4- احتمال قيام تكتل اسيوي بين اليابان و دول الجوار لها (حديثة التصنيع) سيشكل كتلة دولية كبيرة فى السياسة الاقتصادية و الدولية و سيؤدى هذا إلى تحول مركز الثقل الاقتصادي من أوروبا و أمريكا إلى آسيا الباسيفيكية خلال 15 سنة المقبلة و سيحتكر هذا التكتل ثلث الانتاج العالمي أي بحلول نهاية هذا العقد .[4]

---

[1] هشام محمد أحمد عمارة ، مرجع سابق ،ص 181 .

[2] محمد الطنطاوي الباز ، سهير معتوق ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1998 ، ص 141 .

[3] حميد الجميلي ، الاقتصاد الياباني القوة الصناعية و التكنولوجيا الصاعدة ، آفاق عربية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، آيار ، سنة 1993 ، ص 78.

[4] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص ص 87- 88.

الفرع الرابع : تقييم تجربة الأبيك

يعد تجمع الأبيك من أكبر التجمعات الإقليمية ديناميكية و مرونة فى آن واحد، فهو ترجمة فعلية لمفهوم الإقليمية المفتوحة، و عدم حصر المزايا التى يمنحها لأعضائه فقط ، بل يمتد ليشمل غير الأعضاء أيضا. و وضع أهداف محددة، و بتوقيتات زمنية متفق عليها لتحرير التجارة بالسبة للدول المتقدمة و النامية على حد السواء من أعضاءه، و وفقا لإجراءات و ترتيبات تتوافق و أحكام منظمة التجارة العالمية، و مقررات إعلان بورجور سنة 1994، و خطة عمل أوساكا 1995، و خطة عمل مانيلا 1996، و البدء بتنفيذ الخطة وفق البرنامج سنة 1997 .

و امتازت اتفاقيات الأبيك بالصفة غير الملزمة ، تقوم على القبول المتبادل فى إطار الأبيك، حيث يقوم الأعضاء بموجبها بتحديد سرعة التحرير و مداها، فالضغوط التى تفرضها الأبيك أقل مقارنة بمنظمة التجارة العالمية، تتسم اتفاقياتها بصفة الإلزام، كما تشجع الأبيك بالإفصاح عن الالتزامات و النوايا لما له منفعة مشتركة للأعضاء تقوم على مبدأ الشفافية ، كما أن اعضاء الابيك يعارضون فكرة إكسابه مزيدا من الصيغة المؤسسية، لما تعنيه من بيروقراطية أكبر إلى تغيير الشخصية المتميزة للتجمع.[1]

و من أهم عناصر قوة الأبيك ، اعترافه بدور القطاع الأعمال فى خلق الثراء و ليس الحكومة، و ضرورات استمرار مشاركة القطاع الخاص لخلق حالة التجانس و الانسجام بين صانعي السياسة و قطاع رجال الأعمال و قد تجسد ذلك فى تشكيل المجلس الاستشاري الدائم للأعمال الذى يضم ثلاثة رجال أعمال من كل دولة عضو فى الابيك. و لها أثر كبير فى سياسة أبيك فضلا على مجلس التعاون الاقتصادي الباسيفيكى. و هو منظمة إقليمية ثلاثية الابعاد تضم ممثلي الحكومة و رجال الأعمال و تتمتع بصفة مراقب فى أبيك ، أما المجلس الاقتصادي لحوض الباسيفيك فهو منظمة خالصة من القطاع الخاص تعكس فى تمثيلها عضوية أبيك و تروج للتعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال مبادىء حرية التجارة و السوق .

بالرغم من التصورات الإيجابية لمستقبل أبيك فهناك جوانب سلبية تواجه الآبيك ، و من المتوقع أن تواجه مفاوضات تحرير التجارة فى الخدمات أصعب التحديات التى تواجه الآبيك فى سنتي 2010 و 2020 لوجود توتر بين الجانبين الدول المتقدمة و الدول النامية فى التجمع، كما يتوقع وجود خلاف فى القضايا الحساسة مثل مدى قدرة الدول النامية على المنافسة خاصة فى الاتصالات و الخدمات المالية.[2]

بالإضافة إلى ذلك رغبة الدولتين القويتين فيه (اليابان و الصين) فى إنشاء تكتل آسيوي بعيدا عن إشراف امريكا ، و دوافع ذلك اتفاق النافتا الذى يمثل قوة دفع نحو قيام تكتل خاص بهما و الذى ينمو حاليا ببطء ، غير أن معالمها الرئيسية يتزايد وضوحها تدريجيا، بالرغم من أن كل من الصين و اليابان لم تنشا تجمعا إقليميا رسميا بعد، غير أنهما يرتبطان بروابط اقتصادية قوية بمجموعة دول شرق آسيا، فاليابان تحتل مركز المجموعة و تحيط بها الدول الأربعة حديثة

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق ، ص 488 .

[2] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص ص 92 ، 93 .

التصنيع و هي كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونك كونغ، سنغافورة و دول رابطة جنوب شرق آسيا أو الآسيان كل من (أندونيسيا ، ماليزيا ، تايلندا ، الفلبين ...إلخ) .

كما أن للصين كذلك روابط قوية مع دول شرق آسيا التى غالبية سكانها من أصل صينى و هي هونكونغ ، تايوان ، سنغافورة. و يطلق على تحالفهما (التكتل التجاري للصين الكبرى) و لأعضاء التكتلين مصالح إقتصادية مشتركة فى توسيع علاقاتها التجارية و الإقليمية و التنسيق فيما بينها لاكتساب ثقل تجاري و مالي أمام التجمعات الإقليمية الكبرى.[1] و الجدير بالذكر أن الصين لم تعتبر شريكا تجاريا و إقتصاديا رئيسيا فى الإقتصاد العالمي كما هو الحال حاليا حيث كانت تعامل سابقا على أنها مجرد سوق استهلاكية لأكثر من مليار نسمة، فى حين أن الاقتصاد الصيني يعد الثالث بين الاقتصادات العالمية من حيث تكافؤ القوة الشرائية بعد أمريكا و اليابان، و النظرة إليه كمنافس رئيس للتكتلات الاقتصادية الكبرى فى العالم فى حال تحقق تكتل الصين الكبرى [2].

و خلاصة لما تقدم، فالأبيك تكتل يضم مجموعة كبيرة من الدول ذات مستويات متفاوتة متقدمة و حديثة التصنيع و نامية، و ذات مستويات مختلفة فى الدخل أيضا. و يعد من أكبر التكتلات الإقليمية فى العالم مقارنة بالاتحاد الأوروبي و النافتا فضلا عن اختلاف أهدافه عن التكتلين، مما يعنى أن تقسيم و تجزئة التجارة الدولية بين مجموعة التكتلات التجارية الإقليمية الكبرى (النافتا ، المجموعة الاوروبية ، الأبيك) ستترك أثارا كبيرة على النظام التجاري العالمي و المراكز الاقتصادية للدول المتقدمة و الدول النامية .

ونستخلص من خلال عرضنا السابق ، أنه و على الرغم من أن ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية قديمة إلا أن التوجهات الحديثة لتلك التكتلات تختلف اختلافا كبيرا. فبينما تتسم التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية بالإضافة إلى أن درجات التكامل و التجانس التى تحققت فى إطار كل من هذه الترتيبات الإقليمية قد اتسمت بالتفاوت و التباين الشديدين، إلا أن التكتلات الإقليمية الجديدة تتسم بسمات أهمها :

- أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا و تشابكا سواءا من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه و متعددة القطاعات تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و السياسية التى يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية و ليست تجارية فقط .
- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة و التكامل النقدى و المالى و التعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسية.
- ظهرت ترتيبات تكاملية مختلطة ذات إلتزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.[3]

---

[1] صندوق النقد العربي ، التكتلات الاقتصادية الدولية (معالمها ، دورها و مستقبلها) ، أبو ظبي 1993 ، ص 16 .

[2] نبيل شبيب ، موقع اتفاقيتي نافتا و أبيك فى حرب المواقع التجارية ، قضايا دولية ، العدد 205 ، 1993 ، ص 23 .

[3] علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07،سنة 2010، ص 139.

خـــلاصـــة

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي ظاهرة ميزت هذا العصر، و يتمحور مفهومه حول إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين الدول، و يتركز هدفه فى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الانتاج. و لقد كان وراء الانتشار الواسع لهذه الظاهرة دوافع و أسباب ترجع إلى وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب الإقليم و التقارب الجغرافي، إضافة إلى البحث عن توسيع الأسواق و تحسين الموازين التجارية .

و تختلف أهداف التكامل الإقليمي من الدول الصناعية التى تسعى للاستفادة من عوائد الكفاءة، إلى الدول النامية التى تبحث عن تنمية خلق و تنمية صناعات جديدة، و لتحقيق تلك الأهداف و إنجاح عملية التكامل لابد من توافر مجموعة من الشروط و العوامل تتمثل أساسا فى وجود بنية أساسية ملائمة، مع توافر التقارب فى مستويات النمو و تخصيص المشاريع الانتاجية على أساس إقليمي، و وجود هيئات فوق قطرية تدبر عملية التكامل .

و رغم ما يتيحه التكامل الإقليمي من مزايا للدول الأعضاء إلا أنه لا يخلو من المشاكل التى تحد من مسيرته نحو الإندماج التام، و ترجع تلك المشاكل إلى الصعوبات التى تطرحها التعرفة الجمركية الموحدة و الحماية الجمركية، و كذلك معايير توزيع و تعويض الخسائر، و هذه المشاكل و الصعوبات قد تظهر فى ترتيبات التجارة التفضيلية ثم فى منطقة التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي، لكن سرعان ما تتراجع فى مراحل السوق المشتركة و الاتحاد الاقتصادي ثم الاندماج التام، و هذا يعود إلى وصول الإقليم إلى درجات متقدمة من التوافق و القوة .

و كغيره من الظواهر يحدث التكامل الإقليمي آثار سكونية و أخرى ديناميكية، و آثارا سلبية و أخرى إيجابية، و يعود هذا الاختلاف إلى تباين و جهات النظر بين كل من التحليل النيوكلاسيكي و التحليل الديناميكي .

و من بين التجارب الناجحة و الرائدة فى مجال التكتلات الإقتصادية فى العالم نجد تجربة الاتحاد الأوروبي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) و منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسيفيك، و من بين اهم مبررات نجاح هذه القوى الاقتصادية هو أن هذه التكتلات تتعدى النطاق التقليدي للاتفاقيات الإقليمية و تعتمد على الأسلوب المرن في تنفيذ الاتفاقية وعلى مفهوم الإقليمية المفتوحة.كما أنها تعمل على تسير فعاليات التبادل الاقتصادي العالمي و تؤثر على الاقتصاديات التي تعمل بمفردها لأنها تهيمن على التجارة العالمية كما أن لها رغبة كبيرة بين معظم الدول في مثل هذه التكتلات فى تحقيق الأهداف الاقتصادية و السياسية و تحقيق استدامة النمو والتنمية في الإقليم لصالح الدول المتكتلة وتدعم مركزها التفاوضي.لذلك يمكن اعتبارها نماذج يمكن الإقتداء بمسيرتها التكاملية بالنسبة للدول النامية ولا يكون ذلك إلا من خلال التعرف أولا على واقع إقتصاديات الدول النامية وأهم إمكانياتها ومقوماتها للتكامل الاقتصادي فى ظل العولمة و كل هذه المتغيرات الاقتصادية المتسارعة وما يترتب عنها من تحديات بالنسبة لهذه الدول .

الفصل الثاني:

فاعلية العولمة و التكتلات الاقتصادية بين الفرص و المخاطر

تمهيد :

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية فى النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للعالم فقط ، بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمي فى مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل ، لذلك لم تحظ قضية باهتمام كل دول العالم على المستوى الرسمي و الشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم الظواهر التى تجتاح البشرية فى القرن الحادى و العشرين ، و استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات و التخصصات من اقتصاديين و سياسيين و مثقفين لا يربطهم سوى اهتمامهم بجملة التغيرات النوعية المتلاحقة التى يشهدها العالم فى كافة المجالات الاقتصادية و السياسية و غيرها و التى تعدت نطاق الدولة و تجاوزت الحدود ، و من ثم أصبحت دراسة العولمة و علاقاتها بالتكتلات الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية ، إذ أدى هذا التزامن و التداخل فى طبيعة الالتزامات و المزايا بين الإطارين ، العولمة و الإقليمية إلى إثارة التساؤلات حول مدى توافق و التضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية و ما قد تسفر عنه من سياسات حمائية جديدة فى إطار التكتل ضد خارجه ، و بين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق بهدف تسهيل حركة التجارة الدولية فى مجال السلع و الخدمات بالإضافة إلى تحرير إجراءات الاستثمار و تعميم و تبادل التنازلات عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فى إطار نظام قانونى ملزم لكافة أعضاءه ، و ما قد تسفر عنه هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم أهداف تحرير التجارة العالمية .لذلك فقد أثارت أبعاد هذا التوسع فى التكتلات الاقتصادية و تشابك علاقاتها بالعولمة العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة و مستقبلها ، و من هنا إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مايلى :

1- مفهوم العولمة و أبعادها
2- الإقليمية فى إطار العولمة
3- التحديات التى تواجه التكتلات الاقتصادية و عوامل نجاحها فى ظل العولمة

المبحث الأول :مفهوم العولمة و أبعادها

ومن الصعب إيجاد إطار خاص لتحديد مفهوم دقيق للعولمة، لأنها تتميز بعمومية استخدام المصطلح في شتى المجالات. فالتطور التكنولوجي والتقني الذي شهدته المرحلة الأخيرة بشكل عميق، أدى بزيادة رغبة الناس في الاستفادة من الفرص التي ينتجها التفاعل بين المجتمعات الأخرى عن طريق التجارة, الهجرة و الاستثمار. ونظراً لتنوع العوامل التي تشتمل عليها ظاهرة العولمة تنوعاً غير مسبوق فإننا نرى وجود وجوب دراسة لمفهوم العولمة، والاتجاه العام لها حتى يتسنى لنا بذلك تحديد أبعادها الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم العولمة

منذ أن ظهرت العولمة على ساحة الفكر العالمي حاول العديد من السياسيين و الاقتصاديين فى العالم إيجاد تعريف واضح لها ، فقد كثر الجدل حول تحديد مفهومها تحديدا دقيقا ، و يرجع ذلك إلى إختلاف إيديولوجيات الباحثين و رؤيتهم السياسية ، وتوجهاته العامة ، و يشير البعض منهم على أن العولمة ظاهرة شأنها شأن الظواهر التى تحدث بتلقائية و لكن البعض الآخر يفضل إطلاق وصف العملية أي أن العولمة أي أن العولمة عملية خطط و رتب لها من قبل ذوي المصلحة من شركات و مؤسسات دولية غربية ...إلخ [1]،و لكن و رغم هذا الاختلاف إلا أنه يمكننا إدراج بعض التعاريف لهذه الظاهرة :

فعرفها البعض : "بأنها اندماج أسواق العالم فى حقول انتقال السلع و الخدمات و رأس المال و القوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة ".[2]

كما عرفها البعض بأنها : " مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي و فيها تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية فى الإطار العالمي دون اعتبار للحدود السياسية للدول و فيها ينتقل الانتاج الرأسمالي فى عالمية التبادل و التوزيع إلى عالمية الانتاج و إعادة الانتاج فى ظل هيمنة الدول المتقدمة و الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات العالمية ، و إنهاء أي تدخل للدولة فى النشاط الاقتصادي و تبنى كل ما هو فى مصلحة رأس المال الذى يتجه نحو إنتاج المعلومات ".[3]

كما أن هناك مفهوم للعولمة يغلب عليه الطابع الاقتصادي ، مفاده أن : "العولمة عبارة عن ظاهرة تستهدف إزالة الحدود الاقتصادية و العلمية و المعرفية بين الأقاليم الدولية المختلفة لتكون أشبه بسوق موحدة تشمل عدة أسواق

[1] رضا عبد السلام ، إنهيار العولمة (هل حقا يعيد التاريخ نفسه و تنهار العولمة المعاصرة كما إنهارت فى موجتها الأولى بالكساد العظيم)، المملكة المتحدة ، سنة 2012 ، ص 23 .

[2] محمد الأطرش ، تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001 ، ص 226 .

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، سنة 2007 ، ص ص 116 ، 117 .

ذات خصائص و مواصفات تعكس خصوصية أقاليمها ، بالإضافة إلى المتطلبات التي يفرضها التكامل في الاقتصاد العالمي على جانب آخر ".[1]

أما صندوق النقد الدولي فقد عرفها : " بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم و تنوع معاملات السلع و الخدمات عبر الحدود ، و التدفقات الرأسمالية الدولية و سرعة انتشار التكنولوجيا" [2]

و يمكن إعطاء مفهوم عام للعولمة على أنها : " الحركة السريعة للسلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات". [3] كما يرى أنها ظاهرة تدويل للإنتاج بواسطة مؤسسات متعددة الجنسيات غذيت بالتطور التكنولوجي والمعلومات والاتصالات. [4]

وتبين من ذلك أن العولمة تحققت فعلاً بوصولها إلى:

1. زيادة التبادل والإنتاج العالمي لدول العالم الثالث، وخاصة في جنوب شرق آسيا؛
2. زيادة تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل بالنسبة للدول الصناعية؛
3. التقدم التكنولوجي في النقل والاتصالات والمعلومات أدى إلى تقليص الفضاء الاقتصادي وجعله في قرية واحدة.

و كما تعرف على أنها:[5]

1. حركة تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركة وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوكبية؛
2. مفهوم يعني حركة انفتاح الحدود الاقتصادية والتشريعات التي تسمح للنشاطات الاقتصادية الرأسمالية بتوسيع حقل عملها ليشمل المعمورة كلها؛
3. هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء, وفي ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها, وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل الغير المتكافئ؛
4. العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة، تعتمد كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميكية التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رأس المال والتكنولوجيا.

فالعولمة بذلك هي عملية مدارة إرادية وغائية، تهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي للاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد الدولي المتبادل وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة وما نتج عنه ذلك كله من الشعور بانضباط الزمان والمكان، وتهاوي الفواصل الإقليمية وتزايد الدعم بالعلم ككل متكامل بتحقيق النقلة النوعية بالانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتدويل، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، كل ذلك من أجل تعظيم

[1] عمرو عبد الكريم ، في قضايا العولمة : لإشكالات قرن قادم ، سما للنشر ، 1999 ، ص 18 .
[2] صندوق النقد الدولي ، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي ، العولمة : الفرص و التحديات صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، 1997 ، ص 55 .
[3] Pierre Paul Proulx, "la mondialisation de l'économie et le rôle de l'état in c'ordination",in François Crépeau, mondialisation des changes et fonction de établissement emmielle brugtant, sia, 1997, P 125.
[4] Pierre Paul Proulx, Ibid, P 125.
[5] بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر", دار الأمين, الطبعة الأولى ، 2000، ص 21.

ربحية دول المركز على حساب الأطراف وتحقيق الهيمنة العالمية وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية على بقية العالم من خلال منظومة متكاملة من الأساليب و الأدوات والوسائل التي تندرج تحت مصالح العولمة. ونحاول تحديد الاتجاه العام لمختلف التعاريف السابقة، من أجل تبسيط تحليل مفهوم العولمة.

المطلب الثاني : الاتجاهات العامة لظاهرة العولمة

في المرحلة الحالية، يتردد الحديث حول العولمة باعتبارها الحامل أو المجسد للمتغيرات الدولية في المرحلة القادمة، وربما البعيدة المدى ورغم المظاهر العديدة للعولمة، وتبلور العديد من مؤشراتها واتجاهاتها، إلا أنه من الصعب صياغة تعريف دقيق للعولمة، ولذلك وجب تحديد الاتجاهات العامة لظاهرة العولمة و التي تظهر على النحو التالي :

الفرع الأول : العولمة كعملية انتقال وتكثيف للتفاعلات الدولية :

يركز هذا الاتجاه على زيادة كثافة التفاعلات والعلاقات في كل المستويات والمجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحضارية, بين دول العالم, وفي هذا الإطار يرى كل من **Holm & Sqrensen** : "أن العولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود". [1]

ويرى "**Robert Cox**": "أن العولمة تتسم بمجموعة من الخصائص التي تشمل على تدويل العملية الإنتاجية والتقسيم الدولي للعمل، وحركة الهجرة البشرية من الجنوب إلى الشمال، فضلاً عن تهيئة البيئة التنافسية التي تهيأ لذلك كله، وبما يتطلبه ذلك من إضعاف لدور الدولة". [2]

و يتضح من ذلك أن : " العولمة الاقتصادية تعنى مجموعة من الحقائق المهمة التى تتمثل فى تكامل أسواق النقد و المال الدولية ، و نمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج العالمى الإجمالي ، و تدويل الانتاج بمعنى توزيع انتاج أجزاء سلعة واحدة على عدد من دول العالم و مناطقه حسب ما تحدده تكلفة الانتاج و معدلات الربح و هو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ، و رفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة ".[3]

ويمكن القول أن الانطباع الأول عن العولمة والأكثر وضوحاً وشفافية، في هذا الاتجاه العام، هو أنها :"عملية مكثفة لانتقال أو تبادل للأشياء بين الوحدات قائمة سلفاً سواء كانت هذه الوحدات سياسية أم اقتصادية أم ثقافية حضارية". [4]

---

[1] ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003،ص 11.
[2] نفس المرجع، ص 12.
[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، مرجع سابق ، ص 118.
[4] جنز بارتلسون، ثلاثة مفاهيم للعولمة، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، العدد 106، الكويت، مايو 2001، ص 35.

إذن العولمة حسب هذا المفهوم، عملية انتقال والتبادل عبر الحدود القائمة بين الوحدات، وكذلك بين الوحدات والنظام ولكنها تظل تتماسك بافتراض أن هذه الوحدات وهذا النظام, تظل محتفظة بهويتها أثناء عملية العولمة.

من خلال هذا التعريف الخاصة بالعولمة، تبين لنا أنه لا يوجد فرق بين مفهوم العولمة والتدويل والاعتماد المتبادل. فالاعتماد المتبادل يدل على وضعيات تتميز بالتأثيرات المتبادلة بين الدول، أو بين عوامل ذات فاعلية في مختلف البلاد.

و يمكن قياس تكاليف الاعتماد المتبادل عن طريق قطع العلاقات مع البلدان الأخرى، وكلما ارتفعت التكاليف التي يتحملها بلد ما من جراء هذه العملية، يدل ذلك على درجة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول.[1]

وهذا ما نستسقيه من الاقتصاد السياسي العالمي، وعمليات تدويل الشركات حيث نرى منطقاً متشابهاً، لذلك بسبب تعاظم المنافسة الدولية واتجاه الشركات الفردية نحو المتعددة الجنسيات تدريجياً نحو تدويل عمليات إنتاجها ومبيعاتها، متحولة بذلك إلى مشروعات يقل ارتباطها بموقع أو مواقع بعينها، ومع ذلك فإنه من غير الوارد الحديث على أن عملية التدويل يمكنها تغيير حقيقة أساسية هي أنّ المشروع و الاقتصاد القوميين هما المكونان الأساسيان لاقتصاد عالمي دولي، ذلك أن عملية التدويل تدل على تعاظم تدفقات التجارة وعوامل الإنتاج بين الدول.

والأساس في عمليات التدويل أنّ الاقتصاديات القومية هي الوحدة الأساسية المكونة للاقتصاد العالمي، حتى وإن تعدى نشاط الشركات العابرة للقوميات الحدود الإقليمية، ويسري المفهوم نفسه على العولمة الثقافية، إذ أنه صحيح أن التعبيرات المتمايزة عن الثقافات المختلفة يمكن أن تنتشر وتختلط فيما بينها عبر الكرة الأرضية، ولكن تلك الثقافات المعنية تظل محتفظة بهويتها القومية.

الفرع الثاني : العولمة بمعنى الإقليمية والتحول نحو التوحيد الكوني (الكوكبة):

يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ العولمة تعني القضاء على الإقليمية، والتمكين للفوق إقليمية، أي عملية تحويل عميق بصدد التنظيم المكاني للعلاقات والمعاملات الاجتماعية عبر العالم. [2]

في هذا المفهوم يتبين لنا أن العولمة تناقض صورة نقل والانتقال فيما بين الوحدات القائمة سلفاً، وإنما هي عملية تحويل عميق لهذه الوحدات تحدث على مستوى النظام ككل، وأن العولمة تأثيراتها على المنظومة يمثل ما تؤثره على هوية الوحدات. [3] وتحدث العولمة كعملية على مستوى أعلى من الوحدات المكونة, لها قدراتها نتيجة للتفاعل فيما بين المتغيرات المنظومية، عبر الأبعاد والقطاعات المختلفة، وطالما أن هذه العملية تشمل الوحدات فإنها تحدث ذلك عن

[1] بول سترنين، التكامل و الاعتماد المتبادل والعولمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جويلية 2001، ص 35.
[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 13.
[3] جنز بارتلسون، مرجع سابق، ص 38.

طريق تحويل الوحدات إلى دوائر لإعادة إنتاج تلك المتغيرات والعمليات والقوى المنظومية التي تفضي إلى تغيير هويتها ثم إلى تغيير القواعد المكونة للمنظومة التي تشمل الوحدات.

المفكرون الذين يرون أن العولمة هو التحول نحو توحيد الكون، يعني ذلك توحيد المعايير أو القيم على المستوى العالمي, في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية. [1]

ويتكامل هذا المفهوم مع فكرة أن العالم يمكن فهمه وتصوره كمكان واحد، يختص المجموع الكلي للعلاقات بين البشر جميعاً، ويتعلق هذا المفهوم بالبناء الملموس للعالم ككل.

الفرع الثالث : العولمة كعملية تحرر

يرى أنصار هذا الاتجاه، أن العولمة تمثل الليبرالية الجديدة، بمعنى إزالة القيود والمعوقات التي فرضتها الحكومات على كافة الأنشطة والتحركات السياسية والاقتصادية والشفافية، وليس ذلك عن طريق عملية حركة من الداخل إلى الخارج،والذي يمثل عملية انتقال في المعنى الأول للعولمة، أو عملية حركة من الخارج إلى الداخل والذي يمثل عملية تحول، وإنما هي عملية تذويب الحدود التي تفصل بين الداخل والخارج. إذن تقوم العولمة بعملية تجريد السلوكيات الإنسانية وشروط المعرفة الإنسانية عن السياق الزماني والمكاني، وتعكس النتائج عن الخلفية الكوكبية كشرط لوجودها.[2]

بهذا تكون العولمة قد أنتجت آليات جديدة خاصة بها، وأبعاد وأهداف تسعى إلى تحقيقها بوسائل و ميكانيزمات أوجدتها التقنية التكنولوجية المتطورة. وفقاً لهذا المفهوم نقول: أنّ العولمة هي الانتشار السريع لعمليات التحول الديمقراطي سياسياً، وعمليات التحول إلى آليات السوق وتحرير التجارة، وإزالة عوائق المبادلات التجارية على حركات الأفراد ورؤوس الأموال". [3]

الفرع الرابع : العولمة و ثورة الأقطاب الاقتصادية والتكتلات العملاقة

النظام العالمي الجديد يعمل على تحقيق التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية مؤشر للاعتماد المتبادل وارتفاع قيمتها، ونموها المتزايد رغم المعوقات دليلاً مقبولاً على نجاح الاعتماد المتبادل. في هذا الإطار تعمل على تكثيف التفاعلات الدولية عن طريق إنشاء التكتلات العملاقة، التي تسمح بتعظيم التجارة الدولية، وإزالة الحواجز الجمركية والإدارية لانتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال، بفضل توحيد السياسات الاقتصادية المتكاملة لدول الأعضاء في التكتل. في هذا الإطار، وصلت الأقطاب الاقتصادية العملاقة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 14.
[2] جنربارتلسون، مرجع سابق، ص 41.
[3] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص 14.

ظل العولمة بفضل تدعيم القدرات التنافسية، وتنسيق السياسات الاقتصادية. [1]بفضل ذلك وصلت المجموعة الأوروبية إلى إنتاج قومي متوسط يقدر بـ 5000 مليار دولار سنة 2000 كما بلغت حصتها من التجارة العالمية 18% بكثافة سكانية 400 مليون نسمة.[2]

هذا القطب الاقتصادي الكبير، يمثل رمزاً للانفتاح الداخلي بين دول الاتحاد عن طريق إزالة كافة العراقيل والحواجز الجمركية والكمية لانتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات بين دول الاتحاد، وكذا توحيد السياسات الاقتصادية داخلياً وخارجياً، إذن شكل القلب العملاق الاتحاد الأوروبي دفعة قوية لاستمرار ونجاح العولمة.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، كقطب اقتصادي عملاق، وصل إنتاجها القومي المتوسط إلى 4000 مليار دولار، وحصتها من التجارة الدولية بلغت 17% بكثافة سكانية 300 كليون لسنة 2000.

عملت الولايات المتحدة على توحيد أسواقها الداخلية أولاً، توحيد سياساتها الاقتصادية بين أقاليمها واستعملت تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية لتضع من نفسها قطباً اقتصادياً عملاقاً عن طريق سياسة الانفتاح مشروع مارشال لأعمال أوروبا بعد الحرب. فحققت نمواً اقتصادياً إلى أن أصبحت الممثل الشرعي لتحرير المعاملات الاقتصادية من تدخل الدولة في عصر العولمة بنسبة مشاركة في التجارة العالمية تفوق 17% سنة 2000. إذن تعتبر الولايات المتحدة كقطب اقتصادي محرك لعملية العولمة واستمرارها.

في اليابان إجمالي الإنتاج القومي المتوسط وصل إلى 2000 مليار دولار، وحصته في التجارة الدولية وصلت إلى 9% بكثافة سكانية 130 مليون نسمة [3] بعد خروجه من الحرب العالمية الثانية مهزوم، انكب اليابانيون على إعادة البناء الداخلي إلى أن وصل إلى تحقيق استثمارات عملاقة خارج البلد عن طريق التكنولوجيا الدقيقة، فأصبح يدعو هو كذلك إلى تحرير المعاملات الاقتصادية والمالية حتى يتمكن من الاستثمار في الأماكن التي تحقق له أكبر ربحية عن طريق تقليل تكاليف المواد الأولية واليد العاملة وفتح الأسواق الجديدة. بذلك كان اليابان كقطب اقتصادي محرك إلى عملية العولمة التي تنادي بها النيولبرالية في هذا العصر.

وبعد هذه الأقطاب الثلاثة يأتي دور الأقطاب الاقتصادية الإقليمية, وأبرزها دول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة بينهم، وهم: كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، تايلندا، وهي الدول المعروفة اليوم بدول حوض الباسيفيك المطلة على المحيط الهادي، وتشكل قوة اقتصادية كبيرة في المستقبل غير البعيد ذلك لأنها شهدت ارتفاعا هائلاً في إجمالي نابجها القومي، وإذا ما أضيف إليها اليابان, فإن إجمالي نابجها القومي سيحتل 20% من إجمالي الناتج العالمي، بعد أن كان نسبته لا تتجاوز 8% في السبعينات ، و16% في التسعينات. [4]

[1] قدي عبد المجيد، "العولمة وتحدياتها, الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، العدد الأول.
[2] تاريخ الإطلاع 06/12/ 2009 ، الموقع الالكتروني http/ www.al shirzi.com
[3] جذور العولمة، مرجع سابق، http:www.alshirazi.com.
[4] نفس المرجع السابق.

كما شهد عصر العولمة إقامة تجمع إقليمي خاص بتعزيز القدرة التنافسية (منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا سنة 1989) ، لتتحول بعد ذلك إلى منطقة النافتا سنة 1994.

كما سجلت سنة 1992 وحدها ميلاد 29 تجمعاً إقليمياً ، من أصل أكثر من 100تجمع قائم اليوم. [1] وبذلك تم تحويل مركز اتخاذ القرار من الدولة لصالح المؤسسات والهيئات المشرفة على تسيير الإقليمن كما هو الآن في الاتحاد الأوروبي. وهذا ما يدل على أنه أصبح لتوحيد السياسات ضرورة حتمية في عصر العولمة، لأن الأهداف لم تعد محلية، بل أصبحت فوق القومية، ولذلك عملت العولمة على تجميع الدول في تكتلات جهوية إقليمية من أجل زيادة القدرة التنافسية بين هذه الدول المكونة للتكتل. وبالتالي تحقق عولمة جهوية، ويرى يحي اليحياوي هذا المثال يتجسد في الاتحاد الأوروبي حيث يقول :" أن انفتاح أوروبا الشرقية يؤدي إلى تشكيل قطب أوروبي قوي، مع صياغة أسس و علاقات دولية حقيقية على المستوى السياسي وعلى مستوى التعاون الاقتصادي بشكل العولمة الجهوية". [2]

كما يمكن أن تكون نفس العملة في الولايات المتحدة الأمريكية بفضل منطقة النافتا، وعملية أخرى في جنوب شرق آسيا، اليابان هذه العملاقات الاقتصادية الثلاث يمكن أن تشكل عولمة جهوية، ويبقى العالم الثالث خاضع لمجموعة التفاعلات بين العولمة الثلاثة، إلى أن يتم انحلاله كلياً في إطار العولمة الشاملة.

الفرع الخامس : ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري

تهدف العولمة عن طريق ثورة اقتصاد السوق إلى:

1- تحرير أسعار جميع السلع (المنتوجات والخدمات) التي كانت تتخذ سابقاً انطلاقاً من معايير سياسية واجتماعية، إذ تعمل النيوليبرالية على إخضاع الأسعار لفعل السوق, وهي قانون العرض والطلب؛

2- الخوصصة، وهي عملية نقل ملكية مؤسسات إنتاج بعض السلع والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص المصاحب بتعديلات دستورية، لإلغاء ملكية المجتمع للثروات الحيوية للأملاك العامة المشاعة؛ [3]

3- إعادة النظر في دور الدولة، ويكون ذلك من جهة أولى بإلغاء دورها في المهام الاجتماعي والاقتصادي، الذي تقوم به الحكومات عن طريق:

❋ إلغاء السياسات والبرامج الاجتماعية؛

❋ إلغاء الدعم الحكومي؛

❋ حصر دور الدولة في عملية التنظيم والمراقبة في عملية التنمية الاقتصادية، إذن النيوليبرالية أو العولمة، و تهدف إلى:

1. توسيع الأسواق وجعلها ميداناً عالميا متحرراً من القيود و القومية والحدود الدولية؛

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 72.
[2] يحي اليحياوي، "في العولمة والتكنولوجيا والثقافة"، مرجع سابق، ص 24.
[3] جوزيف عبد الله، http.www.angel five.com

2. التحرر من كل السياسات التي تعيق توسيع الأسواق وتطويرها، وذلك عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية والإدارية واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة؛
3. عولمة النشاط الإنتاجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المتعدد الجنسيات. [1] والتي أخذت على عاتقها أي الشركات متعددة الجنسيات عولمة النشاط الإنتاجي بفضل الإمكانيات التي تتوفر لديها، أكثر من 40 ألف فرع في العالم، حيث وصل الناتج الإجمالي لهذه الشركات 23.000 مليار دولار سنة 1996 ،ما يشكل 44% من الناتج الإجمالي العالمي.

إذن النظام العالمي المسمى بالعولمة القائم على النيوليبرالية يهدف إلى استثمار الوقت وتحويله إلى معرفة جديدة, والتي يتم استبدالها بسلعة أو خدمة جديدة, أو استخدامها في التنويع السريع والتحسين المستمر في المنتوجات و الاستفادة منها في جودة التصنيع, وذلك بطريقة فعالة ومتواصلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وبناءاً على ما سبق ، يمكن استنتاج مجموعة الأهداف الحيوية للعولمة على الشكل التالي:

[1] تاريخ الإطلاع 06/16/ 2009 , "العولمة الاقتصادية والنظام العالمي الجديد, استراتيجيات وقراءات", http.www web2 ahram.org.eg.

شكل رقم 4: أهداف العولمة

المصدر: محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2000 ،**ص 118.**

ويمكن شرح هذه الأهداف كما يلي: [1]

1. **الهدف الأول:** الوصول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة، وبدون حواجز أو فواصل جمركية أو إدارية، أو قيود مادية أو معازل عرقية أو جنسية، أو معنوية، أو عاطفية، سوق متسع يشمل العالم ككل؛
2. **الهدف الثاني:** الوصول بالعالم إلى جعله تربة واحدة مندمجة ومكتملة، سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة، أو من حيث الإحساس والشعور بالخطر الذي يهدد البشرية جمعاء؛
3. **الهدف الثالث:** الوصول إلى التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشية، وحقوق الإنسان، ولا يكون هذا التجانس بالتماثل وإنما قائم على التعدد والتنوع الذي يؤدي إلى رفع جودة الحياة؛

[1] محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص ص 118، 120.

4. **الهدف الرابع:** محاولة إيجاد لغة اصطلاحية واحدة يتم استخدامها من جانب البشر؛
5. **الهدف الخامس:** نزع الفوارق بين الأجناس والقوميات من أجل الوصول إلى الوحدة الإنسانية جمعاء ؛
6. **الهدف السادس:** إزالة وإزاحة أشكال التعصب والتمايز العنصري، ومن ثم تصبح العولمة أول واقع إنساني في التاريخ.
7. **الهدف السابع:** انبعاث رؤية جديدة لتحقيق طموحات البشر باختلاف أجناسهم، و شعوبهم، و دولهم .

المطلب الثالث : الأبعاد المختلفة للعولمة

يترتب عن ظاهرة العولمة مجموعة من الآثار الإقتصادية والسياسية و الإجتماعية والثقافية والسكانية و الإتصالية والتكنولوجية والبيئية والمعرفية، سنحاول في هذا المبحث دراسة مختلف هذه الأبعاد مركزين على الجانب الإقتصادي أي الأبعاد الإقتصادية لهذه الظاهرة.

الفرع الأول : الأبعاد الإقتصادية للعولمة

يمكن النظر إلى ظاهرة العولمة على أساس أنها ظاهرة إقتصادية بالدرجة الأولى، حيث عند الحديث عن العولمة فإن يتركز أساسا عن العولمة الإقتصادية أو البعد الإقتصادي للعولمة والذي يعتبر بمثابة القاطرة التي تجر قطار العولمة، أو بالأحرى الأداة الرئيسية الأكثر تأثيرا في مسيرة العولمة الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي وهو العولمة السياسية والثقافية، وعليه فإن الأبعاد الإقتصادية للعولمة تتمثل في مجموعة من التطورات التي ظهرت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي نلخصها فيما يلي :[1]

1- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الإقتصادية والتحكم فيها:

أدى هذا التراجع إلى إنتقال مركز الثقل الإقتصادي من الوطني إلى العالمي أي من الدولة إلى القوى والمؤسسات العالمية ، فأصبحت هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا كبيرا في إطار النسق الإقتصادي العالمي الذي أصبح يغلب عليه الطابع النظامي المهيمن في إطار عدم التكافؤ.

وبالتالي عرفت العلاقات والتفاعلات الإقتصادية نقلة نوعية حيث إنتقلت حسب "G.Thompson" من تدويل الإقتصاد "internationalisation" إلى عولمة الإقتصاد "Mondialisation" وهما مفهومان متقاربان إلا أنهما متباينان *.

وبالتالي تسعى هذه البرامج (التدويل و العولمة) إلى تقليص دور الدولة وإضعافها وذلك خوفا من ظهور نماذج أخرى للتقدم والتطور كتجربة بعض دول شرق أسيا، وهذا ما أبرزته بعض الدراسات بخصوص هذه الدول (الأكثر تقدما في

[1] عبد الرشيد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص ص 32، 43

* تدويل الإقتصاد : هو مفهوم قديم نسبيا يعبر عن تداخل الإقتصاديات الوطنية بحيث يكون الإقتصاد الدولي إقتصادا كليا تتمثل وحداته الرئيسية في إقتصاديات وطنية أو مؤسسات وطنية تتقيد بأقاليم دول معينة وبالتالي لا يكون هناك تأثير دولي على الحدود السياسية الوطنية.

أما عولمة الإقتصاد : فعلى النقيض من التدويل فإن عولمة الإقتصاد أو الإقتصاد المعولم فهو يشير إلى حدوث تغيير هيكلي في طبيعة بنية الرأسمالية العالمية، إذ تشير أن الكيان الرئيسي هو الإقتصاد الكوني وبالتالي فإن العلاقات والتفاعلات الإقتصادية في ظله لم تعد نابعة من أساس وطني، وإنما يصبح الإقتصاد الكوني أو العالمي هو الذي يحدث تأثيراته في الأطراف التي يشتملها وهو ما يبرز أن هناك عدم تكافؤ بين قوى الأطراف الفاعلة.

شرق آسيا) ومن بين هذه الدراسات ما جاء في تقرير البنك الدولي لسنة 1993 والذي مفاده أن دور الدولة في هذه الدول كان متميزا بفضل الدور الحيوي الذي لعبته في المجال الاقتصادي و الذي كان بمثابة العنصر الأساسي لإستراتيجية تطورها، وتمثل أساسا في وضع أهداف محددة وتقديم الدعم الإئتماني للصناعات المختارة وحمايتها، وتطوير الصناعات التصديرية وتنمية آليات تسويقها ودعم البنوك الحكومية وتشجيع الإستثمارات في المجالات التطبيقية وتبادل الخبرات والمعلومات والعمل على تحقيق الإنسجام و التعاون بين القطاعين العام والخاص.[1]

وتسعى أيضا هذه المشاريع الليبرالية في إطار العولمة إلى محاولة تفكيك البنية التكاملية للقطاعين العام والخاص وذلك بإعتماد أساليب الخوصصة وتصفية العديد من مؤسسات القطاع العام لصالح القطاع الخاص الوطني والأجنبي، حيث إستحوذت المؤسسات الأجنبية على نسبة معتبرة من المؤسسات العامة المخوصصة التي تم التخلي عنها بأسعار رمزية لا تعكس القيمة الحقيقية أو إستبدالها بديون وذلك في ظل موجات التخفيضات المتتالية لقيمة العملة المحلية.

2- تنامي سيطرة المؤسسات والمنظمات الإقتصادية العالمية :

إن من أبرز مظاهر العولمة إنتشار النشاط الدولي وفرض مقوماته ومعاييره وهو ما تقوم به المنظمات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي يمكن إعتبارها القوة الضاربة للعولمة الإقتصادية، فأضحى هذا الثلاثي بمثابة التنظيم الذي يحكم و يوجه الإقتصاد العالمي، كما تملك هذه التنظيمات سلطة توقيع العقوبات بصورة آلية على أي طرف أو بلد يخرج عن القواعد والمعايير المحددة سواء تعلقت بالمعايير المحاسبية والقانونية أو المعايير المتعلقة بالجودة في العملية الإنتاجية أو ما يتعلق بمقتضيات الحفاظ على البيئة، وهي في الواقع معايير صعبة تحاول قوى العولمة إشهارها في وجه الإقتصاديات النامية (دول الجنوب)، وهذا قصد حرمانها من المزايا النسبية التي تتمتع بها كوفرة الموارد والعمالة الرخيصة وذلك بتحميلها أعباء إضافية لا تمكنها من مواجهة منافسة الأسواق العالمية[2].

بالإضافة إلى هذه المنظمات وتأثيرها على الإقتصاديات النامية ينبغي التأكيد على التزايد المتنامي للشركات المتعددة الجنسيات وهيمنتها على الإقتصاد العالمي ويتجلي ذلك فيما يلي: [3]

- إستنزاف الموارد الطبيعية والمواد الخام والموارد الزراعية ومصادر الطاقة من الدول النامية وهذا ما يتناقض مع مفهوم التنمية المستدامة في هذه الدول.
- إستغلال اليد العاملة المنخفضة الأجر بسبب غياب تنظيمات عمالية ونقابية قوية في الدول النامية، حيث يبلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في بعض المؤسسات ما يعادل 70 دولار أمريكي للأسبوع (بـ 48 ساعة أسبوعيا)، ناهيك عن عدم إلتزام هذه الشركات العالمية بالرعاية الصحية والتأمين الإجتماعي وتعويضات نهاية الخدمة.

[1] صلاح عباس ، العولمة و آثارها فى البطالة و الفقر التكنولوجي فى العالم الثالث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، سنة 2006 ، ص 24.
[2] إكرام عبد الرحيم ، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر، 2002، ص ص 160، 161.
[3] ممدوح محمود منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

- إعتماد هذه المؤسسات على الخبرة التكنولوجية والبحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة، وعدم إتاحة الفرصة لدول الجنوب لبناء قاعدة عملية وتكنولوجية خاصة بها.
- التهرب الضريبي والتحايل على السلطات الضريبية في الدول النامية، وذلك بتشويه الحسابات وإظهار أرقام غير حقيقية للأرباح وذلك من خلال قيامها بجملة من التحويلات (Transferts) بين فروع هذه الشركات.
- تجمع هذه الشركات أو تركزها في شكل شركات عملاقة على المستوى العالمي في قطاعات إنتاجية أو خدمية بأكملها، وهذا قصد القضاء على المنافسة والإستفادة من مزايا التكامل وإقتسام الأسواق.

3- الإتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل :

يؤكد المؤيدون للعولمة على أن إزالة القيود وتحرير التجارة العالمية وتنقل رؤوس الأموال والسلع والخدمات سيرفع من الكفاءة التخصيصية لهذه الموارد على المستوى العالمي وهذا من خلال الإستفادة من مزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك حيث أن تحرير التجارة يتيح للدول المتقدمة إيجاد منافذ وأسواق لمنتوجاتها في دول الجنوب، في حين لا يسمح بالمقابل دخول صادرات دول الجنوب إلى أسواق الدول المتقدمة إما بحجة عدم إلتزامها بمعايير الجودة العالمية، أو من خلال سياسات الدعم الحكومي المستتر* للمنتجين أو الفلاحين المحليين، أومن خلال فرض رسوم جمركية أوتحديدات كمية لحصص الواردات، وهو ما يوضح جليا أن تحرير التجارة وتقسيم العمل يسير في إتجاه واحد وهو في خدمة مصالح الدول الكبرى، بالإضافة إلى هذا فإن الدول المتقدمة تسعى من خلال إستخدام حماية حقوق الملكية الفكرية إلى إحتكار إنتاج السلع ذات التكنولوجيا المتطورة التي لا تحتاج إلى كمية كبيرة من الموارد بل تعتمد أساسا على المعرفة التطبيقية والدراية وهي صناعات ذات قيمة مضافة معتبرة، وتجد الدول النامية نفسها بالمقابل مضطرة للتخصص في قطاعات الصناعات الإستخراجية أو التحويلية وهي صناعات كثيفة العمل وذات قيمة مضافة ضئيلة بالنظر إلى الوقت والجهد والتكلفة المخصصة لهذا النوع من الصناعات، بالإضافة إلى الحماية المفروضة على القطاع الفلاحى من قبل الدول المتقدمة كأوروبا (من خلال سياساتها الفلاحية المشتركة PAC) والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وهذا قصد حماية أسواقها المحلية من المنافسة الدولية، وفي هذا إطار يؤكد "R.Tyers Et K.Anderson" على أن أسعار المنتوجات الفلاحية النسبية (أي مقارنة إلى أسعار المنتوجات الصناعية) عرفت إنخفاضا بنسبة 30% ما بين الفترة (1970 – 1974) و الفترة (1985 – 1989) في الأسواق العالمية ، بينما لم تنخفض إلا بنسبة 10% داخل الإتحاد الأوروبي وارتفعت بنسبة 22% في اليابان، وبالتالي فإن هذه الحماية الزراعية كلفت المستهلكين الأوربيين سنة 1990 ما قيمته 86.4 مليار دولار و82.4 مليار دولار بالنسبة للمستهلكين اليابانيين.[1]

*يتمثل هذا الدعم إما في شكل دعم سعري أو دعم للتصدير أو فرض قيود كمية على الواردات، وهو ما يؤدي إلى تشويه أسعار هذه المنتوجات (مثل ما يقوم به الإتحاد الأوروبي لدعم المنتجين الزراعيين).

[1] Antoine Bouet, la protectionniseme analyse économique, (collection Dirigèe par lionel fontagné), op.cit, PP 272,274.

مما سبق نخلص إلى أن هذا الأسلوب من التخصص والتقسيم الدولي للعمل سوف يؤدي إلى زيادة معدلات تراكم رأسمال في دول الشمال وتراجعه في دول الجنوب.

أما بخصوص تنامي درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل على المستوى العالمي فنقصد به زيادة معدلات الإعتماد المتبادل في الأسواق المالية والدولية بسبب كثافة العلاقات الإقتصادية الدولية على أثر النمو الكبير الذي طرأ على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال، وكما أننا نستطيع قياس معدلات التضخم أو النمو أو البطالة يتعين أيضا أن تكون ظاهرة الإعتماد المتبادل قابلة للقياس بحيث نستطيع أن نعرف متى زادت أو إنخفضت درجة الإعتماد المتبادل بين بلدين أو بين مجموعتين من الدول.[1]

وعادة ما يفسر هذا المؤشر درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين الدول بإرتفاع حجم التجارة الدولية ونموها المتزايد, ففي الفترة ما بين سنتي (1820-1992) ارتفع عدد السكان في العالم خمسة أضعاف وأزداد نصيب الفرد من الدخل بـ 8 مرات، وأزداد الدخل العالمي 40 مرة، و ازدادت التجارة العالمية بـ 540 مرة، وتؤخذ أحيانا التدفقات المالية الدولية كمقياس لدرجة الاعتماد المتبادل، غير أن هناك جوانب مهمة لا بد من أخذها بعين الاعتبار بالنسبة لهذا المؤشر وهي أن نسبة التجارة الدولية إلى الدخل الوطني لا تفسر بدقة درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل فيما بين الدول, فقد إرتفع نصيب الصادرات العالمية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 6% سنة 1950 إلى 16% سنة 1992، وأزدادت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية الكبرى من 12% سنة 1973 إلى 17% سنة 1992 لينتقل إلى 29.6% خلال سنة 1999 ، وترجع هذه الزيادة إلى حد كبير إلى التخفيضات الكبيرة في تكاليف النقل وإلغاء بعض الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية وحصص الواردات وفتح أسواق جديدة كالصين والمكسيك, ويجب التنويه أن هذه الزيادة حدثت في نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم الإرتفاع العام في نظام الحماية الجمركية ما بين سنتي (1870-1913) ومن ثم فهي ليست نتيجة تحرير التجارة في حد ذاتها، بإعتبار أن هذه الأخيرة تعتبر عامل واحد فقط لظاهرة الإعتماد الإقتصادي المتبادل إلى جانب عوامل أخرى نذكر منها : تدفق عوامل الإنتاج ورأسمال والتكنولوجيا والمؤسسات ومختلف أنواع العمالة عبر الحدود وتبادل الأصول وحيازة الحقوق القانونية والتدفقات الدولية للمعلومات والمعرفة.[2]

وبناءا على ما تقدم فإن العولمة تعتمد على التكامل المتعدد الجوانب (Intégration multidimensionnelle) للإقتصاديات الوطنية والتخلي عن المفهوم التقليدي للإقتصاد الدولي، وبالتالي فإن مسار العولمة لا يتوقف على المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الدول فقط، بل يتعداه ليشمل أيضا تدفقات الإستثمار المباشر وتداول رؤوس الأموال التي توجه حصة معتبرة منها لما يسمى بالأسواق الناشئة أو الأسواق الصاعدة *(les marchès èmergents) لكن ينبغي الإشارة ومن أجل فهم المقاربة الجديدة للإقتصاد الدولي أن

[1] سعيد النجار، الإقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق, الطبعة 1، 1991، ص ص 54،55.

[2] بول سترتين ،التكامل و الإعتماد المتبادل والعولمة ، مجلة التمويل والتنمية ، جوان 2001 ، المجلد 38 ، العدد 2، ص ص 35،36 .

* نقصد بالأسواق الناشئة أسواق الدول النامية التي عرفت تطورات سريعة وعميقة في السنوات الأخيرة ، حيث عملت على فتح أسواقها وتحريرها من القيود والعمل على زيادة جاذبية أسواقها وقدرتها التنافسية، وجلب الإستثمارات الأجنبية المحلية، هذا ما أدى بظهور ما يسمى " بالأسواق الصاعدة " وبالتالي إهتمام المستثمرين الدوليين بهذه الأسواق (كدول جنوب شرق أسيا).

الأبعاد الثلاثة للعولمة أو الشمولية ليست مستقلة عن بعضها البعض فهي على العكس مرتبطة ومتداخلة, فدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقتصاد معين سيؤدي إلى تدفق الواردات (من السلع التجهيزية وقطع الغيار, والتكنولوجيا وغيرها ...) وتدفق الصادرات أيضا (من السلع النهائية)، بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال أي دخول رؤوس الأموال من أجل عملية تمويل الإستثمارات وخروج رؤوس أموال المرتبطة بتوزيع (Rapatriement) حصة الأرباح ودفع الآتاوات و الضرائب (les redevances).[1]

4- سيادة الفكر الإقتصادي الليبرالي على النظام الإقتصادي العالمي :

نقصد ببرامج التحرير (الليبرالية) الجديدة هي تلك البرامج التي تستمد مبادئها المذهبية وتستنبط إجراءاتها من الرصيد الفكري للمدرسة الليبرالية الجديدة, والهادفة إلى إحداث تغيرات جذرية في البلدان النامية لتكييفها مع مستجدات الأوضاع السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة, وهذا قصد التقليل من حدة أزمتها في إطار تجديد أليات التبعية وإستمرار الهيمنة الغربية, وعليه فإن الدول الرأسمالية المتقدمة تحاول دائما نقل أزماتها الداخلية إلى الدول النامية بصفة تلقائية بإيجاد الأليات وتوفير الشروط التي من شأنها توزيع تكاليف هذه الأزمات على معظم دول العالم لتتمكن في الأخير من تجاوزها بأقل التكاليف الممكنة دون مراعاة آثارها السلبية على باقي العالم[2]، وللإشارة فإن أسلوب الليبرالية الإقتصادية الجديدة يهدف إلى إعادة الإعتبار للسوق في تخصيص الموارد و الاعتماد عليها في توزيع الثروات وإعطاء دور متنامي للقطاع الخاص بتقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية وإعادة هيكلة وظائفها السياسية, وما يترتب عن ذلك من تكوين إقتصاديات مشوهة تعاني الإزدواجية وعدم التكامل.

الفرع الثاني : الأبعاد السياسية للعولمة :

تتمثل أبرز الأبعاد السياسية للعولمة في العناصر الآتية :[3]

1- تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول والتقليل من دورها :

بعد أن كان مبدأ السيادة يمثل حجر الزاوية للتنظيم الدولي الذي أقرته ونصت عليه كافة التشريعات والقوانين والمعاهدات والأعراف الدولية, عرف تراجعا كبيرا بسبب ما واجهه من معوقات تحول دون تطبيقه على الواقع الدولي، وبالتالي أصبح من الضروري التمييز بين هذا المبدأ ألا وهو السيادة كمفهوم قانوني والسيادة كواقع سياسي*، فمن هذا المنطلق يمكننا القول أن مفهوم السيادة عرف تراجعا ملموسا منذ منتصف القرن العشرين ويمكن إرجاع ذلك إلى مايلي :

- التوسع المتنامي في إبرام الإتفاقيات الدولية والمعاهدات المتضمنة للقواعد والأحكام الملزمة والآمرة لجميع الدول, فلا يمكن لأي دولة مخالفتها حتى ولو كان ذلك تذرعا بفكرة السيادة, وبالتالي ضرورة إلتزام هذه الدول بكل الإلتزامات الدولية سواء كانت تعاقدية أو ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام والنظم الدولية.

---

[1] Jean – Louis Reiffers, la mediterranée aux Portes de l'an 2000, économica, Paris, 1997, P138.

[2] صلاح عباس، مرجع سبق ذكره , ص 9.

[3] ممدوح محمود منصور , مرجع سبق ذكره ،ص 45،50.

* السيادة كمفهوم قانوني معناه الإعتراف للدول قانونا بحقها جميعا على قدم المساواة في إتخاذ ما تراه ملائما من قرارات أو سياسات تتوافق مع حماية مصالحها الوطنية، أما السيادة كواقع سياسي معناه القدرة الفعلية للدولة على فرض إرادتها في الفضاء الدولي.

- الإتجاه المتزايد إلى فكرة إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وضمان إحترامها وعدم إنتهاكها عن طريق ضمانات دولية، حيث تقوم المنظمات الدولية بالرقابة والإشراف الدولي في مجال التفتيش والتحقق من مدى إحترام إتفاقيات حقوق الإنسان وإتفاقيات العمل الدولية وغيرها.
- الإتجاه المتنامي نحو تشكيل الكيانات الدولية عابرة القومية أو فوق القومية Supranational ou (Transnational).

فكان من النتائج المترتبة على تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدول أن تنامت إمكانيات التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة التدخل لإعتبارات إنسانية أو حماية

الأقليات العرقية أو مقاومة الإرهاب الدولي....إلخ، غير أن المشكل القائم هو عدم وجود معايير واضحة ومستقرة يتم على أساسها التدخل أو عدم التدخل مما يؤدي إلى ما يعرف بإزدواجية المعايير أو سياسة " الكيل بمكيالين"

2 – تنامي الإتجاه نحو التكامل الدولي بين دول الشمال وحدة التشتت بين دول الجنوب :

من خلال تتبعنا للتطورات التي عرفتها الساحة الدولية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين نلاحظ بروز إتجاهين متعارضين : يتمثل الأول في السير نحو التكتل السياسي و الإقتصادي والإقليمي بين الدول المتقدمة، أما الإتجاه الثاني فيتمثل في السير نحو التفكك والتشتت السياسي التي أتت على العديد من الكيانات السياسية في شرق أوروبا والإتحاد السوفيتي سابقا، وفي مناطق أخرى من العالم نتيجة النزاعات العرقية أو الطائفية والحروب الأهلية، وللإشارة فقد عرف العالم في القرن العشرين قيام العديد من الوحدات السياسية والتكتلات الإقتصادية الإقليمية، حيث تم إبرام ما يزيد عن 100 إتفاقية للتعاون الإقتصادي خلال الفترة (1948-1994)

كتركيز لما سبق ذكره نلاحظ أن الأثر الحتمي لتلك التطورات على الساحة الدولية وفي إطار سياسة العولمة أن القوى الكبرى تتجه بحسها ووعيها السياسي نحو التحالف والتآلف فيما بينها مشكلة كيانات عملاقة تكون لها قدرة أكبر على التحكم في توجيه مجريات الأحداث الدولية، وبالمقابل العمل على إبقاء الدول الضعيفة مشتتة ومنفكة، فلا تجد أمامها إلا خيارين: فإما أن تخضع لأليات القوى الكبرى وما يترتب عنه من تعزيز للخضوع والتبعية، وإما أن تغرق في بحار العولمة مما يؤدي بها إلى زيادة تخلفها وتهميشها وبالتالي خروجها من التاريخ.

المبحث الثاني : الإقليمية فى إطار العولمة

لقد تصاحبت نهاية القرن العشرين مع سلسلة من المتغيرات الاقتصادية الدولية المتشابكة و المتزامنة بصورة أثارت اهتمام دول العالم على اختلاف نظمها السياسية و تقدمها الاقتصادي . و لعل من أهم هذه التحولات الجوهرية التى طرأت على الوضع الدولي، كما استعرضنا سابقا الاتجاه المتسارع للتحرير الاقتصادي بما يحقق عولمة النشاط الاقتصادي . و قد تزامن ذلك مع اتجاه العديد من الدول عبر العالم إلى تكوين تكتلات اقتصادية ، سواء فى إيطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة ، و إنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات السياسات المتشابهة عبر نطاق جغرافى متسع . لذلك سيتم التطرق فى هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : الدوافع العامة لتنامى النزعة الإقليمية

لقد شهدت الاتفاقيات التجارية الإقليمية نموا ملحوظا منذ الخمسينات من القرن الماضى ، و ظلت أعدادها تتزايد حتى الآن، و بإجماع الاقتصاديين فإن العقد الأخير شهد تناميا متسارعا لعدد الترتيبات الإقليمية حيث نمت بأكثر من 54 اتفاقية سنة 2007 ، و هو ما يدل على تهافت الدول للانضمام إلى مختلف أشكال الترتيبات الإقليمية .

و هناك عوامل عديدة وراء قيام الدول بالإنتماء إلى أكثر من اتفاقية إقليمية ، و من وجهة نظر بعض الاقتصاديين، فإن السبب الجوهري لإقامة مثل هذه التكتلات الإقليمية – بشكل عام – يكمن فى الرغبة القوية للدول الأعضاء فى استخدام سياسة التعريفة الجمركية على النطاق الإقليمي كآلية حمائية ، لتحقيق أهداف معينة تعجز هذه الدول على تحقيقها على المستوى الفردي، بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من الدوافع و الانعكاسات و الآثار الجديدة لهذه الموجة من الإقليمية و التى يكمن تقسيمها إلى دوافع كامنة فى البيئة الاقتصادية المحلية ، و دوافع كامنة فى البيئة الاقتصادية الدولية .[1]

الفرع الأول: الدوافع الكامنة فى البيئة الاقتصادية المحلية

يمكن توضيح أهم الدوافع المحلية للاتجاه المتزايد نحو التكتلات الإقليمية إلى :

1- **توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل** : يرى بعض الاقتصاديين أن التاريخ الاقتصادي كله يمكن فهمه من خلال استعراض مقتضيات التوسع فى اقتصاديات المبادلات و قيام الأسواق و التوسع فيها ، وتعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، وفى هذا السياق أهمية التجارة التى تعتبر حجر الأساس فى الترتيبات التكاملية الإقليمية ، ثم نتطرق إلى إقتصاد السوق و حقيقة دور الدولة فى إطار التكتلات .

1.1. **أهمية التجارة و تطورها فى إطار التكتلات** : يتفق أغلب علماء الاقتصاد على أن التجارة هي محور التكتلات الاقتصادية باعتبار أن التجارة تربط منتجين و المستهلكين تفصل بينهم مسافات جغرافية بعيدة ، و تنشأ بينهم علاقة توافق و اعتماد متبادل حتى أصبحت أشكال التعاون و الاعتماد المتبادل هي الأقرب إلى وصف أوضاع العالم .[2]

و قد ارتبط تطور التجارة بتأكيد و استقرار التخصص و اقتصاد التبادل ، الأمر الذى تحقق بصورة واضحة فى المجتمع الصناعى الحديث ، فقد أدى هذا الأخير إلى التوسع فى فتح الأسواق البعيدة، و من ثم ازدهرت التجارة الدولية و أصبحت الدافع الرئيسى للنمو فى الدول الصناعية. و لم يكن مستغربا أن الدول التى قادت التطور الصناعي هي نفسها الدول التى لعبت أدوارا هامة فى الصادرات الصناعية، و تمثل إنجلترا و ألمانيا و اليابان أكبر مؤشر على ذلك [3]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، طبعة1،2003 ،ص 53

[2] محمد عبد القادر حاتم : العولمة ما لها و ما عليها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005 ، ص 232.

[3] حازم الببلاوي ، دور الدولة فى الاقتصاد ، دار الشروق،1999، ص 32.

و لقد بدأ الاقتصاد يتحول تدريجيا إلى نوع من الاقتصاد العالمي الأكثر إندماجا و ليس مجرد علاقات اقتصادية بين الدول ، فقد كان حجم التجارة العالمية 308 مليون دولار سنة 1950 ليصل إلى حوالى تريليون دولار سنة 1968 ، و يقارب حوالى 3.5 تريليون دولار سنة 1995 . ثم ليصل إلى 19.8 تريليون دولار سنة 2008 و من هنا أصبحت الترتيبات التجارية الإقليمية مظهرا من مظاهر ظهور فكرة الاقتصاد العالمي و ليس مجرد علاقات اقتصادية خارجية بين الدول للبحث عن الأسواق أو توفير الموارد الطبيعية [1]

2.1 إقتصاد السوق و حقيقة دور الدولة : فى خضم التطورات المتسارعة لظاهرة العولمة و توسع الاسواق ، لم يعد يقتصر إقتصاد السوق على التبادل و النشاط الاقتصادي فقط ضمن حدود الدولة السياسية ، بل جاوز ذلك ليشمل مختلف أجزاء العالم ، بحيث يعتبر التبادل أو السوق شاملا لأكبر قدر ممكن من المستهلكين ، دون أن تقف الحواجز السياسية أو السيادات الوطنية عقبة أمام توسعفكرة السوق و اقتصاد التبادل .

ويعد هذا المسار هو المسؤول مباشرة عن ظهور و ازدهار التكتلات الإقليمية ، باعتبار أن مثل هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محدودة من الدول بصورة تفوق الإطار الدولي .[2]

و إزاء هذا التوسع غير المسبوق فى الأسواق ، يرى بعض الاقتصاديين أن دور الدولة لم يتلاشى تماما ، ففكرة اقتصاد السوق لا يمكن أن تقوم فى غيبة دولة قوية و ما تحققه من وضوح فى إطار النشاط الاقتصادي فى ظل توافر الأمن و الاستقرار فضلا عن الاستقرار النقدي و ما يؤدى إليه من قدرة على التخطيط لمستقبل إقتصادي[3]

فالنمو المتزايد لعولمة النشاط الاقتصادي و إن كان يفترض – نظريا – القبول بالانتقال التدريجي للمهام التنظيمية و نقل السياسات من إطارها الوطني إلى إطارها العالمي ، أي الرضا بالتخلى عن جزء من سيادتها القطرية لصالح مجموع الاقتصاد العالمي ، إلا أنه – و فى المقابل – لا يمكن تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الدولي إلا إذا تظافرت جهود الدول لتنظيمه ، و الاتفاق على أهداف و مقاييس مشتركة للتحكم ، فقد ترغب الشركات فى تجارة حرة و أنظمة مشتركة للمعايير التجارية و لكنها لا تستطيع تحقيق ذلك إلا إذا عملت الدول معا لانجاز تنظيم دولي مشترك .[4]

ولكن يجب أن ننبه إلى أن أخطر ما يمكن أن يعوق دور الدولة هنا هو استخدامها الأساليب البيروقراطية المنتشرة فى عدد كبير من دول العالم الثالث خاصة إفريقيا و الشرط الأوسط و جنوب آسيا .

2-إصلاح السياسات الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي :

سبق و قد أشرنا إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تعكس الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق ، و من بينها تشجيع الخصخصة و السعي نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي .

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 52.

[2] أسامة المجدوب ، العولمة و الإقليمية " مستقبل العالم العربي فى التجارة الدولية "، الدار المصرية اللبنانية ، 2001 ،ص 193 .

[3] أحمد جمال الدين ، تحرير التجارة العالمية : النظرية ، الواقع و المستقبل ، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد 19 ، 1996 ، ص 81 .

[4] رمزى زكي ، آليات الفوضى فى الاقتصاد العالمي الراهن ، مجلة العربي ، العدد 482 ، يناير 1999 ، ص 273.

1.2 . الخصخصة : بدأت الدعوة إلى الاصلاح الاقتصادي و ضرورة فسح المجال للقطاع الخاص تكتسب قبولا و اقتناعا لدى معظم المجتمعات خلال فترة التسعينات ، و الدعوة إلى الخصخصة لا تعد دعوة لتخلى الدولة عن دورها الاقتصادي و إنما هي دعوة لغيير شكل هذا التدخل و العودة إلى الأخذ بمبدأ دور الدولة الاقتصادي يرتكز على السياسات بدل القيام بالانتاج العام مباشرة عن طريق القطاع العام .[1]

فالخصخصة مطلوبة لمزيد من الكفاية الاقتصادية ، و لكن نجاحها يرتبط بإفساح المجال و الفرص أمام الجميع دون تمييز أو محاولة لتكوين احتكارات جديدة أو تكيز الثروة بأيدى معدودة ، و بدون ذلك تفقد الخصخصة مشروعيتها و قد تنقلب لتصبح سببا للإحباط و اليأس إذا استخدمت كوسيلة للثراء على حساب المجتمع .[2]

و إذا كان الاقتصاد العالمي فى القرن الحالي يتسم بنسق سريع من التحرك و الابتكارات و درجات عالية من التشعب و التعقيد و تعميم آليات السوق ، و إزالة الحواجز العائقة للتبادل اللخارجي و تنامي ظاهرة الإقليمية ، فإن الأمر يقتضى دون أدنى شك مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها بعض الدول النامية خلال السنوات الماضية لأن من شأن هذه الاصلاحات تصحيح الاختلالات الهيكلية للدول العربية بما يحقق معدلات مقبولة للنمو تمكن من تحديث القطاعات الانتاجية و تحسين مستوى المعيشة للمواطنين .

2.2 . مقتضيات الإصلاح الاقتصادي :

المقصود هنا هو تغيير النظام الاقتصادي القائم و تحويله إلى نظام اقتصادي أكثر كفاءة و عدالة ، و من ثم فإن ذلك يعنى من الناحية العملية و وفقا لما تمليه قواعد التعامل الدولي تحويل نظامنا الاقتصادي من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد السوق . و ذلك يرجع إلى سيادة اقتصاد السوق على المستوى العالمي بحيث أضحت القواعد التى تحكمها هي قواعد اقتصاد السوق ، و لم يعد أمام معظم الدول حرية كبيرة فى اختيار نظم اقتصادية متعارضة . وقد جاءت إتفاقية الجات و إنشاء منظمة التجارة العالمية بافتراض أن دول العالم تتبع قواعد اقتصاد السوق .[3]

و التحول إلى إقتصاد السوق حتى و إن لازمه سوء توزيع للدخل و زيادة معدلات البطالة و التمركز الاحتكاري و غيرها من التقلبات الاقتصادية ، إلا أن قرار التحول يكون بهدف تحقيق الأهداف المتوخاة من الحرية الاقتصادية، و التى تتمثل فى تفعيل آليات السوق بدون تعقيدات بيروقراطية و وضع التنافسية ضمن أساسيات منهج التعامل بين أطراف النظام الاقتصادي .[4] لذا فإنه من الأهمية بمكان أن يوجد إصلاح اقتصادي شامل فى المجتمع ، إصلاح يضمن الاستقرار النقدي و المالى و زيادة الانتاجية و القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، و قبل كل ذلك يجب إرساء شبكة إجتماعية تحمى الفقراء و غير القادرين .

---

[1]BOUADAM. K ,Problématique de la privatization dans le monde avec etude du cas algérien , l'egypte contemporain, n 487, 2008, p 50

[2] حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص ص 124 ، 125 .

[3] عبد اللطيف يوسف الحمد ، التنمية العربية فى مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية ، مجلة العربي ، العدد 482 ، يناير 1999، ص 100.

[4] محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية " إشكالية للتناقض أم للتظافر فى القرن الحادى و العشرين " ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، سنة 2013 ، ص 189 .

و في ظل العولمة، أصبحت التجارة و الاستثمار تحدث نتيجة لقرارات الشركات متعددة الجنسيات في إطار استراتيجية إنتاج دولية كاملة، و لم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول .

و لذا يصبح من الضروري لتحقيق التوازن أن يتم تناول مثل هذه المسائل في الإطارين الإقليمي و متعدد الاطراف على حد السواء ، و الاعتراف بوجود حاجة لمستويات و سرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا التعاون ، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في مثل هذه المسائل – على أي من مستويات الحكم – هو إيجاد مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة إقتصادية على المستوى العالمي.[1]

الفرع الثاني : الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية

على الرغم من وجود الدوافع الناجمة عن المتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية التي تقف خلف زيادة الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية ، إلا أن هناك تطورات هامة حدثت في نهاية الثمانينات من القرن الماضي أفرزت العديد من التأثيرات و التي شكلت في مجموعها الدوافع الرئيسية وراء هذا الاتجاه . لعل أهمها يرجع إلى سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي و تأثير الاتحاد الاوروبي . و يمكن عرض ذلك على النحو الآتي :

1-سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي :

أدى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي ، خاصة السياسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي و السياسات التجارية بما فيها التكتلات الإقليمية ، كما أدى الانتشار المتعاظم للاستراتيجيات الاقتصادية ذات المسار التحرري إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لمصلحة تحرير السوق كشرط مسبق لنجاح التكامل الإقليمي .[2]

1.1. تحرير التجارة و النمو الاقتصادي :

يكاد يجمع جل الاقتصاديون اليوم على أن اتباع التكتلات الاقتصادية الإقليمية لسياسة اقتصادية منفتحة على الخارج يساهم إيجابيا و بدرجة كبيرة في رفع معدل النمو الاقتصادي .[3] و ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية و الاندماج في السوق العالمي يؤدى إلى النتائج الإيجابية التالية :

- تخصص أفضل للاقتصاد الوطني وفقا للمزايا النسبية المتوفرة فيه ، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما تعاظمت قدراتها الذاتية أن تعتمد على نفسها في انتاج سلعة ما ، و اصبح من الشائع أن يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في أكثر من دولة بحيث تتخصص كل منها في صناعة أحد هذه المكونات.[4] مما أدى إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل في تخصص بعض الدول في انتاج المواد الأولية و التعدينية ، و تخصص دول أخرى في الانتاج الصناعي .

[1] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 215 .
[2] السيد أحمد عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية ، المنصورة ، مكتبة الجلاء ، 1998 ، ص ص 302 ، 303 .
[3] نفس المرجع السابق ، ص 244 .
[4] عبد القادر حاتم ، مرجع سابق ، ص 113 .

و يعزى هذا التطور في أنماط العمل الدولي إلى الثورة التكنولوجية الهائلة لاسيما في مجال الاتصالات و المعلومات فضلا عن تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات التي أتاحت إمكانية جديدة للتخصصز

- عائد اكبر بفضل الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق العالمية مقارنة بالسوق الوطنية
- استخدام أكثر كفاءة للقدرات و الموارد الانتاجية و البشرية ، و من ثم تحسين طرق و أساليب الانتاج. و التوجه نحو التطوير و التجديد و تحسين مستوى الانتاج من خلال تنوع السلع و الخدمات المتاحة و زيادة فرص الحصول عليها بجودة أعلى و بتكلفة أقل و ذلك كله لمواجهة المنافسة الاجنبية .[1]
- إن التحليل الاقتصادي يشير إلى الارتباط الوثيق بين نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة و حجم الاستثمار و نمو الصادرات من جهة أخرى . فالتوسع في الصادرات يؤدى إلى زيادة الاستثمارات التي تقود بدورها إلى تحسين مستوى الانتاجية و من ثم خفض أسعار الصادرات، و هو ما يؤدى إلى مزيد من رفع مستوى الانتاجية و تحقيق زيادة في حجم الصادرات، و يؤدى كل ذلك إلى ارتفاع متواصل في معدل النمو الاقتصادي .[2]
- تجنب التهميش ، فالدول التي تظل منعزلة تخاطر بتعريض نفسها لأن تصبح على هامش الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى ، فالتطورات التقنية التي تحملها العولمة في طياتها و الاستثمارات العابرة للقارات سوف تترك آثارا إيجابية في معظم دول العالم ماعدا تلك التي أغلقت حدودها على نفسها .[3]

و هناك اعتراف بالمنافع التي يمكن أن يجلبها التكامل الاقتصادي الإقليمي حتى في تلك الأجزاء من العالم النامي التي ينظر فيها إلى الاستثمار الأجنبي معتبرا إياه استغلالا و ضد مصلحة الدول المضيفة ، و هذه النتيجة تؤكدها تجربة الآسيان – على ما سنشير إليه فيما بعد – حيث أعلنت قوى الاقتصاد الآسيوي استعدادها لأن تفتح أسواقها و ترحب بمبادىء رأسمالية السوق الحرة و ذلك بعد أن خاب أمل هذه الدول نتيجة المردود الضعيف الذى جاءت به سياسة الاقتصاد المغلق. و رأت الاقطار النامية نجاح قوى الاقتصاد الآسيوي – السنغافورة، تايوان ، هونج كونج و كوريا الجنوبية – و كيف دخلت هذه الدول في اتفاقيات تسمح لها بصنع و انتاج مبتكرات دول اخرى و الدخول في مشروعات مشتركة و الاستفادة من راس مال الشركات الاجنبية أو من تقنياتها.

و قد أصدرت اللجنة المعنية بالنمو و التنمية تقريرا عن النمو أشارت فيه إلى ان تحقيق معدلات نمو سريعة و مطردة ليس بالأمر المستحيل ، بل أنه أمر قابل للتحقيق في الدول النامية شريطة أن يلتزم القادة بتحقيق النمو اغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي و أشار التقرير إلى أن هناك خصائص مشتركة في الدول التي حققت هذا النمو المطرد ، أهمها :[4]

---

[1] Bertrand Blancheton, La Mondialisation " Principes , Histoire et perspective ", Editions De boeck Université, Bruxelles, 2009 . p 55 .

[2] محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 193 .

[3] أحمد جمال الدين موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية و نظريات التنمية ، المنصورة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، 1999 ، 253 .

[4] نفس المرجع السابق ، ص 254 .

- انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمي و زيادة الصادرات و الانتفاع بتدفقات الاستثمار الاجنبي، و الاستفادة من تطور العلوم و المعارف في الارتقاء بكفاءة العنصر البشري في هذه الدول .
- تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بمعدلات التضخم و حسن الأداء المالي .
- التوجه المستقبلي في السياسات الاقتصادية بمزيد من الاعتماد على معدلات عالية من الإدخار و الاستثمار.
- الاعتماد على آليات السوق المنظمة في توظيف الموارد و حسن توجيهها للاستخدام الاكفأ لها .
- و جود قيادة واعية ممثلة في حكومة فاعلة تسعى لتطبيق قواعد الحكم الراشد التي تكفل تنفيذ السياسات الدافعة للنمو .

و يؤكد التقرير على أن الدول النامية لن تحقق نموا كبيرا دون مساندة الدول الأكثر تقدما ، و المساندة ليست دعما أو هبة، و لكنها تفعيل القدرة على النفاذ إلى الأسواق ، و زيادة الصادرات . فالدول التي حققت ارتفاعا في معدلات النمو لم تكن تسعى بالضرورة لتحقيق حرية الأسواق و لكن اتبعت سياسة متنوعة لزيادة الصادرات و دفع التنافسية و ذلك أن الطلب المحلي لا يعد بديلا عن السوق العالمية الآخذة في التوسع .[1]

2.1. عدالة توزيع الدخول : في الواقع ، إن تحرير التجارة يعد هو المسؤول المباشر على ظهور و تطور التكتلات الإقليمية ، باعتبار أن مثل هذا الهدف يسهل تحقيقه على نطاق مجموعة محددة من الدول بصورة تفوق الإطار الدولي ، و هذا ما يثير التساؤل حول إذا كان تحرير التجارة سوف يساهم في عدالة توزيع الدخول في اقتصاد متجه نحو العولمة و تنامى النزعة الإقليمية .

و يثار هنا حول تحديد طبيعة العلاقة بين التجارة العالمية و عدالة توزيع الدول اتجاهين متضادين هما :

- **الاتجاه الأول** :و يمثله بعض خبراء البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ، حيث يرون أن تشجيع الصادرات و اتباع السياسات التجارية القائمة على الاندماج في الاقتصاد العالمي يؤدى إلى تحسين مستوى توزيع الدخول ، و ذلك للاسباب التالية :
- التوسيع في الصادرات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل يؤدى إلى رفع مستوى التشغيل و التقليل في معدل البطالة .
- السياسات القائمة على الاعتماد على الذات قد تؤدى إلى نشأة أوضاع احتكارية بالنسبة لهؤلاء الذين يحصلون على تراخيص استيراد من الخارج و يتمتعون بسلطة احتكارية داخل البلاد، و يلاحظ أن معامل Gini Coefficient الذى يقيس التفاوت في توزيع الدخول قد انخفض في هونج كونج و سنغافورة بين سنتي 1977 و 1980 و هي الفترة التي شهدت توسعا كبيرا في اندماج هذين البلدين في السوق العالمية .[2]

[1] http : www.growthcomission.org / 2015 / 06/20 تاريخ الإطلاع :

[2] أحمد جمال الدين موسى ، مرجع سابق ، ص 255 .

- **أما الاتجاه الثاني** : فيذهب إلى وجود علاقة سلبية بين تحرير التجارة العالمية و عدالة توزيع الدخول، خاصة في دول العالم الثالث ، و تتضح معالم هذه الصورة إذا ما نظرنا إلى خريطة أداء الاقتصاد الدولي من حيث قدر المنافع المتأتات بالنسبة للامكانيات الانتاجية المتاحة و كيفية توزيع هذه المنافع بين مجتمعات الاقتصاد الدولي و في داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات، و ذلك ابتداءا من نمط توزيع الثروة و نمط توزيع الدخل و من ثم نمط توزيع فرص الحياة بين أفراد هذه المجتمعات .[1]

و من هنا يمكن أن نجمل الملمح الرئيسي للصورة بالقول أن نمط توزيع منافع الاقتصاد الدولي يتضمن معاملة غير انسانية بالنسبة للغالبية من أطراف المجتمع الدولي حيث لا يحقق لهم فرص الحياة الملائمة ، فقد تزايد أعداد من يعيشون دون خط الفقر خاصة في مجتمعات البلدان المتخلفة (40% من سكان الهند الذين قاربوا المليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر) بالإضافة إلى الملايين الذين تحتويهم المجاعات كظاهرة تعرفها أجزاء كثيرة من أقطار العالم .

و الواقع أن الفجوة بين العالم المتقدم و العالم النامي قد تضاعفت خلال الأربعين سنة الماضية ، فهناك تعميقا لسوء التوزيع و تكريسا له كأحد أهم الآثار السلبية لظاهرة العولمة .

و نرى أنه يمكن توزيع منافع الاقتصاد العالمي على نطاق واسع فيما بين الدول المختلفة و في داخلها شريطة بذل جهود كافية من قبل الحكومات و المنظمات الدولية فمكاسب الرفاهية المتحققة من تحرير التجارة و الانفتاح الاقتصادي في وسعها أن توفر موارد كبيرة يمكنها التعويض عن أية خسائر ناجمة بسبب العولمة إذا توافرت لدى الحكومات الإرادة السياسية لإدارة هذا المشكل .[2]

2. تأثير النموذج الأوروبي :

إن البناء الأوروبي يقدم لنا عملية اندماج تكاملي على المستوى الإقليمي جد مميزة ، بدأت بخطى متثاقلة لكنها فعالة، فانطلقت بفترات انتقالية استوجبتها عملية الاندماج ، مثل تأسيس إتحاد جمركي فسح المجال لبروز منطقة تبادل حر ثم ما لبث أن تحول إلى سوق مشتركة و التي بدورها انتقلت إلى سوق موحدا بدءا من عام 1986 ليصل في نهاية المطاف إلى وحدة أوروبية تامة .[3] و من هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم ، و على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، بأن الاتحاد الأوروبي قد يركز اهتمامه نحو التوجه الداخلي على حساب تحرير التجارة متعددة الأطراف ، مما شجع تلك الدول على الانخراط في أحد التكتلات القائمة أو إنشاء تكتلات جديدة .[4]

[1] محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 210 .
[2] السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 13.
[3] اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، سنة 2012، ص 24 .
[4] علاوي محمد لحسن ، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 8 ، سنة 2010 ، ص 112.

و لقد شجع تحول الولايات المتحدة الامريكية نحو الإقليمية ، قيام مبادرات مماثلة فى شرق آسيا و غيرها من مناطق العالم لإعادة النظر فى الوضع الراهن ، و تقويم المكاسب المحتملة من الإقليمية ، الأمر الذى أسفر عن تحول الآسيان من مجرد تنظيم إقليمي إلى منطقة التجارة الحرة للآسيان و هذا ما سيتم التفصيل فيه لاحقا .

و يبين الجدول الموالى أهم الترتيبات الإقليمية فى العالم . و يلاحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية ينتمى إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات التى لم تعد تقتصر على الدول المشتركة فى حدود الإقليم ، بل تنطلق خارجه من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الأطراف دون الالتفاف لأي إطار جغرافي كان أو أيدولوجي .[1]

الجدول رقم (03) : الترتيبات الإقليمية فى العالم سنة 2005

التجمعات	شرق آسيا والباسيفيك	أوروبا و وسط آسيا	أمريكا اللاتنية و الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا وجنوب الصحراء	دول الشمال
دول تنتمى لترتيب واحد على الأقل	26	26	35	20	8	48	11
متوسط عدد الترتيبات لكل دولة	2	6	8	5	4	4	11
الحد الأقصى لعدد الترتيبات لكل دولة	7	12	29	13	9	9	29

المصدر : علاوي محمد لحسن ، مرجع سابق ، نقلا عن تقرير البنك العالمي لسنة 2005 ، ص 24 .

و لعل أبرز تأثير للانتشار الكبير لهذا النوع من الاتفاقيات هو ارتفاع معدلات التجارة الإقليمية أو ما يعرف بالتجارة داخل الإقليم، و التى تجاوزت 40 % فى إجمالي تجارة الدول الأعضاء بالنسبة للعديد من التكتلات الإقليمية الفاعلة، فقد عرفت التجارة الأوروبية البينية على سبيل المثال نموا بلغت نسبته 48 % سنتي 2003 و2005 ، و يعود بالدرجة الأولى إلى التوسع الذى شهده الاتحاد الأوروبي ، و قد كان لهذا التوسع الأثر الإيجابي، حيث ارتفع حجم التجارة البينية الاوروبية من 3470 مليار لسنة 2003 إلى حوالى 5137 مليار دولار لسنة 2005 لتتجاوز 7606 مليار دولار مع نهاية 2007 .[2]

[1] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 51 .

[2] World trade Organisation , Annual Repport , 2008 , p 139.

و لعل أهم ما يؤكد تنامى الظاهرة و تطورها فى أهم الكيانات الفاعلة فى التجارة الدولية هو نسبة التجارة البينية إلى إجمالى التجارة الخارجية ، حيث وصلت فى دول الاتحاد 62.8 % سنة 2007 بعدما كانت 60.6 % سنة 2003 و 45 % من مجموعة النافتا سنة 2007 لتصل لدى رابطة دول شرق أسيا إلى 25.7 % لنفس السنة .[1]

كما يضاف إلى ما تقدم العديد من التجمعات شبه الإقليمية الآسيوية و الإفريقية و اللاتينية التى شرعت مؤخرا فى تفعيل دورها و تطوير إطارها ليصل فى مراحل لاحقة إلى حالة منطقة التجارة الحرة بين أعضائها أو الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة ، و التى سنتعرض إليها لاحقا .

المطلب الثانى : التأثيرات الاقتصادية للترتيبات الإقليمية

إن الجانب الاقتصادي هو المجال المركزى و المحورى فى موضوع العولمة . لأن الرأسمالية هي إقتصاد أولا ، و لأن العولمة اليوم هي بالدرجة الأولى علاقات و صراعات اقتصادية ، و يدور الصراع فيها حول مصالح اقتصادية أساسا، حيث تركز خاصة على آلية توزيع منتجاتها و ذلك من خلال توظيف كتلة ضخمة من الاستثمارات و التى تؤدى إلى إنتاج نسبة كبيرة من الدخول و الأرباح.[2] كما أن مفهوم العولمة ، و إن لم يكن جديدا على ساحة الاقتصاد العالمي ، إلا أن محاور و أدوات العولمة تغيرت و بسرعة كبيرة . فلم تعد العولمة عولمة التجارة ، و لكنها عولمة الاستثمار الذى يحتل أولوية متقدمة فى العديد من التكتلات الكبرى الجديدة ، باعتباره القوة الدافعة للتجارة و السابقة عليها. بل و المتسببة فى تنميتها . هذا بالإضافة إلى العديد من المجالات الجديدة الأخرى .

و قد أسفرت هذه التداعيات المتلاحقة على الصعيدين الدولي و الإقليمي إلى ظهور حالة من التفاعل بين كل من الإقليمية و العولمة، و فى سياق تقييمنا لآثار الترتيبات الإقليمية و علاقتها التفاعلية بالعولمة ، سنتناول العناصر التالية:

الفرع الأول : أثر الإقليمية على تحرير التجارة العالمية

تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالتكتلات الإقليمية فى إطار منظمة التجارة العالمية ، فى مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام و اتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق و التكامل بين الإطارين، لتصبح التكتلات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية فى إطار متعدد الأطراف كأحد صور العولمة .

و يعتمد التأثير الاقتصادي للتكتلات الإقليمية على هندستها الخاصة و التاثير التجاري للاطراف المتعاقدة و درجة التحرير الملتزم به، و خاصة بالنسبة للقطاعات الحساسة . فالدول الأعضاء فى ترتيبات إقليمية يمكنها التنافس مع بعضها باستخدام التعريفات التفضيلية و الشروط الميسرة للنفاذ إلى الاسواق و ذلك بصورة أكبر من تلك التى تطبق على الدول الأخرى الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية – و غير أعضاء فى ترتيبات إقليمية – تفقد تلك الأسواق، أي أن زيادة عدد التكتلات الإقليمية قد يسفر عن مجموعة مختلفة من القواعد التى تحكم التجارة فيما بين

[1]World trade Organisation , OP CIT, p 140.

[2] كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافى مرزوق ، العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي ، الطبعة 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2009 ، 41 .

الدول، و هو ما يزيد من إحتمالات التنازلات الجمركية المتبادلة على المستويين الثنائي و الإقليمي، و التى لا تمثل سوى 10 % من إجمالي التخفيضات الجمركية سنة 2003 .[1]

و هنا يمكننا أن نتساءل إذا ما كانت التكتلات الإقليمية تساهم فى تحرير التجارة العالمية أم أنها تشكل عقبة فى طريقها .

ذهب بعض الاقتصاديين ، فى هذا الصدد ، إلى أن كثيرا من الدول غير الأعضاء بالتكتل، سيكون لديها الحافز لتصبح عضوا بالتكتل عند توسعه. و من المفترض أن جاذبية التكتل للدول تختلف من دولة إلى أخرى . فبداية يجذب التكتل أحد الأعضاء الذى يرى أنه قد يحصل على بعض المكاسب الاقتصادية من جراء انضمامه إلى التكتل. و بانضمام هذا العضو يتوسع السوق الداخلى للتكتل و يصير أكثر جاذبية لكثير من الدول التى قد تجد فى الانضمام شيئا مربحا، و هكذا الأمر حتى يصبح التكتل الاقليمي تكتلا عالميا. و هذا ما حصل فى الاتحاد الأوروبي بعد انضمام عدد من دول أوروبا الشرقية ليصبح بذلك عدد دول الاتحاد 27 دولة .

و على ذلك يمكن القول أن الاتجاه المتزايد نحو الانضمام إلى التكتلات الإقليمية يمكن تفسيره من جانبه الإجابي على أنه يمكن الدول غير الأعضاء من الحصول على فوائد العضوية بالتكتل، و لذلك تقرر الانضمام أو تشكيل تكتل مع غيرها من الدول. إلا أنه من جانب آخر، فإن ضغوط الانضمام قد تأتى من اقتناع الدول غير الأعضاء بعدم قدرتها على مواجهة تكاليف عدم الانضمام . فقد تعانى بعض الدول من عدم انضمامها إلى تكتل معين ،و هذا يكون الدافع وراء انضمامها إلى هذا التكتل .

و أيا ما كان الأمر ، فإن التكتلات الإقليمية وفقا للتحليلات الاقتصادية الحديثة يمكن أن تحقق تجارة عالمية حرة من خلال التوسع فى التكتل الاقتصادي الاقليمي.

و من جانب آخر لا يمكن أن ننكر أن الصفقات الإجرائية التى قد يتضمنها أي تكتل إقليمي قد تسفر عن فقدان حقيقي للحرية الاقتصادية كثمن لمزيد من حرية التجارة ، و فى هذه الحالة ، يصبح على العضو المرتقب أن يجرى تقييما عمليا ليحدد ما إذا كانت عوائد المدى القصير تفوق العقبات بعيدة المدى ، و إذا كانت التطلعات المستقبلية تنبىء بالتحرر من اللوائح و الأعباء اللائحية الثقيلة فى إطار التكتل من عدمه .[2]

و من هذا المنطلق ، نرى أن التكتلات الاقتصادية الاقليمية يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة تتمثل أساسا فى :[3]

1- ألا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم و رفع القيود التقليدية مثل الحصص ، بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد فى إطار منظمة التجارة العالمية
2- أن تعمل كذلك على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة ، و أن تكون مفتوحة ، بمعنى أن تسمح للدول الأخرى فى الإقليم أو المنطقة بالانضمام .
3- أن تكون لديها القدرة على الاستمرار و التطور.

[1] علاوي محمد لحسن ، مرجع سابق ، ص 122.
[2] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 212 .
[3] نفس المرجع السابق ، ص 208 .

و النتيجة هنا التي لا مناص من الإقرار بها هي أن التجارة العالمية قد استمرت بالنمو و أصبح العالم أكثر انفتاحا و أكثر اعتمادا على بعضه البعض . و المأمول أن تستمر هذه الظاهرة ، و لكن هذا النمو في مجال التجارة العالمية سيبقى غير متساوى و متفاوتا ما بين دولة و أخرى .[1]

الفرع الثاني : أثر إقليمية على تحرير إجراءات الاستثمار

ينمو الاستثمار المباشر العالمي بصورة أسرع مما هو الحال في التجارة العالمية و يصبح قوة دفع للتنمية الاقتصادية، فقد بلغ معدل نمو الاستثمار السنوي العالمي للمدة 1991- 1997 حوالي أكثر من 10 %، بينما بلغ معدل نمو الصادرات 7 % فقط .[2] كما أن الاستثمار المباشر يعتبر أحد أهم عوامل الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى كونه يعتبر من بين أهم الاستراتيجيات التي تساعد على تغلغل الشركات المتعددة الجنسيات و التي تركز في نشاطها على الابداع من جهة و تنويع التجارة من جهة أخرى، و تعتمد في ذلك على ما يعرف بالاستثمار الأفقي الذي يركز على استراتيجية غزو الأسواق المحلية و الاستثمار العمودي الذي يسمح لمؤسساتها بالتوسع في الأسواق العالمية .[3]

و لقد تزايدت أهمية علاقة التجارة الدولية بالاستثمار مع تنامي النزعة الإقليمية و التزايد المستمر في الترابط و الاندماج العلمي أو العولمة في مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية ، و بالذات فيما يتعلق بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و على الأخص من الشركات المتعددة الجنسيات أو دولية النشاط.[4]

و في سنة 1990 ظهر إلى الوجود ما يعرف ب " اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ". و الذي يعتبر محاولة أولى لوضع قواعد متعددة الأطراف لمعاملة الاستثمار الأجنبي المباشر .

و يقصد بهذا الاتفاق ما يمكن أن تفرضه عادة حكومات بعض الدول النامية من شروط و متطلبات على المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي تريد العمل فيها قصد إلزامها بالوفاء بعدد من معايير الأداء في ممارستها لنشاطها الاستثماري، و التي تعتقد هذه الحكومات في إسهام هذه المعايير في تحقيق الأولويات الوطنية التي تضعها لعمل الاقتصاد الوطني في مرحلة تاريخية معينة من مراحل تطوره .

و خاصة أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بالاستثمار تستطيع أن تؤسس تكامل قوي بينها و بين الصناعات المحلية لهذه الدول ومن ثمة فهي تساهم في تطور هذه الدول .[5]

و ذلك إذا ما كان للشروط و المتطلبات المذكورة تأثير مباشر في التجارة الخارجية للدولة أو مسارها. كما يشير هذا الاتفاق إلى أنه يقصد بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ، تحريم استخدام كل تدبير لا يتفق مع مبدأ المعاملة الوطنية أو مع مبدأ استخدام التعريفة الجمركية وحدها (المادة 2 من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية).

---

[1] بول كيركبرايد، العولمة الضغوط الخارجية ، ترجمة رياض الأبرش، الطبعة 1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003، ص 64

[2] كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، مرجع سابق ، ص 43 .

[3] TAMANI Fadhila, Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux ,contraintes et perspectives, Mémoire magistère en sciences économiques, Université de Tizi-Ouzou,2012,p47.

[4] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 208 .

[5] CATIN Maurice, GHIO Stéphane et VANHUFFEL Cristophe, Intégration, investissement direct étrangères et concentration spatiale dans les pays en développement, Revue Région et développement n°13,2001, p 12

و ينطبق الاتفاق على تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وحدها، و فى السلع فقط، و قد أورد الاتفاق قائمة توضيحية تقتصر على خمسة تدابير محظورة لمخالفتها لمبدأ أو آخر من هذيين المبدأين، و التدبيران الاولان لا يتفقان مع مبدأ المعاملة الوطنية ، وهما : [1]

تطلب شراء المشروع أو استخدامه لمنتجات ذات منشأ محلى (و يعرف هذا التدبير بمتطلبات المكون المحلى).

- يكون شراء المشروع أو استخدامه لمنتجات مستوردة، محدودة بمقدار يرتبط بحجم أو بقيمة ما يصدره المشروع من منتجات محلية (و يعرف هذا التدبير بمتطلبات توازن التجارة).

أما التدابير الثلاثة الأخرى لا تتفق مع مبدأ استخدام التعريفة الجمركية وحدها ، وهي :

- تقييد استيراد المشروع لمنتجات تستخدم فى انتاجه المحلى أو ترتبط بهذا الانتاج .
- تقييد استيراد المشروع المشروع لمنتجات تستخدم فى انتاجه المحلى أو ترتبط بهذا الانتاج عن طريق تقييد حصوله على النقد الأجنبي بمقدار يرتبط بتدفقات النقد الأجنبي التى ترجع للمشروع .
- تقييد تصدير المشروع للمنتجات أو بيعها بقصد التصدير (و هنا نكون أمام متطلبات البيع المحلى التى تتضمن تقييدا كميا للصادرات).

و يؤخذ على هذا الاتفاق أنه يساوى فى المعاملة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، و هو ما يشكل تجاهلا واضحا من واضعى الاتفاق للأهمية القصوى لاتخاذ الدول النامية من تدابير الاستثمار ما يحقق الإسراع فى تنمية اقتصاداتها الوطنية و تنويع الانتاج فيها و المحافظة على مواردها المحدودة من النقد الاجنبى .

فبعد أن تتخطى هذه الدول المراحل الأساسية للتنمية ، سيكون من المقبول حينئذ فقط التسوية فى معاملتها مع معاملة الدول المتقدمة فى موضوع تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ، أما قبل هذا ، فالاتفاق يسوى فى المعاملة بين دول غير متساوية فى مراحل نموها الاقتصادي مما سيكون له أثر مباشر على الأوضاع الاقتصادية و التنمية فى تلك الدول . و ما سينجم عن ذلك من آثار على العمالة و النمو فى ميزان المدفوعات و انتقال الموارد و الثروة للخارج .[2]

و من هنا ركزت ، معظم التكتلات الإقليمية المعاصرة – بمتلف صورها–على تحرير الاستثمار ، باعتباره المحرك الأساسي فى اتجاه تحرير التجارة و تحقيق المنافسة العالمية ، حيث يؤدى التكامل الإقليمي فى العديد من الحالات إلى استغلال المزايا النسبية للدول الفردية بشكل متكامل ، و تعويض أوجه النقص و القصور فى إطار إقليمي قبل التوجه إلى مصادر خارج الإقليم . الأمر الذى يكسب دول الإقليم قوة إضافية سواءا فى إطار تفاوضى على الصعيد الدولي ، أو من منظور جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و القدرة على التأثير على توجهات السوق العالمي.[3]

[1] اتفاقية منظمة التجارة العالمية (اتفاقية الجات)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 161 .
[2] أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية (و شهرتها الجات) ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية، 2001 ، ص 550 .
[3] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 198.

و تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي أحد أهم الأسباب المعززة للتكامل على المستوى الإقليمي، مما يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة . ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولا على المستوى الإقليمي، و هو ما قد يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة .

و قد شهد العقد الأخير من القرن الماضي إبرام العديد من اتفاقيات التكامل الاقتصادي التي تناولت إجراءات تحرير الاستثمار و كان أبرزها اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة NAFTA ، حيث أحرز تكتل نافتا تقدما ملموسا على صعيد تحرير التجارة و الاستثمار من خلال اعتماده لعدد من القواعد التي تعد من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

الفرع الثالث : أثر التكتلات الاقتصادية على نقل التكنولوجيا

شهدت السنوات الأخيرة تطورات تكنولوجية كبيرة غيرت من شكل و ملامح هذا العالم الذي نعيش فيه. و كانت المجال الاقتصادي أكثر المجالات تبلورا في شكلها الجديد ، و الحديث عن هذه التطورات أو الملامح الجديدة للاقتصاد الدولي المعاصر غير متناهي، لذا سوف نشير إلى الأبرز منها حتى تتضح هذه الملامح التي جعلتنا نعيش في عصر العولمة .

و في هذا الصدد فإن الثورة التكنولوجية تعد من أهم العوامل التي ساهمت بفاعلية في بلورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد. إذ شهد العالم ثورات في الإلكترونيات الدقيقة و الأجهزة التكنولوجية و الحاسبات الآلية و الاتصالات التي جعلت عالم اليوم قرية كونية صغيرة و ذلك بفضل الانترنيت و التجارة الالكترونية و غيرها.

يحدث ذلك كله في الوقت الذي تسعى الدول النامية فيه إلى ضمان فرص أكبر للوصول إلى الأسواق العالمية، لاسيما بالنسبة للسلع التي تمثل أهمية تصديرية خاصة لاقتصاداتها، و الدخول كشركاء للتعاون الصناعي و التكنولوجي، و العمل على مزيد من المشاركة في عملية صياغة و اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية .

و تعتمد عملية نقل التكنولوجيا على مجموعة من أنظمة المعلومات و التقنيات التي تساعد على تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية و يكون الهدف من وراءها عادة إما لتجديد المنتجات أو تنويع المنتجات أو عن تخفيض نفقات انتاج السلع .[2] كما أن هناك عوامل كثير تحد من عملية إنتقال التكنولوجية بفعالية من دولة لأخرى و من مؤسسة لأخرى .

حيث أن أهم ما يميز النظام التكنولوجي الدولي هو عدم التكافؤ الواضح في توزيع الموارد المخصصة لانتاج التكنولوجيا بين الدول النامية و الدول الصناعية بما يترتب عليه من تركز الانتاج التكنولوجي في الدول الصناعية.[3]

---

[1] بشار محمد الأسعد ، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة : ماهيتها و القانون الواجب التضييق عليها – و وسائل تسوية منازعاتها، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2008 ، ص 964 .

[2] UCIEF Abdelouahab,Transfert de téchnologie et intégration régionale dans la zone Euro-Méditerraneenne,Actes de la conférence organisée à Marsseille le 24-25 mars 2011,Editions de l'aube, P 3.

[3] أسامة المجدوب ، مرجع سابق، ص 186.

ويرى Mello أن التكنولوجيا يمكنها أن تؤثر على الاقتصاد العالمى بطريقتين أساسيتين إعتمادا على دعم وتطوير الاستثمار الأجنبي :

- الترويج للطرق التقنية من خلال التأثير على تدريب و تأهيل العمال .
- نقل المعلومات خاصة من خلال تعلم تقنيات و أساليب انتاجية و تسويقية جديدة .

و قسم Mello الدول إلى صنفين : صنف الأول يقوم بصناعة التكنولوجيا و الإبداع و ينحصر فى الدول المتقدمة و الصنف الثانى يقوم باستراد التكنولوجية و استهلاكها و هذا ما تتميز به الدول النامية .[1]

لذا قد يكون من المناسب أن نعرض أوضاع الدول المتقدمة و الدول النامية فى ظل ذلك النظام التكنولوجي الدولى لأظهار مدى أهمية التكتلات الاقتصادية فى هذا الشأن .

1-موقع الدول المتقدمة فى النظام التكنولوجى الدولي :

يكاد يجمع معظم الاقتصاديون على أن سوق التكنولوجيا العالمية تتسم بالاحتكار الشديد إذ تتركز ملكية التكنولوجية التى تعتمد على البحث العلمى و التطوير فى عدد محدود من اقتصاديات العالم المتقدم ، بل إن ما يعمق درجة التركز أن هذه التكنولوجيا تقع فى يد عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات فى تلك الدول .

و مما يزيد من الاتجاه نحو التركيز فى سوق التكنولوجيا هو ما تشهده التكنولوجيا ذاتها نحو تطور سريع للغاية ، يمكن إبراز أهم خصائصه فيما يلى :

- الاعتماد المتزايد على البحث و التطوير، فهي تكنولوجيا كثيفة المعرفة و العلم. و يشهد على ذلك ارتفاع معدلات الانفاق على البحث العلمي و التطوير فى سنوات الثمانينات و التسعينات عنه فى سبعينات.و قد جاء تقرير التنمية البشرية فى العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائى لسنة 2001) ليؤكد على أهمية علاقة الترابط بين التقدم التكنولوجي و القدرات البشرية . و هذا ما يتطلب دعم المهارات من خلال سياسات البحث و التطوير .[2]
- ظهور أنواع جديدة من التكنولوجيا أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية فى هياكل الانتاج ، لذا و جدت بعض الشركات التى جعلت من البحث و التطوير و الابتكار ميدانا لعملها بحيث أصبح يوجد ما يعرف بصناعة المعرفة knowledge industry .[3]

و تعتمد الدول المتقدمة فى سياسة التحديث الدائم للتكنولوجيا لتحقيق أهداف منها :[4]

[1] ADEDZE Doglan, Transfert de technologie et croissance économique, Master de recherche, Université de Lomé 2012, P 16.

[2] ماجدة شلبي، سياسات إصلاح سوق العمل فى ظل تحديات العولمة و متطلبات الحوكمة، المؤتمر العلمى ال 25 للاقتصاديين المصريين، 5 / 6 أفريل 2006 ، ص 38 .

[3] السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 8 .

[4] صلاح عباس ، مرجع سابق ، ص 116.

- إتاحة الفرص للبحث العلمى و تطبيقاته على أوسع مدى و وضع نتائج البحث المستمر موضع التنفيذ ترغيبا للباحثين المزيد من النتائج و المزيد من التطوير لأبحاثهم لضمان الاستمرارية فى البحث العلمى و التقدم فى هذا المجال بل السيطرة عليه غالبا.
- إضافة نتائج الأبحاث المتقدمة دائما إلى سابقتها من المنتجات التكنولوجية و الآلية لتحقيق الهدفين التاليين :

1-إضافة ما تؤدى إليه نتائج البحث من اكتشافات و تطورات إلى المنتج من أجل إضافة مزايا جديدة إليه مما يشكل زيادة قيمته و قدرته على الانتفاع به .

2-استمرار السيطرة على السوق .

2-موقع الدول النامية فى النظام التكنولوجي الدولي :

بالنسبة للدول النامية، فهي تعكس اعتمادا كاملا و مطلقا على التكنولوجيا المنتجة فى الدول الصناعية نظرا لضعف الهياكل الانتاجية فى هذه الدول. الأمر الذى لا يسمح لها بالمشاركة فى انتاج التكنولوجيا على المستوى العالمى، و لا حتى باستيعاب التكنولوجية المستوردة استيعابا حقيقيا.[1] و يمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب الآتية :

- انخفاض نصيب هذه الدول من الانفاق العالمي على البحث و التطوير ، و فى هذا الصدد تشير بعض التقديرات إلى أن نصيبها انخفض فى التسعينات إلى 4 % فقط .[2] كما قد بلغت نسبته من الناتج المحلى الإجمالي فى تلك الدول ما بين 2 % و 6 % ، و يذهب معظم هذا الإنفاق إلى المرتبات و الأجور و المكافآت.
- البحث العلمى فى الدول النامية لا تحكمه خطط استراتيجية لا تتغير أو تتوقف بتغيير الوزارات و الحكام، بل يتغير بمجرد تغير الأشخاص . فارتباط السياسات و الخطط بالأشخاص يعتبر من أسوأ المعوقات التى قد ترجع البحث العلمى إلى نقطة الصفر .[3]
- ضعف دور الدول النامية فى التوصل إلى اختراعات و ابتكارات جديدة ، لذا فإن دورها فى هذا المجال يعد هامشيا و يزداد من ثم طلبها على التكنولوجيا فى السوق العالمي . هذا فضلا عن ضعف قدرة هذه الدول على تحويل اختراعاتها إلى منتج فى صورة سلعة أو خدمة .

و الجدير بالذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلا أن هذا له مضامين خطيرة، و باستثناءات قليلة ، فالدول النامية تتلقى نتائج التجديد، و ليس العلمية التجديدية نفسها . كما ان التواجد الأجنبي القوي مع التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن يمنع المنافسين المحليين من الاستثمار فى تعميق إمكانياتهم الخاصة. و هذا ما يسمى بالتقصير فى نقل التكنولوجيا. و هو ما يؤدى إلى تقليص النمو التكنولوجي .[4]

[1] حسام عيسى، نقل التكنولوجيا : دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، دار المستقبل العربي ، 1987 ، ص 25 .
[2] السيد أحمد عبد الخالق ، مرجع سابق ، ص 10 .
[3] صلاح عباس ، مرجع سابق ، ص ص 113 ،114 .
[4] ADEDZE Doglan , OP CIT , P 23 .

و نتيجة لذلك ، فإن وضع الدول النامية فى النظام التكنولوجي الدولي يتسم بالتناقض ، فهي تدخل سوق التكنولوجيا مشترية دون أن يكون لديها معلومات كافية عما تريد شراؤه ، الأمر الذى لا يمكنها من اختيار التكنولوجيا الملائمة أو تحديد عناصر الصفقة التكنولوجية و أولها الثمن . و هو ما يؤدى إلى ضعف التكنولوجيا و من ثم سيطرة بائع التكنولوجيا على التداول الدولي للتكنولوجيا بآلياتها الاقتصادية و القانونية ، و قدرته على إخضاع هذه الآليات لمقتضيات العولمة الاقتصادية .[1]

خلاصة القول ، أن ضعف القدرات التكنولوجية الذاتية للدول النامية و المتمثل فى غياب أو ضعف المؤسسات التكنولوجية التى تقوم بعمليات البحث و التطوير ، هو السبب المباشر فى لجوء هذه الدول إلى استراد التكنولوجيا من المتقدمة ، و إليه يرجع ضعف المركز التفاوضى لهذه الدول فى سوق التكنولوجيا .

المطلب الثالث : علاقة التكتلات الاقتصادية بالعولمة

تتشابه أهداف التكتلات الاقتصادية و العولمة فى بعض الأوجه ، و تختلف فى البعض الآخر ، أما عن تأثير التكتلات الاقتصادية على العلاقات متعددة الأطراف ، كأحد صور العولمة فإنه يخضع للعديد من الآراء ، و لكن وبصفة عامة هناك رأيان مختلفان هما :

الرأي الأول : و هو الرأي المعارض للتكتلات الاقتصادية حيث يرى أنصاره بأن التكتلات الإقليمية من خلال المزايا و الأفضليات التى تقدمها للدول الأعضاء تتعارض مع ما تهدف إليه منظمة التجارة العالمية، و من ثم فإن التكتلات الاقتصادية ستؤدى إلى تفتيت النظام التجارى العالمي.[2]

الأمر الذى يعنى أن التوجه الإقليمى يسير نحو إيجاد كتل اقتصادية شبه مغلقة على أصحابها . ومن ثم فالعلاقة الأكثر احتمالا التى يمكن أن تسود بين هذه التكتلات الإقليمية هي علاقة الحروب التجارية المستمرة.[3]

و يستند أنصار هذا الرأي إلى ما يلى :

- أن أغلب الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن ما يقارب 60 % من التجارة العالمية الحالية تتم داخل التجمعات الإقليمية أو بين بعضها البعض .
- أن أغلب الدول تسير فى طريق الاقليمية و هو ما يتضح من وجود قائمة من الأهداف المرتبطة بجداول زمنية متفق عليها داخل كل كيان إقليمي. و أن هذه الأهداف الزمنية تمثل الحقيقة الظاهرة لمستقبل التكامل الاقتصادي الإقليمي كما يراه أعضاؤه ، فى حين تفتقد العولمة مثل هذه الرؤية .الأمر الذى يجعل التكامل الاقتصادي الاقليمي هو المسيطر فى المستقبل فعلى سبيل المثال قد حددت الدول الأعضاء فى منتدى التجارة للدول " الأبيك " هدفا مستقبليا هو تحرير التجارة بالكامل بين أعضاءها الأغنياء بحلول سنة 2010 و بين كل الأعضاء بحلول سنة 2020 .

[1] حسام عيسى ، مرجع سابق ، ص 34 .
[2] فؤاد أبو ستيت، مرجع سابق، ص ص 128 ،129.
[3] محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 498 .

و هكذا، يرى أنصار هذا الرأي أن التوجه نحو التجمع الإقليمى يشكل اتجاها مناهضا للعولمة ، حيث تتكون كتل تجارية كبيرة مثيرة خطر إنشاء كيانات تتجه نحو الداخل أكثر من الخارج .[1] و لهذا السبب ، فإن الانعزال فى ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية يحمل دلالات خطيرة ، تعنى فى مجملها توجيه السياسة نحو القضاء على عوائق التجارة داخل المنطقة التكاملية ، فى الوقت الذى لا تفعل فيه شيئا من أجل رفع عوائق التجارة مع بقية العالم .

أما **الرأي الثاني**: و هو الرأي المؤيد لقيام التكتلات الإقليمية ، و يرى أنصار هذا الرأي بأن هذه التكتلات ستسهم فى تعزيز حركة التجارة العالمية من خلال تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

و يرى البعض بأن العولمة كعملية أدت إلى زيادة الرغبة بين الدول إلى تحقيق التكتلات الاقليمية مثل النافتا، الآسيان، الاتحاد الأوروبى وغيرهم من التكتلات، و يذهب Quattara 1999 إلى أن الدول النامية لا تستطيع بأي حال من الأحوال أن تتجنب العولمة ، بل على العكس يجب عليها محاولة التعرف على أنسب الطرق للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عنها، كما يرى بأن التعاون الاقتصادي الاقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة و الاندماج فى الاقتصاد العالمي كخطوة هامة و ضرورية للدول النامية و ذلك لتحقيق التعاون الاقليمي ، و سوف يؤدى إلى الاستفادة من الحجم الكبير للسوق و الاستفادة من البنية الأساسية ، كما يشير إلى أن نجاح التكتلات الاقليمية و خاصة فى افريقيا يتوقف على اتباع سياسات الاصلاح الاقتصادي و على الدعم السياسي له، كما يؤكد على أن العولمة قد أدت إلى الإسراع لتحقيق التكتلات الاقتصادية للتجارة الحرة و الاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة من اقتصاديات الحجم الكبير ، ومن ثم فإن الاتجاه نحو التكتل هو أحد وسائل الاندماج فى الاقتصاد العالمي .[2]

و يستند هذا الرأي إلى الحجج الآتية :

- إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد الاستجابة التلقائية لضرورات تقسيم العمل الدولي ، أي تخصص الدول فى الانتاج الذى تتميز به عن غيرها من الدول، و إنما هو الاستجابة المباشرة لظاهرة العولمة فى ظل الثورة العلمية و التكنولوجية التى تواصل تعميق تقسيم العمل الدولي .[3]
- لقد كانت التكتلات الإقليمية محل إهتمام اتفاقية الجات و قواعد عمل منظمة التجارة العالمية ، أي أن هيئات العولمة ذاتها تعترف بالإقليمية، بل و وضعت قواعد لتنظيمها كما قد تميزت الفترة الممتدة من 1980 – 1990 بظهور علاقات إقليمية لم تكن متوقعة حيث عرف التكامل الاقليمي نشاطا كبيرا لم تعهده من قبل و توسع فى العلاقات الاقتصادية من خلال انشاء الأسواق المشتركة و قرابت 288 إتفاقية سجلت على مستوى الGATT / OMC سنة 2010 و 169 منطقة تبادل حر و 21 اتفاقية اتحاد جمركي .[4]

[1] محمد عبد القادر الحاتم ، العولمة مالها ..و ما عليها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005 ، ص 294 .
[2] فؤاد أبو ستيت ، مرجع سابق ، ص 129 .
[3] محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 502 .
[4] TAMANI Fadhila, OP CIT , P

- إن تحرير النظام المالى العالمي أوجد نوعا من المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية ، و نتيجة لهذه المنافسة تم الاعتماد على التكتلات الاقليمية لتهيئة المنطقة لجذب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات الأجنبية و كذا أداة للتعامل مع العولمة ، سواء مع أسواق المال العالمية أو الشركات المتعددة الجنسيات.[1]
- يصعب على الدول فرادى أن تتعامل مع العولمة و تحدياتها فى ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، لذلك ظهر ت أهمية التوجه الإقليمي كأداة تستخدمها الدول فى مواجهة تأثيرات العولمة و تمكنها من امتلاك قدرة على التكيف و التعامل و تدعم القوة التفاوضية لهذه الدول .

المبحث الثالث : التحديات التى تواجه التكتلات الإقتصادية و عوامل نجاحها فى ظل العولمة

العالم يتعولم بأسرع و أعمق مما كان يتصور ، فحركة عولمة العالم اندفعت بقوة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة و ازدادت اندفاعا فى بداية الألفية الجديدة ، فكل المعطيات و المؤشرات و التطورات و الحقائق تشير إلى أن الحياة المعاصرة هي اليوم أكثر عولمة و العالم أكثر انكماشا و الدول أكثر ارتباطا و الاقتصاديات أكثر اندماجا ، و مهما كان الأمر بالنسبة للمدى الذى قطعته حركة عولمة العالم ، فإن المؤكد الوحيد هو أنها ليست متوازنة ، فالعولمة تحتوى بطبيعة الحال على فرص استثمارية واعدة و كثيرة ، كما أنها تحتوى على مخاطر تنموية أكثر، فالفرص و المخاطر جزء لا يتجزأ من حركة العولمة ، و من ثم فالعولمة قد تبدو لبعض الدول و المجتمعات سلبية ، و قد تبدو لدول و مجتمعات أخرى إيجابية، [2]

المطلب الأول : فرص و مخاطر العولمة

تختلف ظاهرة العولمة عن ظاهرة التدويل الإقتصادي التي سادت المراحل السابقة، ومن ثم تختلف آثارها عن تلك الآثار السابقة لظاهرة التدويل الإقتصادية و تنجم عن هذه الظاهرة مخاطر عديدة و كذا فرص و إمكانات قد تتيحها هذه الظاهرة [3] ،نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول : الفرص المتاحة للعولمة

تتلخص أهم فرص العولمة في النقاط الآتية :

- إن زيادة تكامل الدول في المجال الإقتصادي يمثل فرصة لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والدول المتقدمة في الأجل الطويل . [4]
- تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون حواجز على مستوى الانتاج و التوزيع و التسويق، و فتح باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات و المؤسسات و المشروعات الاقتصادية على مستوى العالم كله و سيادة اقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي. [5]

[1] إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي : العولمة و التكتلات الإقليمية البديلة ، مرجع سابق، ص 169.
[2] عبد الخالق عبد الله ، عولمة السياسة و العولمة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، طبعة 1 ، يناير 2004 ، ص ص 41 ، 42 .
[3] قدي عبد المجيد، العولمة وتجلياتها، الواقع والفرص أمام دول العالم، مجلة النائب، يصدرها المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، العدد01، 2003
[4] عمر صقر، مرجع سبق ذكره, ص16،17.
[5] عبد الرشيد عبد الحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي و سبل مواجهتها ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة 1، 2005 ، ص 26.

- يؤكد صندوق النقد الدولي على مزايا كثيرة للعولمة تتمثل في مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق عن طريق التجارة, بالإضافة إلى إمكانية تجنيد المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين المؤسسات .
- تساهم في رفع الكفاءة في تخصيص الموارد في إتجاه مناطق المزايا النسبية، مما يترتب عنها زيادة المنافسة بين المؤسسات وبالتالي تشجيع نقل وخلق التكنولوجيا، ودفعها إلى الصرامة في التسيير وذلك بالتحكم والتقليل من تكاليف الإنتاج.[1]
- سيترتب عن العولمة تحول هيكلي في الإقتصاد العالمي يؤدي إلى فرص كثيرة للشغل.
- إمكانية إقتحام أسواق جديدة في الدول المتقدمة وهي محاولة أمريكية جندت لها ما يزيد عن 500 مليون دولار وتم توجيهها لتشجيع صادرات بعض الدول الإفريقية, غير أن هذا المبلغ يعتبر ضئيل جدا إذا ما تم مقارنته بالإحتياجات الكبيرة للدول الإفريقية.[2]
- إمكانية إقتحام أو دخول فى بعض الأسواق المالية، فيمكن لبعض الدول النامية التي تتمتع بمؤهلات تمكنها من الإستفادة أكثر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة والدخول في الأسواق المالية, لكن ينبغي إستجابة هذه الدول لبعض المؤشرات الإقتصادية الصارمة المتمثلة في إعتماد آليات إقتصاد السوق وسياسات التحرير ...إلخ، غير أن الأزمة الأسيوية أثبتت أن هذه السياسات هي في الواقع سياسات تجارية تشجع قوى المضاربة (Les forces Spéculative) أكثر مما تشجع الإستثمار المنتج (L'investissement Productif)
- إن تبني الدول النامية لسياسات ذات توجه نحو الخارج يعتبر من العوامل المحفزة للنمو، وهذا بإعتبار أن الإنفتاح التجاري سيؤدي إلى التوزيع الكفء للموارد، وسوف يترتب عنه نمو حجم الإستثمارات وبالتالي رفع القدرات التصديرية لها، وتشجيع مستويات النمو في القطاعات ذات الميزة النسبية، كما تؤدي إلى زيادة الشفافية وزيادة مستوى التكامل في الأسواق العالمية، وهذا نتيجة إدماج قطاعات الزراعة والنسيج وحقوق الملكية الفكرية والخدمات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعليه يمكن أن تؤدي العولمة إلى تشجيع تدفقات الإستثمارات في الدول النامية.
- قامت الكثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وبالتالي أصبحت هذه الدول أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي في إطار تحرير الأسواق المالية وإزالة كل العراقيل التي تحد من تدفق رؤوس الأموال وتعرقل حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة نشاطها والترويج لخدماتها، وبالتالي ظهرت أسواق جديدة تختلف عن البورصات التقليدية بحيث تجمعها وتنظمها شبكات الإعلام الآلي، وسيساهم تدفق رؤوس الأموال على الدول النامية في التخفيف من مشكل التمويل الخارجي لهذه الدول, ويؤدي إلى تكامل الأسواق المالية للدول النامية مع الأسواق العالمية، وهذا ما ينتج عنه إتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الإنخفاض وهو ما يؤثر إيجابيا على الإستثمار.

[1] Bertnard Lemennicier, Autarice, Mondialisation et Globalisation.
http//www.lemenncier.bwm.mediasoft.com/article.php. (consultè le 20/06/2009).
[2] APropos de la mondialisation, Op.cit. p32.

- تحقيق إندماج أو تكامل إقتصادي عربي، إذ أن ضغط العولمة سيؤدي إلى رفع الحواجز والقيود الجمركية, وبالتالي سيؤدي إلى رفعها بين الدول العربية أيضا, وفتح الحدود أمام حرية دخول السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول العربية والذي سيمهد الطريق إلى الوحدة الإقتصادية العربية.[1]
- تنشيط إقتصاديات الدول النامية في ظل المنافسة العالمية, والعمل للحصول على شهادة الجودة العالمية لكي تدخل حقل المنافسة الدولية وهذا ما يدعم قدرة المشاريع في هذه الدول على الديمومة و الإستمرار.
- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الدول النامية .[2]

الفرع الثاني : مخاطر العولمة

بالرغم من إيجابيات سياسات التحرير ومشاريع العولمة إلا أنها تحمل في طياتها آثارا سلبية ومخاطر عديدة على إقتصاديات الدول خاصة النامية منها ، و يمكن أن نلخصها فيما يلي :

- نظرا لأن العولمة تسعى لتحقيق حرية التجارة الخارجية و حرية انتقال رؤوس الأموال فإن ذلك أدى إلى فرض شروط ثلاثة على النظم السياسية للدول تتمثل فى : المزيد من الخصخصة ، حرية الأسواق الداخلية ، انتشار و تعميق ثقافة السوق، و لا يخفى أن حرية التجارة بين الدول المتقدمة و المتخلفة سوف يؤدى إلى تكريس التخلف و التبعية للدول المتقدمة .[3]

- تتمثل الآثار السلبية للعولمة على الدول النامية في الخسائر التي تلحق بهذه الدول والتي تتمتع بإجراءات تفضيلية في أسواق الدول المتقدمة بالإضافة إلى إمكانية زيادة أسعار الواردات الغذائية لهذه الدول، نتيجة رفع الدعم والإعانات في هذا القطاع، وعليه فإن تعظيم مكاسب الدول النامية من إتفاقيات جولة الأورغواي تتطلب توافر بنى أساسية وهياكل قاعدية وهذا ما تفتقر إليه كثير من الدول، وفي هذا الإطار قامت إتفاقية الغات (GATT) سنة 1994 بدراسة تتعلق بآثار تحرير التجارة، وأفادت الدراسة أن الزيادة المتوقعة للدخل الناتج عن هذا التحرير سيصل إلى 510 مليار دولار و ذلك في غضون سنة 2005، غير أن هذه المكاسب لن تتوزع بصفة متكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأفادت نفس الدراسة أن حصة أمريكا من الزيادة في الدخل العالمي ستبلغ 122 مليار دولار، أما الإتحاد الأوروبي فسيحصل على 164 مليار دولار، واليابان 27 مليار دولار، أما باقي دول العالم فتتحصل على 116 مليار دولار.[4]

- إن الإنقياد لشروط العولمة يعني إضمحلال الخصائص الوطنية للدول وعدم إمكانية هذه الأخيرة (وخاصة النامية منها) من تحقيق وحدتها الوطنية ونهضتها لصالح ما يسمى بالإقتصاد العالمي، أي العمل على بروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية.

[1] وليد زكرياء صيام، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي فى عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 1، بيروت ، 2011 ، ص 209 .
[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سابق ، ص 130 .
[4] عمر صقر ، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

- إن فسح المجال واسعا للإستثمار الأجنبي المباشر من أجل التراكم على الصعيد العالمي في الدول النامية من خلال العولمة لا يسمح لهذه الدول من تحسين البنى الإقتصادية و الإجتماعية الكفيلة بتصحيح الإختلالات بقدر ما يشكل إستجابة للتوسع الرأسمالي.
- إحلال فكر تنموي معولم بدلا من الفكر التنموي القائم على الذات وبالتالي وضع حد لإيديولوجية التنمية المستقلة، وتهيئة الظروف الدولية لتبني المشروع الاقتصادي الكوني عن طريق النماذج العالمية الجاهزة.[1]
- منع دول الجنوب من الدخول في العصرنة وعملية التصنيع المستقل وبالتالي احتلال مكانة في العلم والتكنولوجيا ويصبح فاعلا فيها ومنتجا لا مستهلكا.
- تفكيك دول الجنوب وذلك من خلال دفعها وتوجيهها لتحقيق تنمية خارج إطار بيئتها وجعلها عرضة لكل التقلبات والتغيرات التي تطرأ على تلك البيئة وخلق تناقضات داخل هذه الدول و ذلك من أجل:
  - ✓ عدم تمكينها من إقامة تكتلات تجارية لها وزنها على الاقتصاد العالمي وإبقائها على الهامش.
  - ✓ عرقلة جهود دول الجنوب الرامية إلى إكتساب وتطوير أساليب التكنولوجيا، وهذا حتى يكون العامل التكنولوجي أداة لإبقاء دول الجنوب مرتبطة بالعولمة إرتباطا سلبيا بدلا من دول ذات منهج تنموي مستقل.
- إن تحرير أسواق الدول النامية وفتحها أمام منافسة الشركات المتعددة الجنسيات التي تتمتع بتكاليف منخفضة سوف تواجه مخاطر مؤكدة وستؤدي إلى إفلاس العديد من مؤسسات هذه الدول كون أن هذه المؤسسات ليس بإمكانها منافسة المؤسسات الأجنبية التي تتمتع بإمكانيات كبيرة لتخفيض أسعارها وكسب الأسواق.
- هناك تهديد أخر يواجه إقتصاديات الدول النامية وهي موجات الخوصصة وسياسات التحرير التي أدت إلى إضعاف دور الدولة في مراقبة ومتابعة الإقتصاد الوطني، إذ أن برامج الخوصصة تحمل في طياتها مخاطر تتمثل في إنتقال رقابة إقتصادياتها إلى الرأسمال الأجنبي بسبب ضعف القطاع الخاص الوطني، بالإضافة إلى إقتحام المستثمر الأجنبي لبعض القطاعات الإستراتيجية لإقتصاديات هذه الدول ما يؤدي إلى إضعاف سيادتها والتأثير سلبا على تنميتها.[2]
- إمكانية إنخفاض مستوى التوظيف وتنامي ظاهرة البطالة نتيجة إنتشار التكنولوجيا المتطورة التي تعتمد على كثافة رأسمال أكثر مما تعتمد على كثافة اليد العاملة.[3]
- تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة التي تمتلك ثروات مادية وبشرية وتكنولوجية هائلة، والدول النامية ذات الإقتصاديات الضعيفة التي تعتمد على موارد منتوج واحد والمتمثلة في المواد الخام أو الطبيعية.
- إستبدال إحتكار الدولة للأنشطة الإقتصادية بإحتكار المؤسسات العالمية الضخمة.

[1] عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر ، المجلد 28 ، العدد1، 1998، ص 54.
[2] A propos de la mondialisation. Op.cit.12
[3] Bernard Lemenncier, op.cit.34

- غرس نظام التبعية الإقتصادية والسياسية للدول النامية إتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة، و استغلال ثروات الدول النامية وتوظيفها لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة.[1]

المطلب الثاني : تحديات العولمة فرصة لبناء التكامل الإقتصادى

إذا كانت العولمة تحمل فى طياتها العديد من التحديات فإنها فى نفس الوقت تحمل أيضا العديد من الفرص التى تتضمن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بوسائل عديدة مثل زيادة انسياب رؤوس الأموال بين الدول، و سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و المعرفة العلمية فى مجالات كثيرة ، كما تحمل العولمة أيضا فرصا جديدة تأتى كمحصلة لتوسيع نطاق الأسواق المتاحة بما يؤدى إلى إرتفاع معدلات التصدير و الاستثمار، و بالتالى ارتفاع معدلات النمو، لذلك فمن الضروري اغتنام الفرص المتاحة لمواجهة تحديات العولمة.

1- **الآثار المترتبة عن التبعية الاقتصادية للاقتصاد العالمي:** لم تقتصر أثار التبعية الإقتصادية على إعاقة نمو و تطور أنماط الانتاج التقليدية فى الدول النامية فقط ، بما تشتمله من قوى إنتاجية و علاقات إنتاج، بل كرست إضافة إلى ذلك واقعا اجتماعيا و اقتصاديا شديد التعقيد و الذى يمكن تسميته بالتكوين الاقتصادي – الاجتماعي متعدد الأنماط، و الذى يتسم بكونه اقتصاد غير متوازن نظرا لانعدام التجانس بين البنى المنتمية إلى مراحل اقتصادية مختلفة.[2] و قد أشار إلى هذه المسألة الهامة التقرير الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بقوله : " إن دول المجلس بالمقارنة بالدول النامية تعتبر دولا غنية بسيولتها النسبية ، فقيرة بهياكلها الاقتصادية و الاجتماعية ، و لذلك فهي تواجه تحديا كبيرا و صعبا إلى جانب التحديات الأخرى من حيث أن مصدر سيولتها النقدية غير متجدد و عليها أن تحدث تطورا سريعا فى البنية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية قبل نضوب مصدرها التمويلي الوحيد و هو النفط".[3]

2- **إنخفاض مستوى التنمية** : إن انخفاض درجة التكامل الاقتصادي لبعض الدول لا يرجع فقط إلى تشابه الهياكل الانتاجية و عدم تنوع الانتاج، كما تنص عليه النظرية الستاتيكية للتكامل الاقتصادي ، حيث ثبت إمكان تحقيق ذلك من منظور ديناميكي، و إنما يرجع فى جزء منه إلى انخفاض درجة النشاط الاقتصادي و تخلف العديد من اقتصاديات هذه الدول ، و هذا الانخفاض مع هذا التخلف يؤديان إلى انتشار سلوكيات التوجه إلى الداخل ، تخوفا من عدم عدالة توزيع المكاسب الاقتصادية المتوقع تولدها من نمو التجارة البينية و التكامل الاقتصادي. أما عند الارتقاء إلى درجة أعلى فى سلم التنمية ، تصبح الدول أكثر استعدادا لمزيد من التعاون مع العالم الخارجي سواءا فى مجال التجارة البينية أو تكامل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

---

[1] حسن علي خريوش، العولمة وإنعكاساتها على الأسواق المالية العربية (حالة الأردن) مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002 ص 19.

[2] محسن الندوي ، مرجع سابق ، ص 260 .

[3] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، نظامه و هيكله التنظيمى و إنجازاته، الأمانة العامة ، الرياض ، السعودية ،2010 ، ص 137 .

3- **ضعف دور القطاع الخاص** : إن التوجه نحو التكامل الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية قد اعتمد بصورة أساسية على الجهود الحكومية. و ربما كان السبب في ذلك إستراتيجية التنمية التي اعتمدت على القطاع العام و تهميش القطاع الخاص، و من ثم يصبح من الضروري إشراك القطاع الخاص بصورة مؤسسية فاعلة في الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي.

4- **عدم تفعيل المؤسسات و الاتفاقيات** : لا يكفي أن توقع الدول النامية على اتفاقيات إنشاء مؤسسات اقتصادية أو ترتيبات تجارية معينة ، و لكن من الضروري أن تكون هذه المؤسسات و المنشآت فعالة في آداء عملها، و أن يكون لديها الإمكانيات لذلك، مع وجود آليات لوضع القرارات موضع التنفيذ .

5- **عدم الاهتمام بالتتابع و البرمجة الزمنية** :[1] إن سهولة تطبيق اتفاقيات التجارة بين الدول النامية يتطلب وضع برامج زمنية لخطوات محددة ، و يجب أن يكون تتابع هذه الخطوات منطقيا و سليما . غير أنه في كثير من الحالات ، فإن الدول النامية و خاصة الدول العربية توقع اتفاقيات ، و تعتمد إنشاء مؤسسات دون أن تهتم بوضع برامج زمنية للتنفيذ ، مع عدم تحديد المسؤولية عن ذلك ، و دون توفير الإمكانيات الضرورية لوضع هذه الاتفاقيات و المؤسسات موضع التنفيذ ، و من ثم لا تتناسب الانجازات مع ما ورد في الاتفاقيات.

6- **العقبات التقنية** : تقف بعض العوائق التقنية في حالات ليست قليلة حائلا دون نمو التجارة البينية للدول. و قد ذكر التقرير السنوي للتجارة البينية بين الدول الإسلامية الصادر سنة 2006 عدة عقبات تقنية و لوجستيكية تواجه التجارة البينية الاسلامية – و تنطبق خاصة على حالة الدول العربية – أهمها :

- مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالتعريفة الجمركية و غير الجمركية (مثل التقييد الكمي للواردات، و المواصفات الفنية).
- مشاكل متعلقة بالبنية الأساسية ، و النقل البري و البحري، و الخدمات الميسرة للتجارة الدولية.
- عدم مطابقة المواصفات و المقاييس للمستويات المتعارف عليها.
- نقص المعلومات عن الأسواق و الفرص التجارية.
- تعقد الإجراءات الإدارية في الدول المختلفة.
- قلة المعلومات المؤهلة للتنسيق بين الشركات و الأعمال.
- قلة خبرات العاملين في مجالات التجارة الدولية .
- عدم ملائمة الأدوات التمويلية اللازمة لتنمية التجارة البينية بين الدول مثل ترتيبات و ضمانات القروض، و التأمين على التجارة ، و ارتفاع تكلفة تمويل الصادرات و قلة توافره ، بالإضافة إلى نقص حصيلة العملات الأجنبية في بعض الدول النامية التي تعاني خاصة من عجز في ميزان مدفوعاتها.

[1] محسن الندوي ، مرجع سابق ، ص 268.

7- **غياب التنسيق التجاري و الانتاجي بين الأقطار**: لتصريف منتجاتها في الأسواق العالمية، و اندفاعها في الوقت ذاته للحصول على التجهيزات ذاتها و التقانة ذاتها و السلع الكمالية و الاستهلاكية من الدول الأوروبية و اليابان .

8- **الاقتباس الآلي و التقليد الشكلي لتجارب التكتلات الاقتصادية الرائدة في العالم** : من حيث الهياكل الإدارية و حيثيات القرارات و ليس من حيث التطبيق طبعا ، كتجربة السوق الأوروبية المشتركة، دون النظر إلى الإمكانيات الفعلية لواقع الدول النامية و مدى ملائمة تلك التجارب لظروف التاريخية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية .[1]

9- **غياب التصور الشامل للأهداف و الوسائل و البرامج الزمنية للتنفيذ بصورة واضحة** : مما أدى إلى عجز الفنيين و الخبراء عن تقديم توصيات محددة و ملزمة للأطراف كافة ، كما انعكس هذا الغموض في عدم وضوح الأهداف المرحلية .

10- **غلبة الاتفاقيات الثنائية و ضعف فاعلية الاتفاقيات متعددة الأطراف**: الأمر الذي يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه الجهد المبذول من طرف هذه الدول من أجل تطوير العمل المشترك بينها .

11- **الشركات المالية التي أفرزتها العولمة** : و التي سوف تلعب دور المراقب في الدول المضيفة لاستثمارات هذه الشركات، و على هذه الدول الالتزام بمبادئ معينة في السياسات الاقتصادية و إلا يتم سحب تلك الاستثمارات و التوظيفات ، و يؤثر ذلك في انخفاض عملات هذه الدول ، و حدوث إفلاسات مالية، مما يضطرها إلى الرضوخ تحت أي شروط أو قيود ، و هذا ما يعد تنازلا عن جزء كبير من سيادتها.[2]

لذلك فعلى الدول التي تسعى للتكامل و من أجل الاستفادة من فرص العولمة و أخذ ما هو إيجابي منها أن تقوم بمايلي :

- أن تحاول أولا التكيف مع النظام التجاري العالمي و يكون ذلك بالعمل على تحقيق ترابط و تنسيق بين مصالحها الاقتصادية و السياسية، و أن تسود حرية التجارة و الاستثمار بين هذه الدول قبل سيادتها عالميا.[3]
- تحويل دول الدولة من الاستثمار الكامل في معظم المشاريع الاقتصادية إلى الدور التوجيهي التصحيحي، و هذا يعني قيام الدولة بمسؤولياتها لإيجاد المناخ الاستثماري المناسب ، و تقديم البنى التحتية و المرافق العامة المناسبة و الاستمرار في تطويرها و توفير المعلومات و الإحصائيات اللازمة، و هذا كله يتطلب إيجاد علاقات مقننة بين المؤسسات الحكومية و مؤسسات القطاع الخاص
- الكفاءة في إدارة الاصلاح الاقتصادي فالدول التي تنتهج سياسات إصلاحات و تحرير إقتصادية سواءا ضمن برامج اقتصادية بالتعاون مع البنك و صندوق النقد الدوليين، أو ضمن برامج خاصة للتصحيح،

[1] محسن الندوي، مرجع سابق ، ص 262.
[2] عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار و الرفض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، الطبعة 1، يناير 2003 ، ص ص 30،31.
[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك مرجع سابق، ص 121.

و هذه البرامج تهدف إلى تنويع القاعدة الانتاجية ، و زيادة الصادرات ، و زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية، و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية .

- ضرورة تكامل مؤسسات العمل المشتركة الحكومية مع القطاع الخاص و إعطاءه الدور الأكبر في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فلا بد من العمل على تطوير فكر المؤسسات المالية المشتركة الحكومية كي تتعاون مباشرة مع مؤسسات القطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدور فعلي في التنمية المشتركة.
- الاهتمام بقضايا التدريب و التأهيل و البحث و نقل التكنولوجيا أي تطوير كفاءة الموارد البشرية، و لا يتحقق ذلك إلا بتبادل المعلومات و الخبرات عبر الشبكات الالكترونية و النشر المستمر في دوريات الغرف التجارية، يضاف إلى ذلك إجراء الأبحاث و الدراسات لإقامة مشاريع صناعية كبيرة قارة على المنافسة الإقليمية و الدولية .

إذا فتحديات العولمة هي فرصة لبناء التكامل الاقتصادي خاصة في الدول النامية ، هذا و من أجل أن نكسب رهان التحدي لا يعني الدخول بنا في معركة اقتصادية نحقق فيها نصرا ، و لا يعني أن تتساوى الاقتصاديات النامية أو الناشئة بين لحظة و ضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى ، فمواجهة العولمة بعقلية ثورية إنقلابية كما يحدث الآن في بعض الدول العربية لن يمكننا من كسب الرهان ، و لكن مواجهة العولمة الاقتصادية تحتاج إلى استراتيجية إصلاح وطني مكثفة و سريعة ، ذات بعد إقليمي تحدد فيها أهدافا قابلة للتحقق ، فالعولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد. و ما دمنا غير منتجين لها و لا فاعلين فيها إلا بأضيق الحدود فما علينا إلا النهوض بإمكانيتنا الاقتصادية و البشرية لجعل وقع العولمة أقل خطرا علينا ، و الدول النامية و خاصة العربية قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة أكبر لو أعادة إحياء و تفعيل المشاريع الوحدوية السياسية و الاقتصادية و لكن على أسس جديدة و برؤى جديدة و يكون ذلك بإضفاء البعدين الديمقراطي و الاقتصادي على هذه المشاريع . ومن أجل ذلك و جب علينا التطرق إلى أهم العوامل المساعدة على نجاح التكتلات الإقتصادية الإقليمية.

المطلب الثالث : عوامل نجاح التكتلات الإقتصادية في ظل العولمة

بغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بنتائج الإقليمية على الاقتصاد العالمي ، و هل هي سلبية أم إيجابية ، و وفقا لمبدأ القائل "إن الإقليمية جاءت لتبقى" [1]، من هنا يصير السؤال الموضوعي حول كيفية التوصل لآليات يمكنها تحويل المشاكل و السلبيات المحتمل أن تفرزها التكتلات الاقتصادية إلى عناصر إيجابية تتفاعل مع العولمة و تعزز تحرير التجارة العالمية و تساعد على تفعيل الاستثمارات بين الدول . فالفكرة السائدة في عصر العولمة هي أن مزايا الاتحاد الإقليمي واضحة و لكن حتى يكتب لهذه الفكرة النجاح ، يتعين مراعاة الأمور الآتية :

- أن تكون التعريفة الخارجية معتدلة ، فإذا كان الاتحاد الجمركي مثلا يفرض تعريفة جمركية خارجية معتدلة، فإن تحول مجرى التجارة يكون قليلا .

[1] بول كيركبرايد، مرجع سابق، ص 33.

- أنه كلما زاد حجم الدول التى يشملها الاتحاد و تنوع الانتاج فيها ، كان أثر تحول التجارة قليلا. فزيادة المنافع المترتبة على نشأة الاتحاد تتوقف زيادة عدد الأعضاء نتيجة للاستفادة من التخصص و وفورات الحجم الكبير . فمتى كان حجم الانتاج كبيرا و متنوعا ، كانت هناك فائدة محققة من التكامل .
- أن يكون الاتحاد الاقليمي بين اقتصادات متكاملة و ليست متنافسة [1]، إذ تقوم كل منها بالتخصص فى مرحلة من مراحل الانتاج ، و ذلك كون ان انتماء الدول إلى نظم اقتصادية متنافسة يفضى إلى فروق عميقة فى طابع القوى المحركة للتكامل وفى جوهر عملياته، وفى نتائجها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية .و تستقطب بذلك مزايا التكامل و مكاسبه لصالح بعض بلدانه على حساب البلدان الأخرى.[2]

و فى هذا السياق ، هناك من يفرق بين التكتلات الطبيعية و التكتلات غير الطبيعية ، فيرى أن التكتلات الطبيعية تنشأ بين الدول التى تنتمى إلى نفس القارة حيث تقل تكاليف النقل بين الدول الأعضاء ، و هذا يكون له مردود إيجابى على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء. أما فى حالة التكتلات غير الطبيعية التى تنشأ بين دول تنتمى إلى قارات مختلفة ، ففى هذه الحالة ترتفع تكاليف النقل ، و يكون الأثر النهائى للتكتل الاقليمي سلبيا على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.[3]

- أن تكون التكتلات الاقليمية ذات توجه خارجي بمعنى أن لا تكون مغلقة على ذاتها تنمح فقط المعاملات التفضيلية لأعضائها، و ترفع مزيدا من الحواجز فى وجه الدول الأطراف خارج الاقليم .
- ضرورة ضمان شفافية قواعد التكتلات الإقليمية و لوائحها و معاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحا، لتفادى صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية التى لم تشارك فى مفاوضاتها.

و من هنا، نرى أن هذين الاتجاهين العولمة و الاقليمية قد يتقابلان و يتوازيان و لا يتعارضان بالضرورة.فالتكتلات الاقتصادية فى زمن العولمة هي رد فعل من جانب الدول دفاعا عن مصيرها و بقائها فى مواجهة التغيرات و التهديدات التى تحيق بها، و اليوم تعطى تكتلات اقتصادية إقليمية متفاوتة القدرة و الفاعلية لمعظم أنحاء العالم . و يظل التكامل الاقليمي مطمحا قويا على النطاق العالمى .[3]

بالإضافة لذلك فإن العولمة تنطوي على مخاطر عديدة لا يمكن مواجهتها إلا من خلال تأسيس تكتلات إقليمية، فسياسة التكتل الاقتصادي هذه لا تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فحسب، بل هي تحقق أيضا اقتصادا عالميا عادلا إلى حد ما. كما أن التكتلات الإقليمية تساعد الدول النامية فى التخلص من هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاداتها و سياساتها الوطنية .

[1] سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، 2001 ،ص 141 .
[2] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 200.

[3] HUWART, Jean-Yves et LOIC, Verdier, La mondialisation favorise-t-elle le développement ?, dans La mondialisation économique: Origines et conséquences ,Edition OCDE,2012,p88.

الخلاصة :

تناولنا في هذا الفصل الحالة الراهنة لكل من العولمة و التكتلات الاقتصادية، و المحددات المختلفة التي تحكم كلا منهما ، لنستخلص بذلك علاقة العولمة من منظور الإسهام في تحرير التجارة العالمية و تعزيز الاستثمارات الأجنبية و نقل التكنولوجية، و قد استعرضنا العوامل المساعدة على تنامي الترتيبات الاقليمية و كذا طبيعة التفاعل بين العولمة و التكتلات الاقتصادية و الجوانب و الآراء المتعددة لهذه العلاقة لنتمكن من الوقوف بصورة أفضل على المزايا و المخاطر التي تطرحها العولمة في هذا النطاق ، و نتمكن بذلك من تحديد أهم التحديات التي تواجه هذه التكتلات و العوامل التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهتها من جهة و تحقيق النجاح من جهة أخرى .

و بغض النظر عن صعوبة إمكانية التنبؤ بمستقبل العلاقة بين العولمة و التكتلات الاقتصادية ، فالفكرة السائدة في الوقت الحالي هي أن مزايا التكامل الاقتصادي واضحة و لم تعد محل لشك، و قد ذكرنا جملة من الخصائص التي ينبغي أن تتمتع بها التكتلات الاقليمية خاصة من ناحية الاستفادة من الفرص المتاحة التي تحتويها العولمة و ذلك لكي تتمكن من تحقق الغرض الرئيسي الذي أقيمت من أجله و الذي يتلخص أساسا في تحقيق الرخاء الإقليمي و الإسهام بصورة أكبر في تعزيز الرخاء العالمي.

و لذلك و من خلال انتقالنا إلى القرن الحادي و العشرين، لا يمكننا أن نتوقع أن أيا من الدول النامية ستستطيع العيش منعزلة عن الاقتصاد العالمي و بعيدة عن تأثير القوى السياسية و الاقتصادية العالمية، و لكن وسط حركة العالم الذي يتسم بتشابك العلاقات إلى حد كبير، و الذي ستعتمد فيه المنافسة بدرجة كبيرة على انتاج المعرفة و و درجة الاستفادة منها، لذلك نجد أن التكتلات الإقليمية سيكون لها تأثير قوى على نمط الانتاج أو عودة العلاقات بين الدول النامية و الاقتصاد العالمي.

الفصل الثالث:

ضرورة التكامل الإقتصادي للدول النامية

تمهيد :

يعيش العالم اليوم ضمن المتغيرات المتسارعة و المتجددة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذى يتميز بحركة واسعة لتحرير المبادلات التجارية، و ثورة معلومات و اتصالات هائلة و تجارة إلكترونية عابرة للقارات، و تكتلات عالمية و إقليمية عديد. و هذه التحولات تمثل تحديا خارجيا للدول النامية، التى تقف عاجزة عن إيجاد إستراتيجية اقتصادية ديناميكية، تمكنها من إعداد تكتلات إقليمية منافسة و قوية فى الساحة الاقتصادية العالمية .

لذا فإن التطرق لموضوع التكامل الاقتصادي فى الدول النامية فى ظل هذه التحولات هي مسألة غاية فى الأهمية، خاصة و أن الدول النامية تواجه ضغوطا كبيرة من أجل النهوض باقتصادياتها نحو التقدم وتنميتها وذلك طيلة النصف الثاني من القرن العشرين لذلك فقد انتهجت تجارب تنموية قد اتبعتها الدول الغربية، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها نظرا لمجموعة من الأسباب أدت إلى قصور جهود التنمية فيها.

و لكن و قبل الحديث عن مشروع التكامل الاقتصادي في الدول النامية، لابد من تشخيص وضع اقتصاديات هذه الدول، و الوقوف على نقاط القوة و الضعف فيها، للكشف عن ما توصلت إليه جهود التنمية و محاولات الإصلاح، و تحديد أهم المقومات التى تعين على تقارب اقتصاديات الدول النامية، و تشجع على بناء تكتلات اقتصادية ناجحة فيها . هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث يتضمن الأول خصائص الدول النامية و استراتيجيات التنمية وفي الثاني مبررات و أسس التكامل الاقتصادي فى الدول النامية و دور هذه الأخيرة فى إحداث التنمية الاقتصادية مع الإشارة إلى أهم متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي فى هذه الدول، أما المبحث الثالث فخصصناه لتسليط الضوء على بعض نماذج التكامل الاقتصادي فى الدول النامية.

المبحث الأول: خصائص الدول النامية و استراتيجيات التنمية الاقتصادية

إن دراسة التنمية الاقتصادية و اقتصاديات الدول تكشف عن وجود بعض الخصائص و العوامل المشتركة لظاهرة التخلف التى تعانى منها الدول النامية رغم تعدد هذه الدول واختلافها وتباينها فيما بينها. وقد اختلف الاقتصاديون فى تحديد خصائص و صفات التخلف الاقتصادي إلا أن هناك إشتراك فى عدد من الخصائص الرئيسة و التى تميز البلاد النامية عن البلاد المتقدمة، لكن قبل التطرق لهذه الخصائص و أهم الإستراتيجيات المعتمدة فى إحداث التنمية الاقتصادية، لابد من توضيح المفاهيم الأساسية الخاصة بالدول النامية و هذا ما سيتم تناوله فى هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

إن البلدان المتحررة من التبعية الاستعمارية فى كل من آسيا، أمريكا اللاتينية و إفريقيا لا تتطور بوتيرة واحدة فمنها من سلك الطريق الرأسمالي و منها من اتبع الطريق الاشتراكي و بقي البعض الآخر متأرجحا بينهما.[1] و ظهر مفهوم البلدان النامية على مستوى الأمم المتحدة منذ الخمسينات، إذ تعتبر فى معظمها بلدانا خضعت للاستعمار بمختلف صوره، و تشترك فى مجموعة من الخصائص تميزها عن البلدان المتقدمة خاصة تلك المتعلقة بمظاهر التخلف التى تجعلها فى درجة أدنى من حيث مستوى النمو بالنظر إلى التطور الفائق الذى بلغته البلدان المتقدمة.[2] و تتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولى واسع تعيش فيه غالبية السكان ، فلا تنتج إلا بالكاد ما يكفى احتياجاتها المباشرة ، و من ثم فهي لا تستطيع توفير الانتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع [3].

و قد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل: البلدان النامية ، البلدان السائرة فى طريق النمو ، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة ، بلدان العالم الثالث ...ألخ، و فيما يلى عرض لبعض هذه التسميات :

- **الدول المتخلفة** : و هي الدول التى ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة، وتسود فى هذه الدول مستويات منخفضة من التقدم الاقتصادي و التكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها [4]، إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة و الوضوح للأبعاد الحقيقية لمشكلة التخلف ، إضافة إلى عدم قبول هذا المصطلح من طرف الكثيرين ، لأنه لا يفرق بين الركود و النمو من ناحية ، و يعطى انطباعا بسيادة الركود فى هذه المجتمعات و هو ما لا يتفق و الحقيقة، ولذلك استبدل بمصطلح " الدول النامية "تفاديا للخلط بين الركود و النمو.

---

[1] عبد المولى محمود، العالم الثالث و نمو التخلف ، نظريات ، وقائع ، آفاق ، الدار العربية ، ليبيا ، 1982، ص 26.

[2] وماحنوس فاطمة، مفهوم البلدان الأقل نموا فى العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق- بن عكنون-، جامعة الجزائر،سنة 2006، ص 8.

[3] DWIGHT, Perkins, RADELET, Steven et LINDAUER, David , Economie du Développement, la 6ème édition par BARON Bruno, Edition Boeck, Bruxelles,2008 ,P 28.

[4] عادل مجيد عيدانى العادلي، تنمية التخلف فى البلدان النامية فى ظل العولمة الاقتصادية – تجارب لدول مختارة-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، الجامعة الأردنية، سنة 2010، ص ص 7 -8.

- **الدول النامية** : هي تلك الدول التى لم تنجح إقتصاديا فى تنويع مصادر دخلها و استمرار خضوعها للصدمات الخارجية ، كما أنها لم تنجح فى إيجاد إقتصاد كلي مستقر يتسم باستقرار معدلات التضخم و البطالة ،بالإضافة إلى كونها غير قادرة على خلق مؤسسات جيدة فى إدارة الإقتصاد و المجتمع ، والتى يجب أن تتسم بالاستقرار و عدم التغير بتغير نظام الحكم ، كما أن هذه الدول لم تنجح فى خلق مخرجات تعليمية ذات مستوى تعليمي متطور و قادر على المنافسة إقليميا و دوليا [1].
- **الدول الفقيرة** : فى مقابل الدول الغنية ، ورغم أن هذا المصطلح يتميز بالحياد بسبب تركيزه على الجوانب الاقتصادية المادية ، إلا أنه قد وجه له عدة انتقادات بسبب أن الكثير من البلدان النامية غنية بالموارد الطبيعية كالدول النفطية مثلا .
- **دول العالم الثالث** : و يغلب على هذا المصطلح الطابع السياسي، و يرتكز إلى تقسيم العالم إلى الدول الرأسمالية المتقدمة فى المرتبة الأولى، تليها الدول الاشتراكية التى كانت سائدة حتى انهيار الاتحاد السوفياتي فى المرتبة الثانية، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة بقية دول العالم موزعة على القارات الثلاث: آسيا ، إفريقيا ، و أمريكا اللاتينية، و قد استعمل هذا المفهوم لأول مرة من طرف الإحصائي و الاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy فى مقال نشره ب " Nouvel Observateur " سنة 1952 .[2]

و رغم تعدد المصطلحات التى أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية و اجتماعية و اقتصادية مختلفة، و لا يوجد فى الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الاطلاق، و بالتالى فإن استخدام أيا منها مقبول طالما أن هناك اتفاق على المضمون [3]

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا أن هناك تسميات كثيرة للدول التي ما تزال تعيش في حالة تخلف ولم تستطع حتى الآن تحقيق المستوى اللائق من الرفاهية لشعوبها. لهذا لم يستطع علماء الاقتصاد المهتمين بشؤون التخلف والتنمية الوصول إلى تسمية موحدة لهذه الدول .و ما يمكن التأكيد عليه هو التباين و الاختلاف الواضح فى الآداء الاقتصادي فيما بين هذه الدول، و يظهر ذلك جليا من خلال تباين معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية ، فقد كانت الدول النامية الآسيوية * أكثر المجموعات ارتفاعا فى معدل نموها، و الذى بلغ نحو 7.8 % فى سنة 2011 مقابل 9.7 % فى سنة 2010 . و يرجع ذلك الارتفاع إلى النمو فى كل من الصين و الهند بمعدل 9.2 % و 7.2 % على التوالى سنة 2011. و بالرغم من تأثير أزمة الديون الأوروبية على معدل النمو فى الصين سنة 2011، إلا أن خطط

[1] أحمد كواز ، لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا ؟(بتصرف) ،سلسلة الخبراء ، العدد 44 ، معهد العربي للتخطيط بالكويت، 2011، ص 9.

[2] Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, (PresseUniversitaires de France), 6eme ed. 2008,p210.

[3] عمرو محي الدين ، مرجع سابق ، ص ص 31، 32

* الدول الآسيوية تضم كل من : بنغلادش، بوتان ، كمبوديا، الصين ، فيجى، الهند، اندونوسيا، ماليزيا،ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانوات و الفيتنام.

الصين لتحويل نمط النمو الاقتصادي من الاعتماد على الأسواق الخارجية إلى توسيع الطلب المحلى لتعزيز الاستهلاك المحلى و خفض الاختلالات التجارية الضخمة قد ساهمت فى هذا النمو المرتفع .

أما دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا *، فقد تأثرت اقتصاداتها بعاملين رئيسيين ، الأول إيجابي و هو ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن عددا كبيرا من دول المجموعة منتجة و مصدرة له ، و الآخر سلبي و هو التحولات السياسية التى شهدتها بعض الدول العربية و التى أثرت بصورة سلبية على اقتصادات دول المنطقة فى الأجل القصير، و كمحصلة لهذين العاملين فقد تمكنت دول المجموعة من تحقيق معدل نمو بلغ 3.3 % فى سنة 2011 مقابل 4.9 % فى سنة 2010. و بالطبع فقد كان لأزمة الديون الأوروبية و الإجراءات التقشفية المتخذة فى منطقة اليورو و تأثيرها السلبي أيضا على دول المنطقة باعتبار أن دول الاتحاد الاوروبي هي الشريك التجاري الاول لمعظم دول المنطقة .

و بالنسبة لدول إفريقيا جنوب الصحراء **، فقد بلغ معدل نموها 5.1 % فى سنة 2011 مقابل 5.3 % فى سنة 2010 ، و يلاحظ أن هناك عدة عوامل أثرت فى اتجاهات متباينة على معدلات النمو بهذه الدول من أهمها عودة تدفقات رؤوس الاموال لتلك الدول إلى سابق عهدها قبل الأزمة ، و انخفاض اسعار السلع الأولية خاصة المعادن ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط .

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة ***، فقد كانت هي المجموعة الوحيدة التى حافظت تقريبا على نفس معدل نموها لسنة 2010، حيث بلغ معدل نمو هذه المجموعة 4.9 % فى سنة 2011 .

و فيما يتعلق بدول وسط و شرق أوروبا **** وبالرغم من الأزمة التى واجهتها أوروبا إلا أنها حققت معدل نمو بلغ 5.3 % فى سنة 2011 مقارنة بمعدل 4.5 % فى 2010 ، و يرجع ذلك إلى أجور العمالة المنخفضة فيها مما ساعد على التوسع فى إقامة صناعات مغذية للصناعات القائمة فى أوروبا الغربية ، بل إلى تحول عدد من شركات دول أوروبا الغربية لإقامة مصانع لها فى تلك الدول خاصة صناعة السيارات ، حيث أصبحت تلك الصناعة تلعب دورا هاما فى نمو اقتصادات تلك الدول و أصبحت دول وسط و شرق أوروبا من المناطق التى تتلقى تدفقات مرتفعة من الاستثمار الأجنبي المباشر .

---

* تشمل دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و الدول العربية التالية : البحرين ، مصر ، العراق ،الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، عمان ، قطر ، السعودية، سورية ، الإمارات ، اليمن ، السودان الجزائر ، المغرب ، تونس ، موريتاني ، جيبوتي ، بالإضافة إلى إيران .

** تضم مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء : أنغولا ، بنين ، بتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورندي ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، إفريقيا الوسطى ، تشاد، القمر ، الكونجو الديموقراطية ، ساحل العاج ، غينيا الإستوائية ، إريتريا ، إثيوبيا ، الجابون ، جامبيا ، غانا ، غينيا بيساو ، كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، مدغشقر ، مالاوي ، مالى ، موريشيوس ، ، الموزنبيق ، نامبيا ، النيجر ، نيجريا ، رواندا ، ساوتومي ، و برنسيبي ، السنغال ، سيشل ، سيراليون ، جنوب إفريقيا ، سوازيلاندا ، تنزانيا ، توجو ، أوغندا ، زامبيا ، زيمبابوي .

*** تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا ، بلاروسيا ، جورجيا ، كازاخستان ، قيرغيزيا ، مولودوفيا ، منغوليا ، روسيا طاكستان ، كاجاكستان تركمانستان ، أوكرانيا ، و أوزبكستان .

**** تضم دول وسط و شرق اوروبا كل من ألبانيا ، بلغاريا ، كرواتيا ، التشيك ، استونيا ، المجر ، لاتفيا ، لتوانيا ، مقدونيا ، مالطا ، بولندا ، رومانيا، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، و تركيا .

أما فيما يتعلق بدول أمريكا اللاتنية و الكاريبي *، فقد إنخفض معدل النمو ليبلغ 4.5 % فى سنة 2011 مقابل معدل نمو 6.2 % فى سنة 2010 .[1]

المطلب الثاني: أهم الخصائص الاقتصادية للدول النامية

إن التنظيمات الاقتصادية السائدة فى مجموعات الدول النامية و التى تتميز اقتصادياتها بخصائص و مميزات اقتصادية و اجتماعية و سياسية ، تهدف فى سياساتها العامة إلى ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية للخروج من دائرة التخلف و التبعية الاقتصادية التى تعانى منها.و رغم تفاوت اقتصاديات الدول النامية فى درجات التخلف الاقتصادي، نظرا لاختلاف الهياكل و البنى الاقتصادية، إلا أنها تتميز بعدم الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية المتاحة المادية و البشرية، لذا فالمشكلة الأساسية التى تواجه الدول النامية هي الحاجة إلى ضرورة إقامة جهاز انتاجي قادر على تشغيل الطاقات الكامنة و المعطلة، لاحداث تنمية اقتصادية فعالة . ولذلك يمكن إدراج أهم الخصائص و مميزات الدول النامية فيما يلي:

الفرع الأول : هيمنة القطاع الفلاحي و الاستخراجي

يتميز اقتصاد الدول النامية بسيطرة الانتاج الزراعي و النشاط الإستخراجي على معظم اقتصاداتها، فنجد ان نصيب هذا النشاط يزيد فى مجمل النشاط الوطني على 40 % بالنسبة للدول النامية و هو لا يتعدى ال20 % فى الدول المتقدمة ، و على العكس فإن حصة الانتاج الصناعي للدول النامية يقل عن 25 % بينما فى المقابل تزيد نسبته عن 50 % فى الدول الصناعية المتقدمة ، لذا حق أن توصف الدول النامية بالبلاد الزراعية أو الاستخراجية، و الدول المتقدمة بالبلدان الصناعية [2] . و مما لا شك فيه هو الاختلاف فى درجة اعتماد الدول على الزراعة، فبعضها يعتمد اعتمادا يكاد يكون شبه تام ، و البعض الآخر يجمع بين الانتاج الزراعي و التجاري ، أو بين الزراعة و الرعي، وهناك دول نامية تعتمد على على انتاج المعادن و تصديرها كالبترول و النحاس و القصدير ...إلخ، مما يجعلها تساهم بقدر كبير فى التجارة الدولية ، و لكنها على الرغم من ذلك فهي لا تخرج عن القاعدة العامة و هي اعتمادها على الانتاج الأولي، والذى قد يتمثل فى الزراعة ، صيد الأسماك ، قطع الأخشاب ، التعدين ...إلخ ، هذا مع ملاحظة أن معظم الصناعات التعدينية يقوم بانتاجها عادة شركات أجنبية و تسخرها لصالح اقتصاديات دولها. كما أنه و نظرا لتميز اقتصاديات الدول النامية بهذه الصفة لاقتصادياتها و التى ستؤدى بدورها إلى عدة نتائج على نظمها الاقتصادية، نذكر منها :

* تضم مجموعة دول أمريكا اللاتنية و الكاريبي الدول التالية : الارجنتين ، انتيجوا و بربودا ، جزر البهاما ، بليز، باربادوس ، بوليفيا ، البرازيل ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدومنكان و دومينيكا ، الإكوادور ، السلفادور ، غويانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، هايتى ، هندوراس ، جاميكا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، بنما ، بارغواي ، بيرو ، سورانام ، أوروغواي ، فنزويلا ، و ترينداد و توباجو .

[1] صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 ، ص ص 6 ،7 .

[2] السيد عبد المولى ، التنمية الاقتصادية ، طبعة1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1973 ، ص ص 177، 178 .

- عدم تنوع المهن و الحرف ، مما يسبب تمركز القوى العاملة فى القطاع الزراعي .
- ضعف انتاجية كل من العمل و رأس المال فى القطاع الزراعي و السبب فى ذلك أن العمل الزراعي لا يحتاج إلى قدرة كبيرة من التدريب و الخبرة ، و لا يحتاج إلى رأس مال كثيف .
- تتخصص معظم الدول النامية فى انتاج سلعة أو سلعتين زراعيتين أو إستخراجية (معدنية أو طاقوية) بغرض التصدير، الشيء الذى ينتج عنه تبعية اقتصادية للدول الصناعي.

و يمكن القول بأن الجهاز الانتاجي للاقتصاديات النامية يتميز عموما بالجمود النسبي، حيث يغلب عليه طابع الانتاج الأولي منذ القدم دون أن يطرأ عليه تغيير، و هذا أمر يمكن تفسيره على أساس تاريخي تتأصل جذوره من السياسات الاستعمارية و التبعية التى ربطت البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة بمصالح الدول المتقدمة عن طبع النشاط الانتاجي فيها بهذا الطابع، و ارتباط اقتصادياتها بمنتج أولي واحد هو مصدرها الرئيسي للنقد الأجنبي و الممثل للنسبة الأكبر من دخلها الوطني ، الامر الذى يؤدى إلى سرعة تعرض اقتصادياتها، لتقلبات مستمرة ترتبط بالأسواق العالمية و ما يصيبها من رواج أو كساد ، و فيما يتعلق بالصادرات الأولية ، نجد أن معظم اقتصاديات الدول النامية تتسم بعدم المرونة ، حيث تشكل الصادرات الاولية حوالي 70% من إجمالي صادراتها، لتشكل صادرات الدول الصناعية 30% من المواد و المنتجات الأولية.[1]

و لحساب درجة اعتماد اقتصاد الدول على منتج أولي نستخدم مؤشر التركيز السلعي للصادرات ، و ذلك على النحو التالى: [2]

$$\text{مؤشر التركيز} = \frac{\text{صادرات السلعتين الرئيسيتين}}{\text{إجمالى الصادرات}}$$

و قد تقوم الدول النامية بتصدير سلعة أو عدد قليل من السلع ، و كحل وسط يكون من المناسب قياس درجة التركيز فى تصدير سلعتين ، هذا باستثناء الدول النفطية حيث يكفى حساب صادرات النفط نسبة إلى إجمالى الصادرات. و يجدر بنا الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تحرص على إبقاء الدول النامية مصدرا للمواد الخام الرخيصة التى تحتاج إليها الصناعة بهذه الدول، و قد استطاعت عن طريق استثماراتها أن توجه خط سير التنمية فى البلاد النامية بما يحقق مصالحها

الفرع الثانى : إختلال هيكل التجارة الخارجية

إن تفحص هيكل التجارة فى معظم بلدان العالم الثالث يشير إلى تمحوره حول مادة واحدة ، أو عدد قليل من المواد

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر، الطبعة 1، الأردن ، سنة 2007، ص153.

[2] نفس المرجع السابق، ص 155 .

الأولية [1]، و التى تكون معدة فى معظمها للتصدير و هذا ما يدفع بهذه الدول إلى الاعتماد الكلي على التجارة الدولية لتصريف هذه الموارد فى مقابل استيراد حاجاتها من السلع الأخرى – و هي فى مجملها عبارة عن سلع صناعية – و هذا ما يعبر عنه بارتفاع درجة انفتاح اقتصاديات الدول النامية على السوق العالمية ، وهو ما يجعل اقتصادياتها مرتبطة إرتباطا كليا بتغيرات و تقلبات اقتصاديات الدول المتقدمة و الأسواق العالمية .

و يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات تأثرا بالأزمات الاقتصادية العالمية، و ما يؤكد ذلك هو أنه عند تراجع معدلات النشاط الاقتصادي فى العديد من الدول المتقدمة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 أدى ذلك إلى حدوث أثار سلبية على التجارة الدولية و ذلك نظرا للأهمية الاقتصادية الكبيرة خاصة لدول الاتحاد الأوروبي فى هيكل التجارة الدولية. كما قد كان لتداعيات السياسات التقشفية المتبعة أثارا مباشرة و غير مباشرة على الاقتصاد العالمى بصفة عامة و إقتصادات الدول النامية بصفة خاصة.

أما بالنسبة لموازين مدفوعات معظم الدول النامية فهي تعانى عجزا فى ميزان مدفوعاتها ، بسبب قلة ميل حصيلة الصادرات للارتفاع نتيجة عدم تنوع المنتجات المصدرة ، و انخفاض أسعار هذه المنتجات و كذلك بسبب ارتفاع الواردات من المنتجات المصنعة و حتى المنتجات الزراعية الغذائية ، أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار الورادات بالمقارنة بأسعار الصادرات .

أما فى حال ارتفاع أسعار صادراتها من النفط فإن ذلك سيساهم فى تحسن فائض الحساب الجارى لها ، حيث ارتفع فائض الحساب الجارى فى موازين مدفوعات الدول النامية من400.6 مليار دولار سنة 2010 إلى 476.3 مليار دولار فى سنة 2011 ، محققا بذلك نسبة ارتفاع بلغت 18.9 % ، إلا أن الفائض مازال دون مستواه فى سنة 2008 . و قد ساهم فى ارتفاع الفائض لدى المجموعة التحسن الكبير فى فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حيث إرتفع فائض الحساب الجاري لها من 186.2 مليار دولار سنة 2010 إلى 366 مليار دولار سنة 2011 ، أي بنسبة ارتفاع بلغت 96.6 % و يرجع هذا الارتفاع إلى الاهمية النسبية لصادرات النفط و مشتقاته فى هيكل صادرات هذه المجموعة .[2]

الفرع الثالث : انخفاض متوسط الدخل الفردى و الدخل الوطني

تعانى الدول النامية من انخفاض مستوى الدخل الفردي، و من ثم انخفاض مستوى الاستهلاك و الإدخار، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الدخل الوطني، كما أن هيكل توزيع الدخل يتميز بسوء توزيع الثروة، فنجد أن هذه الدول تتمركز معظم الثروة فى أيدى عدد قليل من الأفراد، و لا تحصل الأغلبية العظمى لأفراد المجتمع إلا على نصيب بسيط من هذه الثروة .و يعتبر رصيد الفرد من الناتج الداخلى الخام من أهم المؤشرات التى تقيس درجة تقدم أو تخلف

[1] حسين لطيف كاظم الزبيدى، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة فى العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 1، الإمارات العربية المتحدة، سنة2002 ، ص 242.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012 ،مرجع سابق ، ص 11 .

الدول و أكثر المعايير شيوعا في مجال قياس الفجوة التي تفصل بين الدول النامية من ناحية والدول المتقدمة من ناحية أخرى ،[1] إلا أنه لا يمكن الاستعانة به لوحده للتفرقة بين الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية. و ما يلاحظ فى الواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية إنما يرجع بصفة أساسية إلى ضآلة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان الدول النامية يمثلون أكثر من 65% من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط.[2]

و يتضح الفرق الشاسع فى مستوى متوسط الدخل الفردي بين الدول النامية و الدول المتقدمة ، فمثلا إذا تمت المقارنة بين نصيب الفرد الدانمركي مع نصيب الفرد السنغالي نجد أن الفرق يصل إلى الضعف ب 63 مرة ، و هذا ما يفسر ضعف القدرة الشرائية و انخفاض المستوى المعيشي لسكان الدول النامية ، و للإشارة فإن التفاوت فى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي يبرز أيضا فيما بين الدول النامية بعضها ببعض. [3]

الفرع الرابع: التبعية الاقتصادية

تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم في تنظيم الإنتاج الأولي في الدول النامية والواقعة تحت السيطرة السياسية و الاقتصادية الأجنبية بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية المتقدمة صناعيا، و لا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصادية كون أن الدول النامية لم تحصل على استقلالها السياسي.[4] و يجدر بنا الإشارة إلى أن التبعية فى الدول النامية لا تقتصر فقط على التجارة الخارجية بل تشمل العديد من المجالات الأخرى على سبيل المثال:[5]

1. اعتماد الدول النامية على انسياب التكنولوجيا و الطرق الحديثة فى الانتاج، و إن كان هذا الاعتماد يخدم فى المقام الأول مصالح الدول المتقدمة و التى تستفيد من الدول النامية كأسواق طبيعية لتصريف وسائل الانتاج القديمة التى يريد إحلالها بأخرى أحدث فى هذه الدول.
2. اعتماد الدول النامية على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها الوطنية ، أي الاعتماد فى تمويل استثماراتها على مدخرات الدول المتقدمة نظرا لانخفاض التكوين الرأسمالى فى الدول النامية أساسا.
3. اعتماد الدول النامية على انسياب الإعانات الخارجية و المقدمة من طرف الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية التى تسيطر عليها و تمولها هذه الدول.

[1] عبد الله الصعيدي، تطور النظم الاقتصادي، مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.ص 189.

[2] نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] جورج عابد، وعد لم يتحقق لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فى النمو و العولمة، مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2003، ص 12.

[4] زين العابدين ناصر، صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1997، ص ص248،249 .

[5] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن و محمود حامد محمود، (بتصرف)، دار المريخ ، السعودية ، 2006، ص 108.

4. اعتماد الدول النامية على الأسواق المالية العالمية كمصدر رئيسي لحصولها على القروض اللازمة لمواجهة متطلباتها المعيشية و التنمية و تمويل نفقاتها المختلفة ، و تتمركز هذه المؤسسات و الهيئات التمويلية في الدول المتقدمة أو الدول البترولية . و تستهلك الدول النامية من 15 % إلى 50 % من حصيلة صادراتها سنويا لسداد أقساط و فوائد الدين.

الفرع الرابع : زيادة حجم المديونية

أما فيما يخص مشكلة المديونية فإنها أصبحت واسعة الانتشار منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وأخذت في التصاعد حتى أصبحت تشكل أزمة في ميزان المدفوعات للدول النامية وفي ذات الوقت أدت صدمات أسعار البترول والتباطؤ الاقتصادي في الدول الصناعية وسيادة الكساد التضخمي فيها وارتفاع أسعار الفائدة ... إلى شل قدرة الدول النامية المدينة على تسديد ديونها. [1]

فعلى سبيل المثال تشير البيانات الخاصة بسنة 2011 و المتعلقة بالمديونية الخارجية إلى إرتفاع إجمالى الدين العام الخارجي القائم فى ذمة الدول النامية و اقتصاديات السوق الناشئة الأخرى ليبلغ نحو 5982 مليار دولار مقابل حوالى 5443 مليار دولار سنة 2010، ويعتبر هذا أمر متوقع فى ظل انخفاض الطلب الخارجى على منتجاتها و انخفاض أسعار السلع السلع الأولية من ناحية ، و انخفاض حجم التدفقات المالية لتلك الدول فى ظل ما تعانيه الاقتصادات المتقدمة من مشاكل الديون السيادية من ناحية أخرى . لذلك فقد قدرت نسبة الزيادة ب 9.9 % فى نهاية سنة 2011 [2]، و لقد جاء هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالى الدين العام الخارجي لكل من دول وسط و شرق أوروبا بنسبة 5.5 % و الدول النامية الآسيوية بنسبة 15.9 % ، و لدول أمريكا اللاتنية و الكاريبي بنسبة 18.4 % ، و لدول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا بنسبة 2.4 %، و لدول إفريقيا و جنوب الصحراء بنسبة 8.2 % .[3]

الفرع الخامس : إرتفاع معدل النمو السكاني

قدر العدد الإجمالي لسكان الكرة الأرضية ب 6.7 مليار نسمة سنة 2007. و يتوقع أن تصل إلى حدود 9.1 مليار نسمة بحلول سنة2050 ، و يعيش أكثر من 90 % من هذا العدد فى الدول النامية و هو ما يعكس الزيادة السكانية السريعة التى تسود الدول النامية و التى وصلت فى الفترة الممتدة بين 2000و 2005 إلى 1.7% و إلى 2.4% على مستوى الدول الأقل نموا ، فيما وصلت فى نفس الفترة إلى مستوى 0.6% فقط فى الدول المتقدمة .[4] فالمجموعة التى تضم : الهند ، أندونيسيا ، البرازيل ، بنجلاديش، باكستان، و نيجريا تحقق زيادة سكانية أكبر من

[1] حسين لطيف كاظم الزبيدى، مرجع سابق، ص 247.

[2] التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2012 ، مرجع سابق ، ص 13 .

[3] نفس المرجع السابق، مرجع سابق ، ص 13 .

[4] UNCTAD, Development and globalization, facts and figurres , 2008 , pp :60, 61 .

تلك التى تحققها الدول المتقدمة كلها هذا بالإضافة لى ارتفاع الكثافة السكانية ، حيث تقدر بنحو 509 نسمة / للكيلومتر المربع المزروع و 53 نسمة / للكلومتر مربع بالمقارنة ب 184 نسمة / للكيلومتر المربع مزروع و 22 نسمة /كيلومتر المربع فى الدول المتقدمة [1].

و يعتبر هذا التناقض بين عدد السكان و المستوى التنموي الذى تعيشه الدول النامية من بين أهم ما يميز الدول النامية على الدول المتقدمة ، بحيث نجد أن الدول المتقدمة لا ترتفع بها الكثافة السكانية رغم قدرتها على تلبية احتياجات و متطلبات التنمية البشرية التى حددت معاييرها الهيئات الدولية .

الفرع السادس : نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبي المباشر

حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها، و انتقلت حصتها من هذه الاستثمارات خلال 17 سنة (من سنة 1980 إلى 1997) من 26% إلى 37% فقط .[2] أما فى الوقت الحالي فقد أصبحت الدول النامية تلعب دورا مهما فى حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كوجهة رئيسية للتدفقات الواردة خصوصا بعدما غيرت الأزمة المالية معالم سير هذا النمط من الاستثمارات، لتبرز الدول النامية كطرف فاعل حيث استقطبت الدول النامية سنة 2009 ما يقارب نصف التدفقات العالمية الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ 478 مليار دولار و استثمرت ربع التدفقات العالمية الصادرة من هذا الاستثمار لتبلغ 229 مليار دولار [3].

وتعتبر هذه الدول جهات ملائمة يقصدها الاستثمار الأجنبي المباشر ، و تبقى الآثار التنموية لهذا الاستثمارات على مستوى الدول النامية من جانب سد العجز التمويلي و دعم الكفاءة الانتاجية و القدرة التصديرية و التمكن التكنولوجي محل نقاش مستمر بين مؤيد و معارض .

المطلب الثالث : إستراتيجيات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية

إن الوضعية التى تشهدها اقتصاديات الدول النامية، و التى تطبعها مظاهر التخلف فى شتى مجالات التنمية قد شغلت حيزا كبيرا فى كتابات المهتمين بالقضايا التنموية، لا سيما مع استفحال مظاهر الفقر، و تمادى اتساع الفجوة بينها و بين الاقتصاديات المتطورة وذلك فى ظل العولمة و تطور التكتلات الاقتصادية بين الدول الكبرى بالإضافة إلى التسارع الهائل فى مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و قد كان المحور الأساسى الذى تدور حوله هذه الكتابات هي البحث عن الطرق التى تمكن من تضييق هذه الفجوة ، وذلك بتشخيص الاستراتيجيات التنموية الكفيلة ببعث قوى النمو داخل اقتصاديات هذه الدول . لذلك فقد صيغت فى هذا المجال نظريات و استراتيجيات و حلول

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 ، ص 30

[2] Padma Mallam Play et autre, l'investissement direct étranger dans les Pays en développement, finance et développement, FMI, Volume 36, n°1, mars 1999, pp : 34,35 .

[3] الأنكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي، سنة 2010 ، ص 9.

عديدة و مختلفة للخروج من مأزق التخلف ، و الواقع أن ما يجمعها عموما هو اتفاقها على خصائص التخلف و مظاهره و نتائجه ، أما ما يفرقها هو الآليات و الاستراتيجيات الناجعة التى يمكن اعتمادها للقضاء على التخلف و تحقيق التنمية الاقتصادية ، و أهم هذه الاستراتيجيات المعتمدة فى الدول النامية نذكر مايلى :

الفرع الأول : إستراتيجية الاستثمار

ويؤمن أصحاب هذه التوجه بضرورة احداث التنمية بتطبيق النموذج الرأسمالي ، الذى يرى بأن أسباب التخلف ترجع أساسا إلى ضآلة الموارد الذاتية اللازمة للتراكم ، و لا بد من تحرير الاقتصاديات و رفع الحماية و تشجيع الاستثمارات الوطنية و الأجنبية،[1] ويمكن التفريق هنا بين نوعين من الاستراتيجيات هما :

أولا : النمو المتوازن

ارتبطت إستراتيجية "النمو المتوازن" باسم الاقتصادي راجنر نيركسه "Ragner Nurkse" الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين رودان "p.n. Rosenstein" في إستراتيجية "الدفعة القوية" التي تدعو الدولة إلى تخطيط و تنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى.

و لقد ركز تحليل نيركسه على فكرة "الحلقة المفرغة للتخلف" مبرزا أهمية السوق المحلية كعنصر رئيسي محدد للتنمية الاقتصادية، فهو يعتقد أن الدول المتخلفة تعيش في حلقات مفرغة من التخلف، و أن ضعف الحافز على الاستثمار بسبب "ضعف حجم السوق المحلية" هو أهم هذه الحلقات. و يرى نيركسه أنه لا يمكن للدول المتخلفة أن تخرج من حلقات تخلفها إلا من خلال تنفيذ برنامج استثماري ضخم يوجه لكسر "الحلقة المفرغة للتخلف" إن مثل هذا البرنامج من الممكن أن تتوفر له مقومات النجاح إذا أخذ في اعتباره ما يلي :

1- احتوى البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات أو الصناعات المتكاملة، و ذلك لأن ضيق نطاق السوق في الدول المتخلفة من شأنه أن يثير الشك حول قدرته على تصريف المنتجات إذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة. أما إذا افترضنا إنشاء أكثر من مصنع في وقت واحد لإنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة، فإن أي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته ذلك لأن كل منها سوف يجد طلبا على إنتاجه سواء من العاملين فيه أو العاملين في المصانع الأخرى. و هنا تتوفر لهذه المجموعة من المصانع مقومات النجاح بسبب ما يترتب على إنشائها من توسيع نطاق السوق. و على ذلك فإن إستراتيجية "النمو المتوازن" تعتبر وسيلة أساسية لتوسيع نطاق السوق و خلق حوافز الاستثمار.

[1] مدين جواد على، التنمية الاقتصادية العربية فى ظروف العولمة : الإمكانات و المحددات مع إشارة خاصة لسوريا ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سنة 2000 ، ص ص 256، 259.

2– تلبي هذه الصناعات و هذه المشروعات حاجات المواطنين، بمعنى أن إنتاجها لا يكون بهدف التصدير على الأقل في المراحل الأولى، و ذلك لأن الدول المتخلفة، من ناحية، لا يستطيع الاعتماد على التجارة الخارجية لأن شروط التبادل تكون دائما لغير صالحا باعتبارها مصدرة للمواد الأولية، و من ناحية أخرى، لأن منتجاتها لا تستطيع منافسة المنتجات التي تنتجها الدول النامية (خصوصا في المراحل الأولى من التنمية) بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج و العقبات التي تضعها الدول المتقدمة في وجه هذه الصادرات، هذا بالإضافة إلى ركود الطلب العالمي على هذه السلع بصفة عامة و انخفاض مرونته.

3– يرى نيركسه أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية و الملابس...الخ، أما الصناعات الثقيلة، سواء كانت استهلاكية أو آلات و معدات، فالمنطق يقتضي عدم أقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك، حيث أنها غالبا ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الأولى. و من ثم فمن مصلحة هذه الدول أن تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا.

و مع ذلك، فإن نيركسه يلفت النظر إلى أهمية بعض الصناعات الأساسية كالنقل و المياه و الكهرباء....و خلافه فمثل هذه الصناعات يجب أن تعطي أهمية خاصة لأنه قد يتعذر استيرادها أو قد يستحيل نقلها من مصادر بعيدة (كالكهرباء مثلا).

4– يكون هناك نوع من التوازن بين الزراعة و الصناعة، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي. و تؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على أيدي عاملة كثيرة مما سوف يؤدي إلى زيادة دخولهم و هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية أي ارتفاع في القوة الشرائية لدى العمال في القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع في دخولهم. كما تساعد زيادة الإنتاج الزراعي على إنشاء صناعات عديدة ترتبط أساسا بالقطاع الزراعي، كصناعات الأغذية و صناعة السكر و الزيوت النباتية و الخشب ... إلخ و المحصلة النهائية أن الاستثمار يجب أن يوزع ما بين القطاع الصناعي و الزراعي بحيث يكون كل منهما يمثل سوقا للآخر.[1]

ثانيا : النمو غير المتوازن

يرى أنصار إستراتيجية "النمو غير المتوازن" أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي و رائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية، و سيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية ،دون تاريخ نشر، ص ص 435،433 .

كما يرى أنصار هذه الإستراتيجية أن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل كإستراتيجية ملائمة للدول النامية مما يؤكد اعتراضهم على أسلوب أنصار "النمو المتوازن" بخصوص الدفعة القوية، و النمو المتوازن و يركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث تكون في إطار النمو غير متوازن.

و من أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية ألبرت هيرشمان "Albert Hirschman" و هانز سنجر "Hans Singer" اللذان انتقدا أسلوب النمو المتوازن على الرغم من وجود اتفاق في الرأي من قبل هيرشمان مع نيركسه و روزنشتين رودان في أن عملية التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تتمثل في برنامج استثماري كبير، إلا أن هيرشمان يرى أن هناك قدرة محدودة من الاستثمارات موجودة أصلا في الدول النامية، كذلك يتفق هيرشمان مع نيركسه في تكامل الاستثمارات مع بعضها البعض.

و السؤال المطروح هنا أين وجه الاختلاف بين النظريتين ؟

يؤكد هيرشمان أن الدول النامية تحتاج إلى دفعة قوية من أجل تحقيق نمو ذاتي، و لكن نتيجة لظروف و طبيعة معظم الدول النامية ووجود بعض العوائق أمام عملية التنمية فإنها لا تستطيع أن تنفذ و تدير برنامج استثماري واسع و شامل يغطي كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

و لهذا يبرر هيرشمان المناداة بإتباع أسلوب النمو غير المتوازن و التي تتمثل في الدفعة القوية في بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة من الاقتصاد الوطني.

و يؤكد هيرشمان و سنجر في دفاعيهما عن إستراتيجية النمو غير المتوازن، أن على الدول النامية إتباع هذا الأسلوب و يرجع ذلك لافتقار الدول النامية إلى الموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني في زمن متقارب حسب رأي إستراتيجية النمو المتوازن و حسب رأي هيرشمان و سنجر أن إستراتيجية النمو المتوازن قياسية لاقتصاد عصري متقدم و ليس اقتصادا متخلفا، لذا فهذا الاقتراض حسب رأيهم غير واقعي و لا يمكن تطبيقه على الدول النامية.

و يؤخذ أيضا على إستراتيجية النمو المتوازن أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم المشروعات عن الحجم الأمثل بحيث يضر بكفاءة الإنتاجية. أي يكون التركيز هنا على تنمية بعض الصناعات الرائدة و التي سوف تعمل بدورها هذه الصناعات على جذب صناعات أخرى في طريق التنمية على حسب إستراتيجية النمو غير المتوازن.

أما بخصوص موضوع ضيق السوق حسب إستراتيجية النمو المتوازن فإن صحة إقامة مشاريع و صناعات عديدة يساعد على توسيع السوق لتصريف منتجات هذه الصناعات.

يوجه هيرشمان انتقادا إلى مسألة ضيق السوق من وجهة نظر مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن بأن هدف التنمية ليس خلق أسواق جديدة و لكن بتنمية الأسواق الموجودة فعلا أو استبدال الواردات بمنتجات محلية. و يعطي مؤيدوا إستراتيجية النمو غير متوازن بعض الشواهد التاريخية التي تدعم وجهة نظرهم بالتركيز على قطاعات رائدة مثل :

1. قطاعات المنسوجات في بريطانيا في القرن التاسع عشر.

2. قطاعات السكك الحديدية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر.
3. قطاع إنتاج المواد الغذائية في الدانمرك في النصف الثاني من القرن العشرين.
4. قطاع الصناعات الكيماوية و الصناعات الإلكترونية في النصف الثاني من القرن العشرين في أوروبا الغربية.
5. قطاع الكهرباء في الاتحاد السوفيتي في العشرينات و الصناعات الثقيلة (الآلات) في الثلاثينات و الأربعينات.

و أيا كانت الإستراتيجية المقترحة أو المتبعة، فالدول النامية تعاني من قلة الموارد المالية و فائض في الموارد البشرية و لا يمكنها أن توزع جميع استثماراتها على جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية في الدول.

لذلك لا بد من إعطاء أولويات لبعض القطاعات الأساسية و الرائدة دفعة قوية من الاستثمارات و لكن مع عدم إهمال القطاعات الأخرى لأن جميع القطاعات جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني. كما أن التخطيط الشامل ضروري للدول النامية، فالتنمية لا يمكن أن تسير بدون أن يكون هناك تخطيط علمي و سليم لتوزيع الاستثمارات و عمل دراسات لتحليل الوضع السابق و المستقبل لكل قطاع من القطاعات من أجل إعطاء صورة حقيقية عن الوضع لتحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجيا.

كما أن الإستراتجية – أية إستراتيجية- يجب أن تنبع من طبيعة و ظروف و إمكانيات كل الدول النامية ذاتها لتحقيق النمو المنشود في كافة القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية. و لا يجب أن تغفل الإستراتيجية المتبعة وضع أهداف و خططها التنموية على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن أولويتها.[1]

الفرع الثاني: إستراتيجية التصنيع :هي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، حاولت الدول النامية مع بداية استقلالها، عزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، هذا ما دفعها إلى تبني سياسة داخلية للتضييع من إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي و تقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها.

أولا : التصنيع بإحلال الواردات

يمكن القول أن إستراتيجية إحلال الواردات الإستراتيجية التي سلكتها الدول النامية بطريقة أو أخرى للسير باقتصادها في مسار التصنيع و تعني هذه الإستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج. و على ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة [2].

و تقوم هذه الإستراتيجية أساسا لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي و تواضع الاستثمارات المطلوبة و ميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض. و عادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من ناحية، و ضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لحفزهم على إقامة هذه الصناعات من الناحية الأخرى.

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر، طبعة1، عمان ،1992، ص 44 ،45.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 310.

و تبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال و لم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير و في نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسطية و الإنتاجي،[1] و تتميز هذه الصناعات بالآتي :

1. كثافة استخدام رأس المال؛
2. أهمية وفرات الحجم الكبير؛
3. كبر حجم المشروع؛
4. تقدم التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج؛
5. الحاجة إلى العمالة الفنية و الماهرة؛
6. الحاجة إلى كوادر إدارية و تنظيمية عالية المهارة و الخبرة.

و يضاف إلى ما تقدم أن عائد الربح الذي تحصل عليه الصناعات الوسطية (مثل البتروكيمياويات و الحديد و الصلب) كثيرا ما يكون متواضعا.

كذلك فإن نجاح الصناعات الإنتاجية (مثل الآلات و المعدات) يعتمد على التخصص و تقسيم العمل، و عدم التوسع في إنتاج أصناف مختلفة. لأن التعدد الكثير في الأصناف و الأنواع من شأنه أن يقلل من نطاق الإنتاج الأمثل و يطيل من فترة التعليم على الصناعة مما يرفع من تكاليف الإنتاج.[2] و يؤدى إلى تشوه هيكل النفقات و عدم كفاءة قطاع الأعمال، و تبديد الموارد الاقتصادية المستعملة في العملية التصنيعية و عدم النجاح في تحقيق الاستخدام الأقصى للطاقات الإنتاجية المتاحة، و الذي يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج. [3]

ثانيا : التصنيع عن طريق التصدير

أمام الأزمات التي جرتها إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي (إستراتيجية إحلال الواردات) على اقتصاديات الدول النامية، بدأت تلوح في الأفق ضرورة و أهمية تغيير نمط هذه الإستراتيجية، من توجهها إلى السوق الخارجي العالمي. و بعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف و المناخ الاقتصادي الداخلي لانتهاج هذه الدول لإستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية، أو المرتكزة على سياسة التصدير، و التى يمكن تسميتها أيضا بإستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج و ذلك على عكس الإستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية و الوسطية.

[1] عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 342.

[2] محمد محروسي إسماعيل،اقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992، ص 47.

[3] عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 – 1999، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002، ص 18.

و تعني هذه الإستراتجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفرها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها. كذلك أنه تبين للعديد من الدول النامية منذ منتصف ستينات القرن الحالي – أن سياسة إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها و أنها لم تتعد مرحلتها الأولى و المتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية و لم تنجح في الانتقال إلى مراحلها التالية و التي تتمثل في إنتاج السلع الصناعية و الوسطية و الإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية. [1]

و نود أن نشير إلى أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدول التي اتبعت إستراتيجية إحلال الواردات دفع الكثير من هذه الدول إلى إجراء تعديل جذري على إستراتيجية إحلال الواردات فيها بهدف الاهتمام بالتصدير. و من الدول التي أدخلت هذه التعديلات في الإستراتيجية في منتصف الستينات: الأرجنتين و البرازيل و كولومبيا ثم المكسيك.

و قد اشتملت الإصلاحات على:

1. منح إعانات ضخمة متنوعة للمنتجين للتصدير؛
2. تخفيض الحماية الجمركية على السلع المستوردة ؛
3. تعديل أسعار الصرف؛
4. عدم وضع قيود على أنواع السلع التي ستنتج أو الوسائل التي ستستعمل.

و يلاحظ أن تعديل إستراتيجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج بهدف التصدير لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي بهدف الإحلال محل الواردات، و من أجل ذلك فإن الحوافز التي تقدم للصناعة بهدف التصدير تشابه الحوافز التي تقدم للصناعة التي تنتج للاستهلاك المحلي للإحلال محل الواردات.

أما البلدان الهامة في التصدير و تاريخ تبنيها إستراتجية الإنتاج للتصدير فإنها على النحو التالي:

1. الدانمارك و النرويج. فقد تبنت إستراتيجية الإنتاج للتصدير في السنوات التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية.
2. أما دول جنوب أوروبا و اليابان فقد بدأت في منتصف الخمسينات.
3. أما كوريا و تايوان و هونج كونج و سنغافورة فقد تبنت إستراتيجية الإنتاج للتصدير منذ أوائل الستينات.

و فيما يلي نحاول أن نقارن بين الحوافز التي تقدمها دول الشرق الأقصى الناجحة جدا في ميدان التصدير، و الحوافز التي تقدمها دول أمريكا اللاتينية السابق الإشارة إليها، و لعل في هذه المقارنة ما يوضح السر في نجاح المجموعة الأولى من الدول في عمليات التصدير.

تطبق دول الشرق الأقصى السياسات الآتية لتشجيع صناعات التصدير فيها:

1. حرية التجارة الخاصة بالتصدير أي لا توجد أي قيود على التصدير في أي شكل كانت.
2. حرية الصناعات التصديرية في اختيار عناصر الإنتاج إما من الداخل أو من الخارج حسب ما يترامى لها.

[1] محمد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 311.

3. إعفاء صناعات التصدير من الضرائب غير مباشرة على الإنتاج الذي تقوم بتصديره و كذلك إعفاء المدخلات التي تستخدمها في الصناعة من هذه الضرائب
4. عدم فرض ضرائب جمركية على المواد المختلفة التي تستوردها صناعات التصدير. و تطبق نفس الامتيازات على المنتجين المحليين للمواد التي تدخل صناعات التصدير. [1]

المبحث الثاني: أهمية التكامل الإقتصادي فى عملية التنمية فى الدول النامية و متطلبات تفعيله

لقد نشأت الحاجة الموضوعية و الذاتية، إلى قيام التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية بما يتناسب و ظروف و واقع اقتصاديات هذه الدول و بشكل ينسجم مع أهدافها الأساسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية و التحرر، غير أن استمرار التخلف الاقتصادي و تبعية هذه البلدان اقتصاديا و أحيانا سياسيا إلى الاقتصاد الرأسمالى العالمى مما أدى إلى احتلالها موقفا ثانويا و هامشيا من التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل، لذلك فإن الأسلوب التكاملى الذى طبق ما يزال أسلوبا مستوحى ضمنيا أو صراحة من الأسلوب التقليدي فى التكامل الاقتصادي و المطبق فى الدول المتقدمة، لذلك سنحاول التطرق فى هذا المبحث إلى أهم المبررات و الأسس للتكامل الاقتصادي فى الدول النامية و دورها فى عملية التنمية، بالإضافة إلى تحديد الشروط الواجبة لتفعيل التكامل الاقتصادي بهذه الدول .

المطلب الأول : مبررات و أسس التكامل الاقتصادي فى الدول النامية

من الخلال الخصائص الاقتصادية المشتركة للدول النامية التى تم التطرق لها سابقا، يتبين لنا أنها تتميز بجموعة من الخصائص يتمثل أهمها فى : تخلف هياكلها الانتاجية و ضعف علاقاتها الاقتصادية و محدودية التكامل الاقتصادي فيما بينها لصالح علاقات التبعية الاقتصادية مع العالم الرأسمالي، و عليه فإن طرح قيام شكل من أشكال التكامل بين هذه الدول يهدف إلى تقليل الاختناقات التى تتعرض لها بسبب قلة الانتاج و التخلف التقنى و ضعف الهياكل و المؤسسات الانتاجية و التسويقية، و يمكن القول بأن التفكير فى التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية كمدخل للتنمية الاقتصادية يرجع إلى بداية الخمسينات من القرن الماضى .

و قد تولدت فكرة التكامل والتعاون الاقتصادي بادىء الأمر فى دول أمريكا اللاتينية بعد التدهور الذى عانته تلك الدول مما عجل بإنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) فى سنة 1957 .[2]

و عقب حصول الدول النامية على استقلالها بعد أن كانت مرتبطة سياسيا و اقتصاديا بالدول الاستعمارية الرأسمالية، أصبح بإمكانها أن تعيد النظر فى سياستها الخارجية، و أصبح واضحا أن هناك بدائل متعددة يمكن أن تأخذ بأي منها كإطار لعلاقتها الاقتصادية الدولية و من أهم هذه الاقتراحات :[3]

[1] محمد محروسي اسماعيل، مرجع سابق، ص 55، 56.

[2] أحمد ياقوت ، تحليل عقبات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 1974،ص 84.

[3] تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،القاهرة ، 1972، ص 77.

1- **إتباع سياسة الحرية التجارية** : حيث تخضع هذه الدول لمقتضيات نظرية التجارة الخارجية من حيث التخصص و تقسيم العمل وفقا لمبدأ الميزة النسبية ، بالإضافة إلى تجنب فرض القيود على التجارة الخارجية، و قد أظهرت معظم الدراسات الاقتصادية أن الدول النامية تعانى من أضرار كبيرة عند اتباعها هذه السياسات حيث كان التوزيع النسبي لمنافع التجارة الخارجية فى غير صالح الدول النامية .

2- **الانتساب إلى التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة** : و هو تكامل غير متكافئ لأنه يجمع بين دول تختلف فى مستوى تقدمها الاقتصادي، و بالتالى فهو فى غير صالح الدول النامية. حيث أن المنافسة بين الدول المتقدمة صناعيا و بين الدول النامية يكون فى غير صالح الأخيرة. كما أن تناقص الطلب على السلع التقليدية و المواد الأولية من جانب الدول المتقدمة نتيجة تسارع التقدم التكنولوجي و الإبتكارات الحديثة يؤدى إلى تدهور معدلات التبادل الدولي فى غير صالح الدول النامية .

3- **إتباع سياسة الاستقلال الاقتصادي** : وهو ما يعنى أن تتجه الدول النامية إلى اتخاذ سياسات مالية و اقتصادية ترمى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولكن ذلك يعترضه صعوبات عديدة مثل ضيق نطاق السوق المحلى و عدم وضوح الرؤية بالنسبة للاستقلالية فى اتخاذ القرارات .

و يتضح من ذلك التكامل الاقتصادي بين الدول النامية هو أنسب البدائل لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بها

و هو يعتبر أفضل من سياسة الإكتفاء الذاتى نظرا لأنه يؤدى إلى التخصص الأمثل للموارد، كما أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعد من أفضل البدائل المتاحة للدول النامية بصفة عامة و الدول النامية الصغيرة بصفة خاصة.[1]

الفرع الأول : مبررات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية

تبرز أهم مبررات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية فيما يلى : [2]

1- عدم التناسب فى توزيع الموارد بين الدول النامية : حيث توجد دولا كثيفة السكان و أخرى تعانى من قلة السكان، و كذلك تفاوت نسبة تملك رؤوس الأموال فالبعض من الدول النامية تتوافر له رؤوس أموال كثيفة نسبيا بينما يعانى غالبيتها من ندرة رؤوس الأموال، و أيضا فإن توزيع الموارد الطبيعية بينها لا يتسم بالتناسب .

2- محدودية الأسواق : حيث تتسم الدول النامية بضيق نطاق الأسواق المحلية مما يجعلها عقبة أمام التوسع فى المشروعات الاقتصادية التى تحتاج إلى أسواق واسعة تساعد فى تنميتها و إزدهارها .

[1] هشام محمد أحمد عمارة ، مرجع سابق ،ص 159.

[2] إجلال راتب و آخرون ، أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر و المنطقة العربية، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية ، رقم 85 ، معهد التخطيط القومي ، مصر، 1994 ،ص 3 .

3-ضعف قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة التى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواءا من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية و ذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع أو اعتبارات التكنولوجيا الخاصة به، و هو ما يتوقف على أحد العوامل الآتية :

- ندرة رؤوس الأموال اللازمة لقيام المشروعات العملاقة .

- ضيق الأسواق المحلية

- ندرة الكفاءات العلمية و الفنية و العمالة الماهرة اللازمة لإنشاء هذه المشروعات و إداراتها و تشغيلها .

4- ضعف المركز التنافسي، و التفاوضي للدول النامية فى مجالات المعاملات الاقتصادية و ما يرتبط بها من قواعد تنظيمية و أخرى مؤسسية. و يرجع ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها :

- اعتمادها على تصدير المواد الأولية، واتجاه معظم تجارتها الخارجية إلى الدول الرأسمالية فى مقابل ندرة تجارتها البينية مع مثيلاتها ، واعتمادها على استيراد معظم مستلزمات الانتاج من الخارج إضافة إلى تبعيتها الثقافية و العلمية و الفنية للدول الرأسمالية المتقدمة رغم ما يجب من التفرقة بين التعاون و التبعية، و من التركيز على منطلقات الثقافة و العلوم و القدرة الانتاجية المحلية التى تنبع من طبيعة مجتمعات الدول النامية و يترتب على ذلك ضعف فرص التنمية الحقيقية فى الدول النامية، و من أهم نتائجها :

- عدم القدرة على مواجهة نتائج التقلبات الاقتصادية التى تشهدها الدول الرأسمالية .

- تدهور معدلات التبادل لصالح الدول المتقدمة .

- ضعف القدرة التفاوضية فى مجال تحديد السياسات التجارية .

- تهديد استقلال الدول النامية نتيجة تفاقم مشكلة الديون الخارجية بها .

- تعرضها لفرض برامج من المؤسسات المالية الدولية (البنك و الصندوق) الدوليين لإصلاح هياكلها الاقتصادية و هي برامج نمطية تفرض على مختلف الدول دون مراعاة لظروف كل دولة .

و رغم هذه المبررات التى تدفع فى اتجاه تعزيز قيام التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ، إلا أن هذا التوجه لاقى هجوما عنيفا من أنصار حرية التجارة ، و كان تبريرهم لذلك هو أن قيام اتحادات جمركية بين الدول النامية يؤدى إلى نتائج سلبية نظرا لما سيؤدى إليه من خلق مناطق إنتاجية مرتفعة التكلفة، و بالتالى فهو يؤدى إلى تغليب الأثر التحويلي (تحويل التجارة) على الأثر الإنشائى (خلق التجارة) مما ينتج عنه انخفاض الرفاهية الاقتصادية لتلك الدول.

و قد دافع **بلابلاسا** عن الاتحادات الجمركية موضحا أن تحرير التجارة العالمية لا يتفق مع ظروف الدول النامية حيث أنها تحتاج إلى قدر التدخل الحكومي فى الأنشطة الاقتصادية، و رغم أن تحول التجارة قد يزيد عن إنشائها فى المراحل

الأولى لتكوين الاتحادات الجمركية، إلا أنه من المتوقع فى الأجل الطويل و نتيجة لتفاعل الآثار الديناميكية أن تقل الفوارق بين خلق التجارة و تحويلها إن لم يزد خلق التجارة عن تحويلها.

و هو يرى أن النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي لا تصلح للدول النامية التى تحتاج إلى تغييرات ديناميكية جذرية فى هياكلها الاقتصادية لا تتماشى مع المضمون الستاتيكي لتلك النظرية .

فالنظرية التقليدية كانت تهتم بكيفية التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية بعد قيام التكامل، فى حين أن تنمية هذه الموارد و كيفية توزيعها يجب أن يكون هو هدف التكامل الإقليمي بين الدول النامية .

و قد أكدت دراسة أخرى على عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بخلق التجارة و تحويل التجارة التى كانت الأساس الذى قام عليه تحليل **فاينر** للاتحادات الجمركية و هو بصدد دراسة التكامل الاقتصادي الإقليمي فى كل من أوروبا و أمريكا الشمالية و إنتهت هذه الدراسة إلى أنه يجب إحلال فكرتي خلق التنمية و تحويل التنمية محل فكرتي خلق التجارة و تحويل التجارة حيث أن مفهوم خلق التنمية يشير إلى الأثر الإنشائي للتنمية الاقتصادية الناتجة عن التكامل الاقتصادي و التى تتم فى مجال زيادة كفاءة مستويات التوظيف و الانتاج و رفعها فى اقتصاديات الدول بالمنطقة التكاملية .

أما تحويل التنمية فهي تعنى انخفاض معدلات التوظيف و الانتاج فى إقتصاديات الدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية نتيجة شدة المنافسة بين صناعاتها المتماثلة و يتوقف مستوى النجاح الذى يحققه التكتل الاقتصادي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر من تحويل التنمية أو أقل منها ، حيث يكون أثر التكتلات إيجابيا إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية و يكون أثره سلبيا إذا كانت قوة تحويل التنمية أكبر من قوة خلق التنمية. [1]

الفرع الثانى : أسس التكامل الاقتصادي فى الدول النامية

رغم أن بعض الاقتصاديون فى الدول النامية يرفضون المدخل التجاري للتكامل و يعتبرون أن التكامل جزء من عملية التنمية أو امتداد لها ورغم أن الفكر الاقتصادي المعاصر لم يستقر على نظرية محددة للتكامل بين الدول النامية،[2] إلا أن هناك إجماع على بعض الأسس و المداخل و الأدوات اللازمة لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول النامية و من أبرز تلك الأسس مايلي :[3]

1- **الرغبة و الإرادة الحقيقية** : لقد ظهر فى التاريخ حالات تكاملية كان الاستعمار يفرضها بالقوة و الجبر على المستعمرات التابعة له حيث كانت الدول الاستعمارية تستأثر لنفسها بالثروات الطبيعية الموجودة فى تلك

[1] سامى عفيفي ، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير ، مرجع سابق ، ص 390 .

[2] محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مراجعة نقدية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، أغسطس 1990 ، ص 90 .

[3] التكامل الزراعي العربي، تجربة الماضى و نظرة للمستقبل، بحث للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 1992، ص 22.

المستعمرات ثم تقوم بتصنيعها و تعيد تصديرها إليها و تجعل من تلك المستعمرات سوقا إجباريا لمنتجاتها، و لكن الصور الحالية للتكتلات الاقتصادية لا تقوم إلا بإرادة الأطراف المتعاقدة و برغبتها المشتركة فى قيام التكامل بينها ، و أيا ما كانت الظروف و العوامل التى يعتبر اجتماعها مبررا كافيا لنجاح التكامل الاقتصادي فإن هذا لا يعد كافيا بحد ذاته فلا بد من توفر رغبة و إرادة الدولة و المجتمع .

2- **عدم وجود فروق كبيرة فى العادات و التقاليد و الأنظمة المختلفة** : من أهم عوامل نجاح عملية التكامل الاقتصادي أن يقوم بين دول متجانسة فى عاداتها و تقاليدها و ثقافتها حتى تسهل عملية تغيير الانظمة الاقتصادية و تأهيلها لمواكبة ظروف التكتل الاقتصادي فعملية التكامل الاقتصادي تؤدى إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة تزيد من الاعتماد المتبادل و الإرتباط العضوي بين الاقتصاديات المختلفة ، و لذا فإنه من المستبعد نجاح تكامل اقتصادي بين اقتصاديات تختلف فى أسس نظامها السياسي و فلسفتها العامة .

3- **وجود حد أدنى من التكامل الداخلي بين القطاعات** : تفترض النظرية التقليدية فى التكامل ثبات دوران الانتاج و من ثم نسب عناصر الإنتاج و إنتاجيتها ، أما فى الدول النامية فإن هذا الافتراض قد لا يكون واقعيا و من ثم يتطلب الوضع تعديلا جوهريا ، و هو تحقيق الحد الأدنى اللازم من التكامل الداخلى داخل القطر الواحد بين القطاعات و الهياكل الانتاجية [1].

4- **تقارب مستويات النمو بين دول المنطقة التكاملية** : حتى يمكن تحقيق النجاح للعملية التكاملية بين مجموعة من الدول يلزم أن تكون مستويات النمو الاقتصادي بينها متقاربة، و لتحقيق هذا التقارب يلزم توطين المشروعات الإنمائية التى يعود مردودها الاقتصادي مع مرور الزمن بالمناطق المتخلفة و ذلك لأنها ستؤدى إلى توسيع السوق التى تعتمد على زيادة سكان المناطق المتخلفة و رفع مستوى الدخول بتشغيلهم فى هذه المشروعات . مما يحقق اعتبارات العدالة على أن يراعى عدم تأثر الكفاءة الإنتاجية و من الآليات التى يمكن إعتمادها ايضا وضع خطط مشتركة لإحداث تطور نوعي فى الهياكل الانتاجية فى الدول الأكثر تخلفا .

5- **تنسيق السياسات الخارجية** : فى ظل وجود الكيانات الاقتصادية العملاقة المسيطرة على العالم تحتاج الدول النامية للتكتل لمواجهة تلك الظروف و من خلال تنسيق المواقف تستطيع التحرر من قيود التبعية السياسية و الاقتصادية التى تعود جذورها لفترات استعمارية سابقة ، و من أهم مجالات التنسيق الخارجي هو ما يتعلق بمفاوضات المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية، و كذلك الفعاليات الاقتصادية المختلفة كالحوار بين الشمال و الجنوب أو الحوار العربي الأوروبي ، بهدف الحصول على أفضل المكاسب إضافة إلى أن التفاوض

[1] محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مرجع سابق ، ص ص 90،91 .

الجماعي يسمح للدول النامية بالاستفادة من المؤسسات المالية الدولية عن طريق الحصول على شروط تمويلية مناسبة هذا بالإضافة إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا و تطويرها لتلائم البيئة المحلية فى الدول النامية .

المطلب الثانى : دور التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية فى الدول النامية

لا يمكن البحث فى مسألة التكامل الاقتصادى فى الدول النامية إلا فى إطار المسألة الرئيسية الأعم و الأشمل المطروحة فى هذه الدول، أي مسألة التنمية. أي يجب علينا التطرق إلى تحديد دور و أهمية التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية المطلوبة فى هذه الدول .

فالدول النامية لم تكن غريبة عن قضية التكامل الاقتصادي . فهذه القضية لا تزال تطرح بشكل أو بآخر، غير أن النتيجة العملية لم تكن فى معظم الأحيان على درجة كبيرة من الإيجابية . فهل يعنى ذلك أن نتائج البحث فى دور التكامل الاقتصادي و أهميته بالنسبة للتنمية فى الدول النامية معروفة سلفا، أي أنها هي فعلا نتائج التجارب التى خاضتها هذه الدول فى مجال التكامل .

و ما يمكن الإشارة إليه هو أن فشل التطبيق ، لا يعنى بالضرورة ، عدم صلاحية النظرية التى ينضوي التطبيق تحت لوائها – و بصورة خاصة – أي فيما يتعلق بدور و أهمية التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية – ، فمعظم الباحثين بقضايا التنمية يؤكدون على ضرورة تحديد الموقع الفعلى للتكامل الاقتصادي فى عملية التنمية، و بالخصوص فى عملية توسيع السوق بالمعنى المحدد، أي انفتاح عدة أسواق بشكل أو بآخر بعضها على بعض، و عندما تتناول علاقة توسيع السوق بهذا المعنى مسألة التنمية، فإنها تتناول بشكل أساسي دور و أهمية توسيع السوق فى عملية التصنيع فى هذه الدول و تسريع هذه العملية. و يمكن حصر الفوائد الناجمة عن ذلك بوفورات الحجم الداخلية و الخارجية،

و تزايد إمكانية اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و تعزيز المركز التفاوضي للبلدان المتجمعة أو المتكتلة ، و أخيرا التخفيف من درجة التبعية الاقتصادية للخارج .

الفرع الأول : وفورات الحجم

تشكل مسألة الحجم الاقتصادي الأمثل للبلد ، أو مسألة حجم السوق الأمثل القاعدة الأساسية التى ترتكز عليها مبررات توسيع أسواق البلدان المتخلفة . فانطلاقا من الفرضية التى تقول : إن حجم البلد الاقتصادي أو حجم سوقه يشكل أحد المعطيات الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ، تنبع من ضرورة قيام تكتلات اقتصادية ، خصوصا بين دول العالم الثالث ، لأن الأغلبية الساحقة لهذه البلدان منفردة لا تملك الحجم الاقتصادي الملائم لعمليتي النمو الاقتصادي و التنمية بشكل عام .

فالبلدان الصغيرة لا تؤمن الطلب الضروري لإقامة الصناعات الضرورية فى عملية التنمية كصناعة الآلات الكبيرة

و السيارات و صناعة التجهيزات الكهربائية الثقيلة، و صناعة و سائل المواصلات من خطوط حديدية و طيران ... إلخ. هذا بالإضافة إلى أن تجارب الدول الصناعية تؤكد أن الصناعة يجب أن تعتمد – بالدرجة الأولى – على السوق الداخلية، قبل اعتمادها على السوق الخارجية. و يمكننا التمييز بين و فورات الحجم الداخلية و الخارجية

أولا : الوفورات الداخلية :

وفورات الحجم هي عبارة عن الزيادة فى الانتاجية و الانخفاض فى التكاليف اللذين ينتجان عن زيادة الطاقة الانتاجية لوحدة الانتاج . فعندما تتسع السوق يصبح بالإمكان قيام نشاطات اقتصادية صناعية على وجه الخصوص بأحجام كبيرة ، إنتاجيتها عالية و تكاليفها منخفضة، و تدخل وفورات الحجم عادة فى ثلاث مجموعات : [1]

– وفورات الحجم المتعلقة مباشرة بطاقة الانتاج .

_ وفورات الحجم الناتجة عن التخصص فى أصناف معينة (التخصص الأفقى) .

_ وفورات الحجم الناتجة عن التخصص فى جزء معين فى عملية إنتاج صنف واحد (التخصص العمودي) .

1–الوفورات التى تأتى من الطاقة الانتاجية الكبيرة :

لا تزال البلدان النامية تعتمد بشكل رئيسي على التكنولوجيا الحديثة المعتمدة فى البلدان المتقدمة، و ذلك يتطلب أحجاما من الانتاج كبيرة جدا. و نتيجة لضيق أسواق البلدان النامية، فإن هذه الأخيرة تجد نفسها فى معظم الأحيان و فى مجال الصناعات الوسيطة و الثقيلة ، تنتج بتكاليف تزيد كثيرا عن التكاليف التى تنتج بها البلدان المتقدمة .

فى دراسة للأمم المتحدة تتعلق بمنطقة جنوبي شرقي آسيا جاء :[2] أن تكلفة الانتاج فى صناعة الصلب تزيد بنسبة (10 %) عندما تنخفض طاقة الانتاج إلى نصف الطاقة الفعلى، و تزيد بنسبة (25 %) عندما تنخفض هذه الطاقة إلى ربع الطاقة الأمثل . أما فى صناعة الورق فعندما تنخفض طاقة الانتاج إلى النصف ثم إلى الربع، فإن الكلفة تزيد بنسبة (16%) ثم (30%) .

و بخصوص أمريكا اللاتنية تذكر إحدى الدراسات [3] أن مضاعفة طاقة الانتاج فى مصنع للأمونياك ينتج عنها ارتفاع فى كلفة اليد العاملة بنسبة (40 %)، و ارتفاع فى كلفة رأس المال بنسبة (80%)، و على هذا الأساس، كان يكفى فى سنة 1965 مصنع واحد للأمونياك ليغطى حاجة أمريكا اللاتينية بأسرها . و فى مجال الحديد و الصلب، لم يكن هناك فى السنة نفسها سوى البرازيل و المكسيك ، بإمكان كل منهما استيعاب إنتاج مصنع من الحجم

[1] H . Bourguinat : OP CIT , P 121 .

[2] عبد الهادى يموت، نجيب عيسى، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي– الدراسات الاقتصادية الجزء4 ، الطبعة1، بيروت ، سنة 1978، ص 98.

[3] نفس المرجع السابق ، ص 98.

الأمثل (حوالى مليون طن سنويا) ، و بالنسبة للنسيج الصناعى، فوحدة الانتاج المثلى يجب أن تنتج بين 20 و 25 ألف طن سنويا ، و هذا الحجم من الانتاج يعجز أي بلد متخلف عن استيعابه .

و تشير دراسة أخرى إلى أن : [1] مصنعا للسيارات لاينتج أكثر من (300) ألف وحدة سنويا ليس جديرا بالاستمرارية، و إذا كان لا ينتج سوى (100) ألف وحدة ، فإن كل سيارة تزيد كلفتها بنسبة (30%) .

و دراسات الأمم المتحدة التى تناولت الصناعات البتروكيميائية جميعها، تؤكد على الأهمية الكبرى لوفورات الحجم فى هذه الصناعات. و إحدى هذه الدراسات التى تناولت 36 مادة كيميائية ، أظهرت أن تكاليف الانتاج تنخفض باستمرار مع كبر حجم البلد ، حتى تبلغ حدودها الدنيا فى سوق يوازى حجمها أمريكا اللاتينية بأسرها. فتكاليف المواد السابقة الذكر فى إطار دولة التشيلى مثلا، يوازى ضعفين و نصف من تكاليف الانتاج فيما لو كان إطار أمريكا اللاتينية بأجمعها.[2]

و على هذا الأساس فإن توسيع أسواق البلدان المتخلفة ، يبدو من الأهمية بمكان و ذلك من أجل اتاحة الفرصة أمام قيام مثل هذه الصناعات التى لاشك فى أنها تلعب دورا رئيسيا فى التنمية الصناعية ، و فى عملية التنمية بشكل عام .

2- الوفورات التى تأتى من التخصص الأفقى :

نتيجة لضيق السوق المحلية، تضطر وحدة الانتاج فى الدول المتخلفة أن تنتج فى أغلب الأحيان كميات قليلة من أصناف متعددة، و هذا من شأنه زيادة تكاليف الانتاج بصورة واضحة. فعندما تتسع السوق، يصير بإمكان وحدة الانتاج أن تتخصص فى عدد قليل من الأصناف تنتجها بكميات كبيرة، و تبعا لذلك تنخفض التكاليف. و ينطبق هذا على عديد من الصناعات المعروفة فى الدول النامية، خصوصا صناعات النسيج و الآلات الميكانيكية. [3]

3- الوفورات التى تأتى من التخصص العمودى :

عندما تتسع السوق ، لا يصبح بالإمكان فقط أن تتخصص وحدة الانتاج فى عدد محدود من الأصناف، بل و أيضا يصير بالإمكان الفصل بين مختلف عناصر عملية الانتاج الواحدة، فتتخصص وحدة الانتاج فى عنصر واحد من هذه العناصر، ففى مجال صناعة السيارات يتخصص مصنع واحد فى انتاج التجهيزات الكهربائية و آخر فى انتاج الهياكل ، و ثالث فى انتاج المحركات ...إلخ [4] وعملية التخصص أيضا تساعد على تخفيض حجم تكاليف الانتاج .

ثانيا : الوفورات الخارجية :

[1] عبد الهادى يموت ، " التعاون الاقتصادى العربي و أهمية التكامل فى سبيل التنمية " ، معهد الإنماء العربي – الدراسات الاقتصادية الجزء 2 ، ص 261 .

[2] les industries chimiques , Nations Unies , departemement des affaires économiques et sociales .serie programmation et planification industrielle, N 1 , New York , 1967, p 99.

[3] H . Bourguinat , op cit , p 124 .

[4] H . Bourguinat ,op cit , p 124 .

إذا اعتبرنا أن وفورات الحجم هي وفورات داخلية بالنسبة للمشروع الاقتصادي، أي أنها تأتى من الطريقة التى ينظم فيها المشروع داخليا و يدار. فإن الوفورات الخارجية بالنسبة للمشروع ذاته هي الوفورات التى يحققها بفضل عوامل خارجية لا علاقة للعوامل الداخلية فيها ، أي أنها تأتى إلى المشروع من مشاريع أخرى قائمة قبله .

و عليه ، تبدو العلاقة وثيقة بين الوفورات الخارجية و وفورات الحجم، لأن وفورات الحجم التى يحققها مشروع من المشاريع تجعله يتيح وفورات لمشاريع أخرى، و الوفورات الخارجية تأخذ أشكال متعددة يمكن حصرها فى ثلاث مجموعات :

- الوفورات التى تظهر من خلال العلاقات المتبادلة بين النشاطات الاقتصادية على المستوى التقنى أو الفنى .
- الوفورات التى تظهر من خلال العلاقات المتبادلة بين النشاطات الاقتصادية على مستوى المداخيل النقدية .
- الوفورات التى تظهر من خلال التغير الذى يحدث فى " المناخ " أو " المحيط " الاقتصادي العام .

1- الوفورات الناتجة عن العلاقات التقنية بين النشاطات الاقتصادية :

من المعروف أن النشاطات الاقتصادية تدخل فيما بينها فى علاقات تقنية تتخذ أشكالا متعددة ، أهمها علاقات التداخل و التخارج الذى يعبر عنها عادة بجدل المدخلات و المخرجات ثم علاقات التكامل .

فعندما تتسع السوق، و يصبح بالإمكان إقامة مشروع من المشاريع، لم يكن بالإمكان إقامته عندا كانت السوق ضيقة ، فإن هذا المشروع عندا يقوم سيتيح الفرصة بدوره لمشاريع أخرى كي تغير من بعض الوفورات مثل (صناعة السيارات مثلا يستدعى وجود طرقات معبدة) .

فاتساع السوق و وفورات الحجم و وفورات خارجية تجد مكانا لها فى أكثر من نظرية على صعيد استراتيجية التصنيع. فالبنسبة لاستراتيجية إقامة الأقطاب الصناعية [1]، فإن توسيع السوق يبدو من شرطها الضرورية، لأن الأقطاب الصناعية أو الصناعات التى تتميز بروابط كثيفة مع الصناعات الأخرى من ناحية المصب، و من ناحية المنبع، كصناعة المعادن الثقيلة، و الصناعة الميكانيكية، و الصناعة الكيميائية، و البتروكيميائية، هذه الصناعات تعتمد بشكل رئيسي على عامل الحجم فى قيامها، أي أن قيامها لا يكون إقتصاديا، إلا إذا قامت بقدرة انتاجية كبيرة جدا. من هنا تأتى ضرورة توسيع السوق، لاستيعاب حجم الانتاج الكبير، و عند عند قيام هذه الصناعات بعد توسيع السوق تسهل عملية التصنيع ، فتصبح كثيفة و سريعة نتيجة للعلاقات التقنية التى تربط الصناعات الاستخراجية بالصناعات الأخرى فتوفر المواد الأولية و الوسيطية لها، و تشكل فى حد ذاتها سوقا كبيرا لمنتجاتها .

و بالنسبة لاستراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد التى تعتبر التصنيع كهرم يبدأ بناؤه من القاعدة (الصناعات الاستهلاكية الخفيفة) ثم يرتفع حتى يبلغ القمة (الصناعات التجهيزية الثقيلة)، مرورا بالسلع الاستهلاكية المعمرة و السلع

[1] نجيب عيسى ، نموذج التنمية فى الخليج و التكامل الاقتصادي العربي ، معهد الإنماء العربي – الدراسات الاقتصادية – ، 1976 ، ص 21 .

الوسيطية ، هذه النظرية تجد فى النهاية فى توسيع السوق المخرج شبه الوحيد ، من المآزق المتعددة التى قد تصطدم بها عملية التصنيع بالشكل المذكور ، وهنا يصبح بإمكان هذه الدول النامية عن طريق توسيع أسواقها إتاحة الفرصة أمام العلاقات التقنية التداخلية و التكاملية المتبادلة لأن تأخذ مجراها و التسلق بسهولة على هرم التصنيع بإقامة الانتاج بجميع مراحله محليا و بتنويع المنتجات على نطاق واسع .

و يبقى أخيرا أنه ينتج عن توسيع السوق وفورات خارجية من جراء التكامل الطبيعى الذى يتبع توسيع السوق . فالمناجم المعدنية فى منطقة تكملها مثلا مصادر الطاقة فى المنطقة الأخرى التى تنضم معها إلى سوق واحدة . هذا بالإضافة إلى أن استغلال بعض الموارد الطبيعية يتطلب حتما تضامن جهود متعددة .

2- الوفورات الناتجة عن العلاقات النقدية (المداخيل) بين النشاطات الاقتصادية :

تترجم وفورات الحجم التى تحصل عليها بعض المشاريع من جراء توسيع السوق بزيادة فى المداخيل الموزعة. و زيادة المداخيل الموزعة هذه من شأنها زيادة الطلب على منتجات المشاريع الأخرى، و إقامة مشاريع جديدة ، فالنشاطات تدعم و تساند بعضها البعض،[1] و المنتجين الجدد يصبحون مستهلكين جددا بالنسبة للمنتجين الآخرين. وهنا نلاحظ أيضا أن الوفورات الخارجية الناتجة عن توسيع السوق، تأتى لتدعم نظرية أخرى فى مجال التنمية، و هي نظرية النمو المتوازن [2] .

3-الوفورات الناتجة عن التغير فى المناخ الاقتصادى العام : يقصد بهذه الوفورات المتأتية من تداخل العلاقات و تشابكها فى مجال المعرفة و السلوك ، فمع انفتاح الحدود و اتساع السوق ، يدخل المنتجون من جميع المناطق فى احتكاك فيما بينهم ، و تتسرب المعارف و أنماط السلوك من منطقة إلى أخرى، و بعد فترة من الزمن تأخذ جميع المناطق بالمستوى الأرقى المتوفرة فى إحدى مناطق السوق، و هذا ينطبق على شتى أعمال تحسين طرق الانتاج ، التقدم التقنى ، المعارف الفنية ، تأهيل اليد العاملة ... إلخ .

الفرع الثانى : تخفيف التبعية الاقتصادية للخارج

إن الموسعة تخفف من تبعية البلدان المتخلفة تجاه الخارج ، و تعمل على تمتين دعائم اقتصادياتها ، لتصبح أقل عرضة للاهتزاز تحت تأثير التقلبات و التغيرات التى تحدث فى الخارج، و تلعب السوق الموسعة هذا الدور بطرق مختلفة أهمها: تنوع الانتاج ، تثبت إيرادات التصدير، و تعزيز المركز التفاوضى للبلدان المتخلفة .

فقدر ما تكون السوق واسعة، بقدر ما تتيح المزيد من وفورات الحجم و الوفورات الخارجية، و بقدر ما تتكثف عملية التصنيع و تسرعها، و نتيجة ذلك يتنوع الانتاج فى البلدان الداخلة فى السوق و يتزايد اعتمادها على الانتاج المحلى لسد حاجاتها – ليس هذا فحسب – بل أنه يصبح بإمكان السوق الموسعة – فى حال ضمها لمناطق مختلفة الموارد

[1] عبد الهادى يموت ، نجيب عيسى ، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث ، مرجع سابق، ص 103 .

[2], DWIGHT, Perkins, RADELET, Steven et LINDAUER, David, Op- cit, p 37 .

الطبيعية و غنية بعوامل الانتاج – أن تصدر جزءا من انتاجها الصناعى ، كما يساعد و بدرجة كبيرة على تثبيت إيرادات التصدير، لأن تجمع أو تكتل عدة بلدان مصدرة لنفس المادة أو السلعة يسهل عملية التحكم بسعرها، هذا من جهة، و من جهة أخرى توسع دائرة المواد المصدرة ، فيزول الاعتماد على سلعة واحدة، و تزول بالتالى حالة عدم الاستقرار فى إيرادات التصدير حتى تشكل عموما ركنا أساسيا فى مصادر التمويل للبلد النامي .

كما أن قيام السوق الموسعة يقوي مركز البلدان المنضمة إليها فى مواجهة البلدان الأخرى ، خصوصا البلدان الصناعية المتقدمة ، فتزداد درجة تحكم بلدان السوق بأسعار صادراتها و بأسعار وارداتها على حد السواء، خصوصا إذا كانت هذه البلدان منتجة لمواد استراتيجية لها أهميتها فى اقتصاديات البلدان المتقدمة كالنفط و المعادن . هذا بالإضافة إلى أنه يصبح بإمكان البلدان الداخلة فى السوق الموسعة الحصول على التكنولوجيا و المساعدات المالية من البلدان المتقدمة بشروط أفضل بكثير من السابق . و هكذا ، فإن ما سيتبع توسيع السوق من تنويع للانتاج ، و تثبيت لإيرادات التصدير ، و تعزيز للمركز التفاوضي ، كل ذلك من شأنه ، فى النهاية الحد من تدهور شروط التبادل لبلدان العالم الثالث ، و يجعلها أقل افتقارا للعملات الصعبة [1] . و يدخل المزيد من التوازن إلى موازين دفوعاتها ، و هذا بدوره ما يجعل تلك البلدان أقل تبعية و ارتباطا بالخارج .

الفرع الثالث : إستقطاب الاستثمارات الأجنبية

إن قيام السوق الموسعة من شأنه أن يغير موقف أصحاب رأس المال الأجنبي تجاه كل من البلدان الداخلة فى السوق بمفردها . فبقدر ما يتلازم توسيع السوق مع فرض تعريفة جمركية موحدة و عالية تجاه الخارج، بقدر ما يندفع المستثمرون الأجانب لإنشاء فروع لمشاريعهم داخل الاتحاد الجمركي و ذلك تحاشيا للرسوم العالية، و من ناحية أخرى فإن قيام التجمعات و التكتلات بين دول العالم الثالث من شأنه أن يخلق أسواقا فى مستوى الإمكانات التقنية و المالية و البشرية للمستثمرين الأجانب . فإزالة الحواجز أمام حركة المنتجات و عوامل الانتاج داخل السوق الموسعة، تعيد طرح مسألة توطن الصناعات الأجنبية بصيغة جديدة ، لأن سوقا حجمها مليون نسمة تختلف عن سوق حجمها خمسون مليون نسمة . فالطلب فى هذه الأخيرة حجمه أكبر و التكاليف أقل ، نتيجة لسهولة التموين، و لتوافر مواد أولية متنوعة، و يد عاملة بكثرة، و متنوعة المؤهلات ... إلخ .[2]

المطلب الثالث : مشاكل و عقبات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية

تسعى الدول النامية كغيرها من الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية مع بعضها البعض بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، و ذلك كأسلوب و أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و التحرر الاقتصادي و السياسي. و لقد مهدت بعض الأوضاع السياسية و الاقتصادية لدخول هذه البلدان فى تكتلات و تحالفات بحكم التطورات السياسية (

[1] CNUCED : Problemes actuels d'integration économique , O. N . U . New York 1971 , pp 3-6 .
[2] H . Bourguinat , OP CIT , p 133 .

التحرر الوطني) و التحولات الاجتماعية و الاقتصادية من (إصلاح و محاولات تخطيط الاقتصاد، وضع الاستراتيجيات و السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ...إلخ).

إلا أن تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود من طرف الدول النامية يصادفه العديد من المشاكل و العقبات التى تؤثر على مساره، و من أهم تلك المشاكل و العقبات :

1- تخلف الهيكل السلعى لصادرات البلدان النامية لحساب البلدان الرأسمالية الصناعية التى استطاعت أن تتحصل على أرباح و مكاسب كبيرة بسبب ذلك .

2- مشاكل التعريفة الجمركية الموحدة ، حيث قد يصعب وضع تعريفة جمركية موحدة بين الدول الأعضاء خصوصا إذا كان هناك تفاوتا معتبرا فى مستويات التعريفات قبل قيام التكتل و يرجع هذا الأمر إلى صعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة ، للدول الأعضاء فبعضها قد لا تقبل أن تفرض عليه تعريفة موحدة تقل أو تزيد عن التعريفة التى تفرضها على وارداتها من السلع الأجنبية ، خوفا من تعرض مصالحها التجارية للخطر .

3- مشكلة الحماية الجمركية ، تظهر هذه المشكلة نتيجة اختلاف ظروف و إمكانات المشاريع الانتاجية فى الدول النامية، و التى أدت إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية من دولة لأخرى و من قطاع لآخر، و فى ظل التكامل قد يصعب التخلى عن هذه الحماية خوفا من المنافسة [1].

4- مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية، يعتبر تنسيق السياسات الاقتصادية من الأسس البارزة للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، لكن تحقيق هذا التنسيق فى الدول النامية قد يصطدم ببعض المشاكل، التى قد تجعل منه فى البداية أمرا سلبيا للدول الأعضاء . فتوحيد نسب الضرائب مثلا قد يقلل من إيرادات بعض الدول الأعضاء ، كما أن تثبيت سعر الصرف قد يؤدى إلى تسرب رؤوس الأموال إلى بعض الدول الأعضاء، لهذا لابد من وضع آليات لتحقيق تنسيق السياسات الاقتصادية ، دون التأثير على إقتصاديات هذه الدول .

5- على الرغم من أهمية مجموعة دول العالم الثالث سواءا من حيث المساحة أم من حيث السكان إلا أن وزنها الاقتصادي و التجاري مازال ضعيفا جدا و موقعها من الاقتصاد العالمي ثانويا و هامشيا .

6- العجز المتزايد فى الموازين التجارية و موازين المدفوعات للدول النامية و ذلك نتيجة للتناقض المستمر فى قيم صادراتها و تزايد متواصل فى قيم استيرادها . و لقد ازداد هذا الأمر سوءا بسبب الإجراءات التمييزية التى اتخذتها الدول الرأسمالية الصناعية إزاء صادرات الدول النامية نحو الدول الصناعية و قد تمثلت هذه الإجراءات التميزية بالتعريفات الجمركية المفروضة على مستوردات الدول الصناعية من الدول المتخلفة و هي تعريفات فاقت المعدل العام للتعريفات الجمركية للدول المستوردة . كما تشير مصادر أخرى أن أكثر من 30 % من صادرات الدول النامية من السلع الصناعية كانت خاضعة لإجراءات الحماية من قبل الدول الصناعية

[1] عبد الوهاب الرميدي ، واقع الدول العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة (رسالة ماجستير غير منشورة) ، مرجع سابق ،ص 6 .

و أن أكثر من 80 % من الإجراءات الحمائية التى تتخذها السوق الأوروبية المشتركة تقع على صادرات الدول النامية من بعض السلع و خاصة المنسوجات و الغزول .[1]

7- انخفاض معدلات المبادلات التجارية بين الأقطار النامية نفسها و انخفاض حصة الدول النامية من التجارة الدولية، فالبيانات المختصة تشير إلى أن نسبة الصادرات البينية للدول لم تتجاوز 28.7 % من حجم اجمالى صادراتها العالمية لسنة 1986 بينما بلغت الصادرات البينية للدول الصناعية 77 % من إجمالى صادراتها لنفس السنة .

8- تخصيص العوائد التى تحصل عليها الأقطار النامية الناتجة عن تصديرها للمواد الأولية و المواد الخام فى تسوية خدمات القروض الخارجية و إيجاد العمل للعاطلين عن العمل . كما قد ركزت بعض هذه الدول جهودا من أجل انشاء بعض الصناعات لانتاج سلع تعويض عن الاستيراد و ذلك بهدف توفير العملات الصعبة . و أن مثل هذه المحاولات تتم فى الغالب دون تشغيل كامل للطاقات الانتاجية و دون مراعاة عوامل نجاح مثل هذه الصناعات من ناحية الجدوى الاقتصادية فضلا عن اعتماد هذه الدول فى الحصول على معظم مستلزمات الانتاج من الدول الصناعية .

9- إن الاختلاف الواضح فى مستويات النمو الاقتصادي بين هذه الأقطار من شأنه أن يقود إلى توزيع نتائج هذه التكتلات بصورة غير متكافئة . لقد ازداد هذا الأمر تعقيدا و خطورة بسبب تطبيق الصيغة التقليدية التى تجسد مبدأ التوزيع المتباين لنتائج الجهود فى ظل هذه التكتلات الاقتصادية .

10- ضيق السوق الداخلية لمعظم الدول النامية و ذلك بسبب انخفاض حجم السكان أو بسبب انخفاض القوة الشرائية بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل القومي .

المطلب الرابع : متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي فى الدول النامية

إن أوجه التطوير و التحديات المطلوبة لإطلاق مسيرة التكامل الاقتصادي فى الدول النامية و تفعيلها يمكن تلخيصها فى ما يلي :

الفرع الأول : على الصعيد المحلى [2]

- العمل على تحقيق الاستقرار فى الاقتصاد الكلى لتعزيز و دعم الثقة فى مناخ الاستثمار .
- تطوير سوق المال و تحرير النظام المالى ، إذ تتطلب تعبئة المدخرات و كفاءة توزيعها على المشروعات الاستثمارية المتنافسة وجود أسواق مالية مستقرة مزودة بأدوات و أنظمة جيدة التصميم .

[1] نبيل مهدى الجنابي : واقع التجارة العربية و البينية و آفاقها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة المستنصرية ، العراق ،سنة2002 ص ص 16 ، 17 .

[2] عماد الليثى ، بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 125 ، 127 .

- الاستثمار فى التعليم و رأس المال البشرى ، لزيادة الكفاءة و انتشار استخدام التكنولوجيا و تشجيع الابتكارات.
- إجراء اصلاحات إقتصادية إضافية : حيث قامت العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وهيكلية على اقتصادياتها لتسهيل دمجها في الاقتصاد العالمي، إلا أن معظمها لم تنفذ هذه الإصلاحات على أتم وجه وتباطأت في ذلك. فيجب على الدول الأعضاء في التكامل تدعيم تلك الإصلاحات والقيام بإصلاحات إضافية حتى تحقق النتائج المسطرة، وذلك بتخفيف والحد من الإجراءات البيروقراطية وزيادة الكفاءة الحكومية، وجعل نظام قضائي فعال وعادل في جميع المجالات (الحكمانية الجديدة)، ومحاربة الفساد والرشوة وفي جميع القطاعات.

إضافة إلى ذلك يجب عليها تشجيع المنافسة وفتح الأسواق ، مع تهيئة المناخ للقطاع الخاص وإعطائه الفرصة للمشاركة في تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية. كما لا تنسى دراسة وتحليل مختلف الآثار السلبية الناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي على طبقات المجتمع وحماية فقرائه.

الفرع الثانى : على الصعيد الإقليمي

1- **تحقيق الإرادة السياسية** : و ذلك عن طريق

- بناء الثقة السياسية بين الدول الأعضاء و تحقيق الإستقرار السياسي .
- محاولة التخلص من المشكلات الحدودية التى تركتها الدول الاستعمارية عند رحيلها .
- فصل آليات التعاون الاقتصادي فى الدول النامية عن الآثار السلبية للتغيرات السياسية الطارئة على العلاقات بين هذه الدول.
- التنازل عن جزء من السيادة القطرية
- إقامة مشاركة دفاعية أمنية شاملة

2- **العمل على إقامة بنية تحتية مشتركة** :[1] تتكون بشكل خاص من طرق مواصلات و وسائل اتصال و أطر تشريعية تغطى الاحتياجات الأساسية المشتركة، وتعزيز أطر المعلوماتية حول النشاطات و الهياكل الاقتصادية للدول النامية . لهذا يتعين على الدول النامية الاستثمار فى ربط و تكامل الشبكات التى تستند عليها عملية انتقال عوامل الانتاج و تدفقات رؤوس الأموال، و يشمل ذلك النقل عبر الجو و الأرض و السكك الحديدية ، و شبكات تكنولوجيا المعلومات.

3- **إعادة هيكلة القاعدة الاقتصادية** : بتنويع القاعدة الانتاجية عن طريق تبني إستراتيجية الانتاج من أجل التصدير، و التى تتطلب إقامة مشروعات إستثمارية مشتركة ، و إقامة صناعات متخصصة و متكاملة تطابق

[1] عبد الغني عماد و آخرون ، الاقتصاديات العربية و تناقضات السوق و التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003 ، ص 179 .

أساليب الانتاج و التكلفة على أسس علمية [1]، و فى هذا الشأن يفضل تحديد المجالات التى لا يوجد بشأنها خلاف بين هذه الدول، و تكثيف النشاط المشترك المرتبط بها ، حيث أن لهذه المجالات مردود إيجابي واضح على جميع الأطراف المشاركة .

4- **تطوير مفهوم الاعتماد المتبادل** : الذى يأخذ فى الاعتبار خلق تكامل اقتصادي من خلال حركة التبادل السلعى و الخدمي الذى يقوم على أسس التكافؤ و التى تغيب فى الأسواق الدولية، و كذلك على حركة رأس المال من موقع لآخر، تحسينا لفرص الاستثمار و ليس سدا لنقص هيكلى فى الانتاج . بالإضافة إلى انتقال الأفراد من موقع لآخر و من عمل لآخر على نحو يماثل ما يتحقق داخل حدود الاقتصاد الواحد .

5- **تفعيل المؤسسات المالية** : من خلال تعديل أوضاع المؤسسات المالية فى الدول النامية لما يتفق مع التحولات العالمية و المعايير الدولية ، و إزالة التعارض بين مختلف التشريعات و السياسات الاقتصادية للدول التى ترد التكتل مع بعضها و كذا النقدية و المالية ، و العمل فى مجال تحرير تحركات رؤوس الأموال فيما بين هذه الدول دون عوائق أو قيود [2]. إضافة إلى تشجيع قيام وحدات مصرفية إقليمية كبيرة الحجم و القدرات . كإنشاء بنك للاستثمار و التنمية الإقليمية يعطى الأولوية خاصة لتنمية النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص و المشروعات التى تساهم فى خلق بيئة ملائمة للاستثمارات الخاصة و التعاون مع المنظمات المالية الدولية الأخرى فى تقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية الإقليمية .

6- ترتيب الأولويات لتطوير الأسواق المالية و وضع أسس لتكاملها ، و تكامل نظم المدفوعات فى البلدان النامية .

7- **تفعيل المنظومة المعلوماتية** و استخدامها فى تحقيق التكامل الاقتصادي للدول النامية ، من خلال تحسين البنية التحتية الأنترنيت بإدخال شبكات أنترنيت وطنية قوية ، و تحسين الشبكات الهاتفية ، و كذا من خلال التشجيع على استعمال الأنترنيت بين المواطنين و رجال الأعمال، و دعم الدراسات و البحث و التطوير فى مجال المعلوماتية و الأعمال الإلكترونية ، و تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية لانتشار الأعمال و التجارة الالكترونية. [3]

8- **الإهتمام بالإطار المؤسسي للتكامل** : بتفعيل المؤسسات القائمة و إنشاء مؤسسات أخرى تشمل جميع الفعاليات التى تساهم فى اتخاذ قرارات تتعلق بالتكامل، و منحها الصلاحيات الكافية بما يساعد على توجيه

---

[1] عماد الليثى ، مرجع سابق ، 127 .

[2] بريهمى فارس كريم ، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي " ضرورة حتمية فى ظل الترتيبات التجارية الدولية ، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال فى ظل عالم متغير ، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية ، عمان ، 22 – 24 /07 / 2003 .ص 13.

[3] مرياتى محمد و آخرون ، التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل ، طبعة 1 ، دار الفارس للنشر و التوزيع ، عمان ، 2001 ، ص 13

حركة التكامل دون الحاجة إلى عقد اتفاقيات تخضع لمصادقة السلطات التشريعية القطرية ، مما قد يجعل الحركة التكاملية معرضة للتوقف أو التراجع في أي لحظة .[1]

9- **تطوير التجارة البينية في منطقة التكامل الاقتصادي :** تعتبر التجارة مصدرا تعتمد عليه أغلبية الدول النامية لتمويل التنمية، لذلك فموضوع تخفيض القيود على التجارة الخارجية يساعد على ذلك، ويبدو أن استراتيجيات التكامل الإقليمي القائمة بين الدول النامية لم تحرز حتى الوقت الراهن سوى على أثار ضعيفة على حجم وأنماط التجارة سواء كان بين الدول الأعضاء أو على الصعيد الدولي.

كما أن المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي يعتبر من أهم المداخل التكاملية الأخرى لتفعيل وتحقيق التكامل، وبالتالي التعجيل في التنمية الاقتصادية ، وتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية للدول النامية . لذا يجب على هذه الأخيرة مراعاة ما يلي:

- العمل على صياغة سياسة تجارية ملائمة وتحسين الانفتاح الاقتصادي.
- العمل بالتقنيات الحديثة والطرق الأكثر فاعلية لقيادة المعاملات التجارية.
- تشجيع التنويع في الإنتاج السلعي، لان فرص السوق الجديدة موجودة ومتنوعة ومفتوحة باستمرار.
- التنويع في هياكل الإنتاج والابتعاد عن تماثلها كما هو حاصل، حتى لا تجعل اقتصاديات المنطقة المتكاملة متنافرة.
- مواجهة تحديات الواردات المنافسة وغزو الأسواق الدولية لتنمية الصادرات.
- مساعدة المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وتحسين أدائها.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات لتبسيط التجارة استيرادا وتصديرا بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات والأدوات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بالتجارة، ولتخفيف التكامل في التجارة العالمية
- إعادة هيكلة وتطوير قطاع النقل والمواصلات والاتصالات لتنمية التبادل التجاري البيني، وللتقليل من تكاليف النقل وتسهيل الاتصال بين أسواق دول التكتل.
- العمل على إزالة مختلف القيود والإجراءات الإدارية التي تعيق المبادلات التجارية البينية.
- تطوير آليات التمويل والضمان لعمليات الاستيراد والتصدير.
- نشر المعلومات التجارية بين المصدرين و المستوردين في المنطقة التكاملية
- الاستفادة من التقارب الجغرافي والثقافي لتنشيط التبادل التجاري البيني.
- الالتزام بكافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير المبادلات التجارية، والعمل على توحيد السياسات التجارية في الدول الأعضاء، بغرض تحقيق بعض الأهداف المشتركة فيما يخص السياسات الاقتصادية والمالية.

[1] محمد محمود الإمام ، الجوانب المؤسسية و الإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1998 ، ص ص 513 ،514 .

- تعزيز قدرة الدول الأعضاء للاشتراك بفاعلية في النظام التجاري الدولي، وقدرتها على التعامل مع القضايا الحديثة في مجال التجارة الدولية.
- تنمية التجارة الالكترونية مع تنمية القدرات البشرية من اجل ذلك.
- وجود نظام فعال لفض المنازعات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء، وتشجيع اتخاذ الحلول المشتركة التي تعترض تيسير التجارة البينية.

10 – **تطوير الاستثمار البيني وتهيئة المناخ لذلك** : يعتبر تدفق الاستثمار بين الدول من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار أيضا عنصر حيوي مكمل للجهود الإنمائية الوطنية عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف وغيرها.

ومن المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول التي تتمتع بمجموعة من المزايا (كوفرة الموارد الطبيعية، وتوفر الأسواق الكبيرة والعمالة ذات الأجور المنخفضة، والموقع الجغرافي.....)، ويعمل على حل الكثير من المشاكل التي تواجهها الدول النامية (كالفقر والبطالة...)، ويعتبر دعامة للنمو والتنمية والتكامل الاقتصادي.

ومن اجل تطوير الاستثمار البيني بين الدول النامية الذي يعتبر كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي في هذه الدول، يجب عليها:

- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إصدار التشريعات الجاذبة للاستثمار وتسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز.
- أن توفق الدول الأعضاء بين تحرير انتقال رؤوس الأموال على كل من المستوى الإقليمي والمستوى الدولي .
- إزالة العوائق بين الدول الأعضاء التي تحد من انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، هذا ما يتيح فرصا في المنطقة التكاملية، أي جعل منطقة استثمار موحدة
- تحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات، والحد من استثمارها في الأسواق المالية الدولية، وذلك من أجل دعم التكامل.
- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة وما توفره من فوائد ومزايا في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق إنشاء شبكة معلومات موحدة عن تلك الاستثمارات وتوفير جهاز إعلامي فاعل.
- تنسيق التشريعات والإجراءات الوطنية الخاصة بالاستثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الرشوة والفساد والتحايل.
- فتح المجال للمواطنين في المنطقة التكاملية للاستثمار في أي دولة عضو، إضافة إلى منحهم المعاملة الوطنية دون تمييز، أي تذليل العقبات التي يلاقيها المستثمرين في المنطقة التكاملية.
- إنشاء مؤسسات مشتركة للاستثمار من أجل زيادة الاستثمار البيني.
- الحد من هجرة الاستثمارات خارج المنطقة التكاملية.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة والعولمة في مجال حرية انتقال رؤوس الأموال.

تأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر.

11 – إختيار نموذج التكامل الإنمائي، و الذى يقوم على العناصر التالية:[1]

- إقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة حرة من اجل تحرير التجارة البينية وإقامة منطقة استثمار حرة لفسح المجال أو الطريق أمام انتقالات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، وذلك بتوفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية القطرية التي تتبعها الدول الأعضاء.
- التنسيق الضريبي والتنسيق في مجالات التنمية الإنتاجية داخل هذه الدول، والاتفاق والتنسيق على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير مع ضرورة الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول الأقل تقدما داخل المنطقة التكاملية.

الفرع الثالث : على الصعيد الدولي

ضرورة التنسيق فى العلاقات مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، ينبغي على الدول النامية الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها في مشروع التكامل الاقتصادي خاصة المتقدمة، كتكتل الاتحاد الأوربي وتكتل "النافتا"...

إضافة إلى ذلك يجب عليها معرفة كل المعلومات عن هذه التكتلات، وكيفية اتخاذ القرارات فيها لتحديد كيفية التعامل معها للحصول على أقصى فائدة من هذا التعامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة ربط علاقاتها بها لتحديد العقبات التي تعترض دخول أسواقها.

كما تعمل جاهدة للتعامل مع هذه التكتلات الاقتصادية ككتلة اقتصادية واحدة، عوضا أن تتعامل معها بانفراد لتمكنها من التعامل معها من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، ومحاولة التصدي للمشروعات الإقليمية الأخرى البديلة للتكامل الاقتصادي في مناطق الدول النامية، التي قد تؤدي إلى فشل التكامل وتفكيك الدول المتكاملة، وخير دليل على ذلك لما هو حاصل في المنطقة العربية من خلال مشروع الشراكة الأورومتوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية. و خاصة فى ظل ما تفرضه العولمة من تحديات و فرص مختلفة الأبعاد و الاتجاهات .

المبحث الثالث : نماذج من التكامل الاقتصادي فى الدول النامية

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، نعرض فيها أهم التجارب القائمة في الدول النامية تتقدمها السوق الإفريقية الجنوبية المشتركة (الكوميسا) ثم رابطة دول جنوب شرق آسيا(آسيان) وثالثا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

المطلب الأول : السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا *COMESSA

[1] عبد الوهاب الرميدى ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي فى الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه (منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 257 .

* COMESSA : Common Market for Eastern and Southern Africa.

تعتبر القارة الإفريقية من بين مناطق العالم التى أخذت فيها التجزئة السياسية و الاقتصادية أبعد مدى لها، إذ أن أغلبية البلدان بها قد أقامتها الدول الاستعمارية ضمن حدود رسمتها لها، لذلك فمنذ حصول بلدانها على الاستقلال السياسي أبدت توجها متزايدا نحو إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، و ذلك من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة الاقتصادية الدولية، ومن بين هذه التكتلات الاقتصادية السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا التي تعتبر أحد أهم و أحدث محاولات التكامل الإقليمي فى القارة الإفريقية لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى نشأتها و أهدافها و أهم ملامحها الاقتصادية و كذا استعراض أهم معوقاتها .

الفرع الأول : نشأة الكوميسا و مراحل تكاملها

و تعد الكوميسا أحد أهم و أحدث محاولات التكامل الإقليمي فى القارة الإفريقية ، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى ظروف نشأتها و مراحل تكاملها

1- نشأة الكوميسا :

اتفقت الدول الافريقية على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتعزيز التجمعات التعاونية الاقتصادية و الشبه الإقليمية القائمة و إنشاء تجمعات جديدة حسب الحاجة لتغطية القارة باسرها وذلك من خلال هذه الترتيبات[1]،فعقدت الدول المستقلة فى إقليم شرق و جنوب إفريقيا، بدعوة من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، مؤتمرا وزاريا فى لوساكا (زامبيا) 1965 أوصى بإنشاء جماعة اقتصادية لدول الإقليم، بتشكيل مجلس وزراء مؤقت لها يتولى إعداد برامج التعاون الإقتصادي فيما بينها. و بناءا على توصية من هذا الأخير وقعت عشر دول (إثيوبيا ، بوروندي، تنزانيا، رواندا ، زامبيا ن كينيا ، مدغشقر ، مالاوي و موريشيوس) إتفاقية تعاون، و خلال السبعينيات تزايد إلحاح الحاجة لإنجاز التكامل الإقليمي لعدة أسباب [2]:

1- معالجة ما ترتب عن إنهيار الاتحاد الذى كان يضم دول شرق و وسط إفريقيا .

2- الحاجة إلى إقامة تجمع إقتصادي يستطيع مواجهة نظام جنوب إفريقيا العنصري .

3- إدراك دول شرق و جنوب إفريقيا أنه لا بديل أمامها من إتخاذ إجراءات الاعتماد على النفس فى جميع القطاعات للتخفيف من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية .

و عقب إنهيار جماعة شرق إفريقيا ، وقعت 16 دولة من دول الإقليم فى مؤتمر لوزراء التجارة و المالية و التخطيط فى مارس 1978 إعلان لوساكا بالعمل على إقامة جماعة اقتصادية إقليمية بدءا بإنشاء منطقة تجارة تفضيلية فى شرق و جنوب إفريقيا يجرى الإرتقاء بها تدريجيا . و وقع رؤساء دول و حكومات الإقليم فى أواخر 1981 معاهدة لهذه المنطقة و البروتوكولات الملحقة بها، و دخلت حيز النفاذ فى 30 / 09 /1982 ،[3] و بدأت تسع دول هي أثيوبيا، أوغندا، جزر القمر، جيبوتى، زامبيا ، الصومال و كينيا ، مالاوي ، موريشيوس ، بتنفيذ أحكامها فى يوليو 1984 ثم

[1] هشام محمد أحمد عمارة ، مرجع سابق، ص ص 169،168.

[2] محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية و مغراها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1، بيروت، ديسمبر 2004، ص 123.

[3] أسامة المجدوب ، مرجع سابق، ص 250.

إنضمت لها فيما بعد باقى دول الإقليم (13 الدولة الأخرى).[1] ثم إنضمت فى الأخير كل من مصر و السيشل سنة 1997، فأصبحت بذلك المجموعة تضم فى عضويتها 21 دولة من شرق و جنوب إفريقيا و تعتبر بذلك الكوميسا أكبر تجمع إقليمي في إفريقيا وهي (مصر، السودان، إثيوبيا، إريتيريا، جيبوتي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، مالاوي، سيشل، مورشيوس، جزر القمر، مدغشقر، زمبيا، زيمبابوي، أنجولا، سوازيلاند، نميبيا، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب).

و لقد حددت المعاهدة و بروتوكولاتها أهداف المنطقة فى تعزيز التعاون و التكامل فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادي ، خاصة التجارة و الجمارك و النقل و المواصلات و الزراعة و الموارد الطبيعية و الشؤون النقدية و الاستخدام الأمثل للمهارات الفنية و المهنية و رفع مستوى معيشة الشعوب عن طريق توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء ، و إقامة سوق مشتركة بحلول سنة 2000 بما يسمح بحرية انتقال السلع و رأس المال و العمل فى الإقليم و المساهمة فى النهوض بالجماعة الاقتصادية الإفريقية ، و فى تقديم و تنمية الدول الإفريقية .

و تحقيقا لإلغاء الحواجز الجمركية ، فقد سعت 5 دول هي (جزر القمر ، اريتريا ، السودان ، أوغندا و زيمبابوي) بخفض رسومها الجمركية سنة 1996 ،بنسبة 80% ، فى حين خفضت كل من (كينيا و مالاوي و مرشيوس و تنزانيا) 70 % ، أما بقية الدول فقد خفضت من 60 إلى 70 % .[2] و يكشف هذا عن العديد من المشاكل التى تواجه الاتفاقية ، و حول النجاح أو الإخفاق الذى قد تحققه الاتفاقية[3] فهناك و جهة نظر المناصرون المتفائلون الذين يعتقدون أن السنوات العشر القادمة كفيلة بتحقيق تحسين مستمر للاقتصادات الافريقية ، و أن الاتفاقية ستجعل أعضائها سوقا واحدة تتاح فيها حرية الحركة للأفراد و السلع ، و يتم فيها رفع القيود الجمركية و غيرها ، مما يؤدى إلى اقبال واسع للمشترين، و انهاء المنافسة غير المتكافئة بين السلع المنتجة فى هذه الدول .

أما وجهة النظر غير المتفائلة فيعتقد المراقبون للاتفاقية ، أن الأمال المعقودة على الاتفاقية مبالغ فيها بسبب العديد من العوامل و التى من أبرزها – الأوضاع السياسية التى تعيشها الدول الإفريقية و المتسمة بعدم الاستقرار السياسي ، و تعدد أشكال نظم الحكم فى دولها ، و النزاعات القبلية ، و التى تجعل من استقرار أنظمة الحكم أمرا مستبعدا لفترات طويلة ، و ما قد ينجم عن ذلك من تغيير فى علاقات و اتفاقيات الدول المعنية بالدول الأخرى ، أما العامل الحيوي الآخر و الذى يشكك فى نجاح الاتفاقية ، فهو الأوضاع الاقتصادية المتردية التى تعيشها معظم الدول الافريقية و تخلف هياكلها الانتاجية و أسواقها النقدية و المالية.[4]

2- مراحل التكامل :

[1] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق ، ص 123 .

[2] هيفاء عبد الرحمن التكريتى ، مرجع سابق ، ص 505.

[3] محي الدين حسين عبد الله الطائي، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، الأردن ،1996 ، ص 99.

[4] مصطفى سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية الافريقية ، دراسة قانونية، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الاسترتيجية ، دار الأهرام ،القاهرة، العدد، 113، تموز 1993، ص 28.

من أجل معالجة التدنى فى الآداء الاقتصادي أقرت سلطة المنطقة فى لوساكا سنة 1992 ، استراتيجية حددت أسس التعاون الإقليمي فى ثلاث مراحل على النحو التالى :

1- إقامة منطقة تجارة تفضيلية : تتخذ فيها بعض الإجراءات لتحرير التجارة مثل تخفيض التعريفة الجمركية و صولا إلى إلغاءها و إزالة العوائق غير الجمركية للتجارة ، و الاتفاق على منشأ المنتجات لكي تتمتع بالمعاملة التفضيلية و على تصنيف مشترك للتعريفة و قواعد مشتركة لتقييم السلع لأغراض المعاملة الجمركية، و تبسط الإجراءات و الوثائق الجمركية .و يساند هذه الإجراءات برامج لإعادة تأهيل نظم النقل البري بالسكك الحديدية و تحقيق الترابط بينها ، بالإضافة إلى برامج لتشجيع الاستثمارات فى الدول الأعضاء[1].

2- السوق المشتركة : و فى هذه المرحلة يتم تحويل المنطقة إلى سوق مشتركة تتضمن تعميقا للتكامل يكفل حرية انتقال رأس المال و العمل و ممارسة النشاط الاقتصادي ، و توحيد المواصفات و المعايير و ضبط الجودة ، و إزالة القيود على حركة السلع و الأفراد ، و توحيد ضرائب القيمة المضافة و الرسوم على الانتاج و قوانين الشركات و حقوق الملكية الفكرية ، وقوانين الاستثمار و الضرائب و توحيد العملة و إقامة اتحاد نقدي و تطبيق تعريفة خارجية مشتركة .[2]

3- إقامة جماعة إقتصادية و هذه هي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل و الهدف منها هو تحقيق مستويات أعلى من التعاون .و كذا مساعدة الدول الأعضاء على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لزيادة اندماجها فى الاقتصاد العالمي فى ظل قوانين التجارة العالمية و الأعراف الدولية .[3]

4- إنشاء اتحاد جمركي بتعريفة جمركية خارجية مشتركة فى سنة 2004، بالإضافة إلى تنسيق الإدارة الجمركية.[4]

الفرع الثالث: الملامح الاقتصادية لدول الكوميسا

تتمتع دول السوق المشتركة لشرق و جنوب إفريقيا (الكوميسا) بمزايا نسبية تشكل إلى حد كبير عوامل إيجابية فى إقامة تكتل اقتصادي سياسي إقليمي قوى فى مواجهة التكتلات الأخرى، فدول الكوميسا تحتل رقعة جغرافية واسعة النطاق، حيث تبلغ مساحة التجمع حوالى 12.4 بليون كيلومتر مربع ، ما يوازى 41 % من مساحة القارة الإفريقية، كما يضم التجمع تكتلا بشريا ضخما يناهز 430 مليون نسمة، أي ما يزيد على نصف سكان القارة و هو بهذا يمثل أكبر تجمع اقتصادي إفريقي .[5]

---

[1] عصام محمد محمد، السوق الافريقية المشتركة ، قضايا دولية ، العدد 2005 ، 1993 ، ص 25.

[2] محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي ، مرجع سابق ، ص 125

[3] عبد العزيز سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار العولمة ، طبعة 1 ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية ، 2001 ،ص17.

[4] Government Of Egypt, Ministry: Of Trad and Supply, Final report: Strategy for regional economic integration , September 1998, p 55.

[5] محمود الطنطاوي ، سهير معتوق ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، سنة 1997 ، ص 216 .

وعمليا يمكن أن تقاس الأهمية النسبية و القدرة التنافسية لأي اقتصاد بعدة مؤشرات من ضمنها معدلات النمو الاقتصادي ، وحجم الصادرات و الواردات ، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى، و هذا ما سنتناوله من خلال النقاط التالية :

1- معدل النمو الإقتصادي للناتج المحلى

يمكن التعرف على معدل النمو الاقتصادي فى دول الكوميسا من خلال تتبع معدلات النمو السنوي فى الناتج المحلى الإجمالي .من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ أن أغلب دول التكتل دأبت على تحقيق معدلات نمو موجبة خلال الفترة ، أن أكبر معدلات نمو موجبة محققة كانت فى إثيوبيا و روندا و مالاوي و أوغندا ، وهناك من بين التجمع دولا حققت معدلات نمو متزايدة خلال الفترة _ باستثناء سنة 2009 _ و نذكر من بين هذه الدول مالاوي، و التى قفز فيها معدل النمو 2.3 % سنة 2005 إلى حوالي 7.6 % سنة 2009

كما نلاحظ أيضا أن هناك دولا تراجعت فيها معدلات النمو لدرجو كبيرة مثل جزر القمر و إريتريا و سيشل و زيمبابوي ، و هذه الأخيرة و التى وصل فيها معدل النمو (سالب) لسنة 2008 إلى – 14.4 % .

وعلى العموم عرفت بعض دول الكوميسا تحسنا فى معدلات نموها على مر السنوات الخمسة الماضية _ رغم الأزمة المالية العالمية _ و يعود هذا التحسن فى جانب منه إلى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلى ، إضافة إلى تراجع الصراعات السياسية و بؤر التوتر و فى المنطقة مما انعكس إيجابا على بيئة الأعمال و مناخ الاستثمار .

كما يرجع هذا الارتفاع إلى بعض الأسباب الأخرى كزيادة صادرات الكوميسا من المواد الخام وزيادة أسعارها نتيجة التقدم الصناعي الذي شهدته الدول المتقدمة وزيادة الطلب عليها.

الجدول رقم (04): معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى دول الكوميسا (2005– 2009)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009
بورندي	0.9	5.3	3.6	4.5	3.5
جزر القمر	4.2	1.2	1-	1.0	1.8
الكونغو الديمقراطية	7.9	5.6	6.3	6.2	2.7
جيبوتي	3.2	4.8	5.2	5.8	5
مصر	4	6.8	7.1	7.2	4.6
إريتيريا	2.6	1-	1.3	11.3-	3.6
إثيوبيا	12.6	11.6	11.4	10.8	8.5
كينيا	5.8	6.1	7	1.6	2.6
مدغشقر	4.4	5	6.3	7.3	3.7-
مالاوي	2.3	7.9	7.4	9.7	7.6
مويشوس	3.1	3.6	4.6	5.1	2.1
ليبيا	9.9	5.9	6.0	3.8	2.1

رواندا	7.1	5.5	6	11.2	4.1
سيشل	1.2	5.3	5.3	0.9-	7.6-
السودان	6.3	11.2	10.5	6.8	4.5
سوازيلاند	2.2	2.8	2.4	2.4	1.2
أوغندا	6.8	5.1	6.5	8.7	7.1
زامبيا	5.2	6.2	5.3	5.7	6.4
زيمبابوي	4-	5.4-	6.1-	14.4-	5.7

المصدر: صندوق النقد الدولي ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ، آفاق الاقتصاد العالمي (الاسكان و الدورة الاقتصادية) ابريل 2010 ، ص ص : 245 ، 247

http://donnees.banquemondiale .org/indicateur .consulté .le28 /06/2011

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك دولا لا يصل فيها معدل الناتج المحلي الإجمالي إلى 3% فى بعض السنوات لبعض الدول كجزر القمر و إريتيريا و كينيا و سوازيلاند و هذا يعود لضعف القدرات الانتاجية و عدم توفر رؤوس الأموال الكافية لإحداث الاستثمارات كما يرجع هذا الانخفاض إلى طبيعة اقتصاديات الكوميسا التي تتميز بصغر الحجم. وهناك بعض الدول التي حققت معدلات نمو موجبة، كالكونغو و التي حققت معدل نمو وصل إلى حوالي7.6 %خلال 2005 و إثيوبيا التى و صل فيها معدل النمو إلى أعلى مستوى له فى سنة 2005 بمعدل 12.6 % ، كما أن هناك بعض الدول التى حققت معدلات نمو سالبة تقريبا خلال كل سنوات الفترة مثل زيمبابوي التى وصل فيها معدل النمو الاقتصادى إلى أدنى مستوى له سنة 2008 حيث وصل إلى – 14.4 % ، و كل هذه التذبذبات فى معدلات النمو الاقتصادى تعود إلى عدم التجانس فى إقتصاديات هذه الدول بالإضافة إلى عدم الاستقرار فى الجانب الإقتصادي و السياسى .

2- حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن إجمالي التجارة البينية قد عرف تزايدا ملحوظا من حوالى 9074.1 مليون دولار سنة 2007 إلى 14329.4 مليون دولار سنة 2008 ، حيث بلغ إجمالى الصادرات البينية 4520.3 مليون دولار سنة 2007 ليصل سنة 2008 إلى 6985.7 مليون دولار، وذلك بنسب تتراوح مابين 4.21 % و 4.44 % من إجمالى صادرات التجمع إلى العالم الخارجي ، و من ناحية أخرى وصل إجمالى الواردات البينية سنة 2007 إلى 4553.8 مليون دولار ليرتفع سنة 2008 إلى 7343.7 مليون دولار . و ذلك بنسب تتراوح مابين 4.74 % و 4.87 % من إجمالى صادرات دول التجمع إلى العالم الخارجى .

و من الملاحظ أيضا أن أهم الدول التى تقوم بأعلى معدلات التجارة البينية نجد مصر ب 2834 مليون دولار و كينيا ب 2066.6 مليون دولار و زامبيا ب 1635.7 مليون دولار ...، و غيرها وهذا ما يؤكد دور و أهمية هذه الدول فى زيادة و نمو حجم التجارة البينية و يجسد آلية تفعيل التكامل الاقتصادي، و نجد كذلك أنه بالرغم من

الإمكانيات الهائلة للكوميسا فإن حجم التجارة البينية لا يزال دون المستوى حيث لم يتعدى حجمها نسبة 4.63 % من إجمالى التجارة مع العالم، وهي نسبة ضعيفة فى مجموعة إقتصادية لها مقومات و إمكانات هائلة.و هذا ما يثير الكثير من التساؤلات عن انخفاض نسبة و قيمة التجارة البينية بعد قيام التكتل الاقتصادي و تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة القيود على التجارة الدولية .

الجدول رقم (05): حجم التجارة البينية بين دول الكوميسا (2007 و 2008) الوحدة : بالمليون دولار.

الدول الأعضاء	الصادرات		الواردات		إجمالى التجارة البينية	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008
بورندي	69.2	24.4	175.4	75	244.6	99.4
جيبوتي	31.7	2.1	108	44.6	139.7	46.7
مصر	494.3	1669.9	312.2	1164.1	806.5	2834
إريتيريا	6.3	4.3	4.9	4.5	11	9.29
إثيوبيا	124.7	152.5	213.7	324	338.4	476.5
كينيا	1303.5	1656.6	428.3	410.9	1731.8	2066.6
جزر القمر	0.2	00	2.8	14.1	3	14.1
مدغشقر	55.4	13.2	122.8	68.7	178.2	81.9
موريشيوس	144.5	166.4	120.8	140.8	265.3	307.2
مالاوي	183.7	284	140	596.6	323.7	880.6
ليبيا	153.5	233.2	278.5	932.5	432	1165.7
رواندا	56.3	216.1	264.9	408.2	321.2	624.3
سيشل	1.1	2.1	26	48.5	27.1	50.6
السودان	66.6	134.41	441.5	892.7	508.1	1027.11
سوازيلاند	191.1	168	25.5	51.1	216.6	219.1
أوغندا	456.3	668.5	515.9	570.6	972.2	1239.1
زامبيا	667.7	855.2	394.6	780.5	1062.3	1635.7
الكونغو الديمقراطية	188.1	511.3	665.8	718.5	853.9	1230
زيمبابوي	326.1	223.3	312.2	97.6	638.3	320.9

إجمالى تجارة الكزميسا البينية	4520.3	6985.7	4553.8	7343.7	9074.1	14329.4
إجمالى التجارة مع العالم	107144	157055	95962	150602	203106	307657
نسبة التجارة البينية	**4.21**	**4.44**	**4.74**	**4.87**	**4.46**	**4.46**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : comessa annual report 2009 ,pp : 17-21

المطلب الثاني: رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN *

تشمل منطقة جنوب شرق آسيا عشر دول هي ، أندونيسيا ، سلطنة بروناي ، تايلاندا، سنغافورة، الفلبين، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ماليزيا، ماينمار، و تتميز هذه الدول بوفرة فى الموارد الطبيعية خاصة الغابات و المعادن، و بحدة التفاوت بينها، سواءا فى المساحة أو عدد السكان أو متوسط الدخل الفردي و هو التفاوت الأعلى بين جميع التجمعات الإقليمية الاخرى، و لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير و تنمية اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوان و هونغ كونغ، وكوريا الجنوبية و سنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية،

و تلعب هذه الدول دورا فعالا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية و المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا و التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وأهمها في القارة الآسيوية خاصة بعد ضم الصين لعضويتها.[1]

الفرع الأول: نشأة الآسيان و مسيرة التعاون

وقع وزراء خارجية الدول الخمس (أندويسيا ، ماليزية ، سنغافورة ، تايلاند ن الفلبين) إعلان بانكوك ب (تايلاندا) إنشاء الرابطة فى 08/ 08 / 1967 كنوع من الحلف السياسي لمواجهة التوسع الشيوعي فى المنطقة، و قد تعرضت أعمالها للتعثر حتى منتصف السبعينات بسبب خلاف بين الفلبين و ماليزية حول ولاية صباح. ثم إنضمت سلطنة بروناي للرابطة بعد أسبوع من استقلالها سنة 1984. و إهتمت هذه الدول بتعزيز السلام و الأمن و الاستقرار فى المنطقة و مساعدة الدول المجاورة لها على التخلص من النفوذ الشيوعي ثم ضمها إلى الرابطة، فأصبحت الفيتنام العضو السابع فى منتصف 1995. و تقدمت الدول الثلاثة الباقية فى المنطقة ، كمبوديا و اللاوس و ماينمار، بطلبات عضوية سنة 1996 ، فقبلت عضوية لاوس و ماينمار فى سنة 1997 ، و تأجلت عضوية كمبوديا الكاملة بسبب الإضطرابات التى تعرضت لها، و لحين إستفائها إصلاحات تؤدى إلى فتح سوقها . و بانضمامها فى 30 / 04 / 1999 اكتمل تشكيل الرابطة من الدول العشر بالإقليم [2].

* ASEAN : Association of South-East Asian Nation .

[1] عبد الوهاب الرميدى ، التكتلات الاقتصادية و تفعيل التكامل فى الدول النامية فى عصر العولمة ، مرجع سابق ، ص 213.

[2] محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي (بتصرف) ، مرجع سابق ، ص 280 .

و قد اتجهت الرابطة منذ الثمانينات إلى إجراء مراجعة تهدف إلى تعزيز تعاونها الصناعي ، و مواجهة التحدى الذى يفرضه قرب الإقليم من دول تحقق نموا سريعا فى التصنيع (اليابان ، و الدول حديثة التصنيع ،و الصين) . و من جهة أخرى فقد اضطرت بعض الدول الأعضاء إلى إجراء إصلاحات اقتصادية و تحرير للتجارة لتصحيح أوضاعها عقب إنهيار أسعار المنتجات التصديرية فى منتصف الثمانينات .

وعاودت القمة على الاجتماع سنة 1987 بعد توقف عشر سنوات. و أقرت إعلان مانيلا الذى تضمن خطوات تعزيز التعاون فى المجالات السياسية و الاقتصادية و الوظيفية ، مع عدد من التعديلات الهيكلية للرابطة. و قد جري التركيز على خفض عوائق التبادل التجاري و تعديل برامج التعاون الصناعي لإكسابها مزيدا من المرونة و تكثيف جهود القطاع الخاص فى تنفيذها ، و العمل على تنسيق مواقف حكومات الدول الأعضاء فى المحافل الدولية.

و حدثت نقطة تحول ثانية فى مسيرة الرابطة فى سنة 1992 بتحويل الترتيبات التفضيلية إلى منطقة تجارة حرة ، (آفتا AFTA)، هدفها الرئيسى هو تعزيز وضع الرابطة كقاعدة إنتاجية تنافسية موجهة لخدمة السوق العالمية، و ذلك بتوسيع نطاق التجارة البينية و إتاحة إمكانية تعميق التخصص و اقتصاديات النطاق، و كذلك بتحفيز تدفق المزيد من الاستثمارات الاجنبية التى يجتذبها وجود سوق موحدة .

و قد تم عقد إتفاقية تصعيد التعاون الاقتصادي ، كما تقرر تعزيز الأمانة العامة للرابطة لتمارس عملها فى شكل وضع برامج متكاملة لتطوير الآفتا و مراجعة أوجه التعاون لا سيما فى الصناعة و العلم و التكنولوجيا بما فيه حقوق الملكية الفكرية و كذا أوجه التعاون الوظيفي محققة بذلك ترابطا معتبرا فى أعمال الرابطة . و تنفيذا لاتفاقية تصعيد التعاون الاقتصادي قررت قمة 1995 الإسراع بانجاز الآفتا فى 10 سنوات بدلا من 15 سنة، و إضافة التعاون فى مجالات الخدمات و الملكية الفكرية ، و كذا الأخذ بنظام جديد للتعاون الصناعي، و إنشاء **منطقة إستثمارية آسيانية** (**AIA**)، و العمل على لعب دور مؤثر على المستوى العالمي، و المساهمة فى برنامج لتطوير حوض نهر الميكونغ . كما وقع الرؤساء اتفاقية إعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية، و التى دخلت حيز النفاذ فى 1998 .

و قد أقرت القمة السادسة* التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) أولها " خطة عمل هانوي " (HPA) و تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي،و التعجيل بالتحرير التجاري و تنسيق الجمارك، و تنسيق مواصفات السلع ذات الأولوية، و إجراء تسهيلات أخرى للتجارة أهمها آليات تبادل المعلومات.

و قد اقرت قمة 1998 أيضا " بيان الخطوات الجريئة " لتعزيز قدرة الرابطة على الخروج من من الأزمة المالية التى تعرضت لها فى منتصف 1997. و تضمن ثلاث أنشطة : الإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة (الآفتا)، و دعم

* كانت القمم الخمس السابقة في سنوات 1976 بأندونيسيا، 1977 بماليزيا، 1987 بالفلبين، 1992 بسنغافورة، 1995 بتايلاندا.

جاذبية المنطقة للاستثمار، و الإسراع بتحرير الخدمات. و تلا ذلك قيام قمة 1999 غير الرسمية بالتشاور مع القطاع الخاص حول إقامة إقتصاد إلكتروني، لاجتياز الفجوة الرقمية نحو اقتصاد حديث قائم على المعرفة . و وقعت قمة سنة 2000 غير الرسمية " إتفاقية الآسيان الالكترونية" و أقرت " مبادرت التكامل الآسيانى " (IAI) التى تستهدف تقليص التفاوت بين الدول الأعضاء و رفع تنافسية الرابطة من خلال تقديم الدول الأعضاء الأكثر تقدما بمساعدة الأقل تقدما من خلال التدريب و تنمية المهارات و تبادل الخبرات و تقديم قدر أكبر من خدماتها عن طريق تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، بالإضافة إلى اتباع السياسات و التشريعات التى تسهل التجارة الإلكترونية عبر الحدود ، و كذا تنسيق أطر مواصفاتها بين الدول الأعضاء بما يتفق مع المواصفات العالمية .[1]

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و1.29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5.68 مليار نسمة عام 2002. كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا و نيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020.

الفرع الثاني: أهداف الآسيان و العوامل المحددة لمنهج التعاون به

1- أهداف الأسيان

استهدفت الرابطة من خلال هذا التكتل تحويل منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها إلى منطقة سلام و استقرار و تقدم و رخاء و ذلك رغم الخلافات الإيديولوجية و الحروب السائدة ، و قد حدد إعلان بنكوك أهدافها كالتالى:

- تحقيق النمو و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافى، و التعاون المشترك و تحقيق السلام و الاستقرار فى المنطقة من خلال التنسيق السياسي و التعاون الاقتصادي و الاجتماعي و حل الخلافات داخل الرابطة [2].
- رفع المستوى المعيشي للسكان و تحسين قدرات النقل او الاتصال فيما بينها .
- اتخاذ إجراءات محددة لتنسيق سياستها التجارية و علاقاتها الاقتصادية فيما بينها من جهة و بينها و العالم الخارجي من جهة أخرى من خلال توسيع تجارتها البينية أولا و الخارجية ثانيا .
- تعزيز التعاون مع الخارج بما فى ذلك الاتحاد الأوروبي، الصين و أستراليا ،كما تنظم مع اليابان فضاءات لمناقشة القضايا المشتركة فى مجالات الاستثمار و التجارة و نقل التكنولوجيا و مساعدات التنمية .[3]
- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الخلافات فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

[1] محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية مغزاها للتكامل العربي ، مرجع سابق ، ص ص 287 ، 288 .

[2] صهيب جاسم ،كتلة إقتصادية لشرق آسيا – قضايا دولية ، العدد 346 ، أفريل 1996 ، ص 21 .

[3] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق، ص 502 .

- الالتزام بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، و العمل كمنبر لحل النزاعات داخل الإقليم
- التآزر على نحو أكثر فاعلية فى استخدام أنشطتها الزراعية و الصناعية و توسيع تجارتها ، بما فى ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية و تحسين تسهيلات النقل و الاتصالات و رفع مستويات معيشة الشعوب.[1]
- تشكيل منطقة تجارة حرة فيما بينها سنة 1992 و التى دخلت حيز التنفيذ سنة 1993 و هذا ما سيسمح لها بتحمل أعباء التكامل و اقتسام منافعه، و كانت أولى خطوات ذلك بتخفيض التعريفة الجمركية بمعدل 5% على 15 نوع من السلع [2]
- فتح أبواب العضوية فى الرابطة أمام كافة دول المنطقة ، بشرط أن تحترم جميع المبادئ و القواعد دون استثناء.[3]

2- العوامل المحددة لمنهج التعاون بالرابطة [4]

لم تلجأ الرابطة إلى اتباع المنهج التقليدي للتكامل ، و فضلت عليه منهجا تعاونيا ، لذلك فلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل ، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي و التعاون الوظيفي ، لذلك فقد خصصت لها لجانا قطاعية ، و تتمثل هذه العوامل أساسا فيما يلى :

1- اتباع النمط التقليدى للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات ، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، و العمل على تطوير مواردها البشرية .

2- التفاوت بين الاقتصادات القطرية و اختلاف مستويات نموها .فرغم أن اندونيسيا دولة نفطية ، وهي ثانى أكبر دول العالم النامى بعد الهند ، فهي تشغل أكثر من 60% من مساحة الإقليم البالغة 3 ملايين كلم مربع بزراعة القطن .[5]

3- اتباع ماليزيا و السنغافوررة سياسات تصنيع منفتحة على الخارج عن طريق مقاولات الوكالة و اتفاقيات الاستثمار و غير ذلك، و التوجه للتصدير بدلا البقاء و راء حماية مرتفع قطريا أو إقليميا، فضاعفت نصيب القطاع الصناعي فى ناتجها المحلى بالاعتماد على ميزانيتها النسبية و على ما تكتسبه من خبرات لا سيما فى الصناعات الخفيفة كثيفة العمل

4- نجاح السياسات الإدخارية و الاستثمارية، و عدم الحاجة إلى موارد خارجية بالقدر المطلوب فى معظم أقاليم العالم الثالث.

---

[1] محمد محمود الإمام ، نفس المرجع السابق ، ص 281.

[2] أحمد محمد فرج ، الآسيان و الآبيك ، خيارات الإقليمية و العالمية فى شرق آسيا ، السياسة الدولية ، العدد 116 ، القاهرة ، أبريل1994 ، ص 142.

[3] سالم عبد الرحمن خوخي، ظاهرة التكتلات الاقتصادية و آثارها على الاقتصاد العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الجزائر، 2000، ص 57.

[4] www.aseanec.org (26-04-2015)

[5] محمد محمود الإمام ، مرجع سابق ، ص 280.

5- تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تطوير و تنسيق مواقفها لمواجهة المجموعة الاقتصادية الأوروبية و منظمة النافتا فقد عقدت الرابطة فى الفترة 20 إلى 25 تموز سنة 1996 منتدى آسيان الإقليمي الثالث فى جاكرتا / أندونيسيا ضم وزراء خارجية دول الآسيان و ذلك لمناقشة التعاون الاقتصادي لمنطقة شرق آسيا، و الدخول فى حوار مشترك مع الصين و اليابان و كوريا الجنوبية فى المؤتمر الذى عقد فى سنة 1997 و المؤتمر الذى تلاها سنة 1998 لتنسيق المواقف مع هذه الدول لما تشكله من قوة سياسية و إقتصادية و عسكرية متطورة ذات ثقل سياسي و اقتصادي مؤثر فى المجتمع الدولي.[1]

المطلب الثالث : منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

إن التطورات الاقتصادية المتسارعة التى شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين جعلت الدول العربية تتحرك للنهوض بالسوق العربية المشتركة و ذلك انطلاقا من تأسيس جامعة الدول العربية وصولا إلى برنامج إنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، حيث تعد هذه الأخيرة خطوة كبيرة على طريق قيام تكامل إقتصادي عربي، في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.

الفرع الأول : مسيرة التكامل الإقتصادي العربي

لقد مر العمل الاقتصادي العربي المشترك بثلاث مراحل :

1- مرحلة بناء الطموحات (1945- 1970)

تقع الدول التى أسست الجامعة العربية و التى كان عددها سبعة فى المشرق العربي ، وقد دعت اعتبارات سياسية لتشكيلها تأتى فى مقدمتها حساسية الموقف فى منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط _ بلاد الشام _ و بدأ الحوار الواسع حول ما سمي ب " الضمان الجماعي " الذى تكون محوره سوريا. و انتهى الأمر إلى عقد " معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي "، التى وضعت أسس التعاون الاقتصادي العربي فى إطار متطلبات الأمن القومي العربي. و إن أهم ما ميز بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك التركيز على وضع أسس التعاون الاقتصادي و أن مفهوم التعامل التفضيلي بين الدول العربية ، بما يخدم أهداف تلك الدول بتعزيز و صيانة استقلالها و سيادتها، و كان على الدول العربية التى حصلت على استقلال سياسى محدود فى البداية، أن تسعى إلى تعزيز الاستقرار كعامل حاسم فى التعاون الاقتصادي العربي .[2]

و أبرمت خلال تلك الحقبة العديد من الوثائق التأسيسية، و كان ميثاق الجامعة العربية فى مارس 1945 أول وثيقة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية، و الذى أصبح دستورا للعمل الاقتصادي العربي المشترك، و تلا ذلك إبرام معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية فى أبريل 1950 و التى نصت على إنشاء المجلس الاقتصادي .

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي ، مرجع سابق ، ص 503 .

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 ، مرجع سابق ، ص 212 .

لقد انطلقت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فى مطلع الخمسينات، مرتكزة على خمسة مجالات و هي :
التجارة ، المعونات ، الاستثمار، القطاعات الانتاجية و القطاع العمالي . ففى إطار معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي تم إنشاء المجلس الاقتصادي العربي الذى أصبح فيما بعد المجلس الاقتصادي و الاجتماعى العربي ، و قد وقعت هذه المعاهدة فى أبريل 1950 و بدأ تطبيقها عام 1963 حين أعد المجلس الاقتصادي العربي عدة اتفاقات و مشاريع لتشترك فيها بعض أو كل البلدان العربية ، و مثالها " إتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت " ، و الجدير بالذكر أن اتفاقيتي تسهيل التبادل التجاري 1953 و السوق العربية المشتركة، قد اعتمدنا سواء فى الإطار النظري أو التطبيقى، على نموذج السوق الأوربية المشتركة و النظريات التقليدية فى التحرير التجاري. و الركيزة الأساسية التى بنيت عليها توقعات التكامل و نتائجه هي انتقال السلع و البضائع بين مواقع الأساس النهائية. و قد أوكلت عملية إنجاز التبادل التجاري إلى القطاع الخاص بشكل عام و يبدو أن هناك تضاربا فى الوسائل و الأهداف جعل من تحقيق هذا التكامل فى ظل تلك الشروط أمرا صعب الوصول إليه عمليا ، وبالتالي أدى إلى إخفاق هاتين المحاولتين[1] .

و اشتمل التعاون الاقتصادي خلال حقبة الخمسينات على إبرام العديد من الاتفاقيات الجماعية التفضيلية و إقامة المجالس الوزارية و اللجان الدائمة، و التى أنشئت لتحقيق الأغراض الاقتصادية التى نص عليها ميثاق الجامعة و محاولات بناء التكامل الاقتصادي العربي. و كان من أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك .

أولا : إتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية

حيث أقرها مجلس الجامعة فى أيلول 1953، و قد اهتمت الاتفاقية بشكل أساسي بمنح التفضيلات الجمركية فى شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية المتبادلة بين الدول العربية و منح التسهيلات لتجارة الترانزيت بينها. و هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية، بل هي الأولى التى وضعت أسس التجمع الاقتصادي العربي و أحكامه. و قد وقعت بتاريخ 07/05/ 1953 و صادقت عليها سبعة بلدان عربية هي : لبنان ، الأردن ، مصر ، السعودية ،سورية ، العراق ، الكويت [2].

ثانيا : إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين بلدان الجامعة العربية

تتضمن هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات، أولهما هو تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، و الثانى هو انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية . و بالنظر للنوع الأول فإن الاتفاقية تعتبر مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري ، و قد جرى توقيعها معا فى 07 أيلول 1953 و قد صادقت عليها بلدان عربية، هي : الأردن ، لبنان، مصر ، السعودية ، سورية ، العراق [3]، و تحوى مايلي:

---

[1] حسن مرهج العماش، القطاع العام فى التنمية الإقليمية ، تجربة مشروعات التكامل فى المنطقة العربية _ فى التكامل الاقتصادي العربي : الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999 ، ص 52 .

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2000، ص 245.

[3] محمد محمود الإمام ، نفس المرجع سابق ، ص 64 .

1- تلزم الاتفاقية كل طرف بالتزامين، هما تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية إلى بقية البلدان المتعاقدة و منح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة تفضيلية .
2- لم تلزم الاتفاقية الأطراف إلغاء الرقابة على الصرف و التحويل الخارجي .
3- حاولت الاتفاقية أن تعالج حالة من الحالات التى يؤدى فيها تطبيق الرقابة إلى عرقلة المعاملات الجارية، و هي الحالة التى يشهد فيها أحد الأطراف قيودا على الصرف و التحويل ، فى الوقت الذى يكون ميزان مدفوعاته لا يسمح بتحويل المدفوعات بالعملة الأجنبية .
4- شهدت حقبة الخمسينات و الستينات تطور الأهمية النسبية للتجارة البينية لبعض الأقطار العربية كمؤشر على الآثار التكاملية لاتفاقية 1953 ، و إعلان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1957 التى أقرت التحرير الكامل للتبادل التجاري و حرية انتقال رؤوس الأموال إلا أنه لم يتضمن التقريب بين الأطراف من حيث الأهمية النسبية للتجارة البينية ، فلم تكن أهميتها فى التأثير فى التكامل العربي واضحة ، ويستثنى من ذلك المدة 1959- 1961 التى شهدت الوحدة العربية بين سوريا و مصر ، ويستنتج من ذلك : " أن الاتفاقية سنة 1953 قد فشلت فى توليد الآثار التكاملية التى كان يتوقعها المفكر الاقتصادي العربي ، على الأقل عند وضعها ، و حتى إذا نظرنا إلى هذه الآثار على أنها مجرد تحقيق زيادة مهمة فى نسبة التجارة البينية بين الأقطار الأطراف " .

ثالثا :إتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام 1957

التى أقرها المجلس الاقتصادي بموجب قراره رقم (85) عام 1957 و دخلت حيز التنفيذ فى عام 1964، و وقعت عليها خمس دول عربية هي : الأردن ، سوريا ، العراق ، الكويت و مصر، و بعد تنفيذها انظم إليها كل من اليمن و السودان و الإمارات و الصومال و ليبيا. و اهتمت هذه الاتفاقية بإقامة وحدة اقتصادية بين الدول، وانتقال الأشخاص و رؤوس الأموال، و حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و تسهيل حركة النقل و الترانزيت و حقوق التملك . كما نصت على أن تعمل الدول الأعضاء للوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة، على جعل بلادها منطقة جمركية موحدة ، وقد تعزز ذلك بإصدار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره الخاص فى عام 1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة، و وفقا لهذا القرار فإن إقامة منطقة تبادل حر بين دول المجلس يكون قد تم إنجازها نظريا فى عام 1969 .

و مما تجدر الإشارة إليه أن المجلس الاقتصادي العربي كان قد اقترح هذه الاتفاقية بناء على قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بتاريخ 22أيار / مايو 1956 فى دمشق ، وتعبيرا عن الطموح السياسي فى مرحلة حرجة من العمل العربي فى الخمسينات . و شكلت لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية و الخطوات التى يجب أن تتبع لتحقيقها و دون الدخول فى تفاصيل عمل لجنة الخبراء و الأفكار التى طرحت خلالها. [1]

[1] محمد محمود الإمام ،" منطقة التجارة الحرة العربية : التحديات و ضرورات التحقيق " مرجع سابق ، ص 111 .

و رغم ذلك إلا أن هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي العربي قد ساهمت على نحو بين ،فى صياغة و وضع طموحات عربية واسعة كانت محط الاهتمام فى المراحل التالية . كما أن هذه المرحلة شهدت نجاحا عربيا لا ينبغى التقليل من شأنه فى إقامة بنيان تشريعى و مؤسسى للعمل الاقتصادي العربي المشترك . [1]

2- مرحلة بناء أجهزة التكامل الاقتصادي العربي

بدأ التفكير خلال هذه المرحلة بوضع إستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك تقوم على ثنائية المصالح المتبادلة " السياسة المالية " و التعامل التفضيلى مابين الدول العربية، و توظيف الفوائض المالية العربية المتراكمة فى إقامة المشاريع عربية مشتركة تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك و التنمية الاقتصادية العربية . و قد شهدت هذه المرحلة العديد من الانجازات على مستوى العمل الاقتصادي العربي المشترك أهمها : تعزيز آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك بإقامة المؤسسات المالية العربية ، كالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى إفريقيا 1973 و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي 1968، و صندوق النقد العربي 1975، و المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الاستثمار 1970 و الهيئة العربية للاستثمار و الإنماء الزراعي 1976. كما تم إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة المشتركة و الشركات العربية الدولية المشتركة ، كآليات لتوظيف الفوائض المالية النفطية فى العمل الاقتصادي العربي المشترك لتعزيز التنمية الاقتصادية فى الدول العربية. [2]

شهد عقد السبعينات من القرن العشرين تزايدا ملحوظا فى عدد الاتفاقيات الثنائية التجارية العربية ، بسبب أن هذه الاتفاقيات ، باتت أكثر مرونة فى مراعاتها الظروف الخاصة بين طرفي الاتفاقية . على خلاف الاتفاقيات الجماعية التى لم تكن تراعي ذلك . كما أن تراكم الفوائض المالية للبلدان النفطية العربية دفعها إلى عقد الاتفاقيات فيما بينها بسبب ظروفها الاقتصادية المتشابهة .[3]

وتميزت المدة 1971 _ 1981 بسريان قانونى لاتفاقية 1953، و قد أتخذ قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فى ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية و التى تعد أول خطوة عملية نحو تفعيل التبادل التجاري المتعدد الأطراف بين البلدان العربية . و قد تحقق فى ظلها زيادة مهمة فى حجم الصادرات و الواردات البينية العربية على مستوى الأقطار العربية فى مجموعها ، و على مستوى كل قطر على حدى . فقد ارتفع مجموع الصادرات العربية البينية من 785 مليون دولار فى 1971 إلى نحو 9.5 مليار دولارفى سنة 1981 ، و ارتفع مجموع الواردات البينة العربية من نحو 922 مليون دولار إلى حوالى 9.4 مليارات دولار فى السنتين المذكورتين ، و فى المدة نفسها حققت صادرات و واردات الأقطار العربية مع العالم ككل زيادة ضخمة، حيث ارتفعت هذه الصادرات من 14.9 مليار دولار فى

[1] محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين ، مرجع سابق، ص 100 .

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير العربى الموحد 2005 ، ص 99

[3] شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها و توقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول،بيروت، 1986، ص ص :447 ، 448

1971 إلى 215 مليار دولار فى 1981 ، و الواردات من حوالى 8.8 مليار دولار إلى حوالى 38.2 مليار دولار فى السنتين المذكورتين . [1]

وقد وقفت العديد من العقبات خلال السبيعنات و الثمانينات دون الارتقاء بالعمل الاقتصادي العربي المشترك إلى المستويات التكاملية المرجوة ، بالرغم من إنشاء العديد من المنظمات العربية المتخصصة بهدف المساهمة فى عملية التنمية الاقتصادية خلال هذه المرحلة من العمل الاقتصادي العربي المشترك ، إلا أن هذه المساهمة لم تكن بالمستوى المطلوب و كان هناك ازدواجية فى أعمالها و ارتفاع فى كلفة إدارتها ، مما دفع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي إلى إعادة النظر فى هذه المنظمات و إعادة هيكلتها بهدف زيادة فعاليتها و احتواء تلك الازدواجية .[2]

3- مرحلة بروز التكتلات الإقليمية العربية

برز منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين اتجاه نحو التكامل على المستوى الإقليمى و ذلك مع قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي 1981، وتعزز هذا الاتجاه مع قيام مجلس التعاون العربي و اتحاد المغرب العربي سنة 1989. و قد نجح مجلس التعاون لدول الخليج العربي بتحقيق نوع من التنسيق و التعاون بين أعضائه و ذلك بسبب توفر الموارد المالية الضخمة و التشابه الكبير فى الأنظمة و السياسات الاقتصادية

أما مجلس التعاون العربي و اتحاد المغرب العربى فقد واجهها بعض الصعوبات و التطورات التى أدت إلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي و تجميد نشاط مجلس التعاون العربى سنة 1990 بسبب إختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه. و هكذا نجد أن اتفاقية التعاون الخليجى هي الاتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول، و لو ان هذه الاتفاقية قد اتخذت منحى إقليميا و لم تأخذ فى إعتبارها الإطار القومي الشامل ، و قد قامت بعض دول المجلس بتطبيق الإعفاءات المنصوص عليها فى إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة و هذا ما يعنى بأن التعريفة الموحدة الخليجية غير قابلة للتطبيق[3] . كما أن ارتفاع مستوى المعيشة فى بلدان مجلس التعاون لا يعكس ارتفاعا فى مؤشرات الأداء الاقتصادي بسبب ضعف القاعدة الاقتصادية خارج قطاع النفط ، فالنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط مازال مرهونا بالإنفاق العام، و متى ما انخفضت صادراتها النفطية ، فإنها ستواجه مشاكل فى تمويل وارداتها ، و التى يصعب تخفيضها بشكل واضح بدون أن تتعرض هذه البلدان لمخاطر سياسية و اجتماعية.[4] كما قد شهد عقد الثمانينات قيام تكتلات اقتصادية عربية إقليمية انطلاقا من تقاربها الجغرافي[5].

---

[1] سميح مسعود، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الطموح و الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1، بيروت ، 2001،ص 109.

[2] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربى الموحد 2005،مرجع سابق، ص 99

[3] زايد عبيد الله الصباح ، اتحاد المغرب العربي : الطموح و الواقع ، المستقبل العربي ، العدد 236 ، تشرين الأول / أكتوبر 1998 ، ص 34 .

[4] محمد توفيق صادق ، التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس فى السبعينات و آفاق المستقبل ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1986 ، ص ص 84 ، 85 .

[5] عبد الصاحب العلوان ، قضايا التكامل الاقتصادي العربي و الأمن الغذائى : التطورات و التحديات و آفاق المستقبل ، المستقبل العربي ، العدد 267 ، آيار / مايو 2001 ، ص 95 .

أما تأسيس اتحاد دول المغرب العربي فقد تم بعد التوقيع على معاهدته فى 17 شباط / فبراير 1989 و كان الهدف منه توحيد التعريفة الجمركية الخارجية لهذه الدول الأعضاء : الجزائر ، تونس ، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا. و قد بدأت مظاهر الركود و التعثر تظهر نشاطاته مع نهاية سنة 1994 .

و على الرغم من أن الحكومات الأعضاء فيه كانت قد وقعت على ست و ثلاثين اتفاقية فى كافة مجالات التعاون خلال المدة من 23 كانون الثانى / يناير 1990 حتى 02 نيسان / أبريل 1994 ، فإن الغالبية العظمى لهذه الاتفاقيات الاتحادية لم تنفذ . بل أن الاتفاقيات الأساسية للاتحاد مثل المعاهدة الجمركية الموحدة ، و منطقة التبادل التجاري الحر لم تخرج من طور الأمان . [1]

و فى تقييم التجربة التكاملية الإقليمية يشير " عبد الحميد إبراهيمى " إلى أنه حتى المحاولات الرامية لتحقيق التكامل الإقليمى، لم تكن سوى محاولة اقتباس آلى و تقليد شكلى لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى فى العالم. من حيث الهياكل الإدارية و حيثيات القرارات و ليس من حيث التطبيق طبعا ، كتجربة السوق الأوروبية المشتركة ، دون النظر إلى الإمكانات الفعلية لواقع البلدان العربية و مدى ملائمة تلك التجارب لظروفها التاريخية ، الاقتصادية، و الاجتماعية و السياسية، و تم خلال المرحلة الثانية فى مسيرة العمل العربي المشترك بناء مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك، و توسعت و تنوعت خلالها القواعد الانتاجية للدول العربية . [2]

الفرع الثانى : واقع التجارة العربية فى ظل منطقة التجارة الحرة

سنحاول التعرف على واقع التجارة العربية فى ظل منطقة التجارة الحرة من خلال التطرق أولا إلى واقع التجارة و اتجاه التجارة العربية الاجمالية و أدائها بالنسبة للتجارة البينية .

1- اتجاه التجارة الإجمالية العربية

تراجعت التجارة الإجمالية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين سنة 2009 ، فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية، سجلت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة أعلى نسبة تراجع بلغت 43.2% ، وقد تبعها تراجع الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة37.6% ، وجاءت بعد ذلك الصين التي انخفضت الصادرات العربية إليها بنسبة 32.2% ، فانخفاض الصادرات العربية إلى كل من اليابان وباقي دول آسيا بنسبة 30.7 % و % 20.3على التوالي .وقد سجلت الصادرات العربية البينية نسبة انخفاض أقل بلغت 19.7 %

وقد أفضت هذه التطورات إلى تغير طفيف في حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية .فقد حافظ الاتحاد الأوروبي، وهو الشريك التجاري الأول بالنسبة لغالبية الدول العربية، على أعلى حصة في الصادرات العربية، وذلك بالرغم من تراجعها من % 17.3 في سنة 2008 إلى 15.8% في سنة .2009 كما سجلت حصة الولايات المتحدة في الصادرات العربية تراجعاً من 10.5% إلى 8.7 %خلال الفترة نفسها .بينما حافظت كل من

[1] عبد المنعم السيد على ، الاقتصاد السياسي للمداخيل الإقليمية للتكامل الإقتصادي العربي ، عمان ، 1996 ، ص ص64 ،65 .

[2] عبد الحميد براهمى ، أبعاد العالم العربي و آفاقه " ، مجلة شؤون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين بالشارقة ، العدد 36 ، شتاء 1992 / 1413، ص ص 279 ، 280 .

اليابان والصين على حصتهما في الصادرات العربية بنسب 12.8% و 6.7% على التوالي في سنة 2009 أما الصادرات البينية العربية والصادرات العربية إلى باقي دول آسيا فقد ارتفعت حصتهما في إجمالي الصادرات العربية من 8.7%و17.7% على التوالي في سنة 2008 إلى10.3% و 20.8 % على التوالي في سنة 2009 .

و بالنسبة لصادر الواردات العربية، فقد تراجعت قيمتها مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين في سنة2009 ، وسجلت قيمة الواردات العربية من اليابان أعلى نسبة تراجع بلغت 26.5% ، وجاءت بعدها قيمة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بانخفاض نسبته 19.8% ، آما انخفضت قيمة الواردات البينية العربية والواردات العربية من الولايات المتحدة ومن الصين بنسبة 19.5% و 12 % و 4.2% على التوالي في سنة 2009 . وفي جانب حصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الواردات الإجمالية العربية، فقد حصل تغير طفيف، حيث تراجعت حصة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي، وهو أيضاً الشريك التجاري الأول لغالبية الدول العربية، من حوالي 31% في سنة 2008 إلى 28.9% في سنة 2009 ، آما تراجعت بصورة طفيفة حصة الواردات البينية العربية والواردات العربية من اليابان من حوالي 12 % و 5.1%إلى 11.2 % و 4.4 % على التوالي خلال الفترة نفسها . وفي المقابل، ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول آسيا والصين والولايات المتحدة من 13.3 % و 10.1 % و % 8.5 على التوالي في سنة 2008 إلى 18.1 % و 11.3 % و 8.7 % على التوالي في سنة 2009 .[1]

2- أداء التجارة البينية

أدى تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي في الدول العربية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية لعالمية إلى انخفاض متوسط قيمة التجارة البينية ([1]في سنة 2009 بنسبة 19.6 % لتبلغ نحو 83.8 مليار دولار وذلك مقارنة بقيمة 88.4 مليار في سنة 2008 وانخفضت قيمة الصادرات البينية بنسبة 19.7 % ، كما سجلت قيمة الواردات أيضاً انخفاضاً بنسبة 19.5 % .

الجدول رقم(06) : أداء التجارة البينية العربية (2005 – 2009)

	القيمة) (مليار دولار)					معدل التغير السنوي(%)					معدل التغير السنوي للفترة (2008-2005)%
	2005	2006	2007	2008	2009[2]	2005	2006	2007	2008	2009	

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2010 ، مرجع سابق ، ص 167

[1] يفترض نظرياً أن قيمة الواردات البينية العربية هي قيمة الصادرات البينية العربية نفسها زائدة تكاليف الشحن والتأمين (CIF) و لكن يلاحظ عملياً اختلاف هذه القيم حيث تظهر البيانات المجمعة من المصادر الوطنية أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية على أساس(CIF). وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عديدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، والاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة .ولغرض تذليل تأثير الفوارق الإحصائية بين هذه الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية، تم احتساب متوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷2 للتوضيح والمساعدة على التحليل فقط.

متوسط لتجارة البينية العربية [1]	46.2	56.1	67.6	88.4	83.8	36.5	21.5	20.4	30.8	19.6-	24.2
الصادرات البينية العربية	48.3	58.6	71.0	93.0	74.7	33.8	21.5	21.0	31.1	19.7-	24.4
الواردات البينية العربية	44.1	58.6	64.2	83.8	67.5	39.7	21.6	19.8	30.6	19.5-	23.9

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،لسنة 2010 ، مرجع سابق ، ص : 172

(1) (الصادرات + الواردات)÷ 2

(2) بيانات أولية.

وعلى صعيد أداء الدول فرادى، سجلت جميع الدول العربية انخفاضاً في صادراتها البينية، باستثناء مصر والسودان، حيث تراوحت نسب الانخفاض بين % 0.4 بالنسبة للأردن و 53.2% بالنسبة لليمن. و في المقابل، سجلت قيمة صادرات مصر إلى الدول العربية زيادة ملحوظة بنسبة 19.6% لتبلغ نحو 8.3 مليار دولار في سنة 2009 ، واستمرت أيضاً قيمة صادرات السودان إلى الدول العربية في النمو لتبلغ نسبة 14.4 % خلال الفترة نفسها.

وفي جانب الواردات البينية، فقد تراجعت قيمتها في جميع الدول العربية، باستثناء الجزائر والعراق .ولقد تراوحت نسب التراجع بين 12.7 % بالنسبة للسودان و 71 % بالنسبة لجيبوتي .و يعزى تراجع التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية من جانبي الواردات والصادرات إلى الأوضاع الأمنية الصعبة التي يمر بها اليمن .ومن جهة أخرى، قفزت واردات الجزائر من الدول العربية بنسبة 46.5 % ، في حين ارتفعت واردات العراق من الدول العربية بنسبة % 7.5في سنة 2009 ويلاحظ أن الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال سنة 2008 ، قامت بإزالة جميع الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بداية من سنة 2009 ، مما أسهم كثيراً في تنشيط حركة التجارة بين الجزائر والدول العربية .وعلى سبيل المثال، تشير بيانات التجارة الخارجية لسنة2009 ، أن الواردات الجزائرية من مصر تضاعفت بنحو 225 % ، ومن سورية بنحو 131 % ، ومن الإمارات بنحو 82 % ، و كل من تونس والسعودية بنسبة.31.5 % .[1]

3. مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

ويتبين من المقارنة أن تطور مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية، من جانب الصادرات خلال عامي2005 و 2009، كانت أعلى وأوضح بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في ظل قيام الدول الأعضاء في المنطقة بإزالة الرسوم الجمركية بالكامل على السلع ذات المنشأ العربي منذ سنة 2005 .[2]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2010 ، مرجع سابق ، ص 173.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 154.

وبمقارنة مساهمة التجارة البينية للتجمعات العربية مع التجارة البينية لتجمعات دولية غير عربية، يتبين أن تجمعي دول المركوسور ودول آسيان تشارك تجارتهما البينية بنصيب أكبر في تجارتهما الإجمالية مما تشارك فيه التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية . و لا تزال الحاجة لبذل المزيد من الجهود في تعميق مجالات تحرير التجارة البينية العربية لزيادة استفادتها من الفرص التجارية في الأسواق العربية والارتقاء بمساهمتها في التجارة الإجمالية العربية لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية.

الجدول رقم (07) : مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية لتجمعات عربية وغير عربية مختارة سنتي 2005 و2009

التجمعات	قيمة التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)				حصة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (%)		حصة الواردات البينية من إجمالي الواردات %	
	الصادرات		الواردات					
	2005	2009	2005	2009	2005	2009	2005	2009
تجمعات عربية								
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	44,812	74,355	38,487	66,898	7.9	10.3	11.1	11.2
مجلس التعاون الخليجي	20,012	31,036	15,751	21,046	5.0	6.0	8.3	6.2
إتحاد دول المغرب العربي	2,154	3,298	1,816	2,972	2.0	2.9	2.7	2.6
دول إتفاقية أغادير	642	2,225	924	1,951	1.3	3.9	1.3	1.8
تجمعات غير عربية مختارة								
دو المركوسور Mercosur	21	42	22	45	12.9	14.9	19.7	17.2
دول آسيان ASEAN	162	252	144	229	24.9	25.5	24.3	24.5

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي، الصومال، موريتانيا وجزر القمر).

مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت).

إتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، وموريتانيا).

دول إتفاقية أغادير (الاردن، تونس ، مصر والمغرب).

دول المرآوسور (الأرجنتين، البرازيل، البارغواي و اليوراغواي).

دول آسيان (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلندا، بالإضافة إلى بروناي، آمبوديا، اللاوس، مينمار وفيتنام).

المصدر :استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، مرجع سابق ، ص 148.

الفرع الثالث : التطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

شكل البرنامج التنفيذي للإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في سنة 1998 ، والمستند على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة في سنة 1981وأحكام منظمة التجارة العالمية أساس التوجه الحديث لبناء التكامل الاقتصادي العربي .و قد اعتمدت المنطقة على جملة من القواعد والأسس التي يتم بموجبها معاملة السلع العربية التي تتمتع بالإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .و قد توصلت الدول الأعضاء إلى منح الإعفاء بالكامل للسلع العربية منذ سنة 2005 وعلى هذا الأساس تم تأسيس

اللجان ذات العلاقة بقضايا تحرير التجارة مثل لجنة قواعد المنشأ، التي أوكل إليها صياغة قواعد منشأ عربية تتيح الاستفادة من التخفيض الجمركي المقرر ضمن إعلان المنطقة .آما تضمنت القواعد والأسس ضرورة تبادل المعلومات والبيانات وآلية لتسوية المنازعات، و المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً ودعم الخدمات المرتبطة بالتجارة و تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها. [1]

وبالرغم من الإعفاء بالكامل من الرسوم الجمركية للسلع العربية المنشأ منذ سنة 2005 لم تتمكن المنطقة من تعميق الأداء التكاملى لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الإقتصادى (Complementary Index) ، الذى يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي التجارة العربية الإجمالية، 5 % في سنة 2009 مقارنة مع 4.8 % في سنة 1998 ويعزى ذلك في جزء منه إلى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الأساسية للمنطقة وممارسة العديد من الإجراءات المقيدة للتجارة في إطار المنطقة وغيرها من الموضوعات.

ولقد استمر العمل خلال سنة 2009 على استكمال آليات تفعيل المنطقة، فعلى صعيد صياغة قواعد منشأ عربية، وبالرغم من الانتهاء من إقرار نموذج شهادة المنشأ الجديد والانتهاء من صياغة الأحكام العامة لقواعد المنشأ، لا زالت المفاوضات بين الدول الأعضاء مستمرة بشأن صياغة قواعد منشأ تفصيلية لباقي السلع، حيث لا زال معيار تحقيق القيمة المضافة عند 40 % لإكساب صفة المنشأ هو المعيار المتعامل به حتى الآن في تحديد منشأ السلع العربية.

أما على مستوى التحضيرات للانتقال إلى الإتحاد الجمركي العربي، وتنفيذاً لما نصت عليه قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت بالكويت في سنة 2009، والتي أدت إلى ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الإتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له سنة 2015، فقد استكملت لجنة الإتحاد الجمركي العربي سنة 2009 مناقشة باقي بنود مشروع القانون الجمركي العربي في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء وتقارير لجنة التعريفة الجمركية الموحدة .كما أقرت اللجنة الصيغة المبدئية لعدد من المواد الخاصة بمشروع القانون المقترح ليكون الإتحاد الجمركي جاهزاً بحلول سنة 2015.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، مرجع سابق ، ص ص 150 ، 151 .

الخلاصة :

تتبوأ إقتصادات الدول النامية مكانة ضعيفة في الاقتصاد العالمي، نظرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية، إضافة إلى محدودية قاعدتها الانتاجية من خلال تدهور قوى الانتاج و تدنيه حجما و نوعا و هيكلا ومن التبعية الإقتصادية للاقتصاد الرأسمالي العالمي و كذا تواضع نصيبها من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تفاقم حجم البطالة و حجم الديون من جهة ونقص كفاءة الموارد البشرية وتناقض ظروف و أوضاع هذه الدول سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا من جهة أخرى.

لذلك، و نظرا لما تعانيه هذه الدول من مشاكل و معوقات فقد أصبحت عملية التنمية الاقتصادية تمثل تحديا رئيسيا بالنسبة لها وهذا مند استقلالها السياسي، ويرجع ذلك لافتقارها لأدوات التقدم والتنمية وضعف هياكلها الأساسية، و لذا فقد أسفرت أغلب التجارب التنموية و الخطط و الإستراتيجيات التي تبنتها عن نتائج تناقض أهداف التنمية الحقيقية المسطرة، و ذلك مع تمادى اتساع الفجوة بين اقتصادياتها و اقتصاديات الدول المتطورة في ظل العولمة والتسارع الهائل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و خاصة و مع ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة والمتطورة و التي إستطاعت السيطرة على الاقتصاد العالمي و الاستحواذ على نسب مرتفعة من حجم التجارة الدولية، لذا فقد أصبح التكامل الاقتصادي بين الدول النامية يشكل أهمية بالغة في ظل هذه التكتلات الاقتصادية الكبرى ومختلف تحديات العولمة و ما قد يترتب عنها من إنعكاسات مختلفة على إقتصاديات هذه الدول. لذلك فبقاء هذه الدول خارج عملية الإندماج في الاقتصاد العالمي يؤدى لمواجهتها لمجموعة من المخاطر والمزيد من التهميش في مجالات التجارة الدولية والاستثمار وأسواق رأس المال.

و بالرغم من التباين و الاختلاف في مستوى الأداء الاقتصادي و الموارد المتاحة لهذه الدول، إلا أنه تبقى الحاجة قائمة لقيام هذه التكتلات فيما بينها و بما يتناسب و ظروف و طبيعة إقتصاداتها، و ينسجم مع أهدافها الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية و التحرر الاقتصادي و السياسي و لذلك وجب علينا التعرف على أهم الآليات و السبل التي يمكن إعتمادها في هذه الدول من أجل تفعيل التكامل الاقتصادي بينها معتمدين في ذلك على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، و هذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الرابع:

دول مجلس التعاون الخليجي و التكامل الاقتصادي في ظل العولمة

تمهيد :

يشكل البعد الإقتصادي التطور الأهم في مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه سنة 1981، حيث شهد هذا المجال العديد من الإنجازات في سبيل تفعيل التكامل الإقتصادي الخليجي و تحقيق الوحدة الإقتصادية الكاملة. خاصة في ضوء الإدراك الكامل من جانب دول مجلس التعاون لأهمية الإقتصاد كمحرك للعلاقات الدولية و محدد لمكانة الدول و أهميتها على الساحة الدولية، وفي ضوء الإدراك بأن ن التكامل بين دول المجلس أصبح يمثل الخيار الأمثل لمواجهة المستجدات المحلية و الخارجية، فقد أثبتت تجربة التنمية في دول المجلس في العقود الماضية عدم قدرة الإقتصاديات المحلية منفردة على النجاح في هذا النهج نظرا لصغر حجم الموارد من جهة و ضيق نطاق السوق المحلية من جهة أخرى خصوصا في ظل عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى. ولقد تم إختيار تجربة التكامل الإقتصادي لدول الخليج العربي كحالة للدراسة نظرا لما تطرحه هذه التجربة كنموذج متميز من نماذج التكامل التي تتأثر حركتها بمجموعة من المحددات الهيكلية و الخصائص التي تتميز بها عن بقية حركات التكامل المعاصرة في البلدان النامية. كما أن إتجاهات التنمية المعاصرة في هذه الجموعة تشير إلى إرتباطها الوطيد و المباشر بثلاث دوائر جغرافية – إقتصادية، و هي دائرة شبه الإقليمية التي تضم أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، و الدائرة الإقليمية التي تضم مجموعة الأقطار العربية، و الدائرة الدولية التي تضم بالدرجة الأولى بلدان منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية(OECD) و منظمات الأمم المتحدة .

المبحث الأول:مجلس التعاون الخليجي (النشأة،الدوافع،ومسيرة التكامل الاقتصادي)

شهدت مسيرة التعاون العربي بروز منظمة جديدة داخل كيان التعاون الإقليمي العربي، و ذلك لدى الإعلان في 14 فبراير 1981 عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظرا لأهمية هذه التجربة ليس فقط في كونها محور إهتمام البحث الجاري، و إنما لكونها تبلور مجموعة من الإنعكاسات بعيدة الأثر على مسيرة التعاون الإنمائي العربي و ينحصر العرض الحالي في التعرف على دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي و أهدافه ثم هيكله التظيمي و آلية قيامه بمهامه، وتحديد أهم إنجازاته. خاصة في المجالات الإقتصادية و الإنمائية .

المطلب الأول : إنشاء مجلس التعاون الخليجي و دوافعه

حتى نتمكن من التعرف على مسيرة دول مجلس التعاون في مجال التكامل الاقتصادي الاقليمي يجب أولا أن نتعرف على نشأة هذا المجلس و دوافعه .

الفرع الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي

بدأت المشاورات حيال مسألة التعاون العربي الخليجي في مؤتمر وزراء خارجية هذه الأقطار الذي عقد في مسقط و بدعوة من سلطنة عمان خلال 1976. وحضره بالإضافة إلى أقطار المجلس الستة كل من إيران و العراق، و ذلك نتيجة تطورات الأحداث السياسية في المنطقة، و هي التطورات التي طرحت موضوع أمن الخليج. و انقضى الإجتماع من دون أي إجراء وطويت الفكرة مؤقتا، إلى أن طرحت الفكرة مجددا في قمة عمان / الاردن التي عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر 1980 ، فقد تمت الموافقة على الفكرة في هذه القمة ، حيث جرى الإعداد لورقة عمل طرحت في إجتماعات جانبية للقمة الإسلامية التي عقدت في الطائف في كانون الثاني / يناير 1981 لمتابعة المشاورات حيال إخراج فكرة مجلس التعاون الخليجي إلى حيز التنفيذ. [1]

و تبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء الخارجية لأقطار المجلس في الرياض في 14شباط / فبراير 1981 و الذي أعلن عن فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي، ثم عقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية في مسقط بسلطنة عمان في آذار / مارس 1981 حيث جرى التوقيع على النظام الأساسي للمجلس * و الذي عرض فيما بعد على مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في 26 أيار / ماي 1981 للمصادقة عليها و الإعلان رسميا عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.وضم ستة دول خليجية عربية (دولة الإمارات العربية المتحدة، و دولة البحرين و المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان و دولة قطر و دولة الكويت).[2] و يعتبر المجلس منظمة سياسية اقتصادية اجتماعية

---

[1] فؤاد حمدي بسيسو ، التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح و الأسس المضمونية و العملية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (6) ، ص ص 180، 181 .

* يحتوي النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي 28 مادة تغطي كافة إختصاصات و مهام المجلس و الأجهزة التابعة لها . و الإمتيازات و الحصانات و نظام التصويت في المجلس و غيرها من المسائل المتعلقة بالتنسيق و التكامل في جميع الميادين .

[2] بدرية عبد الله العوضي ، دول مجلس التعاون الخليجي و مستويات العمل الدولية ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، كانون الثاني ، 1985، ص 53 .

إقليمية، و لقد حدد البيان الذى صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الأقطار العربية الخليجية الأهداف العامة للمجلس : " تأكيدا على العلاقات الخاصة و الخصائص العامة ، و تشابه الأنظمة ، و اهمية التنسيق الوثيق بينهم فى مختلف المجالات، و على وجه الخصوص فى المجالات الإقتصادية و الإجتماعية، و لإعتقادهم بالمصير المشترك، فإن الدول الست قررت إنشاء منظمة تستهدف تعميق و تمتين روابطهم فى مختلف المجالات تسمى " مجلس التعاون للدول العربية الخليجية " و سيكون مقره بالرياض فى المملكة العربية السعودية " .

وتتناول نشاطات المجلس وضع الأنظمة المشتركة فى المجالات الاقتصادية و المالية و التعليمية و الثقافية و الاجتماعية و الصحية و المواصلات بالإضافة للشؤون المتعلقة بالجنسية و الإعلام و النقل و الجمارك .

الفرع الثانى : تعريف مجلس التعاون الخليجى

تعددت التعاريف الخاصة بمجلس التعاون الخليجى، حيث أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا، شان المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك العموميات التى شملتها أهدافه ، فيعرفه بعضهم بأنه : " تنظيم دولي إقليمي محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة و سمات مشتركة متشابهة ، كما أنه يعتبر تنظيما حكوميا ذا اختصاص عام ، لأعضائه صفة الدولية و نشاطه شامل لمختلف المجالات ".[1]

كما يرى بعض الإختصاصيين أن مجلس التعاون بدوله الست : " يعد منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة على الرغم من مقولة بعضهم بان الدول الست بموقعها الجغرافى لا تشكل منطقة إقليما بالمفهومين الجغرافى و القانونى ".[2]

و يؤكد بعضهم الآخر على أن مجلس التعاون الخليجى هو : " منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية و هي : العنصر الدولي ، عنصر الرضا ، و عنصر الدوام و الاستقرار ، و عنصر الإرادة الذاتية " [3] .

و بعد مؤتمر القمة الذى عقد فى الكويت سنة 1985 و الذى يرى بأن المجلس ذو صيغة تعاونية فقط و هو عبارة عن " صيغة تعاون بين ست دول تتشابه فى أنظمتها و اقتصاداتها و جغرافيتها ، و تترابط فى مصيرها ، وفى مستقبلها ، فالمجلس ليس تجمعا و لا حلفا ، وإنما إطار تعاونى يعتمد على التنسيق الإقتصادى و التعاون الدفاعى والتقريب السياسى ". [4]

و الجدير بالأمر أننا نلاحظ بأنه ليس هناك تعريف محدد لمجلس التعاون ، بل كل ما هناك هو عبارة عن اجتهادات من المفسرين و القائمين بالمجلس ، و إن كان أصحاب الاختصاص فى القانون الدولى يجمعون تقريبا على أن مجلس التعاون له صفات " منظمة دولية إقليمية " ، إلا أننا نضيف إلى ذلك صفة أخرى، و هي أنه محدود العضوية .

---

[1] رجب يحي حلمى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية ، دراسات قانونية، سياسية ،اقتصادية ،مكتبة دار العروبة، الكويت،1983، ص 91.

[2] نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ص 151 .

[3] عطية حسين أفندى عطية ، مجلس التعاون و ظاهرة التكامل الدولى ، مجلة التعاون ، العدد 13 ، آذار / مارس 1989 ، ص ص 22 ، 23 .

[4] عبد الله فهد النفيسى ، (مجلس التعاون الخليجى : الإطار السياسى و الاستراتيجى) ، مجلة الخليج العربى ، العدد 1 سنة 1983 ، ص ص 18،19

الفرع الثاني : دوافع إنشاء المجلس التعاون الخليجي

يمكن أن نشير إلى الحقائق التالية تجاه دوافع إنشاء المجلس : [1]

1- إن إزدياد التنسيق الإقتصادي بين دول المنطقة يؤدى إلى التقليل من الإزدواجية فى المشاريع الإقتصادية الكبيرة، و بالتالى إزالة احتمالية التنافس غير الإيجابى بين هذه الدول .

2- إن قيام تعاون إقتصادى إقليمى يعد عاملا أساسيا نحو تحقيق الهدف الإقتصادي و تنويع القاعدة الإنتاجية لهذه الإقتصاديات على المدى البعيد و الحد من من التأثير غير الإيجابى فى التشابه الهيكلى لهذه الإقتصاديات فضلا عن أهمية ذلك فى توسيع رقعة السوق لتستوعب صناعات المنطقة، و التحول من الإقتصاديات ذات الحجم الصغير إلى إقتصاديات الحجم الكبير كي تصبح قادرة على انتاج سلع أكثر شيوعا و أكبر حجما و أكثر قدرة على التنسيق و التنافس تجاه العالم الخارجى و من شأن هذا التعاون المشترك أن يجر لاقتصاديات المنطقة من التبعية الأجنبية للأسواق العالمية و الإقتصاديات الأجنبية .

3- إن وجود اقتصاد كبير من خلال التكامل الإقتصادي لاسيما فى ظل وجود اتحاد جمركى موحد وسوق خليجية مشتركة يعنى التخلص تدريجيا من الآثار السلبية للتباين النسبى فى البنية الإقتصادية لدول المجلس و إتخاذ المزيد من الخطوات التكاملية يقدم نظاما تعويضيا لتحسين اقتصاديات هذه الدول و توسيعها و تطورها و تناميها .

4- إن قيام التعاون و التكامل الإقتصادى ، بين دول المنطقة يعزز من القدرة التفاوضية لها و يوحد موقفها من الدول و التكتلات و التحالفات الإقتصادية .

5- كما يعد ثقل الدافع الامنى للتعاون واضحا خلف فكرة إنشاء المجلس، وذلك يتضح جليا من خلال تصريح السلطان قابوس سلطان عمان: " و إذا نحن أعطينا أهمية كبرى للناحية الأمنية فى إتفاق مجلس التعاون الخليجى فذلك لإعتقادنا بأنه ليس فينا دولة واحدة قادرة بمفلردها على حماية أمن الخليج و لكن حتما فى تكتلنا الأمنى الدفاعى الجماعى قوة يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجى" .

6- إكتشاف حقول النفط و سهولة تعرضها للخطر الذى أكدته الحرب العراقية الإيرانية، و خطر الوجود العسكرى السوفياتى فى افغانستان على مشارف الخليج ، بمعنى أن حقول النفط يمكن أن تكون هدفا سهلا و سريعا ، كما يمكن اعتبارها مصدر الثروة الوحيد لهذه الأقطار فى المرحلة الحالية .[2]

---

[1] نجيب بن عبد الله الشامسى، التكامل الاقتصادى (بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و دور قطاع النقل فيه)، إدارة البحوث و الدراسات، الرياض ، 2009 ، ص ص 11 ،12 .

[2] فؤاد حمدى بسيسو ، مرجع سابق ، ص 182 .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي و العضوية به

الفرع الاول : الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

يضم كل تجمع إقليمي للتعاون و التكامل الاقتصادي كما هو معروف، هيكلا تنظيميا مؤسسيا يتولى إدارة و متابعة جهود و مسار تحقيق أهداف هذا التعاون و التكامل و يتشكل الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية حسب المادة السادسة من النظام الأساسي من : [1]

1- المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

2- المجلس الوزارى .

3- الامانة العامة .

و تتكون كل من هذه الأجهزة من أجهزة أخرى فرعية حسب ماتقتضيه الحاجة إليها .

و لقد تفاعل الميثاق المنشئ لمجلس التعاون الخليجي سنة 1981 مع التطورات الإقليمية و العالمية خلال العشرين سنة الماضية من خلال إنشاء آليات لتفعيل أداء المجلس ، سواءا على صعيد القضايا الداخلية أو على صعيد علاقاته الخارجية، و في هذا الصدد يمكن رصد تطورين مهمين أولهما : إنشاء الهيئة الاستشارية لمجلس التعاون، وثانيهما : القمة التشاورية النصف شهرية

1- المجلس الأعلى :

حسب نص المادة السابعة من النظام الأساسي يعتبر المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول و يتحدد سير إجتماعاته و إجرائاتها بموجب النظام الداخلي للمجلس، و يجتمع في دورة عادية كل سنة، كما يجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضوة و تأييد عضو آخر، و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة و المشتركة في التصويت و في المسائل الإجرائية بالأغلبية . [2]

ويتمتع المجلس الأعلى باختصاصات واسعة و مهمة لأجل تحقيق أهداف مجلس التعاون و أهمها : النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء و وضع السياسة العليا لمجلس التعاون و الخطوط الأساسية التي يسير عليها، و النظر في التوصيات و التقارير و الدراسات و المشاريع التي تعرض عليه من المجلس الوزارى تمهيدا لاعتمادها، و النظر في التقارير و الدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها ، كما أنه يقوم باعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى و المنظمات الدولية، و إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات و تسمية أعضائها، و تعيين الأمين العام و تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون و إقرار النظام الداخلي للمجلس الأعلى، و المصادقة على ميزانية الأمانة العامة

---

[1] بشارة خضر ، أوربا و بلدان الخليج العربي : الشركاء الأباعد، ترجمة حسن عبد الكريم قيسى، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1، بيروت ، 1995، ص 58 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (النظام الأساسي)، الأمانة العامة ، الطبعة 6 ، الرياض ، 1991 ، ص ص 7، 8 .

2-هيئة تسوية المنازعات :

هي هيئة تابعة للمجلس الأعلى، يقوم بتشكيلها في كل حالة على حدى حسب طبيعة الخلاف، و مقرها مدينة الرياض ، وتختص بما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات بين الدول الأعضاء، و الخلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون، و هذا يعني أنها تنظر في أي خلاف – بتكليف من المجلس الأعلى – حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي، و لم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، و مع ذلك فليس لهذه الهيئة أية صفة قضائية ملزمة لطرفي النزاع ، فهي ليست هيئة قضائية مستقلة، وإنما هي ذات صفة مؤقتة تصدر توصياتها بحسب الحال و ترفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه بشأنها .

3-المجلس الوزاري :

يتكون المجلس الوزاري حسب ماجاء في المادة الحادية عشر من النظام الأساسي من وزراء خارجية الدول الأعضاء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس و يعقد المجلس اجتماعه مرة كل ثلاثة أشهر و يجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء و تأييد عضو آخر ، و يعتبرإنعقاده صحيحا إذا حضر ثلث الدول الأعضاء.[1]

وقد نص النظام الأساسي لمجلس التعاون على منح هذا الجهاز اختصاصات واسعة من أهمها اقتراح السياسات و وضع التوصيات و الدراسات و المشاريع الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، و العمل على تشجيع و تنسيق الانشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات ، من خلال توصيات يرفعها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشانها ن كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى و إعداد جدول أعماله.

4-الامانة العامة :

تقوم الامانة العامة لأي تكتل إقليمي بدور حيوي في دفع جهود التعاون و التكامل الإقتصادي، إذ تقوم بالتعرف على المصالح الجماعية المشتركة بين دول التجمع الإقليمي، كما تشرف على المتابعة المستمرة لمسار التعاون و الإندماج، و تنفيذ المشروعات الإقليمية ، و هي بذلك القلب المحرك لمختلف الجهود المشتركة ، كما تقوم الأمانة بدور السكريتارية الفنية و الإدارية للتكتل و تعمل على أداء و ظائفها في نطاق الصلاحيات المخولة لها.[2]

و تتكون الأمانة العامة لمجلس التعاون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى من مواطني دول المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يعاون الأمين العام مساعدون و ما قد تستدعيه الحاجة من موظفين، كما له الحق في تعيين هؤلاء الموظفين من بين موظفي الدول الأعضاء ، ولا يجوز الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزاري. و يكون الأمين العام مسؤولا مباشرة عن أعمال الأمانة العامة و عن حسن سير العمل في مختلف قطاعاتها ، ويمثل مجلس التعاون لدى الغير و ذلك في حدود الصلاحيات المخولة له .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (النظام الأساسي) ، 1991 ، مرجع سابق ، ص 08 .

[2] مصطفى عبد العزيز مرسى ، أجهزة إدارة التكامل في التجمعات الإقليمية العربية ، مجلة التعاون ، العدد 16 ، ديسمبر 1989 ، ص ص 24 ،25 .

وتتولى الأمانة العامة لمجلس التعاون إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون، و إعداد التقارير الدورية عن أعماله و متابعة تنفيذ قرارات و توصيات المجلس و توصيات المجلس الاعلى و المجلس الوزارى من قبل الدول الأعضاء، كما أن الامانة تقوم بإعداد التقارير و الدراسات التى يتطلبها المجلس الاعلى أو المجلس الوزارى و إعداد مشروعات اللوائح الإدارية و المالية، التى تتمشى مع نمو مجلس التعاون و تزايد مسؤولياته.[1]

و من المهام الأخرى للامانة ، نشير إلى إعداد الميزانيات و الحسابات الختماية لمجلس التعاون و كذلك التحضير للإجتماعات و إعداد جدوال أعمال المجلس الوزارى و مشروعات القرارات و الإقتراح على رئيس المجلس الوزارى الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزارى إذا دعت الحاجة إلى ذلك كما تتولى الامانة أية مهام أخرى تستند إليه من المجلس الأعلى او المجلس الوزارى.

الفرع الثانى : العضوية فى مجلس التعاون الخليجى

إن موضوع العضوية فى المجلس قد إحتوته المادة الخامسة من النظام الأساسى إذ تنص على أن : " يتكون مجلس التعاون من الدول الست التى اشتركت فى اجتماع وزراء الخارجية الرياض بتاريخ 02/04 / 1981 " ، و تشمل الدول الست كل من : الإمارات ، عمان ، الكويت ، قطر ، البحرين ، و السعودية .

و قد أثار قصر العضوية على الدول الست تساؤلات فى بداية تأسيس هذه المنظمة حول ما إذا كان الأعضاء ينوون إعادة النظر فى هذا الحكم. إذ أن المجلس بهذا الشكل عبارة عن تكتل سياسى أو إقتصادى أو عسكرى لا يتميز بالمرونة [2]، لذلك أكد جميع زعماء مجلس التعاون و امينه العام فى مرات عديدة على أن المجلس ليس تكتلا سياسيا عسكريا أو أمنيا، وليس موجها ضد أحد ن و إنما هو محاولة لتجسيد معالم التماثل و مقومات الاندماج و توثيق روابط التعاون بين أعضائه. [3] فبلدان مجلس التعاون تشترك فيما بينها بمواصفات معينة :

فهي جميعا ، من البلدان المنتجة للنفط ، هذا على الصعيد الغقتصادي أما على الصعيد الديموغرافي فهي كلها ذات كثافة سكانية قليلة، أما على الصعيد المالى فإنها تتوفر جميعا على مداخيل مرتفعة و على احتياطات مهمة يعاد تشغيلها فى الخارج كما أنها على الصعيد السياسى أنظمة إرثية أسروية مطلقة، أما على الصعيد الثقافى فهي بلدان عربية مسلمة سنية المذهب فى معظمها .[4]

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية (النظام الأساسي) ، لسنة 1991 ، ص 10 .

[2] عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني و السياسى لمجلس التعاون الخليجى ، الرياض ، 1983 ، ص 134 .

[3] شفيق على ، مجلس التعاون الخليجى من منظور العلاقات الدولية ، بيروت دار النهضة العربية ، سنة 1989، ص 113 .

[4] محمد توفيق صادق ، التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس السبعينات و آفاق المستقبل ، سلسلة دار المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1986 ، ص 103 .

المطلب الثالث : مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و إنجازاته

يشكل النظام الأساسي لدول المجلس و الإتفاقية الإقتصادية الموحدة (الأولى و الثانية) و قررات المجلس الاعلى مرجعيات ثلاث تؤطر و تحدد العمل الإقتصادي المشترك بدول مجلس التعاون الخليجي في مسيرة التكامل الاقتصادي، ونظرا لأهمية هذه المرجعيات سيتم تناولها بنوع من التفصيل كما يلي :

الفرع الأول : النظام الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي

نظرا للسمات المشتركة بين دول الخليج وما يربط بين دولهم من علاقات خاصة و أنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، و إيمانا بالمصير المشترك و وحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبة في تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وإقتناعا بأن ذلك يخدم و يحترم الأهداف السامية للأمة العربية، و إستكمالا لما بدأته هذه الدول في جهود التنمية في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها و تحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل و صولا إلى وحدة هذه الدول. و تماشيا مع ميثاق جامعة الدول العربية الساعي إلى تحقيق تقارب أوثق و روابط أقوى و توجيها لجهود الدول إلى مافيه دعم و خدمة للقضايا العربية و الإسلامية، حيث تمت في 25 آيار / مايو 1981 المصادقة على النظام الأساسي بمدينة أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) .

و لقد جاءت المادة الرابعة من القانون الاساسي لمجلس التعاون الخليجي لتنص على **الأهداف الأساسية له** وتتمثل أساسا فيما يلي :

1- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين ، وصولا إلى وحدتها .

2- تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوب دول المنطقة في مختلف المجالات .

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية و المالية ، و التجارية و الجمارك و المواصلات، و الجوانب التعليمية و الثقافية و الاجتماعية و الصحية و الإعلامية و السياحية، و التشريعية و الإدارية .

4- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشروعات مشتركة، و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوب دول المنطقة .

الفرع الثاني : الإتفاقية الإقتصادية الموحدة (الأولى و الثانية)

إذا كان النظام الأساسي يشكل الإطار العام للتعاون الخليجي المشترك و تعزيز العلاقات البينية للدول الأعضاء، فإن الإتفاقية الإقتصادية الموحدة التي أقرها المجلس الأعلى في دورته الثانية المنعقدة في الرياض – المملكة العربية السعودية – خلال الفترة 10- 11 نوفمبر 1981 تشكل فصلا مهما في العمل الخليجي المشترك ، فقد جاءت الإتفاقية الموحدة لترسم المعالم الاساسية للعمل الإقتصادي المشترك و مراحل التكامل و التعاون الإقتصادي بين دول المجلس و لتشكل نواة البرامج التكاملية التي وضعتها بشكل مفصل على مدى السنوات العشرين الأولى من قيام المجلس .

و سنحاول فيما يلي إستعراض أهم ماجاء في هذه الإتفاقية الإقتصادية مبرزين بذلك معظم المجالات التي شملتها هذه الإتفاقية

أولا: **الإتفاقية الإقتصادية الموحدة لسنة 1981** [1]

و تهدف هذه الإتفاقية الإقتصادية إلى تنمية و توسيع و تدعيم الروابط الإقتصادية فيما بينها و تنسيق و توحيد سياستها الإقتصادية و المالية و النقدية و التشريعات التجارية و الصناعية و النظم الجمركية فيها . وتضم الإتفاقية الاقتصادية مقدمة و سبعة فصول مقسمة إلى 28 مادة تغطي التفاعل الإقتصادي في قطاعات :

1 - التبادل التجاري (المواد 1 – 7) .

2 - انتقال حركة رأس المال و الأفراد و ممارسة النشاطات الإقتصادية (المادتان 8- 9)

3 – التنسيق الإنمائي (المواد 10 – 13)

4 – التعاون الفني (المواد 14 – 17)

5 – النقل و الاتصالات (المواد 18 – 20)

6 – التعاون المالي و النقدي (المواد 21 – 23)

7 – أحكام ختامية (المواد 24 – 28) .

المواد 1 – 7 : تسمح الاتفاقية بمعاملة المنتجات الزراعية و الحيوانية و الصناعية و منتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني الصادرة و الواردة بين الدول الأعضاء معاملة المنتجات الوطنية، و إعفائها من الرسوم الجمركية و غيرها. و هناك شرطان لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني :

أ- ألا تقل القيمة المضافة الناشئة من انتاجها في هذه الدول من 40 % من قيمتها عند إتمام أنتاجها .

ب-ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة إياها عن 51 % . أما في مواجهة العالم الخارجي ، فتعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدنى لتعرفة جمركية موحدة ، و يكون من أهدافها مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة. كما تدعو الاتفاقية إلى خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الأطراف الأجنبية في مجال استراد احتياجتها الأساسية و تصدير منتجاتها الرئيسية .

المادتان 8 – 9 : تؤكد على معاملة مواطني دول مجلس التعاون في أية دولة من هذه الدول معاملة مواطنيها نفسها من دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

1- حرية الانتقال و العمل و الإقامة .

2- حق التملك و الإرث .

3- حرية ممارسة النشاط الإقتصادي

[1] عبيد نايف علي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، بيروت، الطبعة 1 ، 1996 ، ص ص 154، 155 .

4- حرية انتقال رؤوس الأموال (المادة 8) . كما تشجع الاتفاقية على إقامة مشاريع مشتركة (المادة 9). إن تأثير هذه الإجراءات ليس ذا قيمة فقط من وجهة النظر المالية و الاقتصادية، بل حتى من وجهة الاتصالات المكثفة بين مواطني دول مجلس التعاون التي تعمق المضامين السياسية و الاجتماعية .

المواد 10– 13 : تشير إلى أن على دول المجلس أن تعمل على تحقيق التنسيق و التجانس بين سياستها و تشريعاتها و وسائلها في مجالات الصناعات النفطية و مراحلها كافة، و المواقف النفطية و النشاطات الصناعية، خصوصا المشتركة في رؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة، لتحقيق التشابك الانتاجي و التنمية المشتركة .

المواد 14 –17 : تمتد الاتفاقية إلى التعاون الفني، و ذلك بتعزيز البحث العلمي و التطور التقني و نقل التقانة و إبرام اتفاقات موحدة لذلك. كما تضع سياسات منسقة للتدريب و التأهيل الفني و الحرفي و المهني، و ربط التعليم باحتياجات التنمية و التنسيق في مجال القوى العاملة .

المواد 18 – 20 : تدعو للمساواة في المعاملة لوسائل النقل المارة بدول مجلس التعاون و العائدة إلى مواطني هذه الدول و إعفاءها من الرسوم و الضرائب كافة ، كما تشير هذه المواد إلى تنسيق مجال سياسات الطيران و النقل الجوي و استخدام الموانئ البحرية و الشحن و الخدمات و غيرها .

المواد 21 – 23 : تتعلق بالتعاون المالي و النقدي ، إذ تدعو إلى توحيد الأنظمة و القوانين المتعلقة بالإستثمار الخارجي و الداخلي ، و تدعو إلى تنسيق سياستها المالية و النقدية و المصرفية ، و العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الإقتصادي المنشود ، كما تدعو الاتفاقية إلى تنسيق سياستها في مجال المعونات الخارجية .

المواد 24 –28 : تتعلق بالأحكام الختامية للإتفاقية ، حيث يتضح فيها النهج البرغماتي ، إذ تنص المادة 24 على سبيل المثال ، على أن يراعى تطبيق الاتفاقية و تقرير التدابير المنبثقة عنها التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء و أولويات التنمية المحلية فيها ، كما يجوز منح أي منها إعفاء مؤقتا في تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف معينة تواجهها ، و يكون الإعفاء لمدة محددة، و بقرار من المجلس الأعلى . و يستنتج بعض الاختصاصيين أن أحكام الاتفاقية الاقتصادية تطمح إلى تحقيق مستويات عدة من درجات التكامل الاقتصادي الشامل، بل تطمح إلى توحيد السياسات – من دون الأجهزة – في بعض القطاعات ، بما يمهد لإقامة سوق خليجية مشتركة في السلع و المتجات كافة ، عبر المراحل المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية) .

ولقد تم بمقتضى هذه الاتفاقية تشكيل خمس لجان قطاعية من الوزراء و المختصين ، لتعمل مع الأمانة العامة في سبيل تحقيق أهداف المجلس و هي كما يلي : [1]

1- **لجنة التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي** : وتتولى هذه اللجنة استنباط مجالات العمل المشتركة في التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي و التنسيق بينها بهدف تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية

[1] فؤاد حمدي بسيسو ، مرجع سابق ، ص ص 185، 187 .

الوطنية في تلك الأقطار و وضع الأسس لتصور تخطيط مستقبلي متكامل و بصورة مستمرة بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الأقطار الأعضاء .

2- **لجنة التعاون المالي و الاقتصادي** : تقوم هذه اللجنة بدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي و الاقتصادي في ضوء الأهداف العامة في العمل الاقتصادي المشترك و يقع في اختصاصها مايلي :

أ- التعاون المالي و النقدي : ويهدف إلى :

- السعي إلى توحيد الأنظمة و القوانين المتعلقة بالاستثمار و ذلك من أجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف إلى توجيه الاستثمارات الخليجية الداخلية و الخارجية بما يخدم مصلحة هذه الدول و تطلعات شعوبها في التنمية و التقدم .
- تنسيق السياسات المصرفية و النقدية و زيادة التنسيق بين مؤسسات النقد و البنوك المركزية لبلدان المنطقة لخلق عملة خليجية موحدة تكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود .
- تنسيق السياسات المالية و النقدية للأقطار الأعضاء على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية و الاقليمية للتنمية .
- انتقال الأموال و الأفراد و ممارسة النشاط الاقتصادي
- وضع الأسس الكفيلة بمعاملة رعايا اقطار مجلس التعاون في أي قطر من هذه الأقطار نفس معاملة مواطنية دون تفرق أو تغيير وفقا لما يتفق عليه في المجالات التالية : حرية الانتقال و العمل و الاقامة، حرية التملك و الإرث، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .
- العمل على إزالة العوائق التي تحول دون حركة الموارد و رؤوس الاموال و جميع عناصر الانتاج و تنسيق و توحيد الانظمة و التشريعات التجارية و المالية و الجمركية بحيث يتلقى مواطنو الاقطار الاعضاء معاملة مماثلة في كل الاقطار الأخرى .
- تشجيع القطاع الخاص في أقطار الاعضاء على إقامة المشاريع المشتركة و إنشاء الشركات مما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

ب- التبادل التجاري : و تعمل على

- ازالة الحواجز الجمركية بين الاقطار الاعضاء في هذا المجلس فيما يخص منتجاتها و السعي من اجل تعرفة جمركية موحدة بين هذه الاقطار و العالم الخاجي .
- تطبيق مبدأ الاعفاء الشامل من الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات المحلية للأقطار الاعضاء و معاملة منتجاتها معاملة السلع الوطنية .
- تنسيق سياسات الاستراد و التصدير و المخزون الغذائي
- خلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير و الاستراد .

ج- النقل و المواصلات :

– التعاون في مجال النقل البحري و البري و الاتصالات و التنسيق في إقامة مشاريع البنية الاساسية كالمباني و المطارات و محطات الماء و الكهرباء و الطرق و دعم تطوير المؤسسات القائمة حاليا بهذه النشاطات بين الاقطار الاعضاء

– العمل من أجل تنسيق سياسات الطيران و النقل الجوي بين اقطار المجلس و ذلك على مختلف المستويات .

3– لجنة التعاون الصناعي : وتتولى هذه الهيئة مايلي

أ– تنسيق النشاط الصناعي فيما بين الاقطار الاعضاء بوضع السياسات و اقتراح الوسائل المؤدية الى التحول الصناعي للاقطار الاعضاء على اساس تكاملي يحقق اقصى المنافع لكل دولة و يوفر الرخاء و الطمأنينة لشعوبها كافة .

ب– دراسة توحيد التشريعات و الانظمة الصناعية في الاقطار الاعضاء

ج– العمل على زيادة توجيه اجهزة الانتاج المحلية لسد احتياجات الاعضاء .

د– اعداد انظمة و ترتيبات لاستراد التكنولوجيا و الخبرات و اختيار الانسب منها ظل اهداف و متطلبات التنمية في هذه الدول

هـ– توزيع الصناعة على رقعة الاقطار الاعضاء بتشجيع اقامة الصناعات المكملة للمشروعات الاساسية موزعة حسب المميزات و الجدوى الاقتصادية .

و– وضع سياسات و تنفيذ برامج منسقة للتدريب و التأهيل الفني و المهني و الحرفي على كل المستويات و المراحل .

4– لجنة النفط : تتكون هذه اللجنة من وزراء الخارجية و النفط و المالية و تقوم بمايلي :

أ– العمل على تنسيق سياسات اقطار المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج و تكرير و تسويق و تسعير و نقل و استغلال الغاز الطبيعي و تطوير مصادر الطاقة) .

ب–وضع سياسة موحدة و مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي و في المنظمات المتخصصة و المنظمات الدولية .

5– لجنة الخدمات الاجتماعية و الثقافية : تتولى هذه اللجنة استنباط مجالات العمل المشتركة في التربية و التعليم و الصحة و العمل و الشؤون الاجتماعية و الثقافية و وضع اسس تكاملها و تجانسها .

ثانيا : الإتفاقية الإقتصادية الموحدة الثانية لسنة 2001 [1]

أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية و العشرين الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي تم التوقيع عليها في مدينة مسقط (سلطنة عمان) في 21 ديسمبر 2001 لتتضمن هذه الإتفاقية تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية الأولى من تنمية و تدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريبا لساستها الاقتصادية و المالية و النقدية و تشريعاتها

[1] نجيب عبد الله الشامسي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و دور قطاع النقل فيه ، مرجع سابق ، 2009 ، ص ص 28 ، 29 .

التجارية و الصناعية و الأنظمة الجمركية المطبقة فيها ، حيث نقلت أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق إلى طور التكامل وفق آليات و برامج محددة .

و لقد جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة ترجمة لرغبة دول المجلس في تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي و صولا إلى السوق المشتركة و الاتحاد النقدي و الاقتصادي ضمن برنامج زمني محدد ، مع تعزيز آليات السوق في اقتصاد دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية ، وماتتطلبه من تكامل أوثق يقوي موقفه التفاوضي و قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، ثم الاستجابة إلى تطلعات و آمال مواطنيها في تحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة في التنقل و الاقامة و العمل و الاستثمار و التعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية .

و تتضمن هذه الاتفاقية نصوصا جديدة أو مطورة تطويرا جذريا يعكس قرارات المجلس و توجيهاته و مستجدات العمل المشترك، مثل الأحكام المتعلقة بالاتحاد الجمركي، و السوق الخليجية المشتركة، و الاتحاد الاقتصادي و النقدي، و تنص هذه الاتفاقية على أهمية أن لا يقتصر أسلوب العمل المشترك على الحث و التعاون و التنسيق بين الدول الأعضاء بل تتعدى ذلك إلى أن ينص صراحة على التكامل الاقتصادي بين هدول المجلس من خلال تبنى برامج محددة و آليات قابلة للتنفيذ التى نص عليها الفصل الثامن من الاتفاقية بما في ذلك تشكيل هيئة قضائية للنظر في الدعاوى المتعلقة بتنفيذ أحكام الاتفاقية و القرارات الصادرة تطبيقا لأحكامها (المادة 27 من الفصل الثامن)، كما أنها جاءت أكثر شمولية بمعالجتها للموضوعات التالية :[1]

1- الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتبارا من يناير 2003 (منطقة التجارة الحرة – مارس 1983) .

2- العلاقات الاقتصادية الدولية لدول المجلس مع الدول و المجموعات الاقتصادية الأخرى و المنظمات الدولية و الاقليمية ، و تقديم المعونات الدولية و الاقليمية .

3- السوق الخليجية المشتركة حيث تشمل تحديد مجالات المواطنة الاقتصادية .

4- الاتحاد النقدى الاقتصادي اعتبارا من سنة 2010 .

5- تحسين البيئة الاستثمارية في دول المجلس .

6- التكامل الانمائى بين دول المجلس ، بما في ذلك التنمية الصناعية ، و التنمية النفط و الغاز و الموارد الطبيعية، و التنمية الزراعية ، و محو الأمية ، و حماية البيئة ، و المشروعات المشتركة .

7- تنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك التعليم ، و محو الأمية و إلزامية التعليم الأساسى ، و تفعيل الاستراتيجية السكانية، و توطين القوى العاملة و تدريبها و زيادة مساهمتها في سوق العمل .

8- البحث العلمى و التقنى و تطوير القاعدة العلمية و التقنية و المعلوماتية ، و حماية الملكية الفكرية .

9- التكامل في مجالات البنية الأساسية ، بما في ذلك النقل و الاتصالات و التجارة الالكترونية .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الإقتصادي العربي (العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية أنموذجا) ، إدارة البحوث و الدراسات ، الرياض ، 2009 ، ص ص 38 ،39 .

10- توحيد القوانين و الأنظمة و الإجراءات في المجالات الاقتصادية (صدور أكثر من 40 قانون إلزامي و استرشادي)

11- بناء المؤسسات الخليجية المشتركة .

الفرع الثالث : قررات المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي [1]

لقد حددت المادة الثامنة من النظام الأساسي اختصاصات المجلس الأعلى و أنيط به تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي :

1- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء .

2- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون لمجلس التعاون و الخطوط الأساسية التي يسير عليها .

3- النظر في التوصيات و التقارير و الدراسات و المشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها .

4- النظر في التقارير و الدراسات التي يكلف الأمين العام بإعدادها .

5- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى و المنظمات الدولية .

6- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات و تسمية أعضائها .

7- تعيين الأمين العام .

8- تعديل النظام الأساسي للمجلس .

9- إقرار نظامه الداخلي .

10-المصادقة على ميزانية الأمانة العامة .

الفرع الرابع : الإنجازات الرئيسية المشتركة لمجلس التعاون في المجالات الاقتصادية

1- توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس في نوفمبر 1981 بالرياض .

2- إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المشروعات الحكومية .

3- حرية التنقل و العمل و الاقامة للمواطنين في أي من دول المجلس مع التمتع بحقوق متساوية في التملك و الإرث و انتقال رؤوس الأموال .[2]

4- اعتمد المجلس الأعلى في دورته التاسعة و العشرين (مسقط ، ديسمبر 2008) اتفاقية الاتحاد النقدي، و النظام الأساسي لإقامة الاتحاد النقدي ، و تم التوقيع عليها من الدول الأعضاء في 7 يونيو 2009 .

5- في ديسمبر 2008 تم الاعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة بعد استكمال متطلباتها الرئيسية، و ذلك اعتبارا من 1 يناير 2008 .

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الإقتصادي العربي (العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليج العربية أنموذجا)، مرجع سابق، ص ص 43 ، 44.

[2] نايف على عبيد ، مرجع سابق ، ص 255 .

6- تشجيع التبادل التجارى ضمن مرحلتين : [1]

أ- إقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس اعتبارا من مارس 1983 ، الأمر الذى أدى إلى حرية انتقال السلع الوطنية بين هذه الدول دون رسوم جمركية و معاملتها معاملة السلع الوطنية ضمن ضوابط معينة .

ب-إقامة الاتحاد الجمركى لدول المجلس اعتبارا من 1 يناير 2003 ، و الذى يقضى بتوحيد التعرفة الجمركية و حرية انتقال السلع دون قيود جمركية و غير جمركية .

7- إبرام اتفاقية اقتصادية موحدة سنة 2001 و التى صادقت عليها جميع دول المجلس .

8- تبنى استراتيجيات و سياسات عامة لتكون منطلقا للسياسات الوطنية فى الدول الأعضاء ، و من ذلك الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى فى مجالات التخطيط و التنمية و السكان و الصناعة و البترول و الزراعة.

9- توحيد القوانين و الأنظمة و الإجراءات فى المجالات الاقتصادية ، (حيث أقر المجلس الأعلى نحو 40 قانونا موحدا ، بعضها ملزم و بعضها استرشادي) .

10-بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون الفنى و الاقتصادي بين دول المجلس و خفض النفقات، ومن هذه المؤسسات :

- مؤسسة الخليج للأستثمار
- هيئة التقييس لدول المجلس .
- مركز التحكيم التجارى .
- مكتب براءات الاختراع .
- المكتب الفنى للاتصالات .
- الشبكة الخليجية للربط بين شبكات الصرف الآلى بدول المجلس .
- تأسيس هيئة الربط الكهربائى كشركة مساهمة، و قد تم تنفيذ المرحلتين الأولى و الثانية من مشروع الربط الكهربائى بين دول المجلس، و يتوقع استكماله بمراحله الثلاث فى سنة 2011. و بدأ التشغيل الفعلى للمرحلة الأولى .
- مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الاغراق .

11- تنسيق المواقف على الساحة الاقتصادية الدولية و التفاوض الجماعى و الحوار الاقتصادي مع الدول و المجموعات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبى و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و الصين .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة و الإنجاز، مركز المعلومات ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، 2009 ، ص 62 .

12-التعاون على مختلف المستويات و في كل الميادين الاقتصادية من تقنية بنكية و نقدية و مالية و مسوح إحصائية و مؤتمرات للصناعيين و رجال الأعمال، إلى ندوات و دراسات في مجالات النفط و الغاز و البتروكيماويات و الصناعة ، و غير ذلك . [1]

المبحث الثاني: إمكانات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي و اتجاهات التنمية بها

سنحاول في هذا المبحث أن نستعرض الإمكانات و الموارد و الخصائص المميزة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و ذلك من أجل الوقوف على أهم المقومات التي تؤهل دول المجلس لاستكمال مسيرتها التنموية في إطار تكاملي.

المطلب الأول : الخصائص المشتركة في اقتصاديات دول الخليج

تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بجملة من السمات العامة التي تميزها عن غيرها من اقتصاديات الدول النامية الأخرى، و على الرغم من وجود بعض التباينات في السمات الفردية لهذه الدول ، إلا انه توجد ثمة خصائص اقتصادية عامة مشتركة تجمع بينها،[2] لعل من أهمها مايلي :

1- الاعتماد المفرط على النفط :

تشكل ايرادات النفط في المتوسط ما يقارب من 80 – 90 % من إيرادات الميزانية العامة في كل دول مجلس التعاون تقريبا إلا أن هذه النسبة تنخفض في البحرين إلى 60- 75 % و تصل مساهمة دخل النفط من إجمالي قيمة الصادرات السلعية لهذه الدول إلى ما لا يقل عن 85 % . كما تساهم صناعة النفط (الاستخراج و التكرير) على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 50- 70 % في كل من قطر و و الامارات و تصل في البحرين إلى حوالي 30 % .بمعنى أن هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة و هي النفط في تكوين الناتج المحلي و تغذية النشاط الانتاجي ، و تعتبر الايرادات النفطية هي القوة الدافعة الرئيسية ليس فقط للحركة الاقتصادية بل لكل جوانب الحياة في كافة دول المجلس .

فصناعة النفط تتحكم و إلى حد بعيد في النشاط الاقتصادي و الانفاق العام على وجه الخصوص، بما يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة باستمرار للتغيرات التي تطرأ على سوق النفط ، الأمر الذي يؤدي الى حدوث سلبيات و خاصة غياب المرونة الكافية في السياسة المالية نظرا لمحدودية مصادر الايرادات الأخرى و غياب القاعدة الضريبية المناسبة.[3]

2 – هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي و ضعف دور القطاع الخاص :

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، المسيرة و الانجاز ، مرجع سابق ، ص 63 .

[2] عمر الحسن ، التكامل الاقتصادي الخليجي (آفاق و تحديات) ، سلسلة دراسات اقتصادية 4 ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ،2004، ص 04 .

[3] رشيد محمد المعراج و آخرون ، بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، فبراير 1987، ص 212 .

ساعدت ايرادات النفط في توفير قدرات مالية للدول، حيث اصبح النفاق العام هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، بينما تركز نشاط القطاع الخاص في الغالب على الاستفادة من برنامج الانفاق الحكومي. كما قامت الدولة بجميع الاستثمارات الكبيرة في القطاعات الانتاجية الأساسية في قطاع النفط و صناعة التكرير و الصناعات المعدنية و الكيماوية (البتروكيماويات ، الأسمدة ، الألمنيوم) و استحوذت بالتالي على ملكية المصادر الرئيسية للنشاط الاقتصادي .

3-الإعتماد على العمالة الأجنبية

فمنذ مطلع الستينات من القرن الماضي و نتيجة لاكتشاف النفط، أصبح سكان دول مجلس التعاون يتضاعف مرة كل 15 سنة، و لا تعود هذه الزيادة الهائلة في السكان للنمو الطبيعي فقط، و إنما أيضا للهجرة الأجنبية غير المسبوقة التي شهدتها دول المجلس، حيث أصبحت تشكل العمالة الوافدة أكثر من ثلث السكان و حوالي ثلثي قوة العمل في معظم دول المجلس (الإمارات و الكويت ، و قطر) و أصبح الوافدون يشكلون أغلبية السكان منذ مطلع الثمانينات [1] ،و يعود السبب في ذلك إلى محدودية القوى العاملة المحلية في معظم دول المجلس ، و ضعف مشاركتها في أكثرية أنشطة الانتاج الأساسية بسبب العادات و القيود الثقافية و الاجتماعية.[2] و لذلك فقد اعتمدت برامج التنمية بشكل أساسي على العمالة الأجنبية ، والتي بلغ إجمالي عددها حوالي 5.48 مليون عامل سنة 1996، أي نحو 20 % من سكان المجلس و تتفاوت أعداد تلك العمالة من دولة إلى أخرى ،حيث بلغت نحو 90 % في الإمارات و 80 % في كل من قطر و الكويت و 40 % في عمان و 35 % في السعودية من مجموع العاملين،[3] كما تنخفض نسبة مساهمة القوى العاملة الوطنية النسائية و التي لاتتجاوز 17 % رغم أن النساء يمثلن حوالي 50 % من إجمالي السكان ، الأمر الذي ينعكس على انخفاض نسبة مساهمة العمالة الوطنية بالمقارنة بالعمالة الوافدة [4]

4- ارتفاع مستوى الانفاق على قطاع البنية الأساسية

أخذت مشاريع البنية الأساسية الأولوية في برامج الانفاق العام في جميع هذه الدول ، حيث شهدت معدلات كبيرة في المصروفات لأجل تطوير مستوى كفاءة المرافق و الخدمات العامة في مجال الكهرباء و الماء ، المجاري ، الطرق، الإسكان ... إلخ . و بلغ متوسط نسبة الصرف على هذه المشاريع مايقارب 60 % من ميزانية المشاريع .

5- محدودية السوق المحلية :

---

[1] عبد الرزاق فارس ، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون في ظل التحديات المعاصرة ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة التعاون العدد 60 ، ديسمبر 2004 ، ص 76 .

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي) ، الأمم المتحدة نيويورك ، 2001 ، ص 02 .

[3] عبد الله القويز ، مجلس التعاون الخليجي و التكامل الاقتصادي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ، محاضرات الموسم الدبلوماسي ، الرياض ، 1986 ، ص 58 .

[4] عمر حسن ، مرجع سابق ،ص 11 .

تعاني جميع هذه الدول من صغر السوق المحلية الذى يجعل من الصعب قيام صناعات لسد حاجة الاستهلاك المحلى لبعض السلع و ذلك لعدم توفر القدرة الشرائية و الطلب الكافى ، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التى تتعرض لها المنتجات المحلية من البضائع و السلع الأجنبية المشابهة .

بالإضافة إلى تشابه تجارتها الخارجية من حيث هياكلها السلعية و الخدمية و كذلك من حيث وجهاتها و اتجاهاتها . مما يمكن أن يشكل نقطة إرتكاز مهمة فى الجهود التكاملية بينها . [1]

6- ضعف التشابك الصناعى بين القطاعات و المشاريع الاقتصادية :

نظرا لحداثة معظم المشاريع الصناعية و تركزها فى قطاع النفط و البتروكيماويات و بعض الصناعات الأخرى كالحديد و الألمنيوم، فإن مستوى الترابط بين الكثير منها ما يزال فى مراحله الأولى، حيث تعتمد هذه المشاريع على تصدير أغلب منتجاتها فى هيئة مواد خام أو نصف مصنعة مما يقلل من حجم القيمة المضافة الممكن تحقيقها محليا .

7-الافتقار إلى قاعدة المعلومات و البيانات : على الرغم من التطور الكبير الذى شهدته اقتصاديات هذه الدول، إلا أن إعداد و تجهيز الإحصاءيات و البيانات الحيوية ما زال فى بدايته ، و تفتقر البيانات المتوفرة حاليا إلى الدقة و الشمولية مما يجعل من مهمة التخطيط أمرا شاقا[2]

8-الارتفاع المنتظم فى المصروفات الجارية على حساب المصروفات الرأسمالية أو مصروفات التنمية : [3]

و فى هذا الصدد تشير بعض التقارير إلى أنه قد تم إنفاق 38 % من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى على المصروفات الجارية فى مقابل 8 % فقط على المصروفات الرأسمالية خلال عقد التسعينات ، و يعزو البعض هذه السمة إلى توجه دول المجلس نحو الرفاهية حيث تدعم الحكومة معظم الاحتياجات الاجتماعية و البنى الأساسية، و هذا ما يعوق حركة التنمية الاقتصادية و يحرمها فرضا للاستثمار و هي أساسية للتنمية و النمو الاقتصادي .

9-ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى رغم تطورها :

تتميز الاقتصاديات الخليجية بصفة عامة بضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية فى الناتج المحلى الاجمالى، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التى تبذلها دول مجلس التعاون فى تطوير و رفع كفاءة هذه القطاعات لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل، و تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد ، لكن ورغم ضعف مساهمت هذه القطاعات إلا أنها شهدت نموا متزايد خلال الفترة الأخيرة و ارتفعت حصتها من إجمالى الناتج المحلى مقارنة بقطاع النفط الذى شهد انخفاضا ملحوظا فى سنة 1997 فعلى سبيل المثال ارتفعت حصة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى من 49.2 % سنة 1997 إلى 57 % سنة 1998 .[4]

---

[1] مجلس التعاون لدول الخليج ، الأمانة العامة ، بحوث مختارة من " ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1983 ، ص 121 .

[2] رشيد محمد المعراج و أخرون ، مرجع سابق ، ص 214 .

[3] عبد اللطيف يوسف الحميد ، مجلس التعاون : التجربة و الدروس ، مجلة التعاون ، العدد 11 ، أوت 1988 ، ص 113 .

[4] محمد السعيد إدريس ، النظام الإقليمى للخليج العربي ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (34) ، طبعة 1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سنة 2000 ، ص 201 .

المطلب الثاني : إمكانات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

من أجل تحديد الأرضية الأساسية لحركة التنمية ، يجب التطرق الى حجم و نوعية الموارد الطبيعية و البشرية المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي ، لأن لمسألة الموارد الاقتصادية أهمية خاصة باعتبارها أحد المحددات الرئيسية للتنمية لديها، وتؤدي دورا كبيرا كمحدد رئيسي للفرص المتاحة للتعاون الإنمائي و التي تعتمد على دائرة التعاون الجغرافي – الاقتصادي . بالإضافة إلى التأثير المباشر لهذه الإمكانات المتاحة على حركة التنمية المتجهة صوب أهدافها الرامية إلى توسيع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات هذه الدول من أجل تأمين القدرة على التوليد الذاتي للنمو، لذلك سنحاول فيما يلي استعراض الإمكانات الطبيعية و البشرية التي تزخر بها المنطقة و التي تعتبر من المقومات الأساسية لعملية التكامل الاقتصادي الخليجي .

فرع الأول : الإمكانات الطبيعية

أولا : المساحة ، المياه ، الأراضي

تقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شبه الجزيرة العربية جنوب غرب آسيا ، بين خطي عرض 15° إلى 35° شمال خط الاستواء ، و بين خطي طول 35° إلى 60° شرق غرينتش ، تحدها من الشمال العراق و الأردن، و من الجنوب الجمهورية العربية اليمنية و البحر العربي، و من الغرب البحر الأحمر[1]

و تحتل دول مجلس التعاون الخليجي العربي موقعا حيويا و استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط، كما تشكل أغلبية مساحة الجزيرة العربية ، وتقع على الجانب الغربي من الخليج العربي ، و تمتد على طول خليج عمان . و تبلغ مساحة الدول الستة 2 459000كلم ²، تغطي السعودية ما نسبته 87 % منها من المساحة الكلية،[2] بينما تمثل البحرين نحو 0.02 % و الكويت 0.6 % و قطر 0.4 % بينما تمثل سلطنة عمان نحو 8.6 % ، و تمثل الإمارات 3.4 % من المساحة الكلية لدول المجلس،[3] و تتميز دول المجلس بندرة مواردها المائية ، وذلك لكون معظم أراضيها صحراوية قاحلة أو شبه قارية . و ينخفض معدل سقوط الامطار بشكل عام في منطقة شبه الجزيرة العربية، حيث يسجل في المتوسط حوالي 60 ملم في السنة، ويرتفع هذا المعدل ليصل الى 200 ملم أو اكثر في منطقة التلال الجنوبية الغربية فقط . لذلك فإن أحوال الصحراء تكاد تهيمن على جميع اجزاء المنطقة .

وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية شكلت قيدا صارما على المساحات المزروعة و الامكانات و الآفاق المتاحة للتوسع فيها . ويستلزم هذا الوضع المتصف بضعف حجم و نوعية الموارد و عدم اكتمال المسوحات و انتظام البيانات المتعلقة به ، بالإضافة لضعف فعالية الإدارة المتعلقة بهذه الموارد ، خاصة بالنسبة لموارد المياه ، توجيه الجهود المركزة ضمن إطار التعاون بين مجموعة دول المجلس صوب النشاطات التالية :

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، http://library.gcc-sg.org/arabic تاريخ الإطلاع 27 / 06 / 2010 .

[2] k. Mclachan , " Natural Resources and Development in the gulf States , " Croom Helm ; center for Arab gulf studies , Landan , 1980 , p 81 .

[3] صلاح الدين حسين ، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي ، طبعة 01 ، مركز البحوث و التنمية بجامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 1985 ، ص 17

- اجراء مسوحات مكثفة و شاملة لتحديد موارد التربة و المياه ، و تعاون مع منظمات الامم المتحدة و خاصة المركز العربي لدراسة المناطق الجافة و الاراضى القاحلة .
- نظرا لمحدودية الموارد المائية الحالية و المحتملة، ينبغى توجيه جهود مكثفة لادراة هذه الموارد إدارة كفؤة و تطبيق الاساليب و النظم العلمية الحديثة عليها. و تستلزم هذه النشاطات إقامة مشروعات الابحاث و التدريب المشتركة. و مع أخذ فى الاغتبار تأثير هذه الموارد على النشاطات الاقتصادية كافة و نشاطات التنمية الزراعة و آفاقها بشكل خاص .

و ما يؤكد على ضرورة هذه الأنشطة المذكورة ماتم التوصل إليه من قناعة حول مسألة تحقيق أفضل استغلال ممكن للموارد التى تتسم بالندرة، و المرتبطة بإقامة الوحدات الانتاجية المتخصصة، كثيفى الاعتماد على رأس المال، و التى تستخدم تكنولوجيا متقدمة و تستدعى توفير مهارات خاصة لادارة الانتاج المحصولي المتضاعف للخضروات و الفواكه ، وتستخدم المياه بكفاءة تصل الى حد توفير مانسبته 50 % من معدل الاستهلاك الحالى.[1]

ثانيا : الموارد الهيدروكربونية :

تحتل هذه الموارد مكان الصدارة ضمن الموارد الطبيعية المتاحة لدول المجلس ، ليس فقط لكونها المورد الطبيعى الأساسى الذى تتمحور حوله نشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كافة سواءا كان ذلك من خلال الايرادات الناجمة عن تصديرها أو فيما يتعلق بناشطات الصناعات البتروكيميائية أو الخدمات القائمة على النفط و الغاز ، ولكنه يعتمد على هذا القطاع فى عملية تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء من أجل تحقيق النمو الاقتصادي التلقائي لدى العبور الى مرحلة مابعد النفط .

1- **النفط** : لقد نشأت العلاقة بين النفط و التنمية مع توسع عمليات الاستكشاف و الانتاج فى العديد من الدول خاصة فى بداية الخمسينات و خلال الستينات ، و قد بقي النفط كمادة خام فى عزلة عن الاقتصاد المحلى لهذه الدول حتى نهاية الخمسينات تقريبا ، حيث كان يخضع فى جميع مراحل استخدامه من التنقيب و حتى التصنيع مرورا بالانتاج و النقل و التصدير للشركات الاجنبية ، إلا أن الوضع قد بدأ بالتغير بعد ارتفاع اسعار النفط سنة 1973 حيث توفرت للدول و خاصة الخليجية منها مصادر مالية جيدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولا و سرعة، و قد اعتبرت سنة 1973 نقطة التحول التاريخى فى أسواق النفط خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المنتجين و المستهلكين ، أو بين الحكومات و الشركات النفطية العالمية أو بين حكومات الدول المنتجة و الدول المستهلكة ،[2] و قد واصلت اسعار النفط الخام ارتفاعها حتى بلغت اعلى مستوى لها سنة 1981، حيث ارتفع السعر الاسمى للنفط من 2.70 دولار للبرميل الواحد سنة 1973 إلى 11.20 دولار سنة 1974 ومن ثم إلى 60.18 دولار سنة 1979 حتى وصل إلى 30.34 دولار للبرميل الواحد سنة 1981. و قد صاحب ارتفاع اسعار النفط ارتفاع حجم الانتاج ، مما جعل العائدات المالية لهذه الدول الناتجة من تصدير النفط ترتفع و بنسبة

[1] فؤاد حمد بسيسو ، مرجع سابق ، ص ص 36،37 .

[2] المنيف ، ماجد عبد الله ، السوق النفطية : دروس الماضى و تحديات المستقبل ، النفط و التعاون العربي ، المجلد 19 ، العدد 69 ، 1994 ، ص 14

عالية جدا خلال الفترة (1973 – 1981) ، مما أدى بهذه الدول غلى التوسع في استخدام العائدات بهدف توسيع قاعدة الاقتصاد المحلى و ربط القطار النفطى بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، مع الاستثمار في الخارج و التوسع في منح المساعدات و القروض للدول العربية و الدول النامية .[1]

- **الدور الاقتصادي للنفط**

يعتبر مستوى الانتاج النفطي معتدلا بالمقارنة مع انتاج دول المجلس (باستثناء البحرين) إلا أنه يلعب دورا بالغ الأهمية في اقتصادها الوطني ، حيث يسهم بما يعادل ثلثي الانتاج المحلى الاجمالي و بأكثر من 90 % من ايرادات الحكومة المحلية العامة و الدخل من الصادرات .

و قد حقق الدخل من النفط فائضا تخطى احتياجات الانفاق الجاري و الانمائي لمعظم دول المجلس خلال الفترة (1973- 1980) ، وساهمت المملكة العربية السعودية بنسبة 66 % من اجمالي الايرادات النفطية المتحققة لاقطار المجلس ، تبعتها الكويت بما نسبته 16 % و الامارات العربية المتحدة بما نسبته 12 % ، حيث ساهمت هذه الاقطار الثلاثة بما نسبته 94 % من الايرادات المالية النفطية لدول المجلس.[2]

أما بالنسبة للنفقات العامة لهذه الدول فإذا رصدنا معالمها بصورة كلية ، نجد أن النفقات العامة الجارية قد استهلكت اكثر من نصف قيمة عائدات النفط التي تم استلامها في دول المجلس خلال الفترة (1950 – 1970) و إذا ما أضيف لذلك الجزء الذى خصص لشراء الأراضى (الاستملاكات) فإن النسبة ترتفع إلى حوالى 70 %،[3] كما قد بلغ المخصص للنفقات الانشائية و الاستثمارية من جملة العائدات النفطية النسب التالية 20.9 % في البحرين ، 18.4 % في الكويت ، 20.6 % في قطر ، و 39.6 % الامارات العربية المتحدة ، و قد اتجهت معظم هذه النفقات الى قطاع الاشغال العامة و المرافق العامة (ابكهرباء و الماء) .[4]

2- الغاز الطبيعى :

كانت الاكتشافات المتعلقة بالغاز الطبيعى و استغلاله في البلدان النفطية الحلقة الثانية من حلقات هذه المورد الذى يعتبر من أهم مصادر الطاقة على الاطلاق. و بدأت عمليات انتاج و استغلال الغاز تلعب دورا أساسيا ضمن جهود تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات البلدان النفطية ، وذلك لتنويع مصادر الدخل التي يحتكرها قطاع النفط. و بدأ الغاز الذى كان يصاحب انتاجه انتاج النفط ، وكان مصيره الحرق و الهدر ، يستغل بإعادة حقنه لآبار النفط و يستخدم كمصدر للطاقة للصناعات المحلية ، وكمستودع لتغذية الصناعات البتروكيميائيةبالإضافة إلى تصديره، وعلى نطاق متصاعد، في شكل غاز مسيل .

---

[1] التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ة آخرون ، أبو ظبي ، 1988 ، ص 258 .

[2] خزعل الجاسم ، قضايا نفطية " الدخل و الفوائض المالية للدول العربية المنتجة للنفط " ، البيان ، العدد 3 ، ديسمبر 1981 ، ص 35 .

[3] عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الأطراف و التكامل الاقتصادي العربي ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، 1974 ، ص 11 .

[4] محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية سلسة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، أفريل 1979 ، ص 68 .

3- موارد الثروة المعدنية [1]

يشير الوضع المتعلق بموارد الثروة المعدنية إلى أنه لا يتوفر منها ، بمستوى الاستغلال الاقتصادي، سوى النحاس في سلطنة عمان، و بعض خامات الكروم و مواد البناء كالجبس و الرخام مع توفر الاحتمالات لجدوى استغلال خامات الحديد و الفوسفات في السعودية و بعض البلدان الاخرى ، بالاضافة الى النحاس و اليورانيوم في الامارات العربية المتحدة .

فبالنسبة **لخام النحاس** ، و الذي يلعب دورا بالغ الاهمية في الاقتصاد العالمي ، و يحتل المركز الثاني بعد النفط، من حيث القيمة في التجارة الدولية، فلم يتم الشروع في استغلال و تطوير مخزونه سوى في سلطنة عمان حيث قدر المخزون من هذا الخام بحوالي 13 مليون طن بنسبة 2.1 % و يلحظ تعدين نحو مليون طن سنويا من المادة الخام للتوصل في النهاية إنتاج نحو 20000 طن من النحاس بدرجة نقاوة 99.8 % ، و بالرغم من اكتشاف النحاس في بعض المناطق الأخرى و بنسبة عالية لمكونات النحاس في التكوينات المكتشفة 6.25 % الا أنه لم تجر تقديرات لحجمه المخزون .

و فيما يتعلق **بالكروم** فقد بدأت بعض عمليات تعدين الخام في كل من عمان و المملكة العربية السعودية. ففي عمان تمتد مناطق تعدين الكروم مسافة تزيد على 20 كلم في جبال عمان مقابل الساحل الشمالي الشرقي، و هناك مؤشرات أولية على احتمال وجود خام الكروم و بكميات كبيرة في دبي ، رأس الخيمة ، الشارقة و غيرها .

و بالنسبة **لمواد البناء** فقد تم القيام بعدة عمليات لتعدين و انتاج الرخام في المملكة العربية السعودية ، و هناك خمسة عشر مستودعا للخام يجرى استغلالها ، و يستعمل الرخام بواسطة القطاعيين العام و الخاص في أعمال البناء و يتم تصدير جزء من الانتاج الى البلدان المجاورة .

و يجرى انتاج الجبس في السعودية لمواجهة الاحتياجات المحلية و التصدير . حيث يتم تصدير جزء من الإنتاج للأسواق العربية، وتجرى دراسة حول امكانات المنافسة في الاسواق العالمية قبل التوسع في انتاجه. كما وجد الصلصال في مناطق عديدة في الكويت و البحرين و السعودية و تجرى عملية تقويم جدواه الاقتصادية .

أما بالنسبة لخام الحديد، و رغم كثافة المسوحات التي اجريت لاكتشافه في عديد من مناطق اقطار المجلس، ورغم تحديد عدة مناطق لظواهر الخام إلا أنها لم تصل بعد مرحلة ثبوت جدوى عمليات استغلالها .

و فيما يتعلق بخام المنغنيز و الذي يستعمل في الصناعات الكيماوية و الكهربائية و الدهانات و السراميك فقد تم تحديد وجودها في بعض مناطق السعودية و عمان و الامارات العربية المتحدة .

لذلك ينبغي النظر الى عملية تنمية نشاطات التعدين في أقطار المجلس باعتبارها عملية طويلة الأجل ، وعدم تخطي الاعتبارات الاقتصادية في عملية الاستغلال ، لتجنب هدر الموارد المالية بالقيام بعمليات استغلال للمعادن التي لا تتوفر لعملية استغلالها الجدوى الاقتصادية .

[1] فؤاد حمدي بسيسو ، مرجع سابق ، ص ص 46 ،47 .

4-الموارد البحرية [1]

تشير نتائج المسوحات و التقديرات التي اجريت مؤخرا لمخزون الثروة السمكية في مياه الخليج العربي و خليج عمان و بحر العرب، و هي المياه التي تقع سواحل بلدان المجلس على حدودها ، إلى وجود وفرة نسبية لهذه الموارد ، وذلك مقارنة حجم المخزون السمكي المتوفر، و الامكانات المتاحة للمحصول السمكي السنوي بالحجم المحصولي الفعلي لعمليات الصيد في اقطار المجلس .

الفرع الثاني : الامكانات البشرية

لا تتحدد اهمية الموارد البشرية و مساهمتها في دفع عجلة التنمية لأي مجتمع من المجتمعات باعتبارها احد المحددات الرئيسية للتنمية بحجمها فقط ، فقد تكون عبئا ثقيلا على حركة التنمية ، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية التي تعاني من ضغط الانفجار السكاني لديها على الموارد المتاحة للتنمية فيها ، و انما يتحدد دورها في النهاية حسب بنية و خصائص و نوعية السكان من ناحية ، و بنية و خصائص و مستوى القوى العاملة المتوفرة لديها من ناحية أخرى .

1-السكان

تعكس التقديرات نموا متسارعا في عدد سكان دول المجلس خلال العقود الثلاث الماضية فبينما كان عدد السكان في سنة 1981 حوالي 13.4 مليون نسمة ، ارتفع سنة 1985 إلى 16.3 مليون نسمة بنسبة زيادة 22 %، تسارع النمو السكاني مع تزايد حجم النشاط الاقتصادي في دول المجلس ليصل إلى 21.3 مليون نسمة في سنة 1990 بنسبة زيادة قدرها 31 % خلال خمس سنوات ، و نتيجة للتطور في حجم النشاط الاقتصادي استمر النمو السكاني في الزيادة حتى بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون سنة 2000 ما مجموعه 29.9 مليون نسمة ، بنسبة زيادة قدرها 40 % خلال عشر سنوات ، وفي 2005 بلغ عدد السكان 33.8 مليون نسمة ، ليصل إلى 43.8 مليون نسمة سنة 2010 ، و من ثم ليرتفع بمعدل 5 % في سنة 2011 ليبلغ حوالي 45.9 مليون نسمة

و يعيش سكان دول مجلس التعاون على مساحة قدرها 2.4 مليون كلم تقريبا بواقع كثافة سكانية قدرها 19 نسمة لكل 1 كلم في سنة 2011 مقابل 5 نسمة لكل 1 كلم في سنة 1980 . كما يوضحه الجدول رقم (08) .

و الجدول التالي يوضح تطور السكان في مجلس التعاون الخليجي خلال الأربع سنوات الأخيرة من 2008 إلى 2011

الجدول رقم (08) : تطور السكان في مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2008– 2011 .

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	8.073.625	8.199.996	8.264.070	8.246.070
البحرين	1.106.509	1.178.415	1.228.543	1.195.020
السعودية	25.782.025	26.660.857	27.136.977	28.376.355

[1] نفس المرجع السابق ، ص 49 .

عمان	2.867.000	3.173.917	2.773.000	3.295.298
قطر	1.448.479	1.638.644	1.699.435	1.732.717
الكويت	2.495.851	2.583.020	2.672.926	3.065.850
المجموع	**41.778.490**	**43.434.849**	**43.774.951**	**45.929.310**

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، قطاع شؤون المعلومات إدارة الاحصاء ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص31.

و من خلال الجدول يمكن تحديد بعض خصائص سكان دول المجلس كما يلي :

- صغر حجم السكان : يظهر ذلك جليا في كل من البحرين و قطر أين وصل 1.195 و 1.732 مليون نسمة على التوالي و نستثني من ذلك السعودية و التي قدر فيها عدد السكان ب 28.376 مليون نسمة خلال سنة 2011
- يعتبر معدل النمو السكاني مرتفعا بصورة نسبية في اقطار المجلس ، و يعود ذلك بالدرجة الاولى الى الهجرة الكثيفة الى هذه المجموعة من الدول مع ملاحظة اعتدال معدل النمو السكاني في السعودية ، و قد وصل معدل النمو السكاني لدول المجلس أعلى مستوى له بنسبة 40 % ، و مما يجدر ذكره أن نسبة مساهمة الوافدين الناتجة عن الهجرة (السكان غير المواطنين) إلى دول مجلس التعاون قد ساهمت بشكل كبير رفع معدل النمو السكاني في هذه الدول .
- المساهمة الكبيرة للوافدين إلى دول المجلس في تأمين احتياجات التنمية في دول المجلس من العمالة المدربة و غير المدربة و قد خففت من حجم الجهد و الانفاق المطلوب لخلق العمالة المؤهلة في هذه البلدان ، إلا أن لهذه الظاهرة مشاكلها الناجمة عن الاندماج الاجتماعي مع السكان المحليين ، خاصة عندما تختلف اللغة و الديانة و الثقافة ، يضاف إلى ذلك مخاطر الاعتماد على مورد قد لا يتم ضمان استمرار وجوده . [1]
- انخفاض المعدل الخام لمشاركة القوى العاملة الوطنية و الذي يعود الى انخفاض مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة الوطنية ، بالاضافة الى انخفاض مستوى الدافع لديها للعمل المنتج .
- محدودية مشاركة المرأة في قوة العمل ، ففي الكويت مثلا تقدر نسبة العمالة من جنس الإناث حسب احصائيات سنة 2000 ب : 23.52 % من الحجم الكلي للعمالة . و أكثر من 71.97 % من هذه النسبة تسيطر عليها العمالة الأجنبية.

2- القوى العاملة

[1] فؤاد حمدي بسيسو ، مرجع سابق ، ص 52 .

لقد شهدت عشرية السبعينات بداية تدفق تيارات هجرة الأيدى العاملة إلى الدول العربية المصدرة للنفط ، نتيجة للزيادة الهائلة في العائدات النفطية لتلك الدول ، ففي دول مجلس التعاون ارتفعت العائدات النفطية من 4.5 مليار دولار في سنة 1970 إلى 213.6 مليار دولار في سنة 1980 .[1]

فوظفت دول المجلس تلك العائدات المتزايدة في تنفيذ برامج تنموية كثيرة و متشعبة استهدفت أساسا استكمال بنيتها التحتية من جميع جوانبها ، مما أدى الى زيادة الطلب على العمالة فيها بدرجة لم تستطع عمالتها المحلية الاستجابة له بأي نسبة تذكر لأسباب عدة، بعضها يتعلق ، بالمستوى التعليمي و التقني للمواطنين ، من انخفاض مستويات التعليم و نقص المهارات، و أسباب تتعلق بالبيئة الاجتماعية – الثقافية ، بالاضافة الى نفور المواطنين الخليجين عموما من بعض الوظائف و العمل اليدوي على وجه الخصوص، و أخرى تتعلق بنموذج التنمية الشائع حيث لا يوجد تخطيط للقوى العاملة ، و ترك المبادرة في جلب العمالة للقطاع الخاص . [2]

و يضاف الى ذلك انخفاض عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي .

و هكذا فقد فتحت دول المجلس الباب أمام استقطاب العمالة من الخارج بما في ذلك العمالة العربية و التي كانت هي الأكبر من حيث نسبتها لمجموع العمالة الوافدة لهذه الدول في بداية الأمر ، حيث بلغت 75 % من إجمالي العمالة الوافدة لدول مجلس التعاون خلال السبعينات ، [3] و قد انفضت هذه النسبة خلال الثمانينات نتيجة لمنافسة العمالة الآسيوية للعمالة العربية في هذه الدول و ذلك للأسباب التالية :

- انخفاض أجور العمالة الآسيوية بصفة عامة .
- تشجيع حكوماتها لها للهجرة من أجل العمل .
- توافر العديد من الخبرات الفنية في العمالة الآسيوية بدرجة أكبر من توافرها في العمالة العربية .
- رغبة الدول المستقدمة للعمالة في تنويع مصادر العمالة الوافدة لها تحسبا لأي طارئ
- ما يشاع عن العمالة الآسيوية من طاعة عمياء و انضباط ، مما يحفز أرباب الأعمال على تشغيلها كما أن

للعامل السياسي دورا في جلب العمالة الآسيوية ، فهذه الأخيرة هي أقل ميلا للتدخل في الشؤون الداخلية و أقل إثارة للمشاكل الأمنية ، [4]و لقد إرتفع عدد القوى العاملة في دول مجلس التعاون من 4.7 مليون عامل سنة 1980 إلى 6.2 مليون عامل سنة 1985 ثم 10.4 مليون عامل سنة 2000 ثم 13.3 مليون عامل في سنة 2005 ، ليقفز العدد الى 18.8 مليون عامل سنة 2010 أي بزيادة قدرها 5.5 مليون عامل خلال السنوات الخمس من

[1] عثمان الحسن محمد نور ، القوى العاملة في دول مجلس التعاون : الواقع و المستقبل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد 1، ربيع 1996، ص 104 .

[2] محمد السعيد ادريس ، مرجع سابق ، ص 92 .

[3] محمد حامد عبد الله ، الاقتصاد الاقليمي مع التطبيق على الدول النامية ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، سنة 1998 ، ص 131 .

[4] السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجي : الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية و قدراتها السياسية و أثر ذلك على الأمن القومي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، طبعة 1 ، 1998 ، ص 53 .

2005 إلى 2010، ليصل إلى 20.2 مليون عامل سنة 2011 ، و تمثل القوى العاملة حوالى 44 % من عدد السكان في سنة 2011 ، مقابل 35 % سنة 1980. [1]

و الجدول التالي يوضح تطور العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الأخيرة

الجدول رقم (09) : القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2008– 2011

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	4.431.964	5.115.556	5.208.447	5.208.447
البحرين	575.798	598.491	599.349	598.226
السعودية	7.956.832	8.147.992	8.834.872	9.935.534
عمان	1.055.657	1.192.098	1.297.328	1.453.013
قطر	1.171.507	1.265.432	1.275.971	1.277.445
الكويت	1.526.812	1.555.753	1.624.043	1.735.285
المجموع	**16.758.570**	**17.875.322**	**18.840.010**	**20.207.950**

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، قطاع شؤون المعلومات إدارة الاحصاء ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص35 .

انطلاقا من الامكانات الطبيعية و البشرية التي تم التطرق اليها و التي تمثل احد المحددات الرئيسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نلاحظ الضعف الشديد لقاعدة الموارد في دول المجلس، باستثناء مايتصل منها بالنفط و الغاز و الثروة السمكية، الامر الذي يعني أن هناك قيدا هيكليا على حدود التنمية و آفاقها المتاحة ، لذلك يجب العمل على توسيع قاعدتها الانتاجية من من أجل الوصول بذلك إلى مرحلة الانطلاق الذاتي للنمو .

ومن هنا كان لابد أن نتساءل : الى أي مدى سهامت هذه الموارد الاقتصادية المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق انجازات التنمية ؟.

الفرع الثالث : إستراتيجية التنمية المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي و أهدافها

استراتيجية التنمية و التكامل لدول مجلس التعاون هي خطوة متقدمة لأبعد مدى على طريق تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي تمثل أساس العمل من أجل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ، فهذه الوثيقة تركز بالأساس على تنسيق أهداف و سياسات التنمية الإقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي، عن طريق بناء مجتمع اقتصادي موحد في كل دول الأعضاء، و يتيح الحرية لحركة البضائع و الأشخاص و رأس المال، ويضع أساسا لتنسيق السياسات النقدية و الجمركية و الاجتماعية في مجال تنمية القوى العاملة و تنمية القطاع الخاص. كما قد تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة عضو بتبني الأولويات التي تناسب احتياجاتها و قدراتها من بين الخطوط العامة لهذه

[1] مجلس التعاون لدول الخيج العربية ، الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، مرجع سابق ، ص 29 .

الاستراتيجية.[1] و قد حددت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي إستراتيجية واضحة للتنمية تستند الى تنويع النشاط الاقتصادي و إنشاء فرص العمل لمواطنيها ، و قياسا بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، فقد شهدت كل دول المجلس نموا قويا نسبيا في الاقتصاد غير النفطي على مدار السنوات الماضية ، وخاصة في قطاع الخدمات . كما يلاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة خاصة قد حققت زيادة كبيرة في نصيب الصادرات غير النفطية من مجموع الصادرات و على الرغم من ذلك ، فقد حدث تقدم أقل نحو تنويع النشاط الاقتصادي من منظور الايرادات المالية العامة و إجمالي الناتج المحلي الاسمي نظرا لارتفاع أسعار النفط ، كما لا يزال توظيف المواطنين دون المستوى المطلوب رغم فرص العمل الجديدة بينما قد حدث ارتفاع حاد في عدد العمالة الوافدة و لذلك فقد يرتفع عدد العاطلين عن العمل بين مواطني دول المجلس لما يتراوح بين 2 و 3 مليون عاطل عن العمل خلال السنوات الخمس القادمة ، و بناءا عليه ينبغي و ضع سياسات ليس فقط لضمان تحقيق معدل نمو مرتفع و إنما أيضا لتحقيق نمو يسمح بإنشاء فرص العمل المطلوبة للمواطنين .[2]

تحدد الأهداف العامة لخطط و برامج التنمية في الدول الأعضاء طبقا لما جاء في النظام الأساسي لدول المجلس و الذي يرتكز على المحافظة على القيم الاسلامية و الهوية العربية و تقاليدها الأصلية، و اعتماد الاقتصاد الحر أساسا للتنمية و تأكيد أهمية التجانس الاجتماعي و الدفاع عن الدين و الوطن و الأمن و الاستقرار الداخلي و استمرار عملية التطور لتشمل مايلي : [3]

- تنمية و تهيئة المواطن اجتماعيا و ثقافيا و صحيا حت يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة .
- التفاعل الايجابي مع الفكر و الثقافة الانسانية من أجل تملك القدرة غلى التفكير المتجدد بما ينسجم و تعاليم الدين الاسلامي و يضمن المحافظة على الهوية العربية .
- تنمية الموارد البشرية بالتعليم و التدريب و توفير البيئة الصحية المناسبة و المحافظة عليها و العمل على رفع مستوى الصحة العامة .
- تحقيق توازن سكاني في دول المجلس التي تعاني من خلل في التركيب السكاني
- التأكيد على عملية التكافل و التكاتف الاجتماعي بين مجتمعات دول المجلس .
- التركيز على التنمية النوعية و تحسين و تطوير ماتم إنجازه من منافع و بنى أساسية
- المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة أثناء تنفيذ برامج التنمية .

[1] خالد محمد القاسمي ، آفاق التنمية و التكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، الطبعة الأولى ، دار الجليل للطباعة و النشر ، دمشق ، سنة 1988 ، ص 80 .

[2] إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، دول مجلس التعاون الخليجي (تعظيم النتائج الاقتصادية في إقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين) ، صندوق النقد الدولي ، 2011 ، ص 1.

[3] محمد توفيق صادق ، محمد هشام خوجكية و آخرون ، بحوث ندوة التخطيط التكاملي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، المعهد العربي للتخطيط بالإشتراك مع الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، دبي ، 14 – 16 فبراير 1988 ، ص ص 257 ، 258 .

- التأكيد على أهمية المبادرات الفردية و دور القطاع الخاص في عملية التنمية ، و دور الحكومة في توجيه هذا القطاع و تشجيعه بالوسائل التي تجعله متمتعا بالاستقرار و الكفاءة و القدرة على النمو الذاتي و الاستجابة لمتطلبات التنمية .
- التنسيق التكاملي في مختلف المجالات الحيوية التي تهم مجتمعات دول المجلس و تحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا الى وحدة دولها .
- تنمية كافة الموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لمصادر الثروة الطبيعية و على الأخص البترول و المحافظة على الثروات الباطنية لأطول فترة ممكنة .
- تنويع القاعدة الانتاجية و ذلك بتنمية قطاعات الصناعة و الزراعة و الثروة السمكية و التعدين و الخدمات و القطاعات الأخرى .
- ايجاد قاعدة ذاتية أصلية للبحوث و العلوم التطبيقية و التقنية .
- استكمال البنية الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف العامة و التنسيق بين الدول الأعضاء بهذا الشأن .
- تقليل التباين في مستويات التنمية بين دول المجلس .
- العمل على توجيه الانفاق العام ليكون أكثر فعالية وصولا الى أفضل مستوى من الأداء بأقل تكلفة ممكنة .
- العمل على مشاركة المستفدين من الخدمات العامة في تحمل تكاليف إنتاجها .
- ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة الذي يقوم على الجهود التنموية التكاملية في المدى الطويل .
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و الاعتماد بصورة مستمرة على الأسس الملائمة لتخصيص الموارد المادية و البشرية و التقنية .
- تعميق الفهم بالوظائف الحديثة للدولة التي تكفل التنمية المستدامة و تحقيق السياسات التي تضمن الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و كفاءة الأداء الانمائي .
- الاصلاح الاقتصادي و مكافحة الفساد المالي و الاقتصادي .

تفعيل آليات و نظم الحوكمة (الحكم الراشد) في إدارة التنمية بدول المجلس . [1]

- الوصول الى حركة للتنمية الاقتصادية ذاتية التوليد .
- البمحافظة على حد ادنى لمستوى رفاهية جميع المواطنين .[2]

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، إدارة التخطيط و التنمية ، إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة (بعيدة المدى لدول مجلس التعاون الخليج العربية " 2010- 2025 ") ، الرياض ، سنة 2011 ، ص ص 18، 19 .

[2] معهد الكويت للأبحاث العلمية ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا ، ندوة " حول تطبيق العلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية " ، مايو 1987 ، ص ص9، 10 .

المطلب الثالث : دور التكامل الاقتصادى فى عملية التنمية بدول مجلس التعاون الخليجى

إن التكامل الاقتصادي هو عامل رئيسى فى تطوير التبادل التجاري على المدى الطويل، و كذلك فى تحقيق التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. و إن فعالية هذا التكامل الاقتصادي يتم قياسها من خلال التحسنات الظاهرة فى التجارة البينية و الخارجية، و تذفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و المشاريع المشتركة، و نشر التكنولوجيا. إن تحسين مثل هذه المؤشرات، يؤدى على المدى الطويل إلى تطوير التبادلات التجارية و تنمية الاقتصاد. و بالتالى ، فإنه من الأهمية بمكان تحليل مؤشرات مثل اتجاهات التجارة، و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و أنشطة المشاريع المتعددة الأطراف، و نشر التكنولوجيا و سنحاول توضيح أهمية و دور التكامل الاقتصادي فى عملية التنمية بدول مجلس التعاون من خلال الإعتماد على مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و التى تعتمد كذلك لقياس كفاءة التكامل الاقتصادي الاقليمي هي :

- التجارة و المشاريع المشتركة فى دول مجلس التعاون الخليجى
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استقطابها .
- الانتشار التكنولوجي .

1- التجارة و المشاريع المشتركة فى دول مجلس التعاون الخليجى

يلغى التكامل الإقليمى إلى حد كبير الحواجز الجمركية و غير الجمركية و يؤدى الى تحرير القيود التجارية. و تحرير التجارة له تأثير إيجابى على الانتاج و التجارة و البطالة [1] ، و بالإضافة إلى ذلك تعمل المشاريع المشتركة مابين البلدان أو ضمنها فى التأثيرعلى العوامل الاقتصادية الكلية (التجارة ، و الانتاج ، و البطالة) فى البلدان المشاركة . و بالتالى فإن واحدا من الاهداف الحيوية لتحقيق التكامل الاقليمي هو التحسن الذى يطرأ على التجارة البينية و الخارجية، و تعزيز المشاريع المشتركة بين البلدان الأعضاء . و يبين الجدول رقم (15) أن الصادرات و الواردات البينية فى دول مجلس التعاون الخليجى لم تكن متلائمة خلال الفترة ما بين سنتي 1990 و 2000 . لكن سنة 2001 شهد ارتفاعات متزايدة، و زيادات حادة فى الفترة مابين سنتي 2002 و 2004 . كما الفترة 1990 – 2003 شهدت زيادة فى الصادرات التحويلية و التكنولوجيا العالية، و أحد الاسباب الكامنة وراء مثل هذه الزيادة فى الصادرات هو تطبيق سياسة الاتحاد الجمركى فى سنة 2003، ثم بقيت تتزايد حتى سنة 2008 و تراجعت قليلا سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية و سرعان ما ارتفعت مرة أخرى سنة 2010 .

إن أنشطة المشاريع المشتركة تعمل على دمج رأس المال ، و الموارد و الخبرات بين الدول الأعضاء. و هذا بدوره يعزز من سهولة انتقال عوامل الانتاج و المنتجات و تبادل الافكارو المعارف . مثل هذه الظاهرة الفريدة من نوعها تسهم فى الابتكار و التجديد فى تقنيات الانتاج و فى المنتجات كذلك ، و تسهم هذه العوامل فى التأثير الإيجابى على تنمية التجارة . و يبين الجدول رقم (10) أن هناك عددا كبيرا من المشاريع المشتركة باستثمارات رأسمالية عالية فى مشاريع

[1] محمد خيرى الشيخ ، تحليل كفاءة التكامل الاقتصادى و الاستثمارى و التجاري لدول مجلس التعاون الخليجى ، مجلة التعاون ، الرياض ، مملكة العربية السعودية ، العدد78 ، يناير 2013 ، ص 33 .

ضخمة، حيث بلغ حجم الاستثمارات الرأسمالية للمشروع الواحد 13.77 مليون دولار في سنة 1999. و مع ذلك ، أظهر عدد المشاريع ، و إجمالي الاستثمارات الراسمالية و حجم الاستثمارات للمشروع الواحد انخفاضا في الفترة بين سنتي 2000 و 2002 و خلال نفس الفترة ، اقتصر الاستثمار الرأسمالي على المشاريع الصغيرة و لم يتم زيادة حجم الاستثمارات حيث بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للمشروع الواحد 3.19 ، 1.08 ، و 0.72 مليون دولار ، على التوالي، و يكمن السبب وراء هذا الانخفاض في الاستثمار في المشاريع المشتركة إلى أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية التي غيرت بيئة الأعمال في العالم خصوصا في الشرق الأوسط . و مع ذلك ، بدأ عدد المشاريع و إجمالي رأس المال المستثمر بالإزدياد ابتداءا من سنة 2002 ، و أصبحت مرتفعة بشكل كبير من حيث العدد، بالإضافة إلى إجمالي رأس المال المستثمر، و حجم الاستثمار الرأسمالي للمشروع الواحد في سنة 2008. و قد كانت الاستثمارات في معظمها في مشاريع كبيرة و بلغ حجم الاستثمار الراسمالي للمشروع الواحد 7.76 مليون دولار في سنة 2004 و 10.6 مليون دولار في سنة 2008. إن الزيادة في أنشطة المشاريع المشتركة قد يكون نتيجة لتنفيذ الاتحاد الجمركي في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 2003، بالإضافة إلى ذلك، تم في اجتماع المجلس الأعلى الرابع و العشرون تحليل متعمق لجميع القضايا المتعلقة بدول مجلس التعاون الخليجي و شعوبها، في ضوء التطورات التي تشهدها الساحات العربية و الدولية و بالتالي يمكن القول بأن تنفيذ الاتحاد الجمركي و مبادرات الاجتماع الأعلى قد زادت دوافع المستثمرين، و خفضت المخاطر المرتبطة بالمشاريع المشتركة الأمر الذي يعزز هذا القطاع .

الجدول رقم (10) : التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات و الواردات) و المشاريع الرأسمالية المشتركة خلال الفترة مابين سنتي 1990– 2010 (بملايين الدولارات)

الجدول رقم (10) : التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (الصادرات و الواردات) و المشاريع الرأسمالية المشتركة خلال الفترة مابين سنتي 1990– 2010 (بملايين الدولارات)

المصدر : محمد خيري الشيخ ، مرجع سابق، ص 35.

السنة	1990	1991	1992	1993	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	4835	4939	5557	1211	6604	7777	6395	7734	9650	11935	21609	27524	34656	4.415	37.45	39515
المستوردات	2704	3736	3479	3892	5612	8701	3652	7402	8026	11760	12256	17.13	2.242	27414	23834	25915
عدد المشاريع المشتركة	-	-	-	-	-	91	206	1013	-	573	670	688	650	655	-	-
إجمالي رأس المال المستثمر	-	-	-	-	-	290.79	222.96	737.45	-	4529.25	5021.34	5934.22	6233.24	6745.23	-	-
رأس المال المستثمر للمشروع الواحد	-	-	-	-	-	3.19	1.08	0.72	-	7.76	7.5	8.63	9.50	10.6	-	-

2 – الاستثمارات الأجنبية المباشرة و استقطابها

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز التنمية الاقتصادية من خلال المساعدة على تحسين الانتاجية، و النمو، و تشجيع الصادرات، فقيام سوق موسعة من شأنه أن يجذب المستثمرين تجاه كل من البلدان الداخلة في السوق بمفردها، فبقدر ما يتلازم توسيع السوق مع فرض تعريفة جمركية موحدة عالية تجاه الخارج ، بقدر ماياندفع المستثمرون الأجانب لإنشاء فروع مشاريعهم داخل الاتحاد الجمركي، و ذلك تحاشيا للرسوم العالية و من ناحية أخرى فإن التكامل الاقتصادي يخلق أسواقا في مستوى الإمكانات التقنية و المالية و البشرية للمستثمرين الأجانب، لأن سوقا حجمها مليون نسمة أو مليونان تختلف عن سوق حجمها خمسون مليون نسمة . فالطلب في هذه الحالة حجمه أكبر و التكاليف أقل نتيجة لسهولة التموين و لتوافر مواد أولية متنوعة ، و يد عاملة بكثرة ، و بمؤهلات مختلفة .

لذلك فقد زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980- 2009 بشكل ملحوظ لجميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، و هذا من شأنه أن يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول ذات التقنية العالية المتقدمة و البلدان ن النامية و في مختلف القطاعات .

كما يمكن ملاحظة الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خلال الفترة من سنة 2001- 2009 لكل دول مجلس التعاون ، ما عدا دولة الكويت و سلطنة عمان في سنة 2004 و 2009 . و تظهر نتائج التحليل أن دول مجلس التعاون الخليجي بعد التكامل قد أصبحت واحدة من الأسواق ذات الحجم الكبير في الشرق الأوسط (عدد سكانها حوالي 33.7 مليون نسمة)، و بالإضافة الى ذلك فإن هذا يوفر فرصا كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي في مجالات عمليات الانتاج كثيفة العمالة و التكنولوجيا الفائقة. إن هذه ال ظاهرة الموثقة توثيقا جيدا تسهم في النمو الاقتصادي المستقر في دول مجلس التعاون الخليجي . كما أن السوق الاستهلاكية المحلية الكبيرة لدول المجلس تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأنشطة الاقتصادية المساهمة في التقدم الاقتصادي المستمر و تساعده في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو الحال عليه خلال الفترة 1980- 2009 . بالإضافة الى ذلك فإن عوامل الدفع و الجذب للاستثمار الأجنبي المباشر و التي حسنت من التكامل في إطار دول مجلس التعاون الخليجي ، قد لعبت دورا فاعلا في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة نفسها . وتتمثل عوامل الدفع في عدة عوامل مثل ثقة المستثمرين ، و عوامل الجذب سواءا كانت موضوعية أو ذاتية التي يتم تنسيقها على مستوى الحكومة و الجدول رقم (11) يوضح ذلك .

الجدول رقم (11) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ما بين 1980 – 2009 (مليون دولار)

الدولة	1980	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الامارات	98	-116	-515	1184	13.7	30	840	10900	128.6	14187	13700	4003
البحرين	-418	-183	364	80	217	517	856	1049	2915	1756	1794	257
السعودية	-3192	312	183	504	453	778	1867	12097	17140	22821	38151	35514
عمان	98	125	83	390	26	528	-18	1538	1597	3332	2359	2211
قطر	11	5	252	296	624	625	679	2500	3500	4700	4107	8722

الكويت	1	6	16	-147	7	-67	-20	234	122	116	-51	145

المصدر : الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي

تاريخ الإطلاع 24/ 07 / 2013

http:// sites.gcc- sg.org/statistics/files/1327735124

3- نشر التكنولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي

من الأمور الهامة للحصول على المزايا التنافسية لتحقيق التكامل الإقليمي، تلقي و تبادل المعلومات النوعية، و هناك وسائل مختلفة تنقل المعلومات بسرعة عالية جدا، و تنشئ الجسور لتبادل المعلومات للحفاظ على التنمية المستدامة داخل البلدان المتكاملة ، كما تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي الوسيلة التي تنقل المعلومات بسرعة عالية جدا، و تؤسس شبكة لتبادل المعلومات . إن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تجد هذه القيمة، و التي تنبع من تبادل المعلومات لتعزيز سرعة نقل و تبادل المعلومات النوعية. و هي أنشطة تعمل على تحسين العلاقات بين الدول الأعضاء المتكاملة و تسهم في تعزيز حركة الموارد ، و المنتجات ، و أنشطة المشاريع المشتركة و يتم تبادل كميات كبيرة من المعلومات القيمة و مشاركتها في جميع أنحاء العالم من خلال خدمات تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات . و تعتمد خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات للدولة أو مجوعة من الدول في معظمها على توافر خطوط الهاتف، و الهاتف النقال ، و خدمات الأنترنيت .

و وفقا للجدول رقم (12)، زاد عدد مستخدمي الهاتف الأرضي و المشتركين في الهواتف المتنقلة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين سنتي 1990 و 2003 و حتى 2010 . و وفقا لهذا الجدول فإن نسبة الزيادة في المشتركين في الهواتف المحمولة هو أعلى بكثير من مستخدمي الهاتف الأرضي ، و هذا يشير إلى أن استخدام الهاتف المحمول أكثر إستعمالا من استخدام الهاتف الأرضي، حيث إن الميزات سهلة الاستخدام في هذا الهاتف تفسر سبب استعماله المتزايدة.

الجدول رقم (12) : مؤشرات انتشار التكنولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي (1990 – 2010)

	مشتركو الهاتف الأرضي لكل ألف شخص			مشتركو الهاتف النقال لكل ألف شخص			استضافة المواقع لكل 1000 شخص			استخدام الانترنت لكل 1000 شخص				عدد الحواسب الشخصية لكل 1000 شخص		
	1999	2005	2010	1999	2005	2010	1999	2005	2010	1990	1999	2005	2010	1999	2005	2010
الإمارات	224	281	351	19	736	920	78.64	62.02	68.2	-	150.1	310.08	635.66	90.89	190.7	337.72
البحرين	191	268	335	10	638	798	17.00	25.84	28.4	-	140.1	210.34	431.20	100.9	220.3	389.93
السعودية	77	155	194	1	321	401	1.99	2.96	7.66	-	4.8	60.62	124.27	130.8	170.8	302.22
عمان	60	88	110	2	228	285	2.28	5.94	6.53	-	20.08	90.67	185.87	140.1	160.9	284.79
قطر	220	261	326	9	533	666	18.51	4.23	4.65	-	40.16	380.17	574.23	50.74	350.2	62.03
الكويت	188	196	245	12	572	715	19.31	10.93	12	-	47.75	260.05	533.10	20.71	40.66	620.03
الولايات المتحدة	547	624	718	21	546	655	1905.60	6645.10	83.6	8	365.5	630	1291.50	505	762.2	71.968
بريطانيا	441	564	649	19	912	1094	292.20	697.90	8.72	1	210.1	628.8	1289.04	302.5	600	1349.09
اليابان	440	477	543	7	679	715	208.10	1276.80	1609	غير متوفر	213.7	502	1029.10	286.6	541.5	958.46

المصدر: محمد خيري الشيخ ، مرجع سابق، ص 41.

الجدول رقم (12) يوضح أيضا أن عدد مستخدمي أجهزة الكمبيوتر الشخصية تزايد بشكل سريع خلال الفترة من 1999- 2010 . و مع ذلك ، يظهر الجدول أن المملكة العربية السعودية لديها عدد أكبر من مستخدمي الكمبيوتر بالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى . و لا يكاد يكون هناك أي مستخدم للانترنيت في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 1990 ، حيث أن التكنولوجيا لم تكن متوفرة في الواقع في البلدان النامية في نفس السنة، إن تاريخ أجهزة الكمبيوتر يوضح أن الأنترنيت قد تم تطويرها في سنة 1969 من قبل وزارة الدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية ، بهدف إنشاء شبكة كمبيوتر يمكنها أن تتحمل أي نوع من الكوارث . و جاء أول مزود لخدمة الأنترنيت التجاري الهاتفي في سنة 1990 . و لذلك فإنه في فترة الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي كانت هذه التكنولوجيا الجديدة في المراحل الأولى من تطويرها ، و كان هناك عدد قليل من المستخدمين يتواجدون في البلدان الصناعية ، و بالتالي ، فإنه لايوجد أي خدمات لتكنولوجيا المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي في سنة 1990 و مع ذلك فإن البيانات الواردة في الجدول توضح أن عدد مستخدمي الانترنيت تزايد بشكل سريع في دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات 1999 ، 2005 ، و 2010 . و قد زاد عدد المضيفين على الانترنيت لكل 10000 نسمة في سنة 2005 أو 2010 مقارنة بسنة 1999 في مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان . في نفس الفترة ، و يظهر معدل تناقص في دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة قطر و دولة الكويت . و هذا قد يكون عائدا للسياسة الداخلية لكل دولة فيما يتعلق باستضافة المواقع. و مع ذلك فإن النتيجة تظهر أنه لايوجد أي أثر لعدد المضيفين على مستخدمي الانترنيت ، حيث أظهر عدد المستخدمين زيادة ملحوظة خلال الفترة من 1999 إلى 2010 في قطر و الامارات و الكويت بما في ذلك جميع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى .

إن عدد المشتركين في الهواتف النقالة ، و مستخدمي الانترنيت أو مستخدمي الكمبيوتر الشخصي في دول مجلس التعاون الخليجي يدل على أنهم قد تواءموا مع هذه التكنولوجيا الجديدة بسرعة كبيرة في الفترة 1999 – 2010 بالمقارنة مع فترة التسعينات . و هذا قد يكون نتيجة لبرامج دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي بدأت في مرحلة مبكرة ،كما أن دول مجلس التعاون الخليجي أطلقت استراتيجيات تنموية صناعية موحدة ، حيث تم فيها منح البحث و التطوير في مجال العلوم التطبيقية الأولوية، و ما يمكن استنتاجه أن التحسن المستمر في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دول مجلس التعاون الخليجي، و تطوير تبادل المعلومات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي يعزز العلاقات بينهم و بشكل عكسي ،كما يمكن القول بأن استمرار تطوير العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي يساعد في تحسين تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لديها .

المبحث الثالث : واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل العولمة

نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات ، و العولمة ، فإن السوق العالمي يصبح و بشكل متزايد أكثر تعقيدا و تنافسية، إن العولمة تسهم بشكل مهم في توحيد أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم و سلوكاتهم، كذلك توحد أيضا العملية الانتاجية. و هي أيضا تزيل الحواجز السياسية، و الاقتصادية و التكنولوجية و تسهم في الابتكارات و التجديد، و من الاجل الحصول على ميزة تنافسية في سوق عالمي دائم التغير و التنافس لذلك تم تطبيق العديد من الاستراتيجيات حول العالم. و إن التكامل الاقتصادي الاقليمي هو واحد من هذه التوجهات الفعالة التي يمكن توظيفها لتحقيق الميزة التنافسة عبر العولمة ، كما انه قد يحقق العديد من المزايا الاقتصادية لذلك سيتم التطرق أولا إلى واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ثم توضيح المؤشرات الدالة على عولمة إقتصاديات هذه الدول و الفرص و التحديات التي تفرضها العولمة على هذه الاقتصاديات .

المطلب الأول : واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

إذا كان الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة مجلس التعاون قد منحها منذ القدم أهمية استراتيجية جعلتها محط اهتمام العالم عبر مختلف الأزمان، فإن اكتشاف النفط و الغاز قد أضاف لهذه الأهمية بعدا استثنائيا ، حيث أصبحت دول المجلس محور الارتكاز العالمي في أسواق الطاقة، و تضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية و المالية و التجارية، و سنحاول التطرق لأهمية و الثقل الدوليين الذين تتمتع بهما دول مجلس التعاون من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية الدولية .

الفرع الأول : الناتج المحلي الإجمالي

أولا : تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة من 1980 – 2011

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول مجلس التعاون و في حجم القوى العاملة، و التطورات الاقتصادية المتتالية قد اسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذي شهده الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 1.4 تريليون دولار خلال سنة 2011 ، مقابل 1.1 تريليون دولار سنة 2010 و بمعدل نمو قدره 27 % خلال عام واحد .

الشكل رقم (05) : تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون في الفترة 1980 – 2011

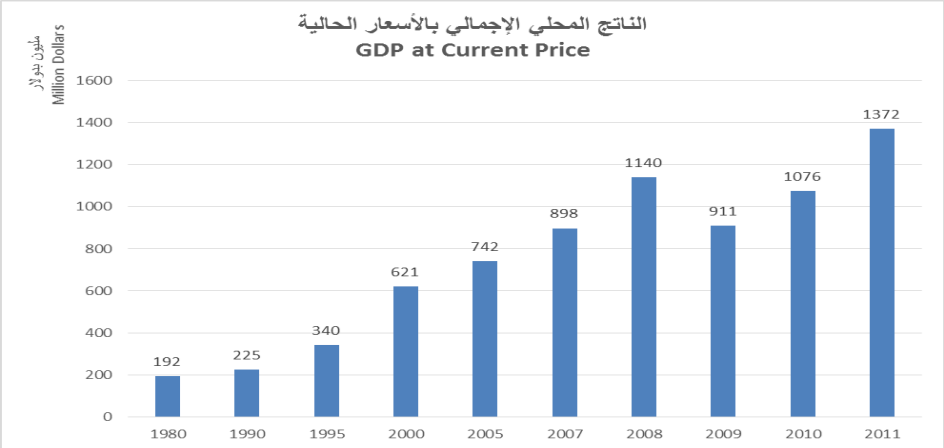

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ،" دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 63 .

و إذا تتبعنا تطور الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية نجد أنه كان 192.9 مليار دولار فى سنة 1983، ثم إرتفع فى سنة 1995 إلى 224 مليار دولار ، و فى سنة 2000 بلغ الناتج المحلى الإجمالى 341 مليار دولار. و لقد تواصلت الزيادة فى الناتج المحلى ليبلغ 1.1 تريليون دولار سنة 2010 ، ليرتفع الى 1.4 تريليون دولار سنة 2011، أي أن الناتج المحلى الاجمالى زاد بنسبة 626 % فى سنة 2011 عن مستواه فى سنة 1983، و بنسبة زيادة قدرها 311 % عن مستواه فى سنة 2000 ، وإن كان سنة 2009 قد شهد انخفاضا فى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية مقارنة بسنة 2008 ، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى حوالى 1.1 تريليون دولار، و انخفض سنة 2009 إلى 911.4 مليار دولار و ذلك بسبب الأزمة العالمية إلا أنه قد عاد و اتخذ إتجاها تصاعديا فى سنة 2010 حيث بلغ 1.1 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر ب 21 % عن مستواه فى 2009 و واصل إرتفاعه ليبلغ بالتقريب 1.4 ترليون دولار فى سنة 2011 . و الجدول الموالى يوضح تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال السنوات الأخيرة و حسب الدول الأعضاء بالمجلس .

الجدول رقم (13) : تطور الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجى فى الفترة من 2008 – 2011 (مليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	314.451	259.734	283.916	338.690
البحرين	25.711	22.938	25.713	28.991
السعودية	476.305	376.692	455.922	597.086
عمان	60.732	48.268	59.228	72.680
قطر	115.270	97.798	127.332	173.519
الكويت	147.538	105.928	124.315	160.897
المجموع	**1.140.006**	**911.358**	**1.076.428**	**1.371.863**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 63.

يبين الجدول التزايد المستمر فى إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس طيلة الفترة 2008 – 2011 باستثناء سنة 2009 التى تراجع فيها بمعدل (-20 %). و إن المتتبع لتلك التغيرات يدرك مدى الارتباط القوي بين سعر النفط و الناتج المحلى الإجمالي ، فنتيجة لتراجع سعر النفط و كذا قيمة انتاجه سنة 2009 و ذلك بسبب الأزمة

المالية العالمية لسنة 2008 و التي أدت إلى إنخفاض انتاج النفط من 16225.2 سنة 2008 إلى 14473.9 سنة 2009 [1] أي بمعدل (- 10 %) و هذا ما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بمعدل (- 20) خلال هذه السنة . و هذا يعد مؤشرا قويا على الاعتماد المفرط على النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بدول المجلس . و سيتضح ذلك من خلال تحليلنا لتركيب إجمالي الناتج المحلي و مدى أهمية كل قطاع

ثانيا : تركيب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون

تتميز إقتصاديات دول مجلس التعاون باعتمادها المفرط على قطاع النفط و التعدين، و يظهر ذلك من خلال المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي مقارنة بباقي القطاعات . و سنحاول تبيان نسب مساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (06) : توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2011

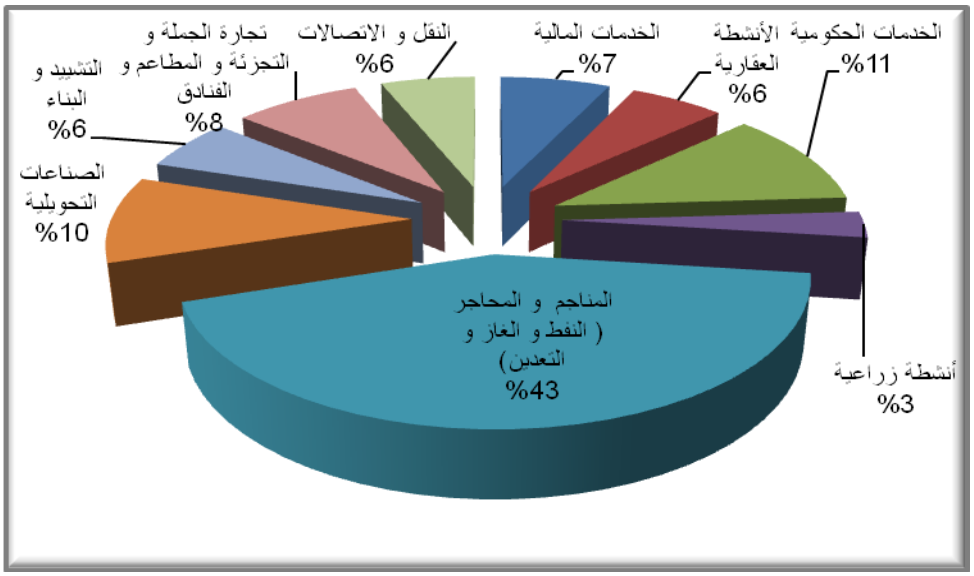

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد العشرون ، سنة 2012 ، ص 136 .

من خلال الشكل السابق نلاحظ هيمنة قطاع (النفط و التعدين و الغاز) على نسبة معتبرة في تكوين إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة مساهمته 43 % خلال سنة 2011، و هو ما جعل قطاع النفط و التعدين يحتل المرتبة الأولى في تكوين إجمالي الناتج المحلي ، أما فيما يتعلق بباقي القطاعات فإنها هي الأخرى بقيت تساهم مساهمة متواضعة في تكوين الناتج المحلي ، إذ لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية 10 % خلال هذه السنة ، رغم أنه يعد من القطاعات التي يتوقع أن تحدث تغيرا في هيكلة

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية "، العدد العشرون، سنة 2012 ، ص 170 .

اقتصاديات دول مجلس التعاون و تخفض العبء عن قطاع النفط و التعدين في تمويل التنمية و تكوين الناتج المحلى، ثم تأتى مساهمة كل من تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق ، ثم قطاع التشييد و البناء بنسب قدرت على التوالى 8 % و 6 % على التوالى ، بينما نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب إذ أنها لم تتجاوز 3 % خلال هذه السنة ، مما يدل على أن هذا القطاع لا زال لم يواكب متطلبات التنمية و لم يؤدى الدور المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء بالمنطقة، و يرجع السبب في ذلك إلى أن إقليم مجلس التعاون يعد منطقة غير مناسبة للانتاج الزراعي حيث تتميز تلك المنطقة بندرة المطر و الحرارة المرتفعة للجو .

ثالثا : النمو الإقتصادي

سجلت دول مجلس التعاون نموا كبيرا في الناتج المحلى في سنة 2011 قدره 28 % مقارنة بسنة 2010، حيث بلغ إجمالى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون 1.4 تريليون دولار في سنة 2011، و ذلك بفضل الأداء الجيد الذى حققه قطاع الطاقة مدعموما بارتفاع اسعار النفط و الغاز في الأسواق العالمية، و جاءت دول مجلس التعاون في المرتبة الثالثة عشرة عالميا من حيث حجم الناتج القومى .

أما على المستوى الدولى ، فلقد شهد الاقتصاد العالمى تحسنا ملحوظا في سنة 2011 ، مسجلا نموا بالأسعار الجارية قدره 11 % مقارنة بسنة 2010 ، حيث بلغ اجمالى الناتج المحلى لدول العالم بالأسعار الجارية حوالى 69.99 تريليون دولار . و انعكس التحسن في أداء الاقتصاد العالمى على نصيب الفرد من الناتج المحلى الذى سجل نموا قدره 9.6 % في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ، و لقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى على مستوى العالم حوالى 10 آلاف دولار ، بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى لدول مجلس التعاون بنسبة قدرها 21.5 % في سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 ، حيث بلغ حوالى 30 ألف دولار .

الجدول رقم (14): معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجى خلال الفترة من 2004 – 2011(%)

السنة	دول مجلس التعاون	العالم
2004	18.3	12.5
2005	28.8	8.1
2006	27.7	8.3
2007	13.6	12.7
2008	26.6	9.7
2009	- 20	-5.5
2010	18.1	9.1
2011	27.4	10.9

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 15 .

الشكل رقم(07): تطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس خلال الفترة 2004 – 2011

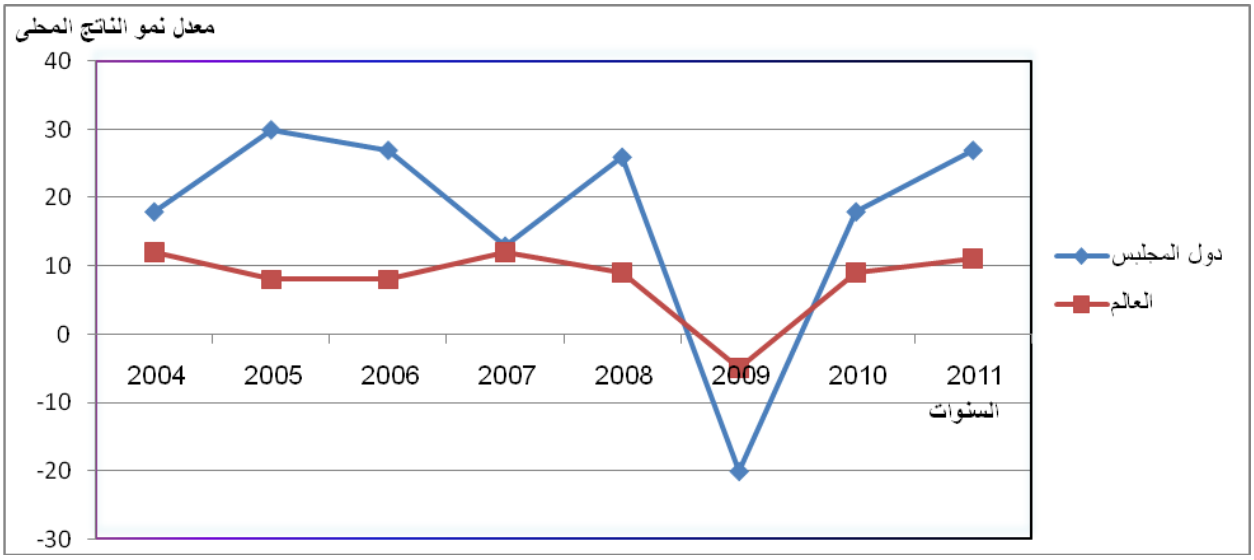

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 15 .

رابعا : متوسط الدخل الفردى

لقد شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى نموا كبيرا رغم الزيادة الكبيرة فى اعداد السكان فى دول المجلس ، حيث بلغ سنة 2011 حوالى 29.9 ألف دولار مقارنة ب 24.6 ألف دولار فى سنة 2010 و بنسبة نمو قدرها 22 % .و ما يمكن ملاحظته هو أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى قد شهد تطورا كبيرا حيث كان سنة 1984 حوالى 11.4 ألف دولار و بقي على نفس المتوسط حتى سنة 2000 . و لكن بدء فى الارتفاع بمعدلات متسارعة منذ سنة 2005 وذلك مع زيادة حجم النشاط الاقتصادي و ارتفاع أسعار النفط حيث وصل إلى حوالى 18.5 ألف دولار، ثم ارتفع فى سنة 2008 إلى 17.3 ألف دولار، لينخفض خلال سنة 2009 إلى 21 ألف دولار و ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية . ثم عاد الإرتفاع سنة 2010 ليصل إلى 24.6 ألف دولار و واصل الارتفاع ليصل الى حوالى 29.9 ألف دولار سنة 2011 أي أن متوسط نصيب الفرد زاد فى سنة 2011 بنسبة 126 % مقارنة بسنة 2000 .

الجدول رقم (15) : نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من 2004– 2011

العالم WORLD	دول مجلس التعاون GCC MEMBER STATES	السنة
6.578	14.897	**2004**
7.024	18.395	**2005**
7.520	21.321	**2006**
8.360	23.269	**2007**

2008	27.287	9.086
2009	20.590	8.491
2010	24.590	9.158
2011	29.869	10.037

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 64.

الشكل رقم (08) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة 2004 – 2011

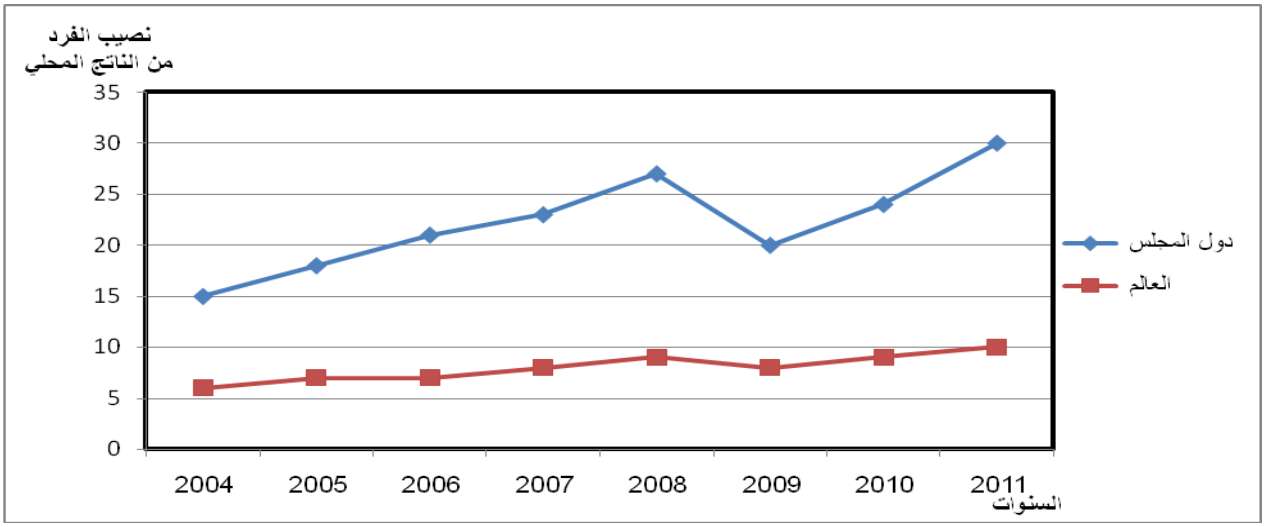

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 64 .

و يعتبر نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى دول مجلس التعاون مرتفعا جدا إذا ما قارناه بمتوسط نصيب الفرد فى دول العالم ، حيث أنه وصل من 20.59 دولار سنة 2009 إلى 29.87 دولار خلال سنة 2011 أي بمعدل زيادة قدره 45 % ، و ما يمكن ملاحظته هو أن نصيب الفرد فى دول مجلس التعاون الخليجي يتأثر بمستوى سعر برميل النفط يرتفع بارتفاعه و ينخفض بانخفاضه ، حيث نلاحظ الانخفاض الكبير الذى حدث سنة 2009 بعد أن وصل سنة 2008 إلى 27.28 دولار، و يعود السبب فى ذلك إلى الآثار الناجمة عن الأزمة المالية و التى أدت إلى إنخفاض أسعار النفط فى الأسواق الدولية .

الفرع الثانى : القطاع التعديني فى دول مجلس التعاون الخليجي :

يشمل القطاع التعديني كل النشاطات الإستراتيجية الخاصة بخامات المعدن و الفحم و المناجم و المحاجر و إنتاج البترول الخام و الغاز الطبيعي، و يعتبر هذا القطاع العمود الفقري لاقتصاديات دول مجلس التعاون و أساس التنمية بها، حيث ترتفع نسبة مساهمته فى تركيب إجمالي الناتج المحلي لكل دول مجلس التعاون ، فتصل مساهمة هذا القطاع فى الإمارات إلى 34.53 % ، و فى البحرين 23.42 % ، و ترتفعهذه النسبة أكثر فى السعودية لتصل إلى

47.98 % و في سلطنة عمان إلى 49.25 %، أما في قطر فتقارب 60 % و تصل في الكويت إلى 52.67 %.[1]

و تعد نشاطات إنتاج و تصدير النفط و الغاز من أهم نشاطات هذا القطاع في دول مجلس التعاون نظرا لما تتوفر عليه تلك الدول من احتياطات هامة من النفط و الغاز . و فيما يلي استعراض لتطورات الانتاج و الاحتياطات من النفط و الغاز في دول مجلس التعاون .

أولا : إنتاج النفط في دول مجلس التعاون :

مثل إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون من النفط حوالي 50 % من إجمالي إنتاج الأوبك* و حوالي 18 % من الانتاج العالمي من النفط سنة 1999 . أما احتياطي دول المجلس من النفط فقد قدر بحوالي 468.2 مليون برميل نهاية سنة 1999 و هو ما يمثل 57 % من احتياطي الأوبيك ، و حوالي 45 % من الإحتياطي العالمي [2]. و من جهة أخرى يمثل إنتاج دول مجلس التعاون 71.23 % من إجمالي إنتاج أوابك ** و حوالي 41.24 % من إجمالي احتياطات النفط لأوابك ، حسب بيانات سنة 2006. و تمتلك دول مجلس التعاون أكبر إحتياطي من النفط في العالم، و يقدر بنحو 497 مليار برميل ، أي ما يعادل 33 % من إجمالي الاحتياطي العالمي ، و يعتبر النفط الخام المورد الرئيسي لاقتصاديات دول مجلس التعاون ، حيث أنه المصدر الأول للدخل في جميع دول المجلس، و يقدر إجمالي إنتاج النفط الخام في دول المجلس سنة 2011 حوالي 16.4 مليون برميل يوميا مقابل حوالي 6.2 مليون برميل سنة 1985 ، أي أن إنتاج النفط الخام قد حقق معدل نمو قدره 165 % فيما بين 1985 و 2011 .[3] و لقد أدت الزيادة الكبيرة في انتاج النفط و أسعاره إلى زيادة أهميته في اقتصاديات دول مجلس التعاون، ورغم التوسع الكبير في الانشطة الاقتصادية الأخرى إلا أن مساهمة النفط و الغاز مازالت تمثل حوالي 50 % من الناتج المحلي لسنة 2011 .

الجدول رقم (16) : تطور انتاج النفط خلال الفترة من 2008– 2011

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	2.840	2.520	2.520	2.564

[1] النسب محسوبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، سنة 2012 ، مرجع سابق ، ص 141 .

* الأوبيك (OPEC) منظمة الأقطار المصدرة للبترول : هي منظمة عالمية تضم ثلاث عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا،تأسست في بغداد سنة 1960 من طرف السعودية ، إيران ، العراق ، الكويت ، و فنزويلا ، مقرها في فيينا ، و تشكل صادراتها ما يزيد عن نصف صادرات العالم من البترول الخام .

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية لسنة 2002 ، مرجع سابق ، ص 5

** أوابك : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول و هي منظمة إقليمية متخصصة ذات طابع دولي و تضم 11 دولة ، أنشأت في جانفي 1968 بين كل من السعودية و ليبيا و الكويت ، و تم اختيار الكويت مقرا لها .

[3] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لمحة إحصائية 2012 ، مرجع سابق ، ص 56 .

البحرين	183	182	182	190
السعودية	9.198	8.184	8.166	9.311
عمان	757	813	865	885
قطر	839	792	807	733
الكويت	2.676	2.262	2.312	2.699
المجموع	**16.493**	**14.753**	**14.852**	**16.382**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 56 .

ثانيا : إنتاج الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون الخليجي :

بلغ إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون من الغاز الطبيعي حوالي 157.3 مليون متر مكعب يوميا سنة 1998، و هو ما يمثل 28 % من إنتاج الأوبك و 5 % من الانتاج العالمي ، كما قدر احتياطي الغاز الطبيعي في دول المجلس بحوالي 22.6 ألف مليون متر مكعب نهاية سنة 1999 و هو ما يمثل 35 % من احتياطي الأوبك و 15 % من الاحتياطي العالمي .[1]

و من جهة أخرى تستحوذ دول مجلس التعاون* على 53.65 % من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي لدول الأوابك و هي (الإمارات، البحرين ، تونس ، الجزائر ، السعودية ، سوريا ، العراق ، قطر ، الكويت ، ليبيا ، مصر) و تستحوذ على 22.24 % من إجمالي احتياطات دول الأوابك ، و ذلك حسب بيانات سنة 2006. [2]

و قد تزايد إنتاج الغاز الطبيعي في دول مجلس التعاون بمعدلات معتبرة خلال العشرية الماضية وصلت إلى 32.4 % بين سنتي 1990 و 1994 ، حيث انتقل حجم الانتاج 111314 إلى 147489 مليون متر مكعب يوميا، لينتقل الانتاج بعدها إلى 157330 مليون متر مكعب سنة 1998. أما الاحتياطي من الغاز الطبيعي فقد ارتفع هو الآخر من 17414 مليون متر مكعب نهاية سنة 1990 إلى 21472 مليون متر مكعب نهاية سنة 1994 بمعدل زيادة بلغ 23.3 % لينتقل بعدها إلى 22675 مليون متر مكعب نهاية سنة 1999 .[3]و بذلك اكتسبت دول مجلس التعاون أهمية في إنتاج الغاز الطبيعي و توافر احتياطاته ، و أصبحت تحتل مكانة هامة بين باقي الدول العربية و باقي دول أوبك غير العربية ، باقي دول العالم . حيث وصل سنة 2011 إلى 21 % من احتياطي الغاز

[1] نفس المرجع السابق ، ص : 60

* باستثناء سلطنة عمان و التي ليست عضوا في الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك .

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ، الإحصائيات ، (www.oapecorg.org/ar/statistics) تاريخ الإطلاع : 03 / 08 / 2010

[3] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية ، سنة 2002 ، مرجع سابق ، ص : 25

العالمي و تأتي بذلك في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا بإحتياطي من الغاز قدره 41.8 مليار متر مكعب و إنتاج 303.5 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال سنة 2011 .[1]

ثالثا : القطاع غير التعديني في دول مجلس التعاون الخليجي :

لقد كانت التذبذبات الكبيرة في أسعار النفط و من ثم في الإيرادات النفطية التي حدثت في السبعينات و الثمانينات من العوامل المشجعة لحكومات دول مجلس التعاون على تركيز اهتمامها على القطاع غير التعديني، و قد انعكس ذلك على تزايد مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي للإقليم من 38 % سنة 1981 إلى 61.8 % سنة 1985 لتصل نسبة مساهمته إلى 72.2 % سنة 1988 ثم 73 % سنة 1998 . و لكن تراجعت بعدها هذه النسبة إلى 63.37 % سنة 2003 ثم 53.6 % سنة 2005 ليصل إلى 56.24 % سنة 2010 . و كان سبب ذلك الارتفاع الكبير في إيرادات القطاع التعديني على حساب هذا القطاع ، و يتكون القطاع غير التعديني من قطاعات : الزراعة ، الصناعة التحويلية ، الكهرباء ، و الغاز و الماء ، البناء و التشييد ، تجارة الجملة والتجزئة و المطاعم و الفنادق و الاتصالات ، و التخزين ، و الخدمات المالية و التأمين ، الخدمات الحكومية .

1. قطاع الزراعة : كان لمحدودية الرقعة الزراعية و ضعف الموارد المائية دورا هاما في تدني مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاديات كافة دول المجلس مقارنة بباقي القطاعات ، حيث لم تتجاوز مساهمة هذا القطاع 5 % في تركيب الناتج الإجمالي المحلي لدول مجلس التعاون منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2005 ، بل أن هذه النسبة تراجعت في السنوات الاخيرة و وصلت إلى 2.27 % سنة 2005 بعدما كانت 4.33 % سنة 1992 ، كما أنها لم تتجاوز 3% في سنة 2010 .

و تعتبر هذه النسبة ضعيفة عموما إذا ما قارنها بمجموعة الدول العربية ، التي و صل فيها متوسط هذه النسبة 8.2 % في الدول العربية في الفترة 1995 – 2005 .

أما بالنسبة للموارد الزراعية فإن دول مجلس التعاون –كما أشرنا – تعاني من محدودية الأراضي الزراعية، و التي لم يتم إستغلالها كلية، حيث تصل نسبة الأراضي المستغلة من الأراضي القابلة للزراعة إلى 8.9 % فقط في السعودية، و 58.5 % في البحرين ، و تتحسن النسبة في كل من الإمارات العربية و الكويت إذ تصل إلى 80.4 % و 62.9 % على التوالي و ذلك سنة 2010 .[2] و كغيرها من الدول العربية تعاني دول مجلس التعاون من نقص الموارد المائية كونها تقع في مناطق جافة و شبه جافة تتسم بندرة مواردها المائية، و لذلك فإن الموارد المائية تعتبر غير كافية للنشاط الزراعي. و سنتطرق لذلك بالتفصيل في الفصل الموالي .

2.قطاع الصناعات التحويلية :

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لمحة إحصائية ، 2012 ، ص 12.

[2] من إعداد الطالبة إعتمادا على : – الأمانة العامة لمجلس التعاون ، النشرة الإحصائية ، سنة 2007 ،مرجع سابق ، ص22

- الأمانة العامة لمجلس التعاون ، النشرة الإحصائية ، لسنة 2012 ،مرجع سابق ، ص 61

حظي التصنيع بصفة عامة و التصنيع غير الاستخراجي باهتمام متزايد في دول مجلس التعاون نظرا لحاجة هذا الإقليم إلى محرك بديل للنمو . و قد كانت مظاهر هذا الاهتمام بارزة من خلال الحوافز التي قدمتها حكومات دول المجلس، و الممثلة في الدعم و تسهيل التمويل و توفير البنى التحتية اللازمة و غيرها، و قد أدى ذلك إلى ارتفاع مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع .

و قد نمت القيمة المضافة للصناعات التحويلية بمعدلات إيجابية خلال الفترة (1990- 2005)، و كان معدل نموها معتبر في بعض السنوات (1992 ، 1996 ، 2000 ، 2003 ، 2005 ، 2010)، كما تحسنت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين إجمالي الناتج المحلي و انتقلت من 8.3 % سنة 1990 لتقارب 11 % سنة 2003 ، و إلى 10 % سنة 2010 [1]و يظهر هذا التحسن جليا إذا استثنينا القطاع التعديني حيث ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي خارج قطاع التعديني إلى 13.4 % سنة 1990 و تجاوزت 18 % سنة 2005 و إلى 17.31 % سنة 2010 .

و يتركب هيكل الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون أساسا من الصناعات التالية :

- **الصناعات البتروكيماوية** : التي تعتمد على البترول و الغاز كمصدر لإنتاج عدة منتجات تستخدم في العديد من المجالات الاستهلاكية و الاستثمارية ، و تحتل صناعة البتروكيماويات أهمية خاصة في اقتصاديات دول مجلس التعاون ، حيث تشكل مجالا خصبا و واسعا للنمو و التنويع الاقتصادي و استغلال الموارد النفطية المتاحة بشكل يعمل على زيادة قيمتها المضافة ، و تستأثر الصناعة البتروكيماوية بحوالي 50 – 70 % من إجمالي الصناعات التحويلية في دول المجلس ، و بحوالي 56 % من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع . و من جهة أخرى فقد شكلت الصادرات من البتروكيماويات حوالي 23 % من إجمالي الصادرات غير النفطية لهذه الدول .[2]
- **الصناعات التعدينية غير المعدنية** : كصناعة الإسمنت و البلاط و مواد البناء ، و تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، إذ تستأثر بحوالي (8- 19 %) من الانتاج الصناعي و بحوالي 9 % من إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية ، و ذلك نظرا للتوسع الكبير في الطلب على هذه المنتجات بسبب الطفرة العمرانية التي تشهدها هذه المنطقة .
- **صناعة المعادن الأساسية** : كالحديد و النحاس و الألمنيوم ، و تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، إذ تستأثر بحوالي (8- 18 %) من الانتاج الإجمالي .
- **الصناعة الغذائية** : تأتي في المرتبة الرابعة بنسبة مساهمة في الانتاج الإجمالي تتراوح بين (3- 12 %)

3.باقي القطاعات : تتمثل باقي القطاعات في قطاع الكهرباء و الغاز و الماء ، البناء التشييد، تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق ، النقل و المواصلات و التخزين و الخدمات المالية و التأمين ، الخدمات الحكومية و قد سجلت

[1] نفس المرجع السابق، ص : 61

[2] الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة و التعرفة " الجات " و انعكاساته على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، صناعة البتروكيماويات ، مارس 1997 ، ص 4 .

معظم تلك القطاعات نموا إيجابيا خلال الفترة 2008 – 2011 حيث قدر معدل النمو في قطاع الكهرباء و الماء بحوالى 25 %، و بلغ بالنسبة لقطاع البناء و التشييد معدل 43.8 % خلال نفس الفترة، كما زاد قطاع تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق بمعدل 86.2 % ، و نما قطاع النقل و الاتصال و التخزين بمعدل 52 % ، كما زادت قطاعات الخدمات المالية و التأمين و الخدمات الحكومية بمعدلات 66.4 % و 76.5 % على التوالى خلال نفس الفترة .[1]

تتمثل غالبية باقى القطاعات فى نشاطات خدمية، و التى أصبحت تحتل أهمية متنامية فى اقتصاديات دول مجلس التعاون خلال السنوات الأخيرة، حيث وصلت مساهمة القطاعات الخدمية فى تركيب إجمالي الناتج المحلى لدول مجلس التعاون سنة 2010 حيث قدرت بنسبة 8 % لقطاع تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق و 5.2 % لقطاع النقل و التخزين و الاتصالات و 7 % لقطاع الخدمات المالية و التأمين ، و تصل مساهمة قطاع الخدمات الحكومية إلى 11 % ، مما يجعل القطاعات الخدمية تسهم بحوالى الثلث فى تركيب إجمالي الناتج المحلى .

و تسبب هذا البنيان الإقتصادي لدول مجلس التعاون فى إظهار بعض الاختلالات و اللاتوازن بين القطاعات، مما يجعلها عرضة للصدمات الداخلية و الخارجية، و يبقى هذا الوضع يشكل تحديا أمام حكومات دول المجلس إلى جانب تحديات أخرى خارجية و جب على هذا الإقليم الاستعداد أكثر لمواجهتها و التكيف معها .

الفرع الثالث : واقع و اتجاه التجارة فى دول مجلس التعاون الخليجى

سنتناول فى هذه الدراسة واقع و اتجاه التجارة السلعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ سنركز على حركة الصادرات و الواردات السلعية و تطورها سواءا على مستوى حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون أو على مستوى حجم التبادل التجارى بين دول المجلس و دول العالم و هو ما يعكس أهمية دور دول المجلس فى التجارة الدولية

أولا : واقع التجارة البينية بين دول مجلس التعاون

منذ قيام مجلس التعاون، عملت الدول الأعضاء على إزالة الحواجز الجمركية فيما بينها و فيما يخص منتجاتها، و أعفت تلك المنتجات من الرسوم الجمركية، و عاملتها معاملة السلع الوطنية. و منذ سنة 1983 أقامت دول المجلس منطقة التجارة الحرة، ثم اتحادا جمركيا مطلع سنة 2003 ، فالسوق الخليجية المشتركة فى يناير 2008. و قد تخلل تلك السنوات، إقرار عدد من القوانين و الأنظمة و السياسات التى سهلت انسياب تنقل السلع و الخدمات و وسائط النقل بين دول الدول الأعضاء و شجعت المنتجات الوطنية ، و فعلت دور القطاع الخاص فى تنمية صادرات دول المجلس، و قد مثل قيام الاتحاد الجمركى دعما مباشرا للسوق الخليجية المشتركة ، التى بدورها أسهمت فى زيادة التجارة البينية لدول المجلس .

و فى الإطار ذاته ، تم السماح للمؤسسات و الوحدات الانتاجية فى دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجارى فى أي دولة عضو (الكويت ، ديسمبر 1991). كما تم السماح باستراد و تصدير المنتجات الوطنية فيما بين دول

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الإحصائية لسنة 2012 ، مرجع سابق ، ص 65.

المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي، و يضاف الى ذلك قرارات هامة أخرى أسهمت في دعم التجارة البينية مثل القرار الخاص بإنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون (الدوحة ، ديسمبر 2002)، و قرار إقامة التحكيم التجاري لدول المجلس (الرياض ، ديسمبر 1993) .

و نتيجة لهذه الساسات الاقتصادية و التجارية و الإجراءات التي إتخذتها دول مجلس التعاون مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها، و التي كان لها الأثر المباشر في تنمية التجارة البيية فيما بين دول المجلس حيث تضاعف حجم التجارة البينية حوالى عشرات المرات فيما بين السنوات 1984 و 2011 ، ففيما إقتصر حجم التجارة البينية لدول المجلس في سنة 1984 على 5.9 مليار دولار فإن قيمة التبادلات التجارية بينهم وصلت إلى 85.1 مليار دولار سنة 2011 . و ترجع هذه الزيادة في جانب أساسي الى ماسبقت الإسارة اليه من قرارات اتخذتها الدول الأعضاء لازالة المعوقات أمام التبادل التجاري و تيسير انتقال المنتجات و السلع فيما بينها .

كما يلاحظ كذلك التأثير المباشر لقرار الاتحاد الجمركي الخليجي سنة 2003 على نمو التجارة البينية ، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغت مانسبته 31 % و خلال السنوات من 2003 - 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ حوالى 28 % ، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار سنة 2002 ، و هي السنة السابقة لإقامة الاتحاد الجمركي إلى مايقارب 85 مليار دولار سنة 2011 أي بزيادة بلغت ما نسبته 467%. و ما يمكن ملاحظته في السنوات الست الاخيرة هو تضاعف حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون حيث ارتفع من 32.2 مليار دولار في سنة 2005 إلى 72 مليار دولار في سنة 2010 ثم 85.1 مليار دولار في سنة 2011 .

كما تقدر الصادرات فيما بين دول المجلس في سنة 2011 بحوالى 52.1 مليار دولار مقابل 3 مليار دولار سنة 1984 بزيادة قدرها 49.1 مليار دولار و بنسبة قدرها 1636 % ، كما حققت الصادرات البينية زيادة ملحوظة بين عامي 2008 و 2011 حيث كانت 40.8 مليار دولار سنة 2008 و مع قيام السوق الخليجية المشتركة ارتفعت إلى 52.1 مليار دولار سنة 2011 ، أي بنسبة زيادة قدرها 27.7 % عن مستواها في سنة 2008 ، أي قبل قيام السوق الخليجية المشتركة .

الجدول رقم (17) : التجارة البينية الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 2008– 2011
(مليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	8.731	9.069	6.081	9.626
البحرين	2.341	1.958	2.559	5.9563.918
السعودية	22.065	19.078	20.521	6.79724.676
عمان	5.009	4.405	5.200	4.2734.987

قطر	1.173	3.704	6.910	2.267.448
الكويت	1.552	1.383	1.410	1.410
المجموع	**40.870**	**39.597**	**45.411**	**52.066**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 58.

الجدول رقم (18) : التجارة البينية الواردات لدول مجلس التعاون للفترة من 2008 – 2011 (مليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	6.996	5.864	6.081	7.576
البحرين	1.607	1.326	1.041	1.414
السعودية	4.974	4.679	5.956	8.569
عمان	7.175	5.339	6.797	8.580
قطر	3.996	4.446	4.3273	4354
الكويت	2.667	2.281	2.526	2.526
المجموع	**27.415**	**23.934**	**33.019**	**33.019**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 58 .

الجدول رقم (19) : التجارة البينية حجم التبادل التجارى لدول مجلس التعاون للفترة من 2008 – 2011 (مليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	15.727	14.933	14.933	17.202
البحرين	3.947	3.2843	3.600	5.332
السعودية	27.039	23.757	26.477	33.245
عمان	12.184	9.744	11.998	13.567
قطر	5.169	8.150	11.183	11.803
الكويت	4.218	3.664	3.936	3.936
المجموع	**68.285**	**63.531**	**72.086**	**85.084**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 59 .

ثانيا : واقع و اتجاه التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون

تبرز أهمية التجارة الخارجية في دول المجلس كونها محركا للنمو و التنمية الاقتصادية ، من خلال تأثيرها في تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية و تبادل السلع و من ثم توسيع الأسواق الاقليمية.[1]

1- الصادرات السلعية :

تعد صادرات النفط الخام المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في دول المجلس ، كون أن الايرادات المتأتية من هذه الصادرات لها دور كبير في سد الخلل الحاصل في الهياكل الانتاجية لدول المجلس إذ أن زيادة عوائد الصادرات النفطية تساعد على رفع مستوى الاستراد لسد حاجة الطلب الداخلي من مختلف أنواع السلع سواءا كانت استثمارية أو استهلاكية، إذ تمثل الصادرات النفطية المرتكز الاساسي لنجاح جهود التنمية الرامية إلى تنويع هيكل الانتاج، و خلق فرص العمل و إصلاح العجز في الميزان التجاري ، و جذب الاستثمارات الاجنبية.[2]

و بشكل عام فقد أخذت قيم الصادرات السلعية لدول المجلس بالتزايد فقد كانت قيمة صادراته سنة 1984 حوالي 82.2 مليار دولار ، ثم إرتفعت إلى 176.6 مليار دولار في سنة 2000 ، و إلى 686.9 مليار في سنة 2008، لتصل إلى 811.2 مليار دولار سنة 2011 .

الجدول رقم (20) : صادرات دول المجلس للعالم الخارجي خلال الفترة 2008 – 2011

(مليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	162.864	125.857	148.282	200.070
البحرين	18.229	11.882	15.323	22.417
السعودية	313.462	192.298	251.143	364.699
عمان	37.719	27.652	36.601	47.092
قطر	67.307	48.007	74.810	114.299
الكويت	87.362	51.907	62.654	62.654
المجموع	**686.943**	**457.603**	**585.407**	**811.230**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 59 .

[1] ثريا حسن صديق، العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان ، دراسة قياسية ، دراسات اقتصادية، العدد 11 ، سنة 2005 ، ص 2 .

[2] أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، واقع و اتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43 ، خريف 2008 ، ص 62 .

من الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة صادرات دول المجلس خلال هذه الفترة قد إرتفعت، و يعود السبب في ذلك الى زيادة الطلب العالمي على النفط مع ارتفاع أسعاره، بالإضافة الى التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية و التجارية لدول المجلس[1]، و التي أدت الى تنوع النسبي لبعض المنتجات ، فضلا على السياسات الهادفة الى تشجيع التصدير من خلال جذب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية غير النفطية.

أما فيما يخص الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي، فنلاحظ من خلال الشكل رقم (11) أن إجمالي الصادرات العام لدول مجلس التعاون الخليجي قد بلغ سنة 2010 نحو 585.4 مليار دولار، و قدرت فيه قيمة الصادرات السلعية وطنية المنشأ 73.2 مليار دولار أي بنسبة 12 % من إجمالي الصادرات ، في حين بلغت سلع إعادة التصدير ما قيمته 64.5 مليار دولار و شكلت ما نسبته 11 % من إجمالي الصادرات، و استحوذت صادرات النفط و الغاز على الجزء الاكبر من الصادرات حيث بلغت قيمتها 447.7 مليار دولار و بنسبة قدرها 77 % من إجمالي الصادرات في سنة 2010 [2]، كما يبدو واضحا أن أغلب هذه الصادرات السلعية من النفط و الغاز تتجه للشريك التجاري الرئيسي الممثل بالدول الصناعية ، المستهلك الأكبر للصادرات .

كما أن صادرات النفط الخام و الغاز و المواد البتروكيماوية الى الدول النامية لا سيما الدول الآسيوية حديثة التصنيع فهي في تزايد و هذا ما يؤكده تقرير أعدته شركة شل النفطية ، و الذي يشير إلى التزايد المستمر لاستهلاك النفط الخام في آسيا ، كما يؤكد التقرير نفسه أن هذا الاستهلاك سيتضاعف مرتين خلال العشرين سنة القادمة مما يشير الى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية من دول مجلس التعاون من أجل تلبية الطلب المتزايد عليه .

الشكل رقم (09): الهيكل السلعي لصادرات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2010

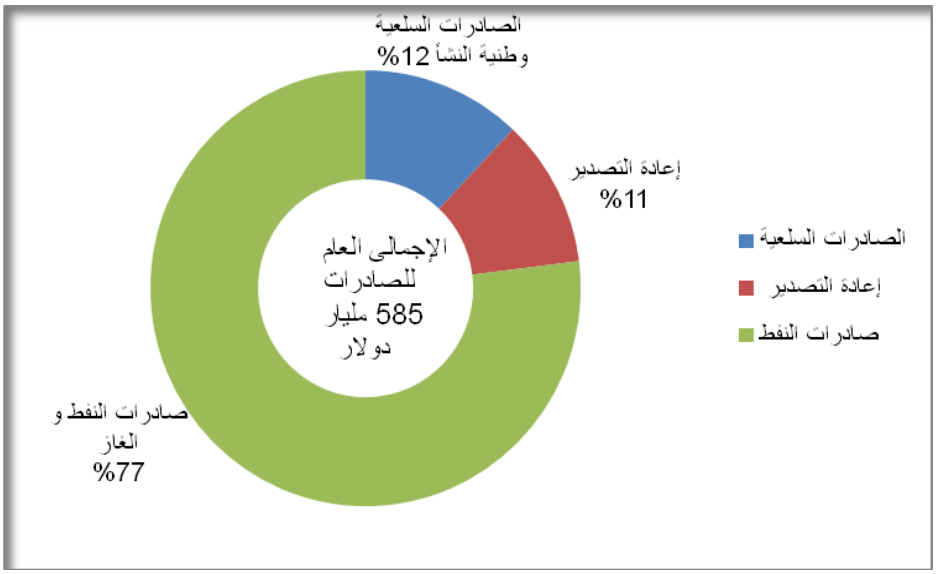

[1] التقرير الاقتصادي الخليجي

تاريخ الاطلاع 16/07/2013 le http : // www.alkhaleej.co.ae / study.center/undex.html.12k

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، "دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "،العدد العشرون،مرجع سابق،سنة 2012،ص 101.

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد العشرون ، سنة 2012 ، ص 104 .

2- الهيكل السلعي للاستراد : تعكس الاستيرادات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي التوجهات الحقيقية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية المتبعة، و يتأثر هيكل الاستراد السلعي بعدة عوامل منها سياسة الدول التجارية و مستويات الأسعار العالمية ، و تصنف الاستيرادات في دول المجلس الى المجموعات الرئيسية التالية :

- الأغذية و المشروبات ،
- الآلات و المعدات النقل .
- السلع المصنعة .

و لقد اتجهت الأهمية النسبية للسلع المستوردة من إجمالي الاستيرادات الى التباين فيما بين دول المجلس، و يمكن ارجاع هذا التباين الى الجهود و اتجاه السياسة التجارية المتبعة في كل دولة من هذه الدول ، حيث تسعى الخطط التنموية الى الحد من الاستيرادات الاستهلاكية و الكمالية، و التركيز على استراد السلع الاستثمارية مثل معدات النقل و الآلات.

و كما هو موضح في الجدول ادناه ، تستحوذ الآلات و معدات النقل على النسبة الأكبر 17.60 % كمتوسط، تأتي بعدها السلع المصنعة و الأغذية و المشروبات بنسب 16.50 % و 16.35 % على الترتيب .

و يمكن تفسير زيادة الاتجاه نحو استراد السلع الرأسمالية إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي طبقت منذ مع بداية التسعينات و صدور قوانين الاستثمار حيث تزايدت نسب الاستراد من هذه السلع .

الجدول رقم (21) : الهيكل الرئيسي لإستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2010 (%)

الدولة	أغذية و مشروبات	آلات و معدات النقل	سلع مصنعة
الامارات	25	37	40
البحرين	4	2.4	2.3
السعودية	45	38	35
عمان	6.8	10.6	6.6
قطر	6	11	8
الكويت	11.3	6.6	7
متوسط النسب	16.35	17.60	16.50

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على النشرة الإحصائية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، قطاع شؤون المعلومات و إدارة التخطيط ، العدد 19 ، سنة 2011 ، جداول متفرقة،ص ص: 92،95 .

أما فيما يخص تطور قيمة الواردات لدول مجلس التعاون من باقي العالم ، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا من 55.7 مليار دولار سنة 1984 إلى 268.9 مليار دولار سنة 2008 ، ثم إلى 379.1 مليار دولار سنة 2011 بنسبة زيادة قدرها 41 % مقارنة بسنة 2008 و بنسبة زيادة قدرها 581 % مقارنة بسنة 1984 .

الجدول رقم (22) : تطور واردات دول مجلس التعاون مع العالم الخارجي خلال الفترة 2008– 2011 (مليون دولار)

الدولة	2008	2009	2010	2011
الإمارات	154.042	121.823	132.157	164.127
البحرين	17.552	12.148	15.877	14.751
السعودية	115.134	95.544	106.863	131.586
عمان	22.925	17.853	19.775	23.620
قطر	27.900	24.922	23.240	22.332
الكويت	24.871	20.340	22.672	22.672
المجموع	**362.424**	**292.631**	**320.583**	**379.067**

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 60 .

و لقد ارتفع حجم التبادل التجارى بين دول المجلس و دول العالم من 137.9 مليار دولار سنة 1984 الى 1.2 تريليون دولار فى سنة 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 770 % الأمر الذى يعكس أهمية دول مجلس التعاون فى التجارة الدولية ، و بالتالى الثقل الذى يمثله دور اقتصاديات دول المجلس على المستوى العالمي.[1]

3 – الإتجاهات الرئيسية للمبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي:

نلاحظ من خلال الشكل رقم (15) أن أغلب المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجى تتجه نحو الدول الصناعية بنسبة 32% كمتوسط إجمالى من حجم المبادلات التجارية و ذلك لكل من دول (الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان) حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الاوروبي لوحده نحو 18.9 % من إجمالى المبادلات التجارية و كما يبدو واضحا أن أغلب هذه المبادلاتالتجارية هي عبارة عن صادرات سلعية من النفط و الغاز و التى تتجه للشريك التجارى الرئيسى الممثل بالدول الصناعية ، المستهلك الأكبر لهذه الصادرات. بالإضافة أن أغلب وارداتها من هذه الدول خاصة فيما يخص السلع المصنعة .

أما فيما يخص نسبة حجم المبادلات التجارية لدول المجلس الى الدول النامية فقد قدر بحوالى 15.6 % من إجمالى حجم المبادلات، و يمكن تفسير هذه الأهمية لحجم المبادلات بتزايد الصادرات من النفط الخام و الغاز و المواد البتروكيماوية الى الدول النامية لا سيما الدول الآسيوية حديثة التصنيع. و يؤكد ذلك تقرير أعدته شركة شل النفطية، و الذى يشير إلى التزايد المستمر لاستهلاك النفط الخام فى آسيا، كما يؤكد التقرير نفسه أن هذا الاستهلاك

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،" دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية "، العدد الثالث،ديسمبر 2012، مرجع سابق، ص 61.

سيتضاعف مرتين خلال العشرين سنة القادمة مما يشير الى ارتفاع حصيلة الصادرات النفطية من دول مجلس التعاون من أجل تلبية الطلب المتزايد عليه .

كما تمثل نسبة المبادلات التجارية البينية بين دول المجلس ما يقارب 12 % من حجم المبادلات التجارية الإجمالية، و هي نسبة منخفضة إذا ما قورنت مع النسب التي يتم تبدلها مع الدول الصناعية و الدول الآسيوية النامية و هذا ما يعكس توجه إقتصاديات هذه الدول نحو الخارج أو ما يعرف بالإنفتاح التجاري نحو الخارج .

الشكل رقم(10) : حجم المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون وإتجاهاتها الرئيسية لسنة 2010

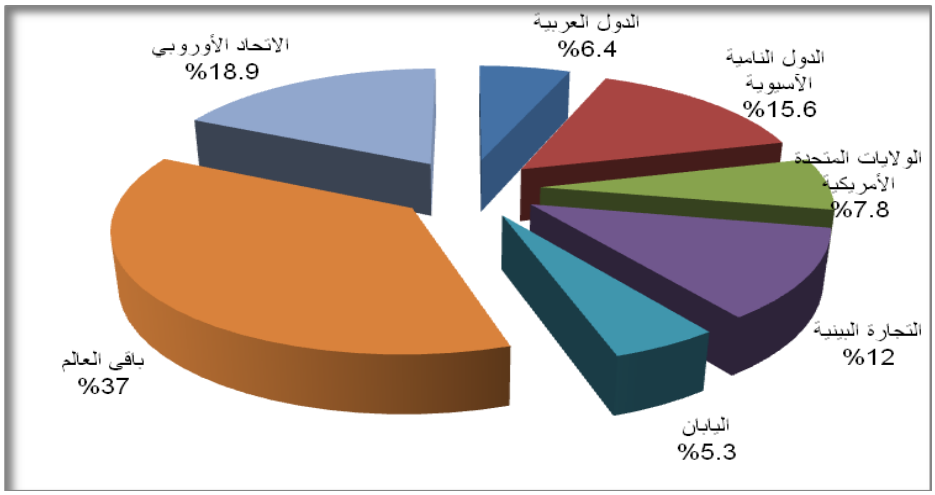

المصدر : الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد العشرون ، سنة 2012 ، ص 125 .

المطلب الثاني : مؤشرات عولمة إقتصاديات دول مجلس التعاون

لقد شهد العالم خلال السنوات الاخيرة نموا في حجم التجارة الدولية يفوق النمو في الناتج الاجمالي العالمي، فلقد كان النمو الحقيقي للتجارة السلعية العالمية في إجمالي الصادراتها لسنة 2010 هو 12.8 % كما يتوقع أن يكون النمو في الصادرات العالمية لسنتي 2011 و 2012 بنسبة 7.5 % و 6.9 % على التوالي، بينما كان نمو الناتج المحلي العالمي بنسبة 5 % سنة 2010 و يتوقع أن يرتفع بنسبة 4.4 % و 4.5 % في سنتي 2011 و 2012 على التوالي [1]، و هذا يعني أن الدول اليوم أصبحت أكثر اعتمادا على التجارة الدولية مما كان عليه الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية و أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر إندماجا أو تكاملا أو عولمة من السابق .

و العولمة ليست ظاهرة حديثة و إنما هي عملية مستمرة على المستويات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية متعددة، إلا أنها برزت حديثا كظاهرة بسبب الثورة المعلوماتية وما أحدثته من قدرة على تسريع و تيرة الاتصالات و العلاقات الاقتصادية و الثقافية منذ مطلع التسعينات . و نظرا لأن العولمة عملية مستمرة منذ أمد ليس بالقصير ، فهل يمكننا

[1] التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011 ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة) ، تركيا ، ص ص 13، 19 .

قياس مدى تفاعل مجتمعات دول مجلس التعاون مع العالم من حولها ؟ و كيف يمكن لهذه الدول أن تجعل إندماجها العالمي أو تفاعلها العالمي عامل دفع بدلا أن يكون معوقا لمسيرتها التنموية ؟

و سنتناول في هذا الشأن بعض المؤشرات التي تمكن من قياس ذلك و سيتم التركيز على المؤشرين الرئيسين هما حجم التجارة الخارجية نسبة إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع و حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة .

- **التجارة الخارجية**

يعد إقتصاد دول مجلس التعاون إقتصادا منكشفا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، فغالبا مايتم قياس أهمية قطاع التجارة التجارة الخارجية في أي إقتصاد بمؤشر درجات الانفتاح أو الانكشاف التجاري على العالم الخارجي *، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى عمق اعتماد الاقتصاد موضوع الدراسة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته ، وللحصول منها على حاجته من السلع سواءا كانت استهلاكية أو استثمارية . كما يشير ارتفاع نسب هذا المؤشر الى ضعف الناتج المحلي الاجمالي حيث يمثل في هذه الحالة بالنسبة لدول المجلس إنكشافا تجاريا ناتج بالأساس من تصدير النفط الخام و بعض السلع المصنعة ، مقابل استراد أنواع عديدة من السلع المصنعة الاستثمارية و الاستهلاكية، و هو يبين في الوقت نفسه مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، و السياسات التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقيات و غيرها .

الجدول رقم (23) : درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون على العالم الخارجي خلال الفترة 1998 – 2011

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
1998	1.26	1.24	0.47	0.79	0.81	0.70
1999	1.23	1.30	0.49	0.76	0.78	0.66
2000	1.18	1.38	0.57	0.82	0.83	0.72
2001	1.23	1.25	0.54	0.82	0.82	0.71
2002	1.24	1.19	0.55	0.83	0.90	0.69
2003	1.39	1.26	0.61	0.84	0.90	0.76
2004	1.22	1.28	0.68	0.88	0.82	0.70
2005	1.28	1.35	0.77	0.91	0.77	0.80
2006	0.82	1.52	0.78	0.88	0.83	0.57
2007	0.86	1.45	0.84	0.97	0.81	0.57
2008	1.00	1.39	0.89	0.99	0.82	0.76
2009	0.95	1.04	0.76	0.94	0.74	0.68
2010	0.98	1.21	0.78	0.95	0.77	0.68
2011	1.07	1.28	0.83	0.97	0.78	0.53

المصدر : من إعداد الباحثة ، بالإعتماد على :

* درجة الإنفتاح (الانكشاف) التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي (%) تساوي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي

- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2004 و 2006 ، جدوال متفرقة ، مرجع سابق ، ص ص : 84 ، 96 ، 102
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، لمحة إحصائية ، لسنوات 2010و 2011 و 2012 ، جدوال متفرقة ، مرجع سابق ، ص ص : 102 ، 111 ، 114

توضح بيانات الجدول رقم (23) أن درجة انفتاح دول المجلس على العالم الخارجي عالية جدا ، و خاصة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول النامية أو الدول الصناعية ، إلا أن ارتفاع مستوى التجارة مع العالم الخارجي لا يعني توجها واضحا نحو العولمة، حيث يتطلب انخراط دول المجلس في العولمة اتجاها مستمرا في تزايد حجم التجارة الخارجية بما يعكس انخفاضا في العوائق التجارية المحلية و الخارجية .

تشير بيانات الجدول إلى أن نسب التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع لجميع دول المجلس، كما يلاحظ من الجدول أن متوسط درجات انكشاف اقتصاديات دول المجلس على الخارج قد تراوحت مابين (1.29) في البحرين و (0.51) في السعودية كمتوسط خلال المدة 1997 – 2001، و هو مايوضح عمق اعتماد هذه الاقتصادات على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي ، إذ يبين مستوى قطاع التجارة الخارجية في تلبية متطلبات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .

و بما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام و البتروكيماويات و بعض المواد الأولية ، و من خلال ملاحظة درجات الانكشاف التجاري في الجدول أعلاه يتبين أن هناك انخفاضا في القيمة المضافة ، يمكن تفسيرها بضعف القدرة الانتاجية في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن تقلب الايرادات الناجم عن التغيرات التي تحصل في أسعار صادراتها من هذه المواد ، مما يبين انخفاض معدلات التبادل التجاري لدول مجلس التعاون لصالح الدول المتقدمة التي تتبادل معها تجاريا بشكل رئيسي .

أما خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2011 فقد اتجه مؤشر الانكشاف التجاري الى الارتفاع – باستثناء البحرين –، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. إذ يعود ذلك إلى أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي قد اتجهت الى الارتفاع ، مما يؤكد استمرار و تزايد اعتماد اقتصاديات دول المجلس على التجارة الخارجية كنتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الانتاجي و عدم تنوعه .

و لاشك أن تزايد متوسط درجات الانكشاف التجاري خلال المدة من 2002 – 2011 إنما يعود إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية ، التي تدفع الى ارتفاع مستوى الاستيراد، و هذا ما يشير إلى مدى الاختلال في الهيكل الانتاجي، حيث الاعتماد بشكل كبير على على سلعة تصديرية واحدة و هي النفط ، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة.

ونستخلص مما سبق أن اختلال الهيكل الانتاجي في دول المجلس و الاعتماد على صادرات النفط الخام قد رفع من مستوى الانكشاف التجاري ومستوى انفتاحها على العالم الخارجي و كذا مدى اعتمادها على الأسواق الخارجية، إذ يتبين جليا دور التجارة الخارجية في سد فجوة الاختلال الموجودة في قطاعات الانتاج المختلفة باستثناء النفط .

- **الاستثمارات الأجنبية**

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI مؤشرا دقيقا نسبيا مقارنة بنسب التجارة الخارجية لتحديد درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي و اتجاهه نحو العولمة. إن جذب استثمارات أجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة و يمثل توجها واضحا تجاه الانفتاح و العولمة، حيث أن الزيادة في حجم السوق جنبا الى جنب ، مع مبادرة التكامل الإقليمي، يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و ذلك فقط في البلدان التي تقع ضمن اتفاق التكامل الاقليمي، و التي تقدم بيئة شاملة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر[1]، وبمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى دول مجلس التعاون خلال الفترة 1970-2011 من خلال الجدول رقم (24) يمكن ملاحظة وجود زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، و يعود ذلك إلى التوسع في زيادة الاستثمار في الأنشطة البترولية أو الغازية أو تشييدية ليس لها صفة الاستمرارية و على ضوء ذلك يمكن الاستنتاج من بيانات الجدول بأن بيئة دول مجلس التعاون الاستثمارية بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة أو على الأقل بصورة مستقرة و هو مايوضح اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو العولمة .

كما تشكل الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية ، و تسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلة لها و للأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الإقتصادية في الدول المستقبلة لها لأنها تنقل أنماطا جديدة في الإدارة و التنظيم، إضافة إلى إسهامها في نقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابا على معدلات الأداء الاقتصادي و الانتاجية .[2]

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1970 – 2011) فقد بلغ إجمالها نحو 265 مليار دولار. و قد مثلت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية نحو 43.3 % من مجموع الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس ، ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 28.5 % تليها دولة قطر بنسبة 12.1 % ، فمملكة البحرين بنسبة 8.8 % ثم سلطنة عمان بنسبة 6.1 % و أخيرا دولة الكويت بنسبة 1.2 % ، و ذلك كما يتضح في الجدول الآتي :

الجدول رقم (24) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1970 -2011)

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	114.7	% 43.3

[1] Blomstrom , M and Kokko , (Regional integration and foreign direct investesment) , Stokholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden , 2003 .

[2] نوازد عبد الرحمان الهيثي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013 ، ص 53 .

الإمارات العربية المتحدة	75.4	% 28.5
قطر	31.9	% 12.1
مملكة البحرين	23.2	% 8.8
سلطنة عمان	16.3	% 6.1
الكويت	3.1	% 1.2
إجمالي التدفقات لدول المجلس	264.6	%100

المصدر : نوازد عبد الرحمان الهيثي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013 ، ص 54 .

و لقد حققت هذه الاستثمارات فرص عمل كبيرة للعمالة الأجنبية ، التي أسهمت بدورها في تنمية دولها من خلال تحويلاتها المالية ، التي شاركت في مجالات اقتصادية متنوعة ، و خاصة مجال التنمية البشرية .

- **التعريفة الجمركية :**

التعريفة الجمركية في دول مجلس التعاون و التي تتفاوت بين 4 % و 20 % و التي إنخفضت إلى ما بين 5 % و 10 % في ظل الاتحاد الجمركي الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2002 . فهذه التعرفة تعتبر منخفضة مقارنة بالتعرفة السائدة في بقية دول العالم خاصة الدول النامية منها ، وهذا طبعا يساعد على سهولة حركة السلع و الخدمات من و إلى المنطقة .

- **الإعتماد على العمالة الأجنبية :**

نتيجة لصغر حجم سكان دول المجلس ، فإن هذه الدول ظلت دائما معتمدة على العمالة المهاجرة من الدول العربية و غير العربية لتلبية حاجاتها من المهارات المختلفة ، و تشير أحدث الارقام المتوفرة إلى أن العمالة الوافدة في دول المجلس تمثل أكثر من 72 %من إجمالي العمالة ، و تساوى حوالي 95 % من العمالة في القطاع الخاص .

المطلب الثالث : الفرص و التحديات التي تفرضها العولمة على إقتصاديات دول مجلس التعاون

يتضح مما سبق أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي على درجة كبيرة من الاندماج في الاقتصاد العالمي. و لكن الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من هذا الاندماج أمران مختلفان ، مما يحتم علينا أن نتساءل عن مدى تمكن هذه الدول عبر السنوات الماضية من الاستفادة من اندماجها العالمي في تحقيق أهدافها التنموية و على رأسها : بناء الانسان المنتج و تنويع مصادر دخلها ليصبح نموها ذاتيا و غير متذبذب . للأسف إننا لانستطيع القول بأن هذه الدول استطاعت أن تعظم منافعها في اندماجها في الاقتصاد العالمي حتى الآن، و ذلك نظرا لعدة إخفاقات نلخص أهمها في المؤشرات التالية :

1- النمو الاقتصادي

إن الأصعب من تحقيق النمو الاقتصادي هو استمراريته و الحفاظ عليه، و هذا صحيح بالنسبة الى الدول مجلس التعاون الخليجي التي حققت نموا اقتصاديا مرتفعا في حقبة السبعينات بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، و لكن هذه الدول حققت أسوأ معدلات نمو في حقبتي الثمانينات و التسعينات . فتقرير صندوق النقد الدولي يشير الى أن دول مجلس التعاون و غيرها من الدول المنتجة للنفط حدث فيها تراجع في نمو دخل الفرد الحقيقي فيها خلال الثمانينات و حققت نموا متواضعا جدا في حقبة التسعينات ، الأمر الذي كان له كبير الأثر في الأداء الاقتصادي الضعيف لما يعرف بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، خلال الفترة المذكورة نتيجة لارتباط دول هذه المنطقة بالاقتصادات النفطية .

و بالرغم من أن آفاق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بأنها موجبة، إلا أنها ستتأثر بالتطورات العالمية و الإقليمية ، و لايزال النمو قويا في هذه الدول برغم تباطؤ و تيرته مقارنة بمعدلاته التي كانت قوية للغاية في 2010 – 2011، و من المتوقع أن يظل يحظى بدعم جيد في الفترة المقبلة بفضل ارتفاع مستوى الثقة و بدء تنفيذ مشروعات كبيرة في مجال البنية التحتية، و لا يزال مسار أسعار النفط هو المصدر الرئيسي لعدم اليقين في المنطقة، و إن كانت بلدانها ستتأثر أيضا بالتقلب المتزايد في أسواق المال العالمية و اتساع نطاق الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط [1].

و يتوقع تزايد بطء النمو على مستوى المنطقة سنة 2013 قبل أن يتعزز في 2014، كذلك يتوقع اتساع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.7 % مع توقع أن يكون النمو أضعف سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 في خمسة من بلدان المجلس، و من المتوقع أن تشهد الكويت و المملكة العربية السعودية تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي، إذ قاما هذان البلدان بتقليص إنتاجهما النفطي في مطلع سنة 2013.كما يتوقع في ظل نمو الاقتصاد غير النفطي المطرد نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بما يزيد قليلا عن 4 %. مما يؤدي إلى تزايد فرص العمل بدرجة كبيرة.[2]

و تشير مصادر أخرى إلى أن من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي تراجعت فيها الانتاجية الكلية هي الدول النفطية كما أن المؤشرات المستقبلية للسنوات العشر القادمة لا تدعو إلى التفاؤل كثيرا في ظل اعتماد هذه الدول على النفط الخام ، فتقارير البنك الدولي تؤكد أن التراجع العالمي في النمو الاقتصادي سيؤثر سلبا في كل من أسعار النفط و صادراته . و بالتالي فإن هذه التوقعات تشير إلى أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال الحقبة القادمة لن يزيد على 2.6 % سنويا مما يعني تراجعا في دخل الفرد الحقيقي بما يعادل 0.4 % ، هذا إذا أخذنا في الاعتبار النمو السكاني . و يعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة حتى بالدول الأخرى في المنطقة التي من المتوقع أن تحقق نموا قدره 3.1 % سنويا خلال الفترة نفسها . و هذا المعدل الأخير يعتبر بدوره أقل معدل في العالم باستثناء معدل النمو في بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013، ص 3 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 8.

2- التجارة :

اقتصادات مجلس التعاون الخليجى هي اقتصادات صغيرة و منفتحة على العالم الخارجى حتى قبل الحقبة النفطية، و هذا عندما كانت هذه الاقتصادات تعتمد على تجارة اللؤلؤ و الذى كان يباع فى الدول المجاورة كالهند و غيرها من الدول من أجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لشراء الحاجات الأساسية فى تلك الفترة . و مع اكتشاف النفط و تراكم ايراداته النفطية تعمق انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمى و زاد حجم التجارة و تنوعها مع العالم الخارجي، حيث أصبحت هذه الدول تصدر نفطها مقابل استيراد حاجاتها من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية و الوسيطية و استيراد العمالة ، ذلك بالإضافة إلى تصدير الفوائض التفطية إلى أسواق المال العالمية و غيرها من صور الاندماج. و كان من المتوقع أن يؤدى تحرير تجارة هذه الدول و زيادة اندماجها فى الاقتصاد العالمى الى تحقيق عدة مكاسب، خاصة إذا توفر الإطار المؤسسى الصحيح و السياسات الفعالة ، ينتج عنها نمو اقتصادي ذاتى مرتكز على عنصر بشري منتج و هيكل اقتصادي متنوع . ومن هذه المكاسب توفير الأسواق لمنتجات دول مجلس التعاون كالنفط الخام و الغاز و الصناعات القائمة عليهما، حيث تمتع هذه الدول بميزة نسبية فى انتاجها، و تعريض المنتجات المحلية لدرجة من المنافسة من المنتجات العالمية الأمر الذى يساعد على الارتقاء بإنتاجية هذه المنتجات المحلية و جودتها و تقليل أسعارها .

و لكن ما مدى تحقق المكاسب المتوقعة من اندماج دول المجلس فى الاقتصاد العالمي ؟ لاشك فى أن دول المنطقة قد حققت مكاسب كثيرة من اندابجها فى الاقتصاد العالمى سواء توفير الأسواق لبيع نفطها الخام أو شراء جميع حاجاتها من السلع و الخدمات كما ذكرنا سابقا. و هذا هو سبب ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي خلال حقبة السبعينات، غير أن المتأمل لحقيقة هذه الاقتصادات يدرك أن جهود التنمية التى استغرقت أكثر من ربع قرن لم تحقق الأهداف الفعلية للتنمية فى هذه الدول، و من أهمها بناء الانسان المنتج و تنويع مصادر الدخل للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. فالنمو الاقتصادي الذى حققته هذه الدول اتصف بالاعتماد على النفط و تذبذبات إيراداته نتيجة للتقلبات المستمرة فى أسعار النفط. بالإضافة إلى هذا التذبذب فى أسعار النفط، عانت هذه الدول منذ منتصف الثمانينات من تراجع نصيبها من الانتاج العالمى للنفط حيث تراجع إنتاج هذه الدول خلال النصف الأول من حقبة الثمانينات بحوالى 50 % . هذا التراجع فى أسعار النفط و انتاجه ، و لقد ساهم التقدم التكنولوجى و ارتفاع الأسعار النفط فى تحفيز النمو السريع فى انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط و الغاز الطبيعي غير التقليديين من (تكوينات صخرية) ، حيث من المحتمل أن تستمر طفرة الطاقة فى الفترة القادمة، و إن كانت أجواء عدم اليقين بشأن نتائجها كثيفة، و من المحتمل أن تكون انعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية كبيرة، فبينما واجهت أسواق النفط ضائقة مؤخرا نتيجة لاضطرابات العرض فمن المحتمل ان تواجه دول مجلس التعاون المنتجة للنفط عرضا مفرطا فى السوق على امتداد السنوات القليلة القادمة ، كما تشير معلومات توقعات وكالة معلومات الطاقة (EIA) خلال المدى

المتوسط للفترة (2004- 2018) ، إلى ارتفاع انتاج النفط و الغاز الطبيعي من مصادر غير تقليدية بمقدار 15 % أخرى على امتداد الخمس سنوات القادمة .[1]

إضافة إلى إخفاق السياسات التنموية و عدم توفر المؤسسات الفعالة ، أدت جميعها الى اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر للدخل و الانتاج و الايرادات و الصادرات ، في الوقت الذي كان فيه تنويع الصادرات في دول شرق آسيا نحو السلع المصنعة هو المحرك الأساسي لنمو صادراتها و نموها الاقتصادي الذاتي ، و استطاعت الدول المسماة بنمور آسيا أن ترفع حجم صادرتها الصناعية بأربعة أضعاف معدل نمو الصادرات الصناعية لليابان. و حققت بقية دول آسيا (ماليزيا، أندونوسيا، و تايلاند) معدلات قريبة في صادراتها الصناعية .

إذا كيف يمكننا تفسير هذا التفاوت في استفادة كل من دول مجلس التعاون الخليجي و دول شرق آسيا من العولمة أو الانفتاح على الاقتصاد العالمي في تصحيح هياكلها الانتاجية و تنويع صادراتها إلى بقية الدول، مما جعل دول آسيا تحقق نموا ذاتيا دائما، و هياكل اقتصادية متطورة و قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية، كما ظلت دول المجلس أسيرة الاعتماد على النفط و حده و تعرضت لتقلبات دائمة و عميقة في معدلات نموها و إخفاقها في تحقيق هياكل متنوعة الانتاج ؟

3- الاستثمارات

حركة رؤوس الأموال أو الاستثمارات هي مؤشر آخر من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، و الاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الادارية و التقنيات المتطورة و الأسواق و زيادة الصادرات و الانتاج [2]. ففي كوريا على سبيل المثال كان نصيب الشركات الأجنبية يتفاوت ما بين 65 % و 73 % من المنتجات الالكترونية و الكهربائية [3]. غير أنه من الناحية الواقعية ، فإن عددا قليلا من الدول النامية استطاعت استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من أهمها : البرازيل ، إندونيسيا ، ماليزيا ، المكسيك ، و تايلند . و قد استطاعت الصين في بداية التسعينات أن تنضم إلى أهم 12 دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و قد كان حجم هذه الاستثمارات في الصين حوالى 265.7 مليار دولار خلال سنة 1998 وحده . و في منتصف التسعينات قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بحوالى 1.5 ألف مليار دولار كان نصيب دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا منها لا يتجاوز 5 % . و هذا يعني أن دول مجلس التعاون لم تستطع استقطاب أي نسبة تذكر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه السنوات باستثناء القطاع النفطي الذي يبقى منفصلا و قليل التأثير في القطاعات الأخرى . بل و الأكثر من ذلك فإن دول المجلس كانت دولا طاردة لرؤوس الأموال ، حيث أن أرصدتها المستثمرة في الخارج تقدر في الوقت الحالي بأكثر من 500 مليار دولار ، إذا فدول المجلس لم تحقق استقطابا جيد

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص 7 .

[2] Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee , (how does foreign Direct Investment Affect Growth ?), journal of international Economics, june1998 , p 115 .

[3] R.lipsey, the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(combridge, MA: NBER,2000, p 74 .

للاستثمارات الأجنبية فقط ، بل إنها لم تستطع كذلك أن تبقى على رؤوس الأموال المحلية ، و ذلك لعدة أسباب أهمها : القيود الكثيرة على حرية الاستثمار و التملك ، و ضعف البنية الأساسية ، و بدائية أسواق المال، و عدم استقلالية القضاء و محدودية الفرص الاستثمارية .

4- البطالة :

بعد آخر من أبعاد العولمة هو حركة العمالة بين الدول و التي تحقق مكاسب لكل من دول الارسال و الاستقبال، فهي لها أثر إيجابي على المهاجرين من خلال زيادة مداخليهم و على دولهم من خلال التحويلات، أما دول الاستقبال فإنها تحصل على حاجاتها من المهارات المختلفة و بأجور منخفضة . و تمثل تجربة دول المجلس مثالا صارخا على هذا البعد من أبعاد العولمة . فبعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات تبنت دول المجلس مشاريع تنموية طموحة أهمها , مشاريع البنية الأساسية و ما كان لها أن تتحقق لولا الاعتماد على العمالة الوافدة القادمة من الدول العربية و غير العربية. في الوقت نفسه كانت النظم التعليمية تتوسع بمعدلات عالية، غير أن التوسع في هذه النظم التعليمية لم يكن في إطار رؤية تنموية واضحة و قد تخللته بعض السياسات التي بدأت آثارها السلبية تبرز في سوق العمل، و من هذه السياسات الخاطئة ضمان الوظائف لخريجي الجامعات . فبعد التسعينات بدأت دول المجلس تعاني من بطالة متنامية بين أبناء دول مجلس التعاون تقدر بحوالي 475000 أو 3.7 % من إجمالي القوى العاملة في دول تمثل فيها العمالة الوافدة حوالي 72 % من إجمالي العمالة ، و حوالي 95 % من العمالة في القطاع الخاص . و ذلك لأن سياسة ضمان الوظائف جعلت الطلبة الجامعيين في مجتمع الوفرة يتجهون إلى الجامعات بحثا عن أي شهادة و بأية طريقة ممكنة ، بدلا من أن يحسنو اختيار التخصصات و يكسبوا المهارات و المعرفة ذات الانتاجية العالية. و بالتالي عندا تشبع القطاع الحكومي الذي ليس فيه ربط بين الأجر و الانتاجية بخريجي الجامعات، لم يستطع القطاع الخاص لصغر حجمه و اهتمامه بمعايير الانتاجية أن يستقطب هؤلاء الخريجين لأن مهاراتهم و تكوينهم لا يتناسب مع ماهو ممكن في القطاع الخاص ، الأمر الذي أدى إلى ظهور هذا النوع من البطالة الهيكلية في السنوات الأخيرة، و حل هذه المشكلة يتطلب في اعتقادنا العمل على غير جبهة بدءا باصلاح النظام التعليمي، بغلق فجوة الحوافز بين القطاع الحكومي و الخاص، و انتهاءا بتدريب هؤلاء العاطلين على مهارات مطلوبة في القطاع الخاص .

5- الإصلاحات : تفتقر هذه الدول إلى الكثير من الاصلاحات الداخلية سواءا كانت إقتصادية أو غير إقتصادية و التي من أهمها ما يلي :

- إصلاح الأنظمة السياسية :إن التجارب السابقة تؤكد أن الأنظمة السياسية الحالية لا يمكن أن تقود مسيرة تنموية جادة و فاعلة ما لم يتم تطوير الأنظمة نفسها، و من بين هذه الاختلالات الواضحة للعيان نجد أن حجم القطاع الحكومي في هذه الدول يعتبرمرتفعا كثيرا حتى بالمعايير الدولية ، فهذا القطاع يصل أحيانا إلى 60 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و أكثر من ذلك في حجم التوظيف . هذه الهيمنة في القطاع الحكومي لم تساعد على تطور القطاع الخاص، بل إن هيمنة الحكومات امتدت الى مراكز الأبحاث و الأندية الرياضية و غيرها من مؤسسات المجتمع المدني، مما أدى في كثير من الأحوال إلى هدر الموارد و تفشي الفساد و غياب الرأي الآخر، و حتى الدور المحدود

للقطاع الخاص و الذى لا تتعدى مساهمته فى الاستثمار الكلى نسبة 45 % تتركز فى النشاطات التى لا تدخل فى التجارة الدولية كقطاعي السكن و العقارات ، و ذلك على حساب قطاعي الصناعة و الخدمات التى تكمن فيها إمكانيات التصدير .

– تحقيق الاستقرار المالى : لقد ذكرنا سابقا أن دول المجلس لم تستطع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة مناسبة و لم تحافظ على رؤوس الأموال المحلية التى تسربت الى الخارج و تستثمر أغلبها فى الدول الصناعية و تتعرض لكل أنواع المخاطر كتقلبات فى أسعار العملة و التضخم و حتى المصادرة، و لذلك ومن أجل تصحيح الوضع و توفير البيئة المالية المناسبة يتطلب العمل على عدة محاور فى آن واحد، و من أهمها :

- وضع قوانين تنظيم عمل القطاع المصرفى و تحديد الحقوق و الواجبات ليس فقط على الأوراق و إنما ممارسة فعلية حتى يتم الارتقاء بأداء القطاع المصرفى .
- تنمية القطاع المصرفى بإنشاء و تطوير أسواق المال الأولية و الثانوية لرفع كفاءة استغلال الموارد و زيادة فعالية السياسات المالية و تشجيع المؤسسات المالية الأخرى، كشركات التأمين، و السماح بفتح مصارف أجنبية خاصة تلك التى تأتى من دول يتصف قطاعها المصرفى بالتطور، و استخدام التقنيات العالية و ذلك بهدف الارتقاء بمستوى الكفاءات العاملة فى القطاع المصرفى المحلى، و لكن لابد أن تتم زيادة المنافسة الخارجية بصورة متدرجة .
- لا بد أن تحرص هذه الدول على تجنب رؤوس الأموال المغامرة أو المضاربة فى الاستخدام السائدة اليومى، و هي الأموال التى تتحرك بين الدول فى فترات قصيرة تكون ساعات فى بعض الأحيان مراهنة على التقلبات فى أسعار العملة ، مما أدى الى انهيارات كثيرة و كبيرة كما حصل فى أزمة دول شرق آسيا و المكسيك فى أواخر التسعينات .

–توطين التقنية و تدريب العمالة : بالنسبة إلى كثير من الاقتصاديين يعتبر التقدم التقنى أهم مصدر للنمو الاقتصادي لأنه يساعد المجتمع على تحويل الموارد التى يملكها الى سلع و خدمات . فالتطور التقنى يتمثل عادة فى الطرق جديدة و متطورة للقيام بالمهام الاقتصادية التقليدية كبناء المساكن و الزراعة و الغذاء و صناعة السيارات [1].

و لكن للأسف فدول مجلس التعاون الخليجى ليس لها دور يذكر فى انتاج المعارف أو فى التطور التقنى ، حيث أن أكثر من 80 % من البحث و التطوير و النشر العلمى على مستوى العالم يتم فى الدول الصناعية [2] . وهذا يعنى أن هذه الدول يجب أن تبدأ ببناء قاعدتها العلمية بالاعتماد على الدول الصناعية كخطوة أولى نحو توطين هذه التقنية، و استيراد التقنية يتم عادة عن طريق التجارة الدولية و الحصول على الرخص للاستفادة من التقنيات التى تم تطويرها فى مكان آخر و عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و بعد استيراد التقنية لابد من توطينها حتى تناسب متطلبات التنمية المحلية ، وهذا يتطلب بدوره تدعيم البحث العلمى المحلى و الذى لا يتحقق إلا بموارد بشرية

[1] Micheal P Todaro , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman , 1994 , p 103 .
[2] World Bank , World Development Report 1998/1999 : knowledge for Development (Washington , DC : Oxford University Press , 1999) , p 27 .

عالية التعليم و التدريب، و هو أمر يتطلب مساهمة القطاع الحكومي و الخاص معا . و حتى يتم هذا التطور المعرفي و التقني لابد لهذه الدول من زيادة الانفاق على البحث العلمي حيث أن الدول الصناعية تنفق ما يقارب 2.5 % من ناتجها المحلي الاجمالي على البحث و التطوير بينما لاتزيد هذه النسبة في الدول النامية عن 0.5 % . كما لابد لهذه الدول كذلك أن تحدث نقلة نوعية في أنظمتها التعليمية بمراحلها المختلفة ، و ذلك لتوفير المهارات التي التعامل مع تقنية المعلومات المتطورة، ولا بد أن يزداد التركيز كذلك على التخصصات التي تفعل النمو الاقتصادي كالرياضيات و العلوم والهندسة. كما ينبغي أن يكون للقطاع الخاص مشاركة متزايدة في بناء هذه القاعدة العلمية كما حصل في كل من السنغافورة و كوريا و تايوان في السنوات الأخيرة .

6- تعميق التكامل الاقتصادي : على الرغم من وفرة الاحتياطات النفطية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن التنمية في هذه الدول مازال يعترضها معوقان أساسيان: و هما ندرة الموارد الأخرى غير النفط الخام و محدودية السوق بسبب صغر الأحجام السكانية لهذه الدول. و من أجل أن تقوم هذه الدول بتحقيق أهدافها التنموية المذكورة سابقا يتحتم عليها أن تصلح من مسارها التنموي في السنوات القادمة و يتأتى ذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادي ، فبعد أن انتقلت هذه الدول منذ بداية سنة 2003 من منطقة التجارة الحرة ، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة سنة 2008، عليها الأن التعجيل بتنفيذ المرحلة الأخرى و المضي قدما نحو توحيد العملة الذي تقرر تنفيذه سنة 2010 . و لا شك أن هذا التكامل له مكاسب متعددة أهمها مايلي :

- إن تعميق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يسهل عملية التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية و يقوى الموقف التفاوضي لها ، و بالتالي فرص تحقيق المكاسب ، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلا من ستة وفود.[1]
- إن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يحق لها أن تقيم تكتلات إقليمية فيما بينها طالما أنها لا تؤدي إلى زيادة معدل التعرفة الجمركية مع بقية العالم. و هذا بالفعل ماحصل في دول المجلس عندما قررت أن التعرفة الجمركية للاتحاد الجمركي الذي تشكل حديثا ستتفاوت بين 5 % و 10 % و هي معدلات أقل بكثير من متوسط التعرفة التي كانت سائدة قبل تشكيل الاتحاد الجمركي.
- هذا التكامل سيوسع حجم السوق الاقليمي مما سيساعد هذه الدول على الاستفادة من وفورات الحجم و تقليل تكاليف الانتاج و زيادة القدرة التنافسية و استقطاب الاستثمارات الخارجية و عودة رؤوس الأموال المحلية، نظرا لتزايد فرص الاستثمار .
- إن هذا التكامل سيقلل من احتمالات الخلافات و الصراعات بين هذه الدول، و بينها و بين الدول المجاورة، لأن هذا التكامل يوجد تشابكا في المصالح يجعل النزاعات مكلفة جدا .

[1] Miles Kahler , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC : BrookingsInstitution , 1995

الخلاصة :

بدأت الجهود لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادى عشر سنة 1980، و فى القمة الخليجية التى عقدت فى ماي 1981 تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فبعد قيامه عمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تركز فى مجملها على تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دول المجلس نظرا للتحديات التى تواجهها هذه المنطقة من جهة و ما تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة أخرى، حيث تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بسيادة القطاع النفطى أي الاعتماد المفرط على قطاع النفط و العمالة الأجنبية، و التبعية الاقتصادية و محدودية الاستثمارات الاجنبية و تسرب رؤوس الأموال الوطنية، بالإضافة إلى تعاظم تحديات الأمن المائى و الغذائى و ضعف حجم الاسواق الداخلية و ارتفاع الانفاق الاستهلاكي و الانكشاف التجاري الخارجى، دون أن نغفل التحديات الخارجية التى تفرضها العولمة على هذه الدول خاصة فيما تعلق بعلاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية للدول المتقدمة ،و المنظمات الدولية و ما لها من آثار و انعكاسات متعددة على اقتصاديات هذه الدول.

و فى ظل هذه الأسباب و غيرها سعت دول مجلس التعاون لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية فى ظل هذه التحولات، فتمت بذلك المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 ، ثم المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الثانية فى 2001 تمهيدا لقيام اتحاد جمركي فى جانفى 2003 و بعدها السوق الخليجية المشتركة فى نهاية سنة 2007 ، و التكامل النقدى فى موعد لا يتجاوز الفاتح من جانفى 2010 .

تتوقف أهم ملامح نجاح التكامل الاقتصادي فى صوره المختلفة على التنسيق الجماعى لدول هذه المجموعة لتحقيق الاهداف المنشودة، و لعل أهم ما يثار فى هذا الصدد هو كيفية تنفيذ هذه الاتفاقيات، و كيفية إدارة السياسات المشتركة بين هذه الدول و كذا المداخل التى يمكن اعتمادها لتفعيل التكامل الاقتصادي فى هذه الدول، لذلك فلا بد من تواجد أسلوب معين تستطيع الدول من خلاله تنفيذ التكامل فيما بينها على أن يأخذ هذا الأسلوب فى الاعتبار الصيغة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدول مجلس التعاون الخليجى التى تريد تكوين الاندماج الاقتصادي، و هذا ما سيتم التطرق إليه فى الفصل الموالى .

الفصل الخامس :
المداخل المعتمدة لتفعيل التكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد :

تعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الدول النامية التي تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كوسيلة لرفع مستوى معيشة شعوبها. ولقد أدركت هذه الدول منذ فترة ليست بالقصيرة حقيقة هذا التطور العالمي، فقامت بانشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إيمانا منها بضرورة التكامل الاقليمي وبأنه لا مكان للكيانات الصغيرة في العالم المعاصر وحتى تتمكن من التعامل كمجموعة مع التكتلات الاقليمية و العالمية بشكل أفضل من التعامل معها بشكل مفرد .

و تعد تجربة دول مجلس التعاون الخليجى من التجارب المثيرة للاهتمام فى التكامل الاقليمي، و الجديرة بالدراسة و التقوييم، لاسيما و أن هذه التجربة جاءت نتاجا طبيعيا للتطور التاريخى لمنطقة الخليج العربي، بمعنى تطور تدريجى فى الكيانات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية القائمة عبر مسارها التاريخى. و نظرا لما تتميز به هذه الدول عن باقى الدول النامية من اختلال هيكلى يتمثل أساسا فى اعتمادها المفرط على قطاع النفط خلافا لباقى القطاعات الانتاجية الأخرى ، الأمر الذى يزيد من تبعيتها للاقتصاديات الدول المتقدمة ، و يجعلها عرضة للتقلبات الدولية بكل ما يتركه ذلك من آثار سلبية على اقتصادياتها الداخلية ، و عليه فإن طرح قيام شكل من أشكال التكامل بين هذه الدول يهدف بالدرجة الأولى إلى تقليل الاختناقات التى تتعرض لها بسبب قلة الانتاج و ضعف هياكلها و مؤسساتها الانتاجية و التسويقية . كما يمكن القول بأن التفكير فى التكامل الاقتصادي الاقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى كمدخل للتنمية الاقتصادية يعتبر الهدف الأساسى الذى تسعى هذه الدول إلى تجسيده من خلال هذا التكامل، لذلك و لكي تكون نظرية التكامل الاقتصادي فاعلة و ذات فائدة بالنسبة للبلدان النامية عموما و دول مجلس التعاون خاصة يجب ربطها و دمجها بنظرية النمو . فالهدف البعيد المدى للاندماج الاقليمي بين هذه الدول هو تعديل الهياكل و البنى الحالية للانتاج و التجارة باتجاه التنسيق و التخصص أكثر مما هو مجرد توسع بسيط فى مجال التجارة البينية الداخلية ضمن نطاق البنية الاقتصادية القائمة . و ذلك من أجل بلوغ مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التى تساعد فى النهاية على تحقيق التكامل بأوسع معانيه .

كما تعتبر مداخل التكامل الاقتصادي ضمن الخيارات المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجى للتعامل مع الضغوط المتنامية والتحديات المختلفة التى تواجهها هذه الدول من جهة أو تحقيق تنمية إقتصادية شاملة من جهة أخرى، و يكون ذلك سواءا عن طريق اعتماد المدخل التبادلي لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء أو الاعتماد على بعض المداخل الأخرى كمدخل التكامل الانتاجى القطاعى الذى يعتمد بدرجة أساسية على المشروعات المشتركة خاصة فيما يتعلق بالقطاعات الصناعية و الزراعية و النفطية بين هذه الدول، كما أن لهذه المداخل آثار مختلفة على اقتصاديات هذه الدول تنعكس على مدى تطور مسارها التكاملى ومدى تفعيله و هذا ما سيتم التطرق له خلال هذا الفصل .

المبحث الأول : مدخل التحرير التجاري و أثره على التكامل الاقتصادي الخليجي

يعتبر مدخل تحرير التجارة من أول المداخل التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بينها متأثرين بتجربة السوق الأوروبية المشتركة، و بناءا على النظرية التقليدية في تفسير التجارة الدولية بين الدول النامية، و التي تؤكد بأن قوى السوق تؤدي تلقائيا إلى تحقيق توزيع أمثل للموارد و بالتالي تحسن من فعالية الهياكل الانتاجية للبلدان المتكاملة ، بذلك يكون تحرير التبادل التجاري بالأساس هو خطوة الأولى نحو توسيع السوق، و بالرغم من رفض أغلب الاقتصاديين المعنيين بمشاكل التنمية في العالم الثالث النظرية التقليدية للتجارة، فهم يرون أن مشاكل التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ، ينبغي أن يتم تحليلها في إطار اقتصاديات التنمية، لا في إطار اقتصاديات التعرفة الجمركية. فالتجارة الخارجية ليست سوى إنعكاس للتركيب القطاعي لهياكل الانتاج، و هي هياكل متشابهة في الدول النامية.[1]

أما فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي فقد جاءت عملية تحرير التبادل التجاري عبر مراحل مختلفة أفضت إلى تبني العديد من القرارات الاستراتيجية لتنسيق و توحيد في السياسات التجارية و الصناعية و الزراعية، و إنشاء المشاريع الاستراتيجية المشتركة التي تعزز من البنية التحتية لهذا الكيان. و قد ساهمت الخطوات التي اتخذها مجلس التعاون خلال الفترة الماضية في تهيئة البيئة و المناخات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و التشريعات لإنشاء سوق خليجية مشتركة. فالسياسات و القوانين و التشريعات و الإجراءات و المشاريع التي تبنتها دول مجلس التعاون بشكل منفرد أو جماعي عززت من إنشاء هذه السوق. التي تشكل ركيزة أساسية نحو بناء اقتصادي متكامل و قوي، تلغى فيه كافة التباينات السياسية و التشريعية ، و يتم دمج قوى العرض و الطلب و المشروعات الصغيرة، و رؤوس الأموال و الاستثمارات، و الإسراع نحو تحقيق الأهداف المنشودة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة التي قد تعجز الدول عن تحقيقها بشكل منفرد .

و لقد شرعت الاتفاقية الاقتصادية الاولى و الثانية للعمل الاقتصادي، المشترك و اوجدت الأرضية القانونية و التشريعية و الفنية للتحرير التدريجي للتبادل التجاري للدول الأعضاء ممهدين بذلك لقيام السوق الخليجية المشتركة و قد جاء ذلك وفق مراحل تطور مدروسة و على غرار السوق الاوروبية المشتركة، تبعا للخطوات التالية :

- إقامة منطقة التجارة الحرة (1983- 2002)
- إقامة الاتحاد الجمركي (2003)
- توحيد التشريعات و الإجراءات الخاصة بالتجارة و الاستيراد و التصدير و الجمارك .
- القرارات التي اتخذتها القمة التمهيدية للسوق الخليجية المشتركة (2008) [2]

[1] دعد رفيق دلال ، دور مدخل الانتاج في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، بكلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، سنة 1994 ، ص 100 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة ، العمل الاقتصادي العربي (العمل الاقتصادي في دول مجلس التعاون أنموذجا)، مرجع سابق، ص 98.

و على إثر تبنى دول المجلس لتلك الخطوات المدروسة و توحيد و تنسيق سياستها و استراتيجياتها التجارية، و هذا ما انعكس تدريجيا على تطور التجارة البينية بين الدول الأعضاء في المجلس، و فيما يلى سنتناول بالدراسة كل من إقامة منطقة التجارة الحرة ثم قيام الاتحاد الجمركي باعتبارهما خطوتان مهمتان سبقتا قيام السوق الخليجية المشتركة ومهدتا لإنشائها .

المطلب الاول : إقامة منطقة التجارة الحرة (1983– 2002) [1]

يعتبر تحفيز التبادل التجاري أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي ، سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي و تعتبر زيادة التبادل التجاري هدفا رئيسيا لإقامة أي اتحاد جمركي، حيث إنه و وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدى إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها. و بدورها فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير الرئيسية التى يتم من خلالها تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الاتحاد الجمركي، مثل زيادة التخصص، و تخفيض الاسعار و زيادة الجودة و زيادة الكفاءة الانتاجية، وزيادة رقعة السوق و كفاءتها، و تظهر عدد من الدراسات أن الاتحاد الجمركي لأي تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه إلى مستويات أفضل ، فعلى سبيل المثال ارتفع التبادل التجاري بين دول الاتحاد الجمركي الأوروبي خلال السنوات الغثنى عشر الأولى من قيامه بنسبة 600 % تقريبا.

و لهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون شرعت ، منذ بداية إنشاء المجلس فى مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية و العملية اللازمة لإنشاء " منطقة التجارة الحرة لدول المجلس " عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى تم التوقيع عليها فى نوفمبر 1981 ، و تضمنت الاحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس .

و تميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسى بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية و الزراعية و منتجات الثروات الطبعية ، من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة فى الدول المصدرة للبضاعة ، إضافة لما يلى :

– السماح باستيراد و تصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلى أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ و منافذ التصدير .

– فى حالة استفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك فى صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها .

– العمل بنظام التخليص الفورى لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التى يصطحبها المسافرين بالمراكز الحدودية لدول المجلس .

– إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الاقتصادي العربي (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون أنموذجا)، مرجع سابق، ص 68 .

– تخصيص ممرات خاصة فى المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس ، توضع عليها لوحات تحمل عبارة " مواطنو دول مجلس التعاون " .

و قد دخلت منطقة التجارة الحرة لدول المجلس حيز التنفيذ فى مارس 1983 ، و التى استمرت نحو عشرين سنة حتى نهاية سنة 2002 ، ليحل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس . و خلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار سنة 1983 إلى حوالى 20 مليار دولار سنة 2003 [1]

الجدول رقم (25) : إجمالى التجارة البينية لدول مجلس التعاون (صادرات – واردات) للفترة من 1982-2005

السنة	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
القيمة	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	7528.2	7664.2	9025.9	10102.2	9280.1	1712.2	12262.9	13329.1

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	12215.5	13513.9	12477.6	12746.2	15127.1	19885.2	25434.1	33943.8

المصدر : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الاقتصادي العربي المشترك (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون أنموذجا)، مرجع سابق ، ص 103 .

المطلب الثانى : إقامة الإتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجى (2003)

شكل قيام الاتحاد الجمركي فى الأول من يناير 2003 نقلة نوعية فى العمل الاقتصادي المشترك ، نظرا إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسى على توحيد التعرفة الجمركية و إزالة معوقات التبادل التجاري و توحيد إجراءات الاستيراد و التصدير و معاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة . و على الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، إلا أنه يعتبر اتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره ، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، التى تم التوقيع عليها فى قمة مسقطفى ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للإتحاد الجمركي لدول المجلس : [2]

- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .
- أنظمة و إجراءات جمركية موحدة . (العمل بقانون جمركي موحد منذ سنة 2002)
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الاقتصادي العربي المشترك (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون أنموذجا)، مرجع سابق ، ص 103 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، المسيرة و الإنجازات ، مرجع سابق ، ص 69 .

- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية .
- معاملة السلع المنتجة فى أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية .

و كما هو واضح من المبادئ التى يقوم عليها الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، فإن الهدف الأساسى من إقامة هذا الاتحاد هو تحرير التجارة بين دول المجلس ، و لهذا فإن القطاع الخاص فى جميع دول المجلس يتأثر بشكل مباشر بقيامه، حيث يسمح لجميع السلع الواردة من دول المجلس الأخرى، سواءا كانت وطنية أو أجنبية، بدخول الأسواق المحلية دون تعريفة جمركة و دون معوقات جمركية أو غير جمركية . و يستثنى من ذلك ما تفرضه بعض الدول فيما يتعلق بالمواد المحظورة . كما تحدد القواعد الخاصة بالحجر البيطري و الحجر الزراعي، و التى تضمنها القانونان الصادران بهذا الشأن معاملة خاصة فى حالة الحاجة إلى فرض حجر بيطري أو حجر زراعى

الفرع الأول : الفترة الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي (2003 – 2007)

تعطى الفترة الانتقالية (2003 ، 2007) الدول الاعضاء فرصة للتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي فى النواحى التالية :[1]

- استيراد الادوية و المستحضرات الطبية .
- استيراد المواد الغذائية .
- استمرار الحماية الجمركية لبعض السلع .
- استمرار حماية الوكيل المحلى .
- استمرار بعض المهام الجمركية للمراكز الحدودية بين دول المجلس .
- التحصيل المشترك للايرادات الجمركية .

و تحدد وثيقة " إجراءات و خطوات تطبيق الاتحاد الجمركي " الأحكام الخاصة بالفترة الانتقالية ، و بنهاية تلك الفترة فمن المقرر أن يتم العمل بالوضع النهائي للاتحاد الجمركي و ذلك بإنهاء الدور الجمركي فى المراكز البينية. و يصبح مجلس التعاون منطقة جمركية واحدة .

الفرع الثانى : الإجراءات العملية لإقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون [2]

فى الأول من يناير 2002 تم تطبيق قانون موحد للجمارك فى جميع دول المجلس، و فى الأول من يناير 2003 حققت دول المجلس خطوة هامة بتطبيقها الاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي، حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة للاتحاد الجمركي لدول المجلس بواقع 5% على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد الجمركي، و العمل بها من الأول من سهر يناير 2003 مع إعفاء عدد من السلع الضرورية من الرسوم الجمركية إضافة للإعفاءات الجمركية الواردة فى النظام (القانون) الموحد للجمارك، و إلتزامات

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الاقتصادي العربي (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون أنموذجا)، مرجع سابق ، ص 110 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، المسيرة و الإنجازات ، ص ص : 71 ، 73 .

بعض دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية . علما بأن السلع المعفاة من الرسوم الجمركية تشكل حوالى 10 % من مجموع السلع المستوردة . و تم تطبيق جميع الإجراءات الجمركية على جميع السلع الأجنبية فى نقطة الدخول الأولى فى أي من دول المجلس بحيث يقوم المنفذ الأول الذى دخلت عن طريقة البضاعة بإجراءات التفتيش و المعاينة على البضائع الأجنبية الواردة إليه، و التأكد من مطابقتها للمستندات المطلوبة و خلوها من الممنوعات و استيفاء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . و تتحرك السلعة فيما بعد بحرية داخل دول المجلس، و بموجب ذلك ، تم إلغاء التعامل بالنقل بالعبور (الترانزيت) للبضائع الأجنبية فيما بين دول المجلس باعتبارها منطقة جمركية واحدة .

و فى إطار متابعة تنفيذ متطلبات تطبيق الاتحاد الجمركي ، قام فريق الأمانة العامة للدول الأعضاء بزيارة لبعض المنافذ الجمركية بدول المجلس خلال شهري سبتمبر 2003 و يناير 2005 ، و ذلك للتأكد من تطبيقها لمتطلبات الاتحاد الجمركي. و تم تبادل موظفين من إدارات الجمارك بدول المجلس للعمل فى المنافذ الجمركية فى الدول الأعضاء خلال شهر مايو 2004 ، بهدف تبادل الخبرات الجمركية فيما بين الدول الاعضاء .

و ضمن الجهود التى تبذل لمتابعة تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي ، قرر وزراء المالية و الإقتصاد بدول المجلس مايلى :

– تقوم الدول الأعضاء بتزويد الأمانة العامة بنسخ من التعليمات التى تقوم بإصدراها للإدارات أو المراكز (المنافذ) الجمركية لديها، لتنفيذ القرارات ذات الصلة بمتطلبات الاتحاد الجمركي، لتقوم الأمانة العامة بتعميقها على بقية الدول الأعضاء .

– تكليف لحنة الاتحاد الجمركي بسرعة الانتهاء من دراسة المواضيع المرتبطة بإقامة الاتحاد الجمركي، و وضع جدول زمنى للانتهاء من جميع المعوقات و الصعوبات التى تعترض سير الاتحاد الجمركي .

– عدم مطالبة سلطات الجمارك بدول المجلس المنتجات الوطنية بشروط أكثر من تلك التى تطالب بها مثيلاتها من المنتجات الاجنبية الأخرى، من حيث شكل و نوع هيئة دلالة المنشأ .

– زيادة ساعات العمل فى المراكز البينية بين الدول الأعضاء، و ذلك لتسهيل حركة انسياب السلع بين الدول الأعضاء و تشجيع التبادل التجارى بينها، و قد قامت إدارات الجمارك بالدول الأعضاء بإصدار تعليماتها للمنافذ الجمركية البينية بزيادة ساعات العمل فيها .

– عدم ضرورة مطالبة إرساليات المنتجات الوطنية بالترخيص الصناعى للإرسالية الاولى من إنتاج المصنع، و فى حالة الشك فى المنشأ البضاعة الوطنية ، تربط رسومها الجمركية بالتأمين لحين إثبات منشئها .

– التأكيد على أن تحمل المنتجات الوطنية دلالة منشأ واحد ، و فى حالة وجود دلالتي منشأ (وطنية و أجنبية) على السلعة الواحدة تفرض عليها رسوم جمركية .

– الالتزام الكامل بقرار المجلس الاعلى فى دورتيه الثانية و العشرين (ديسمبر 2001) و الثالثة و العشرين (ديسمبر 2002) و الذى حدد بموجبه التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس تجاه العالم الخارجي، و عدم إعفاء أي دولة عضو لأي سلعة متفق على فرض رسوم جمركية عليها إلا بعد الاتفاق عليها فى إطار المجلس .

– فى حالة رغبة أي من الدول الاعضاء إعفاء أي سلعة لأسباب طارئة مستقبلا ، تدعو لاجتماع طارئ للجنة الاتحاد الجمركي لمناقشة الموضوع و رفع التوصية المناسبة لوزراء المالية و الاقتصاد بدول المجلس .

– الموافقة على آلية انتقال السلع الممنوعة او السلع المقيدة بين دول المجلس .

– الموافقة على إجراءات الرقابة على الاغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس .

– الموافقة على توحيد قيود و شروط و إجراءات تسجيل و استيراد الأدوية بين دول المجلس .

– استكمال إقامة مركز المعلومات الجمركي ، الذى سيوفر معلومات هامة عن حركة انتقال السلع بين دول المجلس .

– صدور الطبعة الثانية من القانون الجمركي الموحد لدول المجلس ، و الذى يتضمن الآلية الجديدة لاحتساب القيمة للأغراض الجمركية ، وفق متطلبات منظمة التجارة العالمية ، و التى بدأ تطبيقها فى جميع إدارات الجمارك بدول المجلس فى مطلع سنة 2008 .

– صدور الطبعة الثانية من التعرفة الجمركية الموحدة لدول المجلس و التى تضمنت السلع التى تم الاتفاق على إعفائها من الرسوم الجمركية .

– الموافقة على آلية انتقال البضائع عبر المراكز البينية لدول المجلس فى الوضع النهائى للاتحاد الجمركي .

– الموافقة على الإجراءات الموحدة لمعاينة و فسح الإرساليات التى الترد ، و الواردة عبر المنافذ البرية لدول المجلس و الخاصة بالنقل البريدى .

– الموافقة على آلية احتساب قيمة وسائط النقل المستعملة التى يتم استرادها لدول المجلس .

– الموافقة على آلية معاملة السلع الاجنبية التى ترد بدون دلالة منشأ بدل على منشئها .

– الاتفاق على إعفاء عدد من السلع التى تأتى ضمن التزامات دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية فى إطار اتفاقية تكنولوجيا المعلومات .

– الموافقة على آلية المقاصة الالكترونية فى الاتحاد الجمركي لدول المجلس .

و تجدر الإشارة هنا إلى أنه تم الشروع فى إنشاء مركز معلومات جمركي لدول المجلس التعاون و قد قرر المجلس الأعلى إقامته فى مقر الأمانة العامة ، بهدف ربط أجهزة الجمارك فى الدول الأعضاء ، و تسهيل حركة التبادل التجاري، و توفير المعلومات المتعلقة بها .

إن المبدأ الذى نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الجديدة لسنة 2001 فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة فى المادة الثالثة منها هو " أن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون و الاعتباريون فى أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز فى كافة المجالات الاقتصادية و على وجه الخصوص مايلى :

- التنقل و الإقامة .
- العمل فى القطاعات الحكومية و الأهلية .
- التأمين الاجتماعي و التقاعد .
- ممارسة المهن و الحرف .

- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية و الاستثمارية و الخدمية .
- تملك العقارات .
- تنقل رؤوس الأموال .
- المعاملة الضريبية
- تدوال و شراء الأسهم و تأسيس الشركات .
- الاستفادة من الخدمات التعليمية و الصحية و الاجتماعية .

و يتضح من خلال المجالات آنفة الذكر بأن ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية الجديدة لسنة 2001 يعتبر توسعا كبيرا فى مجالات السوق و آفاقه حيث أصبحت عشرة مجالات بعد أن كانت خمسة وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981، و هذا يعنى حدوث تطور نوعي فى توسعة رقعة السوق و فتحها أمام المواطنين الخليجيين الطبعيين و الاعتباريين، و زيادة الفرص المتاحة فى الاقتصاد الخليجى، و تعزيز دور دول المجلس و مكانتها الاقتصادية بين التجمعات و التكتلات الاقتصادية الدولية .

الفرع الثالث : تأثير الاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجى

لا يتوقع أن تصل نسب النمو فى التجارة البينية فى مجلس التعاون فى المدى القريب إلى تلك النسب التى حققها الاتحاد الأوربي ، فقد سبق أن قدرت دراسة قامت بها الأمانة العامة قبل قيام الاتحاد الجمركي أن يكون نمو التجارة البينية فى حدود 6 – 30 % خلال السنوات الأربع الأولى من قيام الاتحاد الجمركي . و قد بنيت تلك التوقعات على أساس واقعى و تم حسابها باستخدام تجارب محاكاة تعتمد على " النموذج القياسى لدول مجلس التعاون "، وذلك نظرا إلى التشابه الكبير بين إقتصاد دول المجلس ، و الخصائص الهيكلية لهذه الدول ن و استمرار بعض الظروف المقيدة للتجارة خلال الفترة الانتقالية .

و لمعرفة مدى الاستفادة الفعلية لدول المجلس من قيام الاتحاد الجمركي خلال فترة قيامه القصيرة ، فقد كان ضروريا قياس مدى النمو فى التبادل التجاري بعد قيام الاتحاد الجمركي ، و مقارنة هذا النمو بالمعدل التاريخى لنمو التجارة البينية خلال الفترة السابقة لقيام الاتحاد الجمركي . و قد تم إعداد دراسات مفصلة لهذا الغرض قامت بتحليل حجم التجارة البينية فى مجلس التعاون خلال الفترة من 1993 إلى 2004 ، لمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل و بعد قيام الاتحاد الجمركي . و قد كان مفاجئا أن تلك الدراسات وجدت إرتفاعا ملحوظ فى حجم التجارة البينية فى دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي فى الأول من يناير سنة 2003 . فلقد إرتفع إجمالى حجم التبادل التجارى بين دول المجلس من 11.6 مليون دولار سنة 1993 إلى 20.3 مليون دولار سنة 2002 ، أي بزيادة تقدر ب 75.5 % خلال السنوات العشر ، أو حوالى 7.5 % سنويا فى المتوسط . أما بعد قيام الاتحاد الجمركي فى الاول من يناير منذ سنة 2003 ، فقد ارتفع حجم التبادل التجارى البينى بمعدل سنوى تجاوز 20 % و لكن

برغم كل هذه التطورات لكن تبقى نسبتها ضئيلة إذا ما قورنت مع حجم التبادل التجارى الإجمالى الخارجى لدول المجلس .[1]

و يمكن تقييم التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون فى ضوء القواعد أو الشروط التى يمكن الاسترشاد بها فى تقرير إمكانية تغلب الآثار الإيجابة من خلق التجارة على الآثار السلبية من تحول التجارة و ذلك فى إطار تطبيق النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي (الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي) فى البلدان النامية، و قد تعرضنا فى الفصل الأول من هذه الدراسة بشيء من التفصيل إلى الإطار التنظيمى لهذا المدخل التبادلى، حيث أنه بينما يؤدى أثر خلق التجارة إلى توزيع أكفأ للموارد الاقتصادية و تحقيق زيادة صافية فى الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء فإن أثر تحول التجارة يعتبر أثرا سلبيا لأنه يؤدى إلى الابتعاد عن الوضع الأمثل للانتاج المحقق فى ظل حرية التجارة . و قيام الاتحاد الجمركي يؤدى إلى الأثرين معا، و من ثم يتوجب مقارنة الأثر الإيجابى لخلق التجارة مع الأثر السلبى لتحول التجارة لتحديد صافى الرفاه الاقتصادي، و هناك معايير يمكن الاسترشاد بها لتقدير إمكانية تغلب الأثر الإيجابي أم الأثر السلبي بالنسبة للاتحاد لاالجمركي بين دول مجلس التعاون .

الشرط الأول : هو أن المكاسب الناجمة عن خلق التجارة تكون أكبر كلما زادت نسبة التجارة البينية المتداولة بين أعضاء الاتحاد . و يلاحظ أن الوضع فى أقطار المجلس هو عكس هذا تماما . فنجد عند النظر لهيكل و اتجاه التجارة التجارة الخارجية لأقطار المجلس الاعتماد الكبير لها على علاقاتها الاقتصادية الدولية و ارتباط تجارتها الخارجية ارتباطا قويا بالسوق العالمية . فى حين يتسم هيكل التجارة الخارجية فيما بين دول المجلس بالضعف الشديد .

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل حجم التجارة البينية (الصادرات و الواردات) فى مجلس التعاون خلال الفترة (1993 – 2007) و تعنى أكثر بمقارنة حركة التبادل التجاري السلعى بين دول المجلس قبل و بعد قيام الاتحاد الجمركي من أول يناير 2003 .

و يعتبر الهدف الرئيسي من إقامة الاتحاد الجمركي هو زيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول – ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن الاتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها . و تعتبر زيادة التبادل التجاري آلية التأثير الرئيسي التى من خلالها يمكن تحقيق الأهداف الأخرى مثل : زيادة التخصص ، و تخفيض الأسعار و زيادة الكفاءة الانتاجية و بالتالى إمكانية تفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول للارتقاء إلى المراحل الأخرى فى التكامل الاقتصادي .

[1] عبد العزيز الحمد العويشق ، التجارة البينية فى دول مجلس التعاون و تأثير قيام الاتحاد الجمركى على التبادل التجاري بينها ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون ، العدد 60 ، ديسمبر 2004 ، ص 9 .

و بالإشارة إلى الجدول رقم (33) نجد أن إجمالي الصادرات البينية قد ارتفع من حوالي 6210.6 مليون دولار سنة 1993 إلى 11780 مليون دولار سنة 2003 أي قبل قيام الاتحاد الجمركي ، أي بمعدل نمو مركب [1] يقدر ب 6.61 % ، و تعتبر سنة 2003 السنة الأولى للاتحاد الجمركي و هي السنة التى سجلت أعلى قيمة للصادرات البينية منذ قيام المجلس فى 1981 . أما بعد قيا م الاتحاد الجمركي أي فى المرحلة الانتقالية وصلت قيمة الصادرات إلى غاية 2007 إلى 34701.3 مليون دولار أي بمعدل نمو مركب قدر ب 13.07 % خلال الخمس سنوات من الاتحاد الجمركي و قبل قيام السوق الخليجية المشتركة .

أما بالنسبة لإجمالى الواردات البينية للمجلس فقد إرتفع من 2891.7 مليون دولار سنة 1993 إلى 8005.2 مليون دولار سنة 2003 أي بمعدل نمو مركب يقدر ب 10.71 % ليرتفع بعد ذلك إلى 14.34 % سنة 2007 أين وصلت قيمة الصادرات البينية 20323.7 مليون دولار خلال هذه السنة أي قبل إنشاء السوق الخليجية المشتركة إبتداءا من سنة 2008.

الجدول رقم (26) : تطور التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي و نسبتها من الصادرات و الواردات الإجمالية للمجلس خلال فترة الاتحاد الجمركي من (1993– 2007) (مليون دولار)

السنة	إجمالى الصادرات لدول المجلس	الصادرات البينية	نسبة الصادرات البينية	إجمالى الواردات للدول المجلس	الواردات البينية	نسبة الواردات البينية
1993	103510,00	6210,6	6	48195,00	2891,7	6
1994	92127,58	5343,4	5,8	65108,06	4036,7	6,2
1995	105541,78	6255	5,92	70064,37	4457,2	6,36
1996	128668,90	7552,3	5,9	78460,68	4709,9	6
1997	131583,11	8110,6	6,16	83424,93	5158,5	6,18
1998	96698,30	6603,5	6,82	83869,63	5612	6,7
1999	118206,41	7982,2	6,75	72068,17	5521,7	7,66
2000	176009,45	7776,9	4,41	77296,89	5700,7	7,37

[1] من إعداد الباحثة اعتمادا على الصيغة التالية :

$$R = \sqrt[n]{Q1/Q0} - 1$$

حيث أن : R : معدل النمو المركب ، n : عدد السنوات ، Q1 : القيمة فى سنة المقارنة ، Q0 : القيمة فى سنة الأساس .

- أنظر : أحمد الصدام عبد الصاحب الشيبي، واقع و اتجاه التجارة الخارجية السلعية فى دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 44 ، سنة 2008 ، ص 64 .

2001	160652,74	6394,7	3,98	83515,80	6251,6	7,5
2002	168111,07	7734,4	4,62	89728,81	7402,7	8,25
2003	212949,85	11780	5,53	105748,32	8005,2	7,57
2004	276510,69	14105,4	5,1	127902,71	11318,7	8,84
2005	393491,70	21608,8	5,5	160362,80	12255,9	7,64
2006	424734,50	27436,9	6,45	200087,00	17012,7	8,5
2007	476995,90	34701,3	7,27	263098,40	20323,7	7,72
المتوسط العام	204386,13	11973,06	5,74	107262,10	8043,92	7,23

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على :

1- صندوق النقد العربي ، جداول متفرقة ، < http ://www.anf.org.ae > التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 1994 ، 1998 ، 2002 ، 2006 ، النسخة الالكترونية

2- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، النشرة الاقتصادية ، العدد 15 ، سنة 2000 ، ص ص 29، 30

3- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ،جداول متفرقة ، لمحة إحصائية ، مركز المعلومات – إدارة الإحصاء ، سنة 2008 ، ص ص : 30 ، 32 ، 35

4- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام) ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، ديسمبر 2012 ، ص ص 118 ، 120 .

من الإحصائيات المتوفرة نكتشف أن التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول، فكما يوضح لنا الجدول رقم (33) الذى يبين تطور التجارة البينية و نسبتها فى الصادرات و الواردات الإجمالية خلال الفترة (1993 – 2007) ، فنلاحظ أن نسبة التجارة البينية بين دول المجلس قد عرفت تذبذبا فى معدلاتها تراوح بين 3.98 % و 6.82 % لم تشهد تطورا ملحوظا خلال العشريتين السابقتين (1993 – 2002) و قدر متوسط نسبة التجارة البينية للصادرات ب 5.74% من إجمالى التجارة الخارجية لدول المجلس لإجمالى صادراتها و تعتبر هذه النسبة متواضعة و محدودة إذا ما قورنت مع مثيلاتها فى تجمعات إقليمية إقتصادية أخرى و يرجع السبب فى ذلك إلى كبر قيمة حجم صادراتها الخاجية و التى تعتمد فيه بنسبة كبيرة على النفط و الذى تتغير أسعاره تبعا لأسعار الأسواق الدولية .

و لكن ما يمكن ملاحظته خلال الفترة من 2003 -2007 هو أن الصادرات الاجمالية لدول مجلس التعاون قد أخذت بالارتفاع تدريجيا و خاصة بعد إقامة الاتحاد الجمركي سنة 2003 و يمكن تفسير ذلك بالتغيرات التى طرأت فى السياسات الاقتصادية لدول المجلس،[1] التى أدت إلى التنويع النسبى لبعض المنتجات ، فضلا عن السياسات الهادفة إلى تشجيع التصدير من خلال جذب شركات الاستثمار الاجنبي المباشر فى القطاعات الصناعية غير النفطية ، فقد ارتفعت قيم الصادرات الإجمالية من 212949.85 مليون دولار فى سنة 2003 إلى 476995.9 مليون دولار لسنة 2007، و تعد الصادرات النفطية المكون الأساسى لتشكيلة صادرات هذه الدول للعالم الخارجى و خاصة مع تزايد الطلب على النفط الخام و ارتفاع الأسعار لا سيما خلال هذه السنوات، [2] بينما نلاحظ أن نسبة التجارة البينية للصادرات مقارنة بالتجارة الإجمالية لها بدول مجلس التعاون فقد عرفت تطورا ملحوظا حيث قدر متوسط نسبة التجارة إلى التجارة الإجمالية فى الخمس سنوات بعد قيام الاتحاد الجمركي ب 6 % .

أما قيم الاستيراد الإجمالية خلال الفترة المدروسة هي أقل مستوى من قيم الصادرات خلال نفس هذه المدة، أما نمو الواردات البينية فقد تذبذب خلال هذه الفترة و بلغ متوسطه السنوي و نحو 7.23 %، و قد كانت نسبة متوسط التجارة البينية للواردات خلال الفترة 1993 – 2002 أي قبل قيام الاتحاد تقدر ب 6.82 % لترتفع إلى 8.05% بعد قيام الاتحاد الجمركي و يعود ذلك خاصة إلى وعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة تنويع منتوجاتها و تحسين مستوى هياكلها الانتاجية خلال هذه الفترة .

و بالرغم من ذلك فقد ظلت التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجى تشكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة الاجمالية بالرغم من قيام منطقة التجارة الحرة سنة 1983 ثم تم الانتقال فى المرحلة الموالية لقيام اتحاد جمركي سنة 2003 .

ومن أجل تحليل أثر التعاون الخليجى فى مجال تحرير التجارة البينية الخليجية على الاقتصادات الخليجية، و ذلك خلال العقود الثلاث الماضية، و التى شهدت قيام منطقة للتجارة الحرة الخليجية فى بداية سنة 1982، ثم انتقلت إلى مرحلة متقدمة بإنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي سنة 2003 للتطور إلى سوق خليجية مشتركة سنة 2008، و لذلك فقد تم احتساب مؤشر يقيس حصة الواردات البينية الخليجية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى لدول المجلس كمجموعة ، و مقارنتها بحصة الواردات الخليجية من بقية دول العالم كنسبة فى الناتج المحلى الاجمالى لدول المجلس، الشكل رقم (11)

الشكل رقم (11) : تطور الأهمية النسبية للتجارة البينية و التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى (الواردات البينية و الواردات من بقية دول العالم منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالى الخليجي) (1980– 2008)

[1] التقرير الاقتصادي الخليجى الموحد 2002– 2008 ، تاريخ الاطلاع : 02 / 05 / 2014 :
http : www.alkhaleej.co.ae/ study_center/ undex.html-

[2] نظام السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي،تاريخ الإطلاع: 02/05/ 2014 :
http : // www.commerce.gov.sa/circular/ 36doc

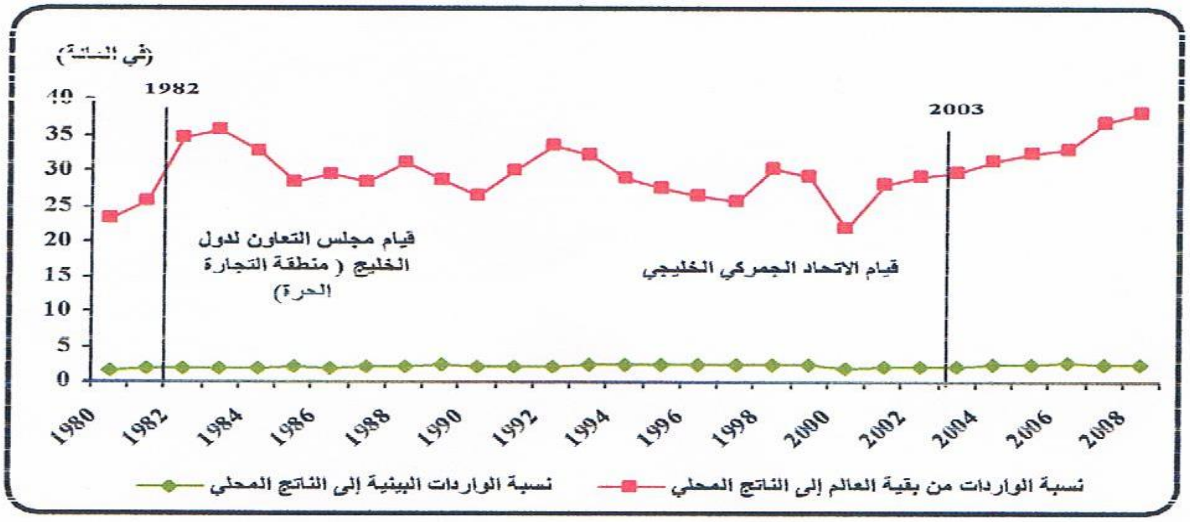

المصدر : من إعداد الباحثة إعتمادا على : صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات إتجاهات التجارة الخارجية (Direction of trad Statistics) والتقرير الإقتصادى العربي الموحد أعداد متفرقة .

و يعكس هذا المؤشر التطور التدريجى لانفتاح اقتصادات دول المجلس على بعضها البعض بنسب ضئيلة بالمقارنة مع تطور انفتاح اقتصادات دول المجلس على بقية العالم، و يعنى ارتفاع هذا المؤشر بالنسبة للواردات البينية تزايد انفتاح الاقتصادات الخليجية على بعضها البعض و لو بصورة متواضعة. و كذلك الأمر بالنسبة لارتفاع مؤشر الواردات الخليجية من بقية دول العالم. و يتبين أن الزيادات فى قيمة الواردات من خارج دول المجلس كنسبة فى الناتج المحلى الاجمالى كانت أعلى من الزيادات فى قيمة الواردات البينية كنسبة فى الناتج المحلى الاجمالى لدول المجلس. و يشير ذلك إلى استفادة التجارة الخارجية أكثر من استفادة التجارة البينية لدول المجلس من قيام منطقة التجارة الحرة، و من بعدها قيام الاتحاد الجمركي الخليجى و قد يفسر ذلك بأن القاعدة الانتاجية لدول المجلس لم تتطور كثيرا و بما يتناسب و حاجة الأسواق الخليجية ، كما أن الصناعات التى أقامتها دول المجلس ، خاصة البتروكيماويات و الألمنيوم تنتج بأحجام أكبر بكثير مما يمكن أن تستوعبه الأسواق الخليجية .

و فى جانب آخر ، يشير تطور قيمة الواردات من بقية دول العالم كنسبة فى الناتج المحلى الإجمالى إلى أن هذه الواردات تأثرت بالتغيرات فى مستوى النشاط الاقتصادي ، حيث تراجعت خلال فترات الانكماش الاقتصادي فى دول المجلس فى عقد الثمانينات ، و فى بداية هذه الألفية ، ثم عادت إلى الارتفاع فى ضوء الانتعاش الاقتصادي لدول المجلس خلال الفترة 2003 – 2008 فى حين لم تشهد اتجاهات مؤشر الواردات البينية كنسبة فى مجمل الناتج المحلى الخليجى تذبذبات تذكر خلال الفترتين .

و ما يمكن توضيحه خلال هذين العقدين من الزمن ، هو أن التجارة البينية بين دول المجلس سواءا من حيث الصادرات أو الواردات و إن تزايدت معدلاتها خلال فترة التسعينات عن معدلات تزايد إجمالى التجارة الخارجية فإنه لم تتدهور خلال عقد الثمانينات بنفس الدرجة . و هذا يؤكد على أنها تتميز بالقدرة على تسارع النمو فى مرحلة الانتعاش و على ثبات التراجع فى مرحلة الكساد ، أي أن السوق الخليجية أكثر ثباتا و طاقة على استيعاب فائض

الانتاج فى الأسواق الدولية، و أن تواضع حجم التجارة البينية سببه فى الأساس ضعف الهيكل الانتاجى و محدودية طاقته على تلبية احتياجات السوق الخليجية .

الشرط الثانى : لنظرية الاتحاد الجمركي، فيقرر بأنه كلما ارتفع معدل الرسوم الجمركية التى كانت تفرضها الدول الأعضاء قبل دخولها فى الاتحاد زادت المكاسب المتوقعة من دخولها فى الاتحاد نتيجة الأثر الإيجابي لخلق التجارة، و بالنظر إلى هيكل الرسوم الجمركية فى دول مجلس التعاون يلاحظ بأن التعريفة الجمركية فى الدول الست متشابهة و باستثناء منتجات قليلة كالسجائر و الخمور فإن التعريفة الجمركية المفروضة على غالبية السلع المستوردة قبل توقيع الاتفاقية الاقتصادية منخفضة جدا و تتراوح بين 1 % إلى 2 % فى الإمارات ، و نحو 2.5 % فى قطر ، 3 % فى السعودية ، 4 % فى الكويت ، 5 % فى البحرين ، و فى جميع الدول الست هناك مدى واسع من السلع الاستهلاكية و الغذائية و المعدات الزراعية و الصناعية و المواد الخام معفاة من الرسوم الجمركية تماما .[1]

أما بالنسبة للتعريفة الجمركية الخارجية الموحدة فعلى الرغم من توصية لجنة التعاون المالى و الاقتصادي لمجلس التعاون فى سبتمبر من سنة 1983 بأن تكون التعريفة الخارجية الموحدة فى حدود 20 % فإن تلك التوصية قد رفضت و تم الاتفاق فى نوفمبر 1983 على تعريفة جمركية مقدارها 4 % فقط ، و فى سنة 1999 أقر المجلس أن تكون التعريفة الخارجية بمقدار 5 % و يبدأ العمل فى تطبيقها سنة 2005 .

و لهذه الأسباب يتضح بأن الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي ليست ذات أهمية عند تطبيق على مجلس التعاون و ذلك لأن نمط و اتجاه و هيكل تجارة دول المجلس و الرسوم الجمركية التى كانت تفرض قبل قيام المجلس سوف لن تؤدى إلى أي مكاسب نتيجة أثر خلق التجارة و قد تؤدى إلى خسائر نتيجة الأثر السلبي لتحول التجارة .

أما **الشرط الثالث** لنظرية الاتحاد الجمركي فيقرر بأن قيام الاتحاد سوف يؤدى إلى نتائج إيجابية فى رفاهية الدول المشاركة فى الاتحاد كلما كانت منتجات الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد متنافسة (متشابهة)، و لكن لديها الإمكانية مستقبلا لأن تصبح اقتصاديات متكاملة ، و هذا الشرط يفترض وجود قاعدة إنتاجية عريضة و متنافسة، و عليه فإن قيام الاتحاد يقود إلى التكامل و ترشيد تخصيص الانتاج .

و هذا الوضع غائب تماما فى حالة دول مجلس التعاون لأنه على الرغم من أن اقتصاديات تلك الدول تعتبر اقتصاديات متنافسة، إلا أنه قد لا يساعدها على تفعيل التكامل الاقتصادي فيما بينها ، فيلاحظ بأن كل الدول الست لديها ميزة فى انتاج نفس المنتجات. و بعبارة أدق نجد أن كل دولة من الدول الست تملك نفس الهيكل الانتاجى ذى القاعدة الانتاجية المحدودة و غير المتنوعة. [2]

و من الواضح أن المشكلة هنا هي مشكلة مشكلة هيكلية حيث أن دول المجلس تصدر الغاز و النفط و تستورد كل شيء آخر. و لهذا فإن المطلوب فى هذه المرحلة هو احداث التغيرات الهيكلية فى اقتصادياتها حتى يتم تنويع قطاع الانتاج قبل أن تتمكن هذه الدول من زيادة حصتها فى التجارة البينية .

[1] Nakhlah E. The Gulf Cooperation Council : Policies , Problems , and Prospects , New York , Pracger, 1986 , p 71 .
[2] Coats J . and M , M acmillan " Strategers and Policies for the Development of the Capital Goods Sector in the Arab World " , UNIDO Sectoral Working Paper Series No , 58 June 1987 , p 36 .

أما **الشرط الرابع** فيقرر بأنه كلما اتسع نطاق الاتحاد اقتصاديا و ازداد عدد الاعضاء فى الاتحاد ن زادت المكاسب الناجمة عن قيام الاتحاد ، و قد تمت الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون تشكل وحدات اقتصادية صغيرة من حيث ضيق المساحة أو عدد السكان أو حجم القوى العاملة باستثناء المملكة العربية السعودية ، كما أن عدد الدول الأعضاء لايزيد عن ستة دول ، و على سبيل المقارنة لو تم الاتحاد مثلا بين الدول العربية لارتفع عدد الدول الأعضاء إلى 22 دولة، و عدد السكان إلى نحو 200 مليون نسمة و اتسع نطاق الاتحاد ليشمل المساحة من الخليج إلى المحيط .

و ما يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة خلال هذه الفترة هو أن تطبيق النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي لوحدها بتحرير التجارة و الذى يركز على الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي من خلال خلق التجارة و تحويل التجارة لم يقدم المنافع و المكاسب الكافية و اللازمة لتفعيل التكامل الاقتصادي لهذه الدول .

لذلك سنحاول أن نتعرض لتطبيق معايير أخرى فى هذا المدخل و التى ستكون لها نتائج واضحة على المدى الطويل و خاصة بعد قيام السوق الخليجية المشتركة سنة 2008 ، وقد تكون أكثر ملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى و سنركز فيها على النظرية الحديثة للتكامل (الآثار الديناميكية) أين سيتم النظر فى مدى إمكانية الاستفادة فى المدى الطويل من اتساع حجم السوق و الوفورات الداخلية و الخارجية و أثر المنافسة و أثر زيادة الاستثمار و من ثم إمكانية زيادة النمو و الرفاه الاقتصادي .

المطلب الثالث : السوق الخليجية المشتركة و آليات التنفيذ

يعتبر إعلان الدوحة بقيام السوق الخليجية المشتركة فى ديسمبر 2008 بداية مرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس و التى تنطلق من الأهداف و الغايات التى نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء و تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بينها فى جميع الميادين وصولا إلى وحدتها و لعل ذلك الإعلان كان من أهم منجزات القمة المنعقدة خلال تلك السنة حيث جاء استجابة لتطلعات و آمال مواطني دول المجلس فى تحقيق المواطنة الخليجية ، بما فى ذلك المساواة فى المعاملة فى التنقل و الإقامة و العمل و الاستثمار و التعليم و الصحة و الخدمات الإجتماعية .

و هناك أسباب كثيرة لاعتبار قيام السوق الخليجية أحد أهم إنجازات المجلس ، منذ إنشائه سنة 1981، باعتبارها نقلة نوعية فى استكمال المشروع التكاملى ، الذى بدأ مع بدايات المجلس، و أكدته الاتفاقية الاقتصادية، و الذى بدأ فى تحرير التجارة البينية، ثم إقامة الاتحاد الجمركي، و توحيد القوانين و السياسات و الاستراتيجيات المشتركة .

وقد أتى التوقيت مواتيا، نظرا إلى الدور المتوقع للسوق الخليجية المشتركة فى تعزيز تنافسية دول المجلس فى ظل التطورات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ن خاصة النمو الاقتصادي المتسارع الذى تشهده دول المجلس من جهة و الانحسار الاقتصادي الذى تواجهه الدول الصناعية، و فشل المفاوضات متعددة الأطراف ، فى إطار منظمة التجارة العالمية للتوصل إلى اتفاق مرضى للجميع، مما يتطلب تكاملا أوثق يقوي من موقف دول المجلس التفاوضى مع شركائها التجاريين .

و من النقاط بالغة الأهمية فى توقيت الإعلان عن السوق إعتبارا من سنة 2008 ، هو أن دول المجلس قد استطاعت بذلك تنفيذ التزامها للبرنامج الزمنى للسوق الخليجية المشتركة ، و الذى كان المجلس الأعلى قد أقره فى دورته الثالثة و العشرين (ديسمبر 2002) و الذى حدد نهاية سنة 2008 لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية سنة 2008 ، إذ أن من أهم سمات المشروع التكاملى فى مجلس التعاون التركيز على البرامج العملية الزمنية و الالتزام بتنفيذها .

الفرع الأول : نشأة السوق الخليجية المشتركة

يعود تعبير و مفهوم " السوق الخليجية المشتركة " إلى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، التى تم إقرارها فى قمة مسقط فى ديسمبر 2001، حيث ورد التعبير لأول مرة فى المادة الثالثة منها. و لا نجد ذكرا للسوق الخليجية المشتركة فى أدبيات مجلس التعاون قبل ذلك التاريخ ، إذ لا تتضمن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981، أو قرارات المجلس الأعلى، التى صدرت قبل سنة 2001، إشارة صريحة للسوق المشتركة. و مع ذلك فإن المادة (8) من اتفاقية سنة 1981، قد نصت على أربعة مجالات، تعتبر تقليديا، من مجالات السوق المشتركة، وهي : [1]

- حرية الانتقال و العمل و الإقامة .
- حق التملك و الإرث و الإيصاء .
- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية انتقال رؤوس الأموال .

و خلال العقدين الأولين من قيام مجلس التعاون، تم تطبيق المساواة فى المعاملة ضمن حدود معينة ، بين مواطني دول المجلس فى العديد من المجالات المنصوص عليها فى الاتفاقية. حيث تبنت دول المجلس قرارات مهمة فى هذا الشأن تنص على فتح المجال لمواطني الدول الأعضاء لممارسة النشاط الاقتصادي، فى أي من دول المجلس، على قدم المساواة مع مواطنيها ، وفق ضوابط محددة لكل مجال اقتصادي، و ذلك من خلال المنهج التدريجى الذى تبنته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981، و اقتضته ظروف تلك المرحلة من بداية العمل المشترك .

و اتضح لدى التطبيق الفعلى لاتفاقية سنة 1981 و القرارات الصادرة بناء على أحكامها، أن بعض تلك الضوابط إما صعبة التطبيق، أو أنها مقيدة بدرجة أدت إلى احجام مواطني دول المجلس عن الاستفادة من قرارات المجلس الأعلى التى تمنحهم حق المساواة فى المعاملة فى تلك المجالات الاقتصادية. و لذلك و رغبة من دول المجلس فى نقل العمل المشترك من مرحلة التنسيق و التعاون إلى التكامل الفعلى ، فإن التوجه الذى تبنته الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 يميل إلى التطبيق المباشر لمبدأ المساواة الكاملة فى المعاملة فى جميع المجالات الاقتصادية، و تضييق دائرة الاستثناءات إلى أقصى حد ممكن .

و تتضمن المادة (3) أهم نص فى الاتفاقية الاقتصادية، لسنة 2001، بشأن السوق الخليجية المشتركة، حيث توضح المبدأ الرئيسى الذى تقوم عليه السوق المشتركة و مجالاتها الأساسية، و إن كانت هناك إشارات كثيرة أخرى فى

[1] عبد العزيز حمد العويشق ، مرجع سابق ، ص ص 17 ،18 .

الاتفاقية الاقتصادية لمجالات أخرى للسوق المشتركة. و توضح ديباجة الاتفاقية و نص المادة (3) التوجه الجديد للتكامل الاقتصادي فى دول المجلس الذى يقوم على مبدأ المواطنة الاقتصادية ، حيث تنص هذه المادة على مبدأ المساواة الكاملة فى المعاملة لجميع مواطني دول المجلس، و ذلك عن طريق ضمان مبدأ معاملة مواطني دول المجلس المقيمين فى أي من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها " دون تفريق أو تمييز " فى "كافة المجالات الاقتصادية "، و يشمل ذلك المواطنين الطبيعيين و الاعتباريين . و لقد نصت المادة عشرة على المجالات الاقتصادية عامة، و التى يتعين فيها تحقيق المساواة فى المعاملة بين مواطني دول المجلس.[1]

و يوضح المنهج الجديد فى قرار الدورة الثالثة و العشرين للمجلس الأعلى (الدوحة ، 2002) و الذى وضع برنامجا زمنيا لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة بنهاية سنة 2008 على النحو التالى :

– يتم تطبيق المساواة التامة فى المعاملة بين مواطني دول المجلس فى مجال العمل فى القطاعات الأهلية ، و مجال تملك و تداول الأسهم و تأسيس الشركات ، و إزالة القيود التى قد تمنع من ذلك فى موعد أقصاه نهاية سنة 2003 .

– يتم تطبيق المساواة التامة فى المعاملة بين مواطني دول المجلس فى مجال العمل فى القطاعات الحكومية، و التأمين الاجتماعي و التقاعد ، و إزالة القيود التى قد تمنع من ذلك، و ذلك فى موعد أقصاه نهاية 2005 .

– تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة فى موعد أقصاه نهاية سنة 2008 .

– تكلف اللجان المختصة بوضع آليات عملية ضمن ضوابط مناسبة لتسهيل تنقل فئات معينة من غير المواطنين، مثل المستثمرين الأجانب، و كبار المديرين، و مسئولي التسويق و سائقي الشاحنات، و أن يتم ذلك فى موعد أقصاه نهاية سنة 2003، و ذلك انسجاما مع متطلبات الاتحاد الجمركي و تسهيل انسياب حركة التجارة بين دول المجلس.

و يعنى هذا الجدول الزمنى، المضي قدما فى كافة إجراءات تحقيق المساواة التامة فى المعاملة بين مواطني دول المجلس فى جميع المجالات المنصوص عليها فى الاتفاقية، وفق هذا البرنامج الزمنى بحيث تزال جميع القيود و الضوابط التى تحد من تحقيق المساواة التامة، و ذلك بتحديث قرارات العمل المشترك .

الفرع الثالث : آليات العمل بالسوق الخليجية المشتركة

أولا : البرنامج الزمنى [2]

استنادا لقرار المجلس الأعلى فى دورته الثامنة و العشرين (ديسمبر 2001) بشأن السوق الخليجية المشتركة، و القاضى بأن (يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون و الاعتباريون فى أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز فى كافة المجالات) و إلتزمت دول المجلس بتنفيذ برنامج عمل زمني للسوق الخليجية المشتركة ، وفقا لخطوات مدروسة و مراحل متدرجة .

[1] عبد العزيز حمد العويشق ، مرجع سابق ، ص 19 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، العمل الإقتصادي العربي (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون أنموذجا) ، مرجع سابق ، ص ص 117،118 .

و أقر المجلس الأعلى فى دورته الثالثة و العشرين (ديسمبر 2002) برنامجا زمنيا حددت مهلته بخمس سنوات مع حلول (ديسمبر 2007) ، ليتسنى من خلالها استكمال جميع متطلبات السوق الخليجية المشتركة التى تمهد لانطلاقة السوق. و تنفيذا لهذا القرار الصادر من المجلس الأعلى بشأن البرنامج الزمنى ، قامت اللجان المختصة خلال الخمس السنوات التى حددت للبرنامج الزمني بوضع القواعد التنفيذية و استحداث الآليات اللازمة لتنفيذ متطلبات السوق .

و فى دورته الرابعة و العشرين (ديسمبر 2003) . كلف المجلس الأعلى لجنة التعاون المالى و الاقتصادي بمتابعة سير العمل فى السوق الخليجية المشتركة فى ضوء قراراته الصادرة و الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 2001، و تقييم المرحلة التى وصل إليها التطبيق من كل الجوانب ، و دراسة مايواجه ها من عقبات ، و إقتراح الآليات اللازمة لتذليلها . وفقا لهذا العمل و الخطوات المدروسة ، جاء فى قمة الدوحة الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة ، و إقرار المجلس الأعلى لمجوعتين من القواعد التنفيذية للسوق ، و التى تشتمل الأولى على إلغاء القيود المفروضة على ممارسة نشاطات تجارة التجزئة و تجارة الجملة .

ثانيا : آليات العمل بالسوق المشتركة و تعتمد على مايلى :

1-لجنة التعاون المالى و الإقتصادي [1]

فى ضوء توجيهات المجلس الأعلى للجنة التعاون المالى و الاقتصادي بتشكيل اللجان الفنية لمتابعة سير العمل بالسوق الخليجية المشتركة ، قررت لجنة التعاون المالى و الاقتصادي تشكيل لجنة من ممثلين عن وزارة المالية بالدول الأعضاء و الأمانة العامة لمتابعة سير العمل فى السوق الخليجية المشتركة ، و وفقا لذلك تم تشكيل لجنة السوق الخليجية المشتركة كلجنة دائمة تتبع لجنة التعاون المالى و الاقتصادي لمتابعة سير العمل فى السوق الخليجية المشتركة فى ضوء قرارات المجلس الأعلى و الاتفاقية الاقتصادية ، و تقييم المرحلة التى وصل إليه التطبيق فى كل جانب من جوانبها، و دراسة ما يواجه التطبيق من صعوبات و عقبات و اقتراح الآليات الازمة لتذليلها و إزالتها، و يشارك فى اجتماعاتها ممثلون عن الجهات المعنية فى الدول الأعضاء .

2-لجنة السوق الخليجية المشتركة :

تتم متابعة سير العمل فى السوق الخليجية المشتركة من خلال تنسيق هذه اللجنة و اللجان الفنية و الجهات المعنية الأخرى بدول المجلس و التى تختص بكل الموضوعات ذات الصلة بالسوق الخليجية المشتركة. و قد حددت لجنة التعاون المالى و الاقتصادي مهام لجنة السوق الخليجية المشتركة على النحو التالى :

- تقييم خطوات تنفيذ السوق الخليجية المشتركة و رفع توصياتها و تقاريرها للجنة وكلاء وزارة المالية ، لعرضها على لجنة التعاون المالى و الاقتصادي .
- بحث كل ما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة ، خاصة ما ورد فى المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية .
- مناقشة آليات تسوية الخلافات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية فيما يتعلق بالسوق الخليجية المشتركة .

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 119 ،120 .

- مناقشة حملة التوعية اللازمة للتعريف بالسوق الخليجية المشتركة و الامتيازات التى توفرها للمواطنين، و التوصية بما يحقق ذلك .
- متابعة مواضيع السوق الخليجية المشتركة التى تبحثها اللجان الأخرى و رفع التوصيات بشأنها إلى لجنة الوكلاء، تمهيدا لعرضها على لجنة التعاون المالى و الاقتصادي .
- متابعة سير عمل السوق الخليجية المشتركة .
- دراسة الصعوبات التى يواجهها تطبيق البرنامج الزمني الذى أقره المجلس الأعلى فى دورته الثالثة و العشرين ديسمبر 2002 المنعقدة بالدوحة ، و إقتراح الآليات اللازمة لتجاوز تلك الصعوبات .
- تحديد الأنظمة و القوانين ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة .
- متابعة تطبيق قرارات المجلس الأعلى و لجنة التعاون المالى و الاقتصادي و اللجان ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة
- التوصية للجان الفنية العاملة فى إطار المجلس ذات العلاقة بالسوق الخليجية المشتركة بالإلتزام ببرامج زمنية محددة لتنفيذ متطلبات السوق بحيث تستكمل قبل موعد استكمال السوق بنهاية سنة 2007 .
- تحديد أية مجالات أخرى مرتبطة بالسوق الخليجية المشتركة و لم ترد فى المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية .
- اقتراح الآليات المناسبة لتطبيق السوق الخليجية المشتركة بما يحقق استكمال متطلبات السوق نهاية سنة 2007

و وفقا لمهام مراحل تنفيذ السوق مع الدول الأعضاء فإن لجنة السوق الخليجية ، مطالبة بمتابعة تفعيل قرار المجلس الأعلى و ترجمته على أرض الواقع . و من ضمن متطلبات مراحل التنفيذ قيام الدول الأعضاء بإصدار الأدوات التشريعية اللازمة على مستوى المجلس ذات العلاقة بالسوق .

3- ضباط الاتصال [1]

تم تشكيل شبكة من ضباط الاتصال المتخصصين فى السوق الخليجية المشتركة فى الدول الأعضاء ، و الامانة العامة للإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بها، و مساعدة المواطنين على الاستفادة مما توفره السوق المشتركة من فرص و إمتيازات .

ضباط الاتصال هم أعضاء فى لجنة السوق الخليجية المشتركة ، و يختصون بمساعدة المواطنين بتوفير المعلومات اللازمة عن السوق المشتركة و التى تتمثل كالتالى :

- قررات المجلس الأعلى المتعلقة بالسوق المشتركة .
- التشريعات الوطنية المتعلقة بمجالات السوق المشتركة .
- تحديد الجهات المختصة بكل مجال .

[1] عبد العزيز حمد عويشق ، مرجع سابق ، ص 30 .

و يعمل ضباط الاتصال التابعون للدول الأعضاء، فى وزارات المالية أو الإقتصاد او التجارة فى الدول الأعضاء و يمكن الاتصال مباشرة بضباط الاتصال ، التابعين للدول الأعضاء فى مقر عملهم فى وزارات المالية أو الاقتصاد أو التجارة بالدول الأعضاء ، و الاتصال بضباط الاتصال التابعين للأمانة العامة عن طريق مقر الأمانة العامة .

و يشتمل موقع الامانة العامة على أسماء و عناوين البريد الإلكتروني، و أرقام الهاتف و الفاكس لضباط الاتصال .

كما يمكن التواصل عن طريق البريد الإلكتروني التالى فى الأمانة العامة لمجلس التعاون :

Integration@gcc-sg.org

كما تم تخصيص صفحات للسوق الخليجية المشتركة فى موقع الامانة العامة على شبكة الانترنيت :

www.gcc.org

و يمكن عن طريق الموقع كذلك الحصول على المعلومات الخاصة بالسوق المشتركة أو إرسال الاستفسارات و التعليقات و الإقتراحات

4- دور الأمانة العامة لمجلس التعاون :

تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون بدور فاعل لمتابعة سير العمل و متابعة تنفيذ قررات المجلس الأعلى و توصيات لجنة السوق الخليجية المشتركة.من خلال القطاعات المعنية، لاسيما قطاع الشؤون الاقتصادية و قطاع الإنسان و البيئة. و تعمل على رفع تقارير دورية حول سير العمل بالسوق الخليجية المشتركة إلى المجلس الاعلى و اللجان الوزارية و المجلس الوزارى و قادة دول المجلس . و تذليل أية صعوبات قد تعترض سير التنفيذ أو تعطل تنفيذ القرارات المتصلة بالسوق. كما تتولى مهمة الرد على اية غستفسارات لدى المواطنين و غيرهم بشان مجالات السوق و متطلباتها .

5- اللجان الوزارية : [1]

هناك عدد من اللجان الوزارية تخضع ضمن مسؤولياتها مناقشة قضايا العمل المشترك و منها السوق الخليجية المشتركة ومن هذه اللجان .

- **لجنة التعاون التجاري** (وزراء التجارة و الاقتصاد بدول مجلس التعاون) و هي معنية بالمجالات التجارية و الاقتصادية كنشاطات تجارة التجزئة و الجملة و تملك الأسهم و العقارات .
- **لجنة وزراء التعليم العالى** : و هي مسؤولة عن تذليل صعوبات إلتحاق مواطني دول المجلس بالمدارس و الجامعات العملة بالدول الاعضاء .
- **لجنة وزراء الداخلية** : و هي معنية بتذليل الصعوبات التى قد تبرز أمام انتقال الأيدى العاملة و الإقامة بما فى ذلك إصدار البطاقة الذكية و جواز السفر الموحد .
- **لجنة وزراء العمل** : و هي معنية بالتشريعات و القوانين المنظمة لسوق العمل و تذليل الصعوبات أمام مواطني دول المجلس بالقطاع الخاص فى أي دولة دون تمييز أو تفريق .

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الاقتصادي العربي المشتر ك، (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون الخليجى أنموذجا) ، مرجع سابق ، ص ص 125،126 .

- **لجنة وزراء الخدمة المدنية** : و هي لجنة معنية بمسؤولية فتح المجال أمام مواطني دول المجلس بالقطاع الحكومي .

بالإضافة للجان السابقة، يعمل عدد من المنظمات المتخصصة العاملة في إطار المجلس على متابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة، و من ذلك المنظمات التالية :

- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية .
- المكتب التنفيذي لوزراء الصحة في دول المجلس .
- المكتب التنفيذي لوزراء العمل و الشؤون الإجتماعية .

الفرع الرابع : إنجازات السوق الخليجية المشتركة في مجالات الحريات الأربعة :

1-حرية حركة السلع : ففي مجال حرية حركة السلع ، فقد تضاعفت قيمة التجارة البينية الخليجية بحوالي خمس مرات بين عامي 1982 و 2009 ، حيث بلغ متوسطها * نحو 24 مليار دولار في سنة 2009 . أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الاجمالية لدول مجلس التعاون ، فقد شكلت حصت الصادرات البينية نحو 6 % من الصادرات الخليجية في سنة 2009 أي بعد قيام السوق الخليجية المشتركة ، غير أن حصة الصادرات البينية الخليجية غير النفطية تزيد كثيرا عند احتسابها كنسبة للصادرات الخليجية غير النفطية لتبلغ نحو 17 % في المتوسط لسنة 2009 ، وتتراوح بين نحو 8 % بالنسبة للإمارات و نحو 44 % بالنسبة لعمان، الشكل رقم (12)

الشكل رقم (12) : أهمية الصادرات البينية غير النفطية في الصادرات الإجمالية غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي سنة 2009

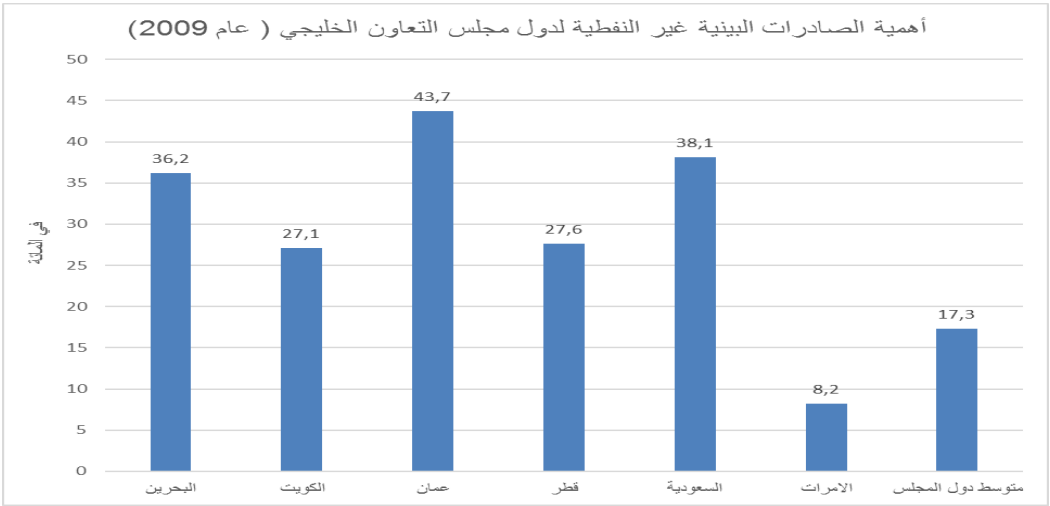

المصدر : جمال الدين زروق ، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوروبية المشتركة ، دراسات اقتصادية ، الدائرة الاقتصادية و الفنية ، صندوق النقد العربي ، الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي ، 2011 ، ص 10 .

و في جانب السياسة التجارية المتعلقة بحرية حركة السلع، تعمل دول المجلس على استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي كالاتفاق و تطبيق آلية دائمة لتوزيع الايرادات الجمركية بين دول المجلس. و لا تزال الهيئات الوطنية للمواصفات القياسية تحتفظ بصلاحيات سيادية في وضع و اعتماد المواصفات و الاجراءات الفنية الأخرى و منح شهادات

* (الصادرات + الواردات) / 2

المطابقة و علامات الجودة، فى حين يتعين أن تتحول هذه الصلاحيات إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجى، و هو الجهاز الخليجى الموحد الذى أنشئ فى سنة 2002 لإعداد و اعتماد و نشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع و المنتجات، و المساهمة فى تقليص العوائق الفنية للتجارة .[1]

حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 على تبنى دول مجلس التعاون مواصفات و مقاييس موحدة لجميع السلع. و فى دورته الثالثة و العشرين التى عقدت بالدوحة خلال شهر ديسمبر 2002، قرر المجلس الأعلى إنشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون . و تهدف الهيئة إلى إعداد و اعتماد و نشر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع و المنتجات ، بما يسهم فى تطوير قطاعاتها الانتاجية و الخدمية و تنمية التجارة بينها، و حماية المستهلك و البيئة و الصحة العامة، و تشجيع الصناعات و المنتجات الزراعية الخليجية ، و يحقق دعم الاقتصاد الخليجي و المحافظة على مكتسبات دول المجلس، و يساهم فى تقليص العوائق الفنية للتجارة ، انسجاما مع أهداف الاتحاد الجمركي و السوق الخليجية المشتركة .

و من بدايات متواضعة فى سنة 1984 حين بلغ عدد المواصفات القياسية الخليجية 48 مواصفة آنذاك، ارتفع العدد تدريجيا عبر السنوات اللاحقة إلى 580 مواصفة و لائحة سنة 1994 ثم إلى 1695 مواصفة و لائحة سنة 2004. و فى سنة 2011 تم إضافة 1095 مواصفة و لائحة ليصل العدد الإجمالى إلى 6510 مواصفة و لائحة خليجية موحدة و معتمدة، وفق ماتظهر الاحصائية فى الجدول الخاص بذلك. أما الإحصائيات الأولية لسنة 2012 فإنها تظهر تسجيل 119 مواصفة خليجية موحدة ، و بذلك يرتفع العدد الإجمالى إلى 6629 مواصفة و لائحة خليجية موحدة حتى شهر نوفمبر 2012 .[2]

2- حرية حركة الخدمات : [3]

و فى مجال حرية حركة الخدمات ، فقد أزيل الشق الأكبر من الحواجز أمام حق التواجد التجارى، حيث أصبح مسموحا للبنوك فتح فروع لها فى الدول الأعضاء كما تزايد عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية غير أن حرية حركة الخدمات بين دول المجلس لاتزال تعترضها إجراءات القطاع العام و استخدام التدابير الاستنسابية (Discretionary Measures) كالقوائم السلبية التى تحكم الاستثمار الخاص فى العديد من الأنشطة النفطية و غير النفطية .

و لقد أخذ مبدأ إلغاء احتكار القطاع العام لخدمات البنية الأساسية كالاتصالات و التعليم و الصحة، و الخدمات المرئية و السمعية يلقى مزيدا من القبول لدى دول مجلس التعاون. و لقد توجهت هذه الدول إلى تنفيذ برامج الخصخصة لتقليص مساهمة القطاع العام فى الاقتصاد الوطني و العمل على إيجاد منافسة فى السوق من خلال تعدد المنتجين للخدمات بما يؤدى إلى الحصول عليها بتكلفة أقل و نوعية أفضل ، و يسهم فى تحسين كفاءة الاقتصاد

[1] جمال الدين زروق ، مرجع سابق ، ص ص 12،13 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام) ، مرجع سابق ، ص ص 103 ،104 .

[3] جمال الدين رزوق ، مرجع سابق ، ص 12 .

و المستوى المعيشى لأفراد المجتمع و لقد فتحت دول المجلس عدد من قطاعات الخدمات أمام مشاركة القطاع الخاص. ففى قطاع الاتصالات ، ألغت دول المجلس الاحتكار و تم منح تراخيص لشركات لتوريد خدمات الهواتف المتنقلة. هذا و سمحت أيضا بعض دول الخليج بتأسيس شركات طيران يمتلكها القطاع الخاص و العمل كمنافس لشركات الطيران التى يمتلكها القطاع العام .

3- حرية حركة رأس المال

و فى مجال حرية حركة رأس المال، تتسم أسواق المال فى دول المجلس منذ أمد بعيد بحرية انتقال رؤوس الاموال، و التى ساهمت فى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاستغلال الموارد الطبيعية فى دول المجلس و تدفق التقنية و المهارات الأجنبية و اجتذاب الشركات العالمية إلى الأسواق الخليجية .

و يجرى بالتدرج تحقيق التناغم (harmonization) بين التنظيمات و الرقابة الاحترازية على انتقال رؤوس الأموال بواسطة المصارف المحلية و المؤسسات المالية الاخرى، و تم السماح للمواطنين و الأجانب بالاستثمار فى أسواق الأوراق المالية فى جميع الدول الأعضاء فى المجلس. و تبقى بعض الاجراءات التقيدية على حرية حركة رأس المال فيما بين دول المجلس، و منها بوجه خاص ضرورة العمل على تناغم قوانين الاستثمار الأجنبي، و كذلك التدابير الاحترازية و الضوابط الرقابية على المصارف المحلية، و العمل على إزالة القيود التميزية أمام المستثمرين فيما يتعلق بتنظيم شراء و تملك الأصول المالية و بمايؤدى إلى تحرير حقيقي و تحسين نوعي للخدمات المصرفية و الاستثمار عبر الحدود الخليجية . [1]

4- حرية حركة تنقل الأفراد : و فى مجال حرية حركة تنقل الأفراد ، فقد تزايد عدد المواطنين الذين ينتقلون بين دول المجلس، وعلاوة على ذلك، و بالنظر إلى الأعداد الكبيرة للعمالة الأجنبية التى تعمل فى دول المجلس، فمن المهم وجود نظام يسمح بتحرير حركة تنقل هذه العمالة ، ومنها بوجه خاص العمالة المتخصصة ، فيما بين أسواق العمل لدول المجلس بما يؤدي إلى مرونة أكثر و تقارب فى مستويات الأجور ، و يدعم استقرار الأسعار و تحفيز الانتاجية فى دول المجلس .

كما لا يزال التباين فى أنظمة الرعاية الاجتماعية كالتأمين الاجتماعى و التقاعد فى دول المجلس ، الأمر الذى قد يحد من تنقل العمالة بين دول المجلس . غير ان الجهود المبذولة فى إطار تحقيق المواطنة الخليجية التى تقوم على تمتع مواطني دول المجلس بالمعاملة الوطنية فى أي دولة من الدول الأعضاء قد تتوصل إلى تذليل هذه الفروقات فى أنظمة الرعاية الاجتماعية .

الفرع الخامس : التوجهات المستقبلية للسوق الخليجية المشتركة

يجرى العمل حاليا فى الدول الأعضاء، و الأمانة العامة ، و اللجان العاملة فى إطار مجلس التعاون ، على استكمال الأدوات التى تمكن مواطني مجلس التعاون من الاستفادة من انطلاقة السوق الخليجية المشتركة و ذلك من خلال مايلى:

[1] جمال الدين زروق ، مرجع سابق ، ص ص 13 ،14 .

1- قياس درجة استفادة مواطني دول المجلس من قررات المجلس الأعلى، التى صدرت بشأن المواطنة الاقتصادية، حيث قامت الأمانة العامة بتوزيع استبيانات مفصلة لاستطلاع آراء المواطنين بشأن سير سير العمل فى السوق الخليجية المشتركة، و طلب مقترحاتهم لتحقيق الاستفادة المثلى من قيامها. و قد تم تلقى مئات من تلك الاستبيانات يتم حاليا تحليل نتائجها تمهيدا لرفع ذلك للجان المختصة .

2- نشر الوعي بين المواطنين بالإمتيازات التى توفرها لهم المواطنة الخليجية المشتركة. و قد قامت الأمانة العامة بعقد ندوات تعريفية بالسوق الخليجية المشتركة فى الدول الأعضاء ، بالتنسيق مع الجهات الرسمية، و غرف التجارة و الصناعة، و غيرها، لنشر الوعي بما توفره السوق من فرص.و عقدت فى مقر الأمانة العامة اجتماعات لمسؤلي الإعلام فى دول المجلس، تم خلالها الاتفاق على عدد من الآليات لنشر الوعي بين المواطنين عن السوق الخليجية المشتركة .

3- استكمال إنشاء آلية تسوية الخلافات ، المنصوص عليها فى الاتفاقية الاقتصادية، بما سيوفر للمواطنين و رجال الأعمال مرجعية ميسرة للفصل فى الاختلافات فى تفسير مقومات المواطنة الخليجية الاقتصادية. حيث يجرى العمل حاليا على تشكيل هيئة قضائية وفقا للمادة 27 من الاتفاقية الاقتصادية، و ستنظر الهيئة فى أي قضايا لا يتم البت فيها من خلال الآليات الإدارية المشار إليها .

4- دراسة توسعة نطاق السوق الخليجية المشتركة، بحيث تشمل مجالات جديدة، بالإضافة إلى ما نصت عليه تحديدا الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس و إعلان الدوحة . و قد أقرت لجنة السوق الخليجية المشتركة و لجنة التعاون المالى و الاقتصادي ، على سبيل المثال، المجالات التالية للسوق الخليجية المشتركة :

- تبنى قانون موحد للمنافسة و تنظيم الاحتكار .
- تفعيل المادة الخامسة من الاتفاقية الاقتصادية .
- الاتحاد الجمركي .
- المعاملة الوطنية لوسائط النقل .
- حقوق الملكية الفكرية .

الفرع السادس : الآثار الاقتصادية للسوق الخليجية المشتركة

تعتبر السوق الخليجية المشتركة سوقا حديثة النشأة (سنة 2008) إذا ما قورنت ببعض الأسواق الموحدة فى بعض التجمعات الإقليمية فى دول العالم الأخرى ، إلا أنه يمكننا أن نحدد الأثار الاقتصادية لهذه السوق و التى ستتضح أكثرا مستقبلا ، ولذلك و من أجل توضيح دور السوق الخليجية المشتركة فى تفعيل عملية التكامل الإقتصادي الخليجى كان لابد من التطرق إلى تحليل الآثار الاقتصادية للسوق الخليجية المشتركة و يتم ذلك بالإعتماد على

مؤشرين أساسين هما مؤشر كثافة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون (Tij) و الرقم القياسى للميل نحو التجارة البينية (Proij) **فالمؤشر الأول** الذى يقيس الكثافة التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي يحسب كالتالى : [1]

$$Tij = \left(\frac{xij}{\sum xi} \right) / \left(\frac{mji}{\sum mj} \right)$$

حيث أن :

Tij = الكثافة التجارية البينية مابين الدولة i و الدولة j

Xij = صادرات الدولة i إلى الدولة j

Mji = واردات الدولة j من الدولة i

Σxi = مجموع صادرات الدولة i

Σmj = مجموع واردات الدولة j (صافية من واردات الدولة i)

و يوضح الجدول رقم (27) نتائج هذا المؤشر قبل و بعد قيام السوق الخليجية المشتركة و قد تم التركيز على سنتي 2006 و 2010 نظرا لتوفر كل الإحصائيات الخاصة بالتبادل البيني بين هذه الدول ، و يتناول هذا المؤشر مدى وجود أو عدم وجود التكتلات التجارية البينية الفرعية لدول مجلس التعاون الخليجي :

الجدول رقم (27) : معدل الكثافة التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات 2006 – 2010

الدول المصدرة	الإمارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
الدول المستوردة	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010
الإمارات	_	_	5.92	5.92	1.04	1.06	3.06	2.41	4.01	5.07	8.31	8.46
البحرين	0.32	0.32	_	_	0.23	0.29	0.72	0.70	0.91	1.43	1.87	2.07
السعودية	0.5	0.53	2.36	2.74	_	_	1.24	1.16	1.63	2.35	3.31	3.54
عمان	0.24	0.25	1.02	1.32	0.17	0.24	_	_	0.92	1.00	1.43	1.69
قطر	0.48	0.60	1.97	3.03	0.34	0.43	1.03	1.27	_	_	2.93	3.93
الكويت	0.57	0.3	2.32	1.26	0.41	0.28	1.24	0.62	1.39	1.31	_	_

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على :

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، النشرة الإحصائية ، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الإحصاء ، العدد التاسع عشر ، سنة 2011 ، ص 101.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، النشرة الإحصائية ، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الإحصاء ، العدد العشرون ، سنة 2012 ، ص 81 .

[1] أحمد الكواز ، مناطق التجارة الحرة ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 92 ، أبريل / نيسان 2010 ، السنة التاسعة ، ص 14 .

إن الكثافة التجارية المتغيرة موجودة فى الجدول رقم (27) لكل دول الخليج ، ويمكن أن نميز بين نوعين من الكثافة التجارية و هما : كثافة الصادرات و كثافة الواردات ، فكثافة الصادرات ترتفع فى عدد من الدول كدولة البحرين و قطر و الكويت حيث وصلت أعلى مستوياتها سنة 2010 مع دولة الإمارات العربية المتحدة 5.92 % ، 5.07 % ، 8.46 % على التوالى ، و السعودية و التى وصلت بها معدلات الكثافة التجارية خلال نفس السنة2.74 % ، 2.35 % ، 3.54 % على التوالى، و على العكس من ذلك فإن الكثافة التجارية للواردات ترتفع بشكل مطلق فى المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة .

و ارتفاع كثافة الصادرات فى الدول الثلاث السابقة لايعنى ضخامة الصادرات فيه و إنما صغر الحجم الاقتصادي لهذه الدول الثلاث ، بينما يعود ارتفاع الكثافة المطلقة للملكة العربية السعودية فى الواردات إلى اتساع رقعة مساحة المملكة و بالتالى تصبح الظهير التجارى لصادرات دول الخليج و السوق الواسعة لتصريف منتجاتها بسبب صغر حجم أسواقها الداخلية و إن كانت الكثافة التجارية المطلقة للملكة قد ارتفعت نسبيا فى سنة 2010 عنها فى سنة 2006 أي بعد قيام السوق الخليجية المشتركة فى سنة 2008 و يعود السبب فى ذلك إلى الارتفاع الملحوظ فى عدد السكان و التوافد الكبير للعمالة الأجنبية ، و بذلك فإن التوازن و الاستقرار فى كثافات التصدير و الاستراد تتباين بشكل واضح بين دول الخليج دون مراعاة لحجم اقتصاديات دول المنطقة . إلا أن مايمكن ملاحظته هو أن تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء و صولا إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة لم يكثف التجارة بينهم و هذا ما يوضحه انخفاض هذا المؤشر فى معظم الدول و يعود ذلك لأسباب عديدة أهمها :

1- الإصلاحات التجارية التى سادت فى هذه الدول و ما رافقها من تخفيض للتعريفة الجمركية بالشكل الذى ساهم بجعل صادراتها أكثر تنافسية ، و بالتالى زادت حصة صادراتها لبقية أنحاء العالم على حساب دول المجلس .

2- بالإضافة إلى انضمام الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي إلى منظمة التجارة العالمية و بالتالى زيادة امكانية حصول هذه الدول على مزايا من جراء تعزيز تجارتها مع الدول الأعضاء بالمنظمة .

3- كذلك الارتباط التجاري لهذه الدول مع الكتلة الآسيوية .

4- كما أن العديد من أعضاء المنطقة بدأت بتعزيز قيودها غير الجمركية (و التى منها القيود الكمية على التجارة مثل قانون الحصص و تراخيص الاستراد و التصدير ... وغيرها ، أو بعض القيود الإدارية) مع الدول الأعضاء و ذلك لتعويض الآثار السلبية الناجمة عن إزالة قيد التعريفة الجمركية بين هذه الدول .

أما **المؤشر الثانى** فيهتم بالرقم القياسى (Proij) للميل نحو تقسيم التجارة فيما بينها عن طريق التحكم فى اجمالى الناتج المحلى لدول المجلس و يسمى كذلك بمقياس الانتاج المحلى الاجمالى

(Gross Domestic Product) ، و تتركز مهمة هذا المؤشر فى بيان الحقيقة التالية : رغم أن بعض دول المجلس قد أوضحت كثافة تجارية متواضعة ، وفقا للمؤشر الأول ، إلا أنه من الممكن أن يكون هناك ميلا للتجارة مابين هذه الدول بسبب تسارع الانفتاح التجاري و يعبر عنه بالنسبة التالية :[1]

$$Proij = \left(\frac{xij}{GDPi}\right).Tij$$

حيث :

Proij = الميل الإقليمي نحو التصدير تجاه الدول الأخرى فى دول المجلس

GDPi = الناتج المحلى الاجمالى للدولة i

Tij = الكثافة التجارية مابين الدولة i و الدولة j .

Xij = صادرات الدولة i نحو الدولة j

و يوضح الجدول رقم (28) نتائج هذا المؤشر ، كما يلى :

الجدول رقم (28) : الرقم القياسى لدرجة كثافة التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي (2006 – 2010) %

الدول المصدرة	الإمارات العربية المتحدة		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
الدول المستوردة	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010	2006	2010
الإمارات	_	_	7.1	10.2	0.9	1.3	16	17.5	2.3	7.1	2.8	4.5
البحرين	0.07	0.15	_	_	0.06	0.10	0.03	0.07	0.10	0.10	0.10	0.27
السعودية	0.3	0.5	11.2	13.7	_	_	0.75	1.3	0.6	0.8	1.00	1.4
عمان	0.08	0.1	0.1	2.00	0.01	0.03	_	_	0.02	0.16	0.03	0.1
قطر	0.2	0.5	1.9	4.3	0.1	0.2	0.3	0.91	_	_	0.3	0.5
الكويت	0.3	1.3	1.5	0.6	0.14	0.09	0.1	0.06	0.08	0.14	_	_

المصدر : من إعداد الباحثة ، إعتمادا على :

- بيانات الجدول رقم (35) .
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، النشرة الإحصائية ، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الإحصاء ، العدد التاسع عشر ، سنة 2011 ،جداول متفرقة ، ص ص 101 ، 113 .

من قيم الجدول رقم (28) الخاص بمعامل الميل الاقليمي نحو التصدير تجاه الدول الأخرى فى دول المجلس يتضح لنا أن دولة البحرين هي أكبر دولة لديها الميل نحو التصدير بمعدلات وصلت 10.2 و 13.7 فى كل من دولة الإمارات العربية و السعودية على التوالى خلال سنة 2010 ، تليها دولة الكويت ثم قطر و عمان و تنخفض قيمة هذا المعامل بشكل واضح فى المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة ، و هذا الانخفاض لايدل على

[1] إعتمادا على :

– أحمد الكواز ، مرجع سابق ، ص 14 .

-Global Trade Analysis Project (GTP).Web sit www.gtab.agencon.purdur.edu تاريخ الإطلاع :05/08/ 2014

انخفاض قيمة صادراتها بشكل مطلق و إنما يرجع إلى ضخامة اقتصادياتها مقارنة بقيمة تبادلها التجارى البينى ، و فى المقابل فإن ارتفاع قيمة المعامل فى كل من البحرين و الكويت و قطر يرجع إلى صغر حجم اقتصادياتها بالنسبة لدولتي المملكة العربية السعودية و دولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة ارتفاع مؤشر درجة الانفتاح التجاري لهذه الدول خلال السنوات 2006 و 2010 كما هو موضح الفصل الرابع .

إستنادا إلى نتائج هذه المؤشرات لازال تأثير السوق الخليجية المشتركة محدودا على تعزيز التبادل التجاري البينى لأسباب عديدة لعل من أهمها ضعف الهياكل الإنتاجية الحقيقية لهذه الدول الأمر الذى لم يوفر عرضا كافيا كما و نوعا للإحلال محل القرارات فى بقية أنحاء العالم .

و تعتبر السوق الخليجية المشتركة من وجهة النظر الاقتصادية من الأدوات المهمة لتوسيع الأسواق من خلال إزالة الحواجز الجمركية بين هذه الدول، إلا أن تعزيز الأسواق من خلال تحرير التجارة لابد و أن يسبقه أو على الاقل يتوازى معه تطور ملموس فى جانب العرض من السلع و الخدمات المنتجة محليا للتبادل التجاري ، و لعل هذا المأخذ يعتبر من أهم المآخذ التى يجب مراعاتها قبل إعتماد مدخل التحرير التجاري البينى .

المطلب الرابع: الآثار الديناميكية لمدخل التحرير التجارى على التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

كما بينا سابقا أن النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي تستند على الآثار الديناميكية البعيدة المدى للتكامل الإقتصادي أي أنها تركز على النتائج الطويلة المدى فى ضوء كبر حجم السوق و الاستفادة من الوفورات الداخلية و الخارجية و أثر المنافسة و أثر زيادة النفقات الاستثمارية على زيادة القدرة الانتاجية للدول الأعضاء. و بالتالى تزداد فرص النمو الاقتصادي فى هذه الدول و يزيد بذلك مستوى الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء بالمجلس، و يمكن أن نلمس هذه الآثار من خلال :

الفرع الأول : تسهيل التبادل التجاري :

يعتبر تسهيل التبادل التجارى أحد أهم أهداف عملية التكامل الاقتصادي، كما أوضحنا فى مناقشة مراحل التكامل الاقتصادي، فإن السوق المشتركة تفترض وجود و نجاح نظام فعال للتبادل التجارى الحر داخل منطقة السوق المشتركة. و يتم ذلك فى إطار مجلس التعاون الخليجى، من خلال آليات الاتحاد الجمركي لدول المجلس و الذى دخل حيز التنفيذ منذ خمس سنوات . و على الرغم من أن الاتحاد الجمركي مازل فى مرحلته الانتقالية فإنه قد نجح فى زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس بنسبة نمو تعدت 20 % سنويا، و يعزز نجاح الاتحاد الجمركي من فوائد السوق الخليجية المشتركة كما يساعد على تسهيل التبادل التجاري مع العالم الخارجى من خلال تخفيض التعرفة الجمركية و تبسيط و توحيد إجراءات الاستيراد و التصدير ، و يمكن أن تتعاظم مزايا الاتحاد الجمركي بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق فى عدد من المواضيع ، محل الدراسة ، مثل الحماية الجمركية ، و دور الوكالات التجارية ، و آليات تحصيل

و إعادة توزيع الرسوم الجمركية .[1] لذلك فمن الشروط الواجب توافرها فى السوق الخليجية المشتركة من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من النجاح للتكامل الاقتصادى و تجنب المشاكل و الصعوبات الناجمة عنه : [2]

أولا: التعرفة الجمركية الموحدة : سبقت الإشارة إلى أن من أهم الاعتبارات التى يجب الأخذ بها عند إقامة التكامل الاقتصادي هو ضرورة أن يسبق ذلك الاتفاق على تحديد تعريفة جمركية موحدة ، تلتزم بها كافة الدول الأعضاء للمجلس فى التكامل على وارداتها من العالم الخارجي ، للحيلولة دون حدوث عمليات إعادة تصدير السلع الأجنبية المنشأ، و ما ينجم عن ذلك من منافسة للمنتجات المحلية . كذلك قد يؤدى الاتفاق على تطبيق تعرفة جمركية موحدة إلى نشوء خلافات كثيرة بين أصحاب المصالح ، تظرا لاختلاف مستوى التعريفات المعمول بها فى كل دولة من الدول الأعضاء قبل قيام التكامل الاقتصادي ، و ذلك نتيجة التفاوت فى درجة الحماية التى تتمتع بها المنتجات و المشروعات القائمة من جهة ، و اختلاف المصالح التجارية لكل دولة من جهة أخرى . و من هنا يصبح من الصعوبة بمكان التوفيق بين المصالح التجارية المتباينة بين الدول الأعضاء عند النظر فى مسألة وضع تعرفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية ومن أجل تفادى حدوث ذلك ، قد يكون من المناسب ترضية كافة الدول الأعضاء فى التكامل الاقتصادي من خلال الاتفاق على تفاصيل التعرفة الجمركية الموحدة التى ستعوض بها التعرفات الجمركية الوطنية المعمول بها أصلا فى الدول الأعضاء وفق البدائل التالية :

1- بالنسبة للدولة التى تكون تعرفتها الأصلية أعلى من التعرفة المقترحة، يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب تخفيض تعريفتها على بعض السلع و المواد الأجنبية، و التى يحتمل أن تنافس الانتاج المحلى، مع إلزامها بالقيام بتخفيضها فيما بعد تدريجيا .

2- بالنسبة للدولة التى تكون تعرفتها الأصلية أقل من التعرفة المقترحة . و يمكن إعفاؤها مؤقتا من وجوب رفع تعرفتها على بعض السلع و المواد الأجنبية ، بشرط أن تكون هذه المواد لازمة للانتاج المحلى ، مع إلزامها برفعها فيما بعد تدريجيا .

أما عن مسألة ارتباط الدولة العضو فى التكامل الاقتصادي مع دولة أو دول أجنبية بمصالح معينة تحول دون رفع الرسوم الجمركية على السلع المستوردة ، بإرتباطها معها على سبيل المثال باتفاقيات تجارية تنص على امتيازات فى تبادل التعرفة الجمركية المخفضة ، فقد يتسنى تسويتها من خلال إلزام الدولة بدفع تعويض مالى للعضو أو الأعضاء الأخرين فى التكامل الاقتصادى الذين يحتمل أن يتأثروا من هذا الإجراء .

ثانيا: الحماية الجمركية : قد تنشأ مشكلة الحماية الجمركية إثر تباين ظروف المشاريع الانتاجية العاملة فى الدول الاعضاء، و اختلاف درجة نمو إقتصادياتها ، حيث لكل صناعة ظروف خاصة بها ، و لكل دولة من دول المجلس مستوى معين من درجة النمو الاقتصادي ، مما يقتضى تطبيق درجة محددة من الحماية لمشاريعها القائمة . و لهذا فقد

[1] عبد العزيز حمد العويشق ، مرجع سابق ، ص 24 .

[2] وليد بن نعمة الهزاع ، مفهوم التكامل الاقتصادي و تحرير حركة التجارة الدولية (التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون فى ظل التكامل الاقتصادي)، تقرير صادر عن هيئة الشؤون الاقتصادية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، العدد 56 ، نوفمبر 2012 ، ص ص 41،42 .

يواجه التكامل الاقتصادي منذ بداية قيامه مشكلة لجوء بعض الدول الأعضاء لحماية مشاريعها الانتاجية و لو كان بدرجات متفاوتة، إما عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السلع البديلة لسلعها المحلية ، أو عن طريق تقييد استيراد السلع البديلة بفرض نظام الحصص و تراخيص الاستيراد ، أو عن طريق منح الإعانات المالية و المساعدات الأخرى للمنتجين المحليين ، و قد يصعب إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية و إلغاء ماتفرضه من رسوم و أنظمة ، و ما تقدمه من منح و إعانات للمنتجين الوطنيين دفعة واحدة ، باعتبار أن إجراء من هذا القبيل قد يضع مشاريعها مباشرة تحت تأثير منافسة مشاريع الدول الأعضاء الأخرى ، لا سيما التى تنتج سلعا بتكاليف أقل

ثالثا: تقسيم الإيرادات الجمركية : من المعلوم أن إيرادات الجمارك جزء لايستهان به من مجموع الايرادات العامة لأي دولة، و أن إقامة التكامل الاقتصادي بما يستوجبه من إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجى ، و تطبيق تعرفة جمركية موحدة إزاء الدول الأجنبية ، سيؤثر حتما على حجم ايرادات الدولة من الجمارك، خاصة فى الدول الصغيرة التى تعنى الايرادات الجمركية فيها أهمية كبيرة بالنسبة لايراداتها الكلية. و على أثر ذلك جرى العمل فى مشروعات التكامل الاقتصادي على أن تشترك كافة الدول الأعضاء فى التكامل فى اقتسام مجموع الايرادات المحصلة من جمارك المنطقة المتكاملة ، بغض النظر عن مدى مساهمة كل دولة فى هذه الإيرادات. أي أن حصيلة الرسوم التى يتم تحصيلها فى دول التكامل الاقتصادي فى مجموعها تكون شبه مملوكة لكافة الدول الأعضاء فى التكامل، و لا تحصل كل دولة عضو من هذه الدول على جزء من الحصيلة المشتركة ، إلا بناءا على توزيع هذه الحصيلة بينها وفق آلية مناسبة يتفق عليها .

و على اعتبار أن تطور الاتحاد الجمركي إلى درجة تكوين سوق مشتركة ، هذه السوق التى تقوم على استكمال الحريات الأربع ، و هي حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء و حرية حركة الخدمات ، و حرية حركة رأس المال، و أخيرا حرية تنقل الأفراد و تمتعهم بمعاملة المواطن فى أي دولة من دول السوق . ثم تتحول السوق الخليجية المشتركة إلى جماعة اقتصادية و بعدها إلى سوق موحدة تلتزم بتنسيق شامل للسياسات الاقتصادية من خلال إنشاء اتحاد نقدي و قيام بنك مركزي موحد و إصدار عملة موحدة ، و هي مرحلة التكامل الأعلى بين اقتصاديات الدول الأعضاء .

و على الرغم من هذه الجهود المبذولة ، فقد ظلت درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس محدودة نسبيا، حيث أن تشابه هياكل الانتاج و اعتمادها على انتاج و تصدير النفط و الغاز إلى الدول الصناعية و الحاجة الى استراد السلع المصنعة من الدول الصناعية بالدرجة الاولى ، مما جعل نمط منطقة التجارة الخليجية الحرة يعتمد على الأسواق من خارج دول المجلس بالدرجة الأولى .

وتجدر الإشارة إلى أن دول المجلس قامت منذ عقد الثمانينات من الالفية الماضية باتباع استراتيجيات تنويع الانتاج و الصادرات غير النفطية ، و نجح عدد منها فى اكتساب ميزة نسبية قوية فى قطاعات عديدة مثل البتروكيماويات و الألمنيوم و الحديد و الاسمنت . و مع بداية الألفية الحالية ، حظيت سياسات التكامل الاقتصادي الخليجى بتحرك

سريع نحو استكمال السوق الخليجية المشتركة . و قد أصبحت نظم التجارة الخارجية لدول المجلس أكثر اتساقا مع الاتجاهات العالمية نحو تسارع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية التى تتمتع بالقدرة على تنمية التجارة و الاستثمار و بوضع أفضل للاستفادة من المشاركة فى النظام التجارى العالمي [1]، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (37)

[1] جمال الدين زروق ، مرجع سابق ، ص ص 8 ، 9 .

الجدول رقم (29) : المؤشرات الأساسية عن التدفقات التجارية و الإستثمارية لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالإتحاد الأوروبي سنة **2009**

	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	دول مجلس	الاتحاد الأوروبي
قيمة الصادرات– سلع (فوب - مليون دولار) الحصة في الصادرات العالمية للسلع (%)	**192.193** 1.54	**12.058** 0.10	**189.701** 1.52	**27.648** 0.22	**45.355** 0.36	**50.306** 0.40	**517.254** 4.14	**4.587.600** 36.73
قيمة الواردات– سلع (فوب - مليون دولار) الحصة في الصادرات العالمية للسلع (%)	**170.514** 1.34	**10.863** 0.09	**95.568** 0.75	**20.437** 0.16	**24.922** 0.20	**17.909** 0.14	**340.212** 2.28	**4.732.655** 37.32
قيمة الصادرات– خدمات (فوب - مليون دولار) الحصة في الصادرات العالمية للخدمات (%)	**9.503** 0.28	**3.653** 0.11	**9.335** 0.28	**1.974** 0.66	**3.453** 0.10	**10.385** 0.31	**38.302** 1.14	**1.527.600** 45.60
حصة صادرات الخدمات في إجمالي صادرات (السلع + الخدمات) (%)	**1.7**	**23.3**	**1.7**	**6.7**	**7.1**	**17.1**	**6.9**	**25.0**
قيمة الواردات– خدمات (فوب - مليون دولار) الحصة في الصادرات العالمية للخدمات (%)	**36.799** 1.17	**1.741** 0.06	**45.540** 1.45	**6.122** 0.19	**7.222** 0.23	**11.100** 0.35	**100.524** 3.45	**1.29.100** 45.29
حصة واردات - الخدمات في إجمالي واردات (السلع + الخدمات) (%)	**22.1**	**11.9**	**38.8**	**27.4**	**42.5**	**41.5**	**31.3**	**21.9**
تدفقات الاستثمار المباشر إلى الداخل (مليون دولار)	**4.003**	**257**	**35.514**	**2.211**	**8.722**	**145**	**50.851**	**361.949**
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار) **الحصة في الناتج المحلي العالمي** (%) **عدد السكان** (مليون نسمة)	**225.631** 0.29 5.066	**20.595** 0.03 1.215	**369.178** 0.61 25.372	**46.115** 0.66 3.173	**98.313** 0.09 1.639	**109.482** 0.18 3.657	**869.314** 1.26 40.123	**16.429.631** 28.7 498.313
متوسط نصيب الفرد للناتج المحلي الإجمالي (دولار)	**44.598**	**16.981**	**14.550**	**14.534**	**59.984**	**19.938**	**21.666**	**32.971**

المصدر : صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد متفرقة) ، الأمم المتحدة (قاعدة البيانات UNSTAT) ، و منظمة الأونكتاد (تقرير الاستثمار فى العالم) ، و مصادر و طنية أخرى (جداول متفرقة) .

وما يمكن ملاحظته هو أن التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجى قد انتقل إلى مرحلة أكثر تقدما بعد أن أقرت قمة الدوحة الإعلان عن السوق الخليجية المشتركة فى يناير 2008، و تم توجيه جميع السلطات المختصة فى الدول الأعضاء باستكمال إصدار اللوائح التنفيذية و التشريعات اللازمة لمتطلبات قيام تلك السوق .

و تركزت جهود استكمال السوق الخليجية المشتركة فى مرحلتها المتقدمة على تعميق تحرير حركة الخدمات و حرية تنقل المواطنين بتملك العقارات و الاستثمار فى أسواق المال و حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية و غيرها، و فتح فروع للبنوك فى الدول الأعضاء. و قد إزدادت فى الآونة الأخيرة وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون ، وذلك بعد أن قامت الدول الأعضاء بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي و إنشاء المجلس النقدى خلال السنة الحالية من خلال الجدول السابق .

و يتبين لنا مما سبق أن السوق الخليجية المشتركة حققت إنجازات تعد معتبرة مقارنة بالفترة الزمنية التى أنشئت فيها هذه السوق و ذلك فى تعزيز التكامل بين دولها الأعضاء مقارنة بالفترة التى تأسست فيها السوق الأوروبية المشتركة سنة 1992 و التى تعتبر أنجح ظاهرة إقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية [1]، بوجه عام يتوقع من استكمال السوق الخليجية المشتركة تحقيق فوائد على الصعيدين الاقتصادي و السياسي . فعلى الصعيد الاقتصادي ، يتوقع أن تسهم السوق المشتركة فى تنمية الاقتصادات الخليجية و زيادة ترابطها و رفع قدرتها التنافسية و تحسين الوضع التفاوضي مع شركائها التجاريين . أما على الصعيد السياسي ، فإن الموقع الجغرافي لدول السوق المشتركة و ثرواتها الطبيعية تمثل قوة اقتصادية و مالية كبيرة على مستوى المنطقة العربية، مما يتطلب منها مواقف موحدة من القضايا الأمنية الدولية، بما يحمى مصالحها و استقرار المنطقة بكاملها. و لعل من المفيد استعراض بعض المكاسب الاقتصادية التى سجلتها السوق الخليجية المشتركة و آلية تطورها خاصة من خلال التجارة البينية بين دول المجلس خلال الفترة الراهنة و كذلك الجوانب التى تتطلب بذل المزيد من الجهود الحثيثة لاستكمال هذه السوق، و سوف يركز التحليل الآتى على تقييم أبرز الإنجازات فى مجالات الحريات الأربع التى سبقت الإشارة لها .

نتيجة للسياسات و الإجراءات التى اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها ، قفز حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون من حوالى 6 مليارات دولار سنة 1984 أي بعد إقامة دول المجلس لمنطقة التجارة الحرة سنة 1983 إلى ما يزيد على 85 مليار دولار سنة 2011 و يلاحظ التأثير المباشر لقرار إقامة إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي لسنة 2003 على نمو التجارة البينية ، حيث شهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة فى السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغت مانسبته 31 % . و خلال السنوات من 2003 إلى 2008 سجلت التجارة البينية معدل نمو سنوي بلغ حوالي 28 % ، كما يلاحظ أن حجم التجارة البينية قد ارتفع من 15 مليار دولار فى سنة 2002 و هي السنة السابقة لإقامة الاتحاد الجمركي إلى ما يربو على 85 مليار دولار فى سنة 2011 أي بزيادة بلغت ما نسبته 467 % و هذا بعد إنشاء السوق الخليجية المشتركة و الإعلان عنها سنة 2008 .

[1] جمال الدين زروق ، مرجع سابق ، ص 2 .

و الجدول التي يوضح تطورات التجارة البينية من (صادرات و واردات) لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 1984 إلى 2011 [1]، و يمكن توضيح ذلك بالشكل الموالي :

الشكل رقم (13) : تطور إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي (صادرات – واردات) خلال الفترة من 1990 – 2011

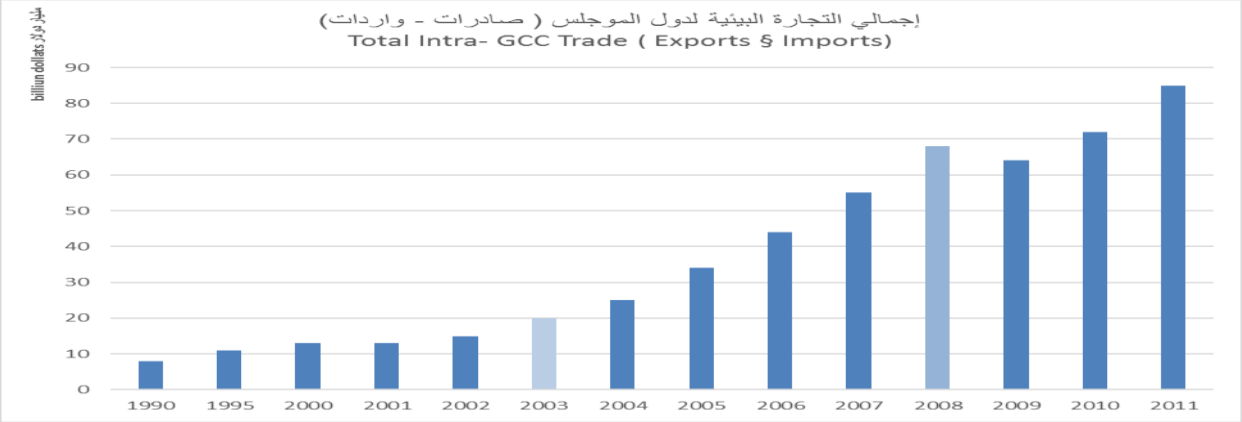

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام) ، قطاع شؤون المعلومات، إدارة الإحصاء ، العدد السادس ، ديسمبر 2013 ، ص 119 .

الفرع الثاني : المفاوضات التجارية

يسرت خطوات التكامل الاقتصادي، التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي ، مفاوضات التجارة الحرة التي بدأتها دول المجلس مع معظم شركائها التجاريين، و عززت من القدرة التفاوضية لفريق المفاوضات الخليجي. و قد تم بالفعل توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، و التوقيع بشكل نهائي أو بالأحرف الأولى على اتفاقيات للتجارة الحرة مع عدد منهم ، مثل سنغافورة و منظمة التجارة الحرة الأوروبية، و من المنتظر قريبا التوقيع على اتفاقيات بهذا الشأن مع الاتحاد الأوروبي . الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون، و الصين و اليابان و أستراليا و غيرها. [2]

الفرع الثالث : تحقيق وفورات الحجم

إن إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الأخرى على التجارة بعد قيام الاتحاد من شأنه زيادة حجم السوق المفتوحة للمنتجين داخل الاتحاد ويسمح بالاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لمزايا الإنتاج الكبير الذي يعني انخفاض تكاليف الانتاج و يلاحظ بأن وفورات الحجم تنتج عن تخصيص العمالة و استخدام الماكنات و الوسائل التكنولوجية الحديثة و ترشيد تخصيص الموارد . لهذا فإن التكامل بهذا المفهوم يهيء فرصا أفضل للاستفادة من مزايا وفورات الحجم،أي بمعنى آخر تمكنهم من تحقيق وفورات الانتاج المتأتية من زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع و حجم الانتاج، و قد يكون حجم المشروع أقل من الحجم المثالي ، خصوصا عند عدم توافر ظروف المنافسة الكاملة

[1] مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي ، الأمانة العامة ، السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام) ، إدارة الإحصاء ، العدد الخامس ، الرياض ، ديسمبر 2012 ، ص ص 91،99 .

[2] عبد العزيز حمد العويشق ، مرجع سابق ، ص 25 .

وقد تؤدى زيادة حجم المشروع بالتوازي مع توسع السوق إلى تحقيق وفورات الانتاج الداخلى، فيتسنى للمنشأة من خلال ذلك زيادة استثماراتها لتوسيع الطاقة الانتاجية ، نظرا لقدرة السوق الموسعة على استيعاب كميات كبيرة من المنتجات. و فضلا عن وفورات الانتاج الداخلى , ويمكن أيضا مع اتساع حجم السوق ، تحقيق وفورات الحجم الخاجية وهي وفورات لا ترتبط بالمشروع بل خارجة عنه .

لكن المشكلة الحقيقية التى تواجه الاستفادة من وفورات الحجم على نطاق أقطار المجلس هي أن القطاع الصناعي القائم فى تلك الأقطار يتميز بغلبة المشروعات كبيرة الحجم ذات التوجه الخارجي و ليس للسوق المحلى، و لا يحتاج نجاح هذه الصناعات للسوق الإقليمية الواسعة حيث ان السوق العالمي فى النهاية لابد و أن يستوعب كل انتاجها بشروط مربحة.[1] كما أن حجم سوق مجلس التعاون ليس كبيرا و حجم سكان الدول الست لا يبرر الحجم الكبير لهذه الصناعات و التى تحتاج إلى سوق أكبر من السوق الإقليمي للمجلس .

الفرع الرابع : زيادة المنافسة

إن حرية دخول منتجي كل دولة من دول المجلس إلى أسواق الدول الأعضاء، من شأنه أن يؤدى إلى زيادة المنافسة بين المنتجين، و زيادة الكفاءة ، خصوصا إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التى اعتادت على طرق الانتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد ، ستجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الانتاج و تخفيض التكاليف ، لضمان استمرار بقائها بعد ازدياد المنافسة بين المنتجين الآخرين فى الاتحاد، أو الانسحاب من السوق بهدوء و هذا مايعنى تغير المناخ العام للاقتصاد ، وتحسن طرق الانتاج و تطور أساليب الإدارة و التسويق و غيرها . كذلك تزداد المنافسة مع حرية حركة عناصر انتاج العمل و حرية انتقال رؤوس الأموال بين دول المجلس عند قيام السوق المشتركة، و هنا ستكون للمنافسة فى الانتاج آثار بعيدة أخرى . فقد ينتقل رأس المال من الدول التى تفرض ضرائب مرتفعة إلى الدول الأخرى فى الاتحاد حيث الضرائب الأقل ، كما أن العمل قد ينتقل إلى مناطق أخرى حيث ظروف العمل الأحسن . و قد تدفع هذه الظروف حكومات الدول الأعضاء لتعديل قوانين الضرائب و الضمان الاجتماعي و القوانين التى تؤثر على المؤسسات الإنتاجية ، و بالتالى تزداد الثقة فى السوق .[2]

و لكن المشكلة التى قد تظهر هنا بالنسبة لدول هو أن المنافسة قد لا تجد البيئة المناسبة لها فى هذه الأقطار، و ذلك نظرا لما تقدمه حكومات هذه الدول من حوافز مالية و فنية و حمائية كبيرة لمؤسساتها الإنتاجية الوطنية، فمن المتناقض أن نجد أن حكومات هذه الدول تقدم كل هذه المساعدات و فى نفس الوقت ترحب بالمنافسة .

الفرع الخامس : تعزيز بيئة الاستثمار

يعتبر تعزيز الاستثمارات أحد أهم ماتهدف إليه السوق الخليجية المشتركة ، فهي تهدف إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة فى الاقتصاد الخليجى، و تتيح مجالا أوسع للاستثمار البيني

[1] DEVAUX,Pascal,Diversification économique dans le Golfe:une dynamique à confirmer,Apicorp,Juillet 2013,P25

[2] وليد نعمة الهزاع ، مرجع سابق ، ص ص 43، 44 .

(الخليجي) و العربي و الأجنبي، و تحقق الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية ، حيث إن اقتصادات دول المجلس ستكون أكثر جذبا للاستثمار بعد تكاملها فى سوق واحدة .

و قد حددت المادة (5) من الاتفاقية الاقتصادية الأبعاد الرئيسية لذلك، حيث نصت على مايلى :

(بهدف تنمية الاستثمارات المحلية و البينية و الخارجية فى دول المجلس، و توفير بيئة استثمارية تتسم بالشفافية و الاستقرار ، تتفق الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات التالية :

1- توحيد أنظمتها و قوانينها المتعلقة بالاستثمار .

2- معاملة الاستثمارات المملوكة لمواطني دول المجلس الطبيعيين و الاعتباريين المعاملة الوطنية فى جميع الدول الأعضاء

3- تكامل الأسواق المالية فى دول المجلس و توحيد السياسات و الأنظمة المتعلقة بها .

4- تبنى مواصفات و مقاييس موحدة لجميع السلع.

الفرع السادس : الرفاهية الاقتصادية

إن مفهوم الغنى أو الرفاهية لا يعنى ارتفاع معدلات الانتاج السلعى ، و إنما يعنى ارتفاع معدلات الاستهلاك السلعى، و الذى تمكنت الدول الخليجية النفطية من تحقيقه و تمويله من عائدات الريع النفطي ، فبفضل تدفق العائدات النفطية و ارتفاع الدخل و تزايد الانفاق العام و الخاص بوتائر مرتفعة ، أتيحت للمواطنين قدرة شرائية كبيرة مكنتهم من رفع مستوى استهلاكهم و تحسين مستوى معيشتهم. و هذا تطور محمود تبرره الحاجة الملحة سابقا لهذا التحسن. غير أن مستوى الاستهلاك تحول و بسرعة فائقة إلى نزوع استهلاكي مفرط تعدى تلبية الحاجة المعقولة و المبررة لسلع و خدمات أساسية إلى أخرى كمالية ، ثم ترفيهية ، ثم ظهورية تفاخرية بكميات و تكاليف مغرقة فى التطرف .

و لقد استمرت أنماط الاستهلاك المرتفع فى كل من الانفاق الاستهلاكي الخاص و العام فى التسعينات على الرغم من انخفاض الايرادات النفطية و ظهور العجز المالى فى ميزانيات جميع الدول النفطية، و بخاصة بعد مرحلة الغزو العراقي للكويت و تزايد أعباء انفاق هذه الدول على عامل المحاكاة و التقليد الاجتماعي و الذى لا يأخذ فقط بعدا داخليا محليا ، بل بعدا خارجيا نتيجة للوفرة النفطية و انفتاح هذه المجتمعات (عبر وسائل الاتصالات و السياحة). كما أصبح هناك تقليدا لنمط الحياة الجديدة الغربية و الذى تتبعه الفئات الاجتماعية العليا فى المجتمعات الخليجية، و تسعى إليه و بشكل مستمر الفئات الاجتماعية الأخرى .[1]

و الشكل البيانى التالى يوضح معدلات زيادة الرفاهية و نمو إجمالى الناتج المحلى غير النفطي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1991-2010 .

[1] عمر الحسن ، مرجع سابق ، ص 44.

الشكل رقم (14) : مجلس التعاون الخليجى : معدلات زيادة الرفاهية و نمو إجمالي الناتج المحلى غير النفطي الحقيقي من 1991-2010

المصدر : إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، دول مجلس التعاون الخليجى (تعظيم النتائج الاقتصادية فى إقتصاد عالمى يسوده عدم اليقين) ، مرجع سابق ، ص 13 .

و لا شك فى أن السوق المشتركة تساهم بشكل عام فى زيادة الانتعاش الاقتصادي، و ذلك يرجع إلى أهمية دورها فى العمل على تخصيص عناصر الانتاج و قد يتأتى ذلك من خلال توافر بعض الشروط، أهمها :

- إن مدى أثر مدخل تحرير التجارة على الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء، يعتمد على نسبة الرسوم الجمركية المفروضة قبل قيام التكامل أو الاتحاد، فكلما كانت تلك الرسوم مرتفعة قبل قيام الاتحاد، كلما كان الأثر أكبر، باعتبار أن إلغاء الرسوم الجمركية و تحرير التجارة بين دول الاتحاد ، يؤدى إلى إحلال منتجات دول الاتحاد الأقل تكلفة محل المنتجات الوطنية الأعلى تكلفة ، وهذا يعنى ارتفاع حجم واردات الاتحاد و هبوط الانتاج الوطني . علما بأنه لاضير فى زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من خارج الاتحاد ، لتصبح أعلى مما كانت عليه قبل الاتحاد، و ذلك من أجل حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية .

– إذا كانت اقتصاديات الدول المندمجة فى التكامل الاقتصادي تمتلك اقتصاديات تنافسية ، أي أنها تنتج أنواعا عديدة من السلع المتماثلة ، وهذا يعنى إن فرص إحلال سلع إحدى الدول الأعضاء فى الاتحاد محل السلع التى ينتجها عضو آخر تكون كبيرة. أما إذا كانت اقتصاديات الدول المندمجة تكاملية بحيث تنتج دول الاتحاد سلعا غير متماثلة، فإن فرص إحلال سلع الدول المندمجة محل بعضها البعض تكون أقل. و بالتالى فإن فرصة إعادة تخصيص الانتاج بين مصادر العرض الأقل تكلفة و الأعلى تكلفة ، تكون أقل نسبيا من الدول التى تحظى باقتصاديات تنافسية.[1]

المبحث الثانى : مدخل التكامل القطاعى الانتاجى و دوره فى تفعيل التكامل الاقتصادي

لقد اتضح من خلال تحليلاتنا السابقة عدم قدرة نموذج التكامل التجارى على تحقيق تكامل اقتصادي تام فى دول مجلس التعاون الخليجى، باعتبارها تعد من بين الدول النامية و التى تبذل جهودا جبارة من أجل ذلك ، فبالرغم من إنشاء منطقة للتجارة الحرة منذ مارس 1983 إلا أن حجم التجارة البينية بقي ضئيلا جدا، و الأكثر من ذلك أن السلع المتبادلة بين دول المجلس هي سلع ناجمة عن إعادة التصدير " تجارة الترانزيت " و تعود ضآلة التجارة البينية الخليجية أساسا إلى تشابه الهياكل الاقتصادية ، لذا فالسؤال المطروح الآن هو : أي نوع من التكامل يكون قادرا على التغلب على مشاكل التجانس و التشابه بين اقتصادات دول المجلس من ناحية و ضيق السوق الداخلى من ناحية أخرى، و من ثم يعمل على دفع عملية التنمية بها بحيث يؤدى إلى تغيير الهيكل الاقتصادي لهذه الدول و تتولد قوى داخلية تدفع باقتصاداتها نحو النمو الذاتى التلقائي .

إن التكامل الاقتصادى المجدى حسب رأينا لدول المجلس هو الذى لا يقتصر على التبادل التجاري أو مجرد ضمان حرية عناصر الانتاج فحسب بل لابد أن يمتد ليشتمل على عمليات الانتاج التى لا تتسم بالتكرار و التشابه. و لن يتم ذلك تلقائيا من خلال قوى السوق حيث لن يشجع جهاز الثمن على إقامة صناعة فى أي دولة منفردة لضيق السوق بها، لهذا لابد من أن يتم التنسيق بين المشروعات الانتاجية ضمن إستراتيجية رئيسية تعمل على تحقيق التكامل بين هذه المشروعات على أساس تقسيم العمل و التخصص و الاستفادة من الميزات النسبية المتوفرة فى كل دولة لصالح جميع الدول .

بعبارة أخرى فإن التكامل الاقتصادي الذى يناسب وضع دول مجلس التعاون كدول نامية هو الذى يتم اعتباره جزءا من استراتيجية التنمية فى هذه الدول . و هذا النوع من التكامل يختلف عن الذى طبقته الدول الأوروبية و الذى يتم على أساس التبادل التجاري و قد حققت من وراءه ما يسمى بفوائد التجارة trade creation ، و تحويل التجارة trade divertion و هذا نتيجة لتوافرها على الخصائص التالية :

1- تماثل البنية الاقتصادية للدول الأعضاء .

2- وجود بنية أساسية متقدمة ، وتشابه التسهيلات المقدمة للانتاج فى الدول الأعضاء .

3- تمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الاحلال .

[1] وليد بن نعمة الهزاع ، مرجع سابق ، ص 44 .

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون فهي تعمل من أجل تحقيق التغيير المنشود فى البنية الانتاجية و هذا يتطلب تحقيق الانسجام و التنسيق فى المشروعات الانمائية ، لذا فإن أسلوب التكامل الاقتصادي الذى يعتمد على ميكانزمات السوق عن طريق إبراز أهمية التبادل التجارى فى تحقيق هذا التكامل لا يتناسب مع وضع دول مجلس التعاون، إنما يصلح لهذا الوضع هو أسلوب التكامل التنموي Development Integration. [1]

و أهم نقطة فى نموذج التكامل الاقتصادي الإنمائي هو إحلال فكرتين أساسيتين محل فكرتي خلق التجارة و تحويل التجارة و هما خلق التنمية Development creation و تحويل التنمية Development Diversion. و قد عرف الاقتصادي دوزر " Doser " هذين الاصطلاحين كما يلى : " قد تؤدى ترتيبات الاتحاد الجمركى إلى تحقيق التنمية خارج منطقة الاتحاد . عندها تكون عملية تحويل التنمية ، و إذا ما أدت تلك الترتيبات إلى آثار بناءة على التنمية فى الدول الأعضاء ، عندها يؤدى المنهاج المتبع إلى خلق التنمية".[2] و لقد تم توضيح ذلك فى الفصل الأول.

و من هنا يبدو أن الانطلاق من ظروف دول مجلس التعاون الخليجى يجب أن يعتمد بصورة أكبر على التخطيط و التنسيق فى مجالات محددة أي يجب أن يتناولا فقط استثمارات مشتركة فى عدد من المشاريع فذلك يخلق على الأقل أوليات تكاملية بصورة تدريجية حتى فى ظل عدم وجود توافق كلى فى سياستها و أنظمتها الاقتصادية ، و هكذا يبدو أن سبيل دول مجلس التعاون الخليجى إلى الأسواق الموسعة المتكاملة فعلا ، يجب . أن يمر بما يعرف " **باستراتيجية الإنتاج المشترك** " .

و الانتاج المشترك بمعناه الواسع هو: " اشتراك مراكز تقرير خاصة و عامة من عدة بلدان فى مشروع مشترك بين وحدات أو مجموعات من بلدان مختلفة " .[3] لذلك سنحاول التطرق فى هذه الدراسة إلى اهم المجالات التى عمدت دول مجلس التعاون الخليجى فيها إلى تنسيق النشاطات بها و إجراء سياسات و و إجراءات مشتركة تهدف فى مضمونها إلى تنمية و تطوير هذه القطاعات من جهة و تكاملها و تناسقها فيما بينها داخل دول المجلس من جهة أخرى .

المطلب الأول : التنسيق الصناعى

يعرف التنسيق الصناعى على أنه مجموعة السياسات و الإجراءات التى تطبقه مجموعة من الأقطار بهدف توسيع فرص الاستثمار لديها و تطبق مبدأ التخصص و الحد من الإزدواجية فى الصناعات التحويلية و رفع كفاءة الوحدات الانتاجية القائمة، و الانتفاع الأمثل من القطاعات و الموارد الموجودة فى كل قطر من الأقطار و على مستوى الإقليم.[4]

---

[1] فايز إبراهيم الحبيب ، " الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات فى تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون الخليجى "، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجى ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 17-20 ديسمبر 1983 ، ص 274 .

[2] بلفاطمي عباس، مرجع السابق، ص 180.

[3] H . Bourguinat , op cit , p 165 .

[4] خواجكية محمد هشام ، تجربة التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، مجلة التعاون ، السنة 4 ، العدد 16 ، ديسمبر 1989 ، ص 76 .

و تأتى أهمية التنسيق الصناعى بين دول المجلس ، و اعتماد الصناعة كمدخل رئيسى لإحداث النمو بجوانبه المتعددة نظرا لوجود أسواق محلية ضيقة نسبيا و تشابه و قلة الموارد الاقتصادية و كونها تعتمد فى الأساس على سلعة ناضبة و هي النفط الذى عرف خلال الفترة 1975 – 1982 ارتفاعا متسارعا أدى إلى طرح على الساحة الاقتصادية آنذاك معطيات من أهمها :[1]

- خلق احتياطات نقدية عالية يمكن أن تكون عرضة للتآكل إذا تركت دون استثمار .
- الاضطرار إلى إنتاج كميات هائلة من الغاز المصاحب الذى أصبحت قيمته عالية كنتيجة جانبية لارتفاع أسعار النفط ، و قد جاء التصنيع كفرصة للاستفادة من هذه الطاقات .
- أدى الارتفاع فى الدخول إلى تطوير الأسواق الداخلية و ازدياد الطلب على المنتجات الاستهلاكية و كذلك على المنتجات المستخدمة فى قطاع الخدمات الذى نمى هو أيضا بشكل كبير .

فلقد أدت هذه المعطيات الثلاث إلى الاهتمام بإقامة و تطوير الصناعات بدول المجلس و بخاصة تلك التى تمتلك فيها ميزة تنافسية .

و تعمل دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعى فيما بينها ، وضع السياسات و اقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكاملى ، و ذلك من خلال توحيد تشريعاتها و أنظمتها الصناعية، و توزيع الصناعة على رقعة الدول الأعضاء بتشجيع إقامة الصناعات المكملة للمشروعات الأساسية موزعة فى الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية .

و ضمن هذا السياق أوضحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 أهداف العمل الخليجى المشترك فى مجال التنمية الصناعية وفقا لما يلى : [2]

1-تتبنى الدول الأعضاء السياسات اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة فى الاقتصاد و تنسيق النشاط الصناعى بينها على أساس تكاملى ، بما فى ذلك تنفيذ " الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس " .

2-تقوم الدول الأعضاء بتوحيد التشريعات و الأنظمة الصناعية فيما بينها ، بما فى ذلك نظم تشجيع الصناعة و مكافحة الإغراق و الإجراءات الاحترازية .

الفرع الأول : الواقع الحالى للقطاع الصناعى فى دول المجلس التعاون الخليجى

يعتبر النفط الركيزة الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون حيث يشكل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، كما تشكل الصادرات النفطية النسبة الكبرى في إجمالي صادرات دول المجلس وتمثل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، ومن المعلوم ان التخصص في إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة يجعل إقتصاد الدولة اكثر حساسية للتأثر بالتقلبات في مستويات الأسعار العالمية للمادة الأولية وبالتالي تتأثر برامج التنمية الاقتصادية فيها في

[1] عبد الله حمد المعجل ، استراتيجية التنمية الصناعية فى منطقة الخليج العربي : الطموح و التحديات ، مجلة التعاون ، السنة 3 ، العدد 09 ، يناير 1988، ص 122 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة المسيرة و الإنجاز ، مرجع سابق ، ص 111 .

حالة إنخفاض الأسعار في الأسواق العالمية لهذه المواد الأولية. ومن هنا فقد لجأت دول المجلس إلى الأخذ بسياسات إقتصادية لتنويع مصادر الدخل وإقامة قاعدة إنتاجية متنوعة عن طريق التصنيع وبالتالي فقد أصبح التصنيع خياراً إستراتيجياً في هذه الدول . وبالرغم من ذلك فإن القطاع التعديني (النفطي) مازال يمثل أهم القطاعات الاقتصادية في دول المجلس حيث تبلغ متوسط نسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نحو 37.4% . ويحتل النفط وبعض المشتقات النفطية حوالي 80% من إجمالي صادرات دول المجلس و تأتي المنتجات الصناعية في المرتبة الثانية في صادرات دول المجلس، في الوقت الذي تستورد فيه دول المجلس معظم احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والوسيطة من الخارج .

و لقد أعطت دول مجلس التعاون الخليجي اهتماماً كبيراً لقطاع الصناعات التحويلية خلال العقدين الماضيين حيث أقدمت جميع هذه الدول على إقامة مجموعة من الصناعات التحويلية الأساسية التي تعتمد في إنتاجها على الموارد الأولية الرئيسية المتوفرة في هذه الدول كالنفط والغاز الطبيعي وفي المقابل فقد قامت بتقرير العديد من الحوافز لتشجيع هذه الصناعات وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وتوضح التقارير و الدراسات الاقتصادية لسنة 2010 إلى استمرار التعافى التدريجى للاقتصاد العالمى منذ حالة الركود التى نجمت عن الأزمة المالية العالمية التى بدأت فى الربع الأخير من سنة 2008 ، و قد بدأت بوادر الانفراج تظهر اعتبارا من منتصف سنة 2009 و استمر التعافى بوتيرة بطيئة تخللتها فترات من الانتكاس صاحبت أزمات ديون سيادية متفرقة فى أوربا . و فى سنة 2010 حقق الاقتصاد العالمى نموا يقدر بحوالى 4.8 %. و لكن يتفاوت من منطقة لأخرى . حيث حققت مجموعة البلدان الصاعدة و النامية نسبة نمو تقدر بحوالى 6-7 % ، فيما لم تتجاوز معدلات النمو فى إقتصادات البلدان المتقدمة عن 2.5 % فقط ، و ذلك لأن التحسن فى الاستثمار لدى هذه الدول لم يؤدى إلى نمو إقتصادي قوي قادر على خلق فرص عمل كافية و إلى تقليص البطالة ، هذا بالإضافة إلى تعرض بعض هذه الاقتصادات إلى أزمات ديون سيادية .

و قد أدى تعافى الاقتصاد العالمى و تحسن الطلب إلى تحسن ملموس فى أسعار النفط اعتبارا من النصف الثانى من سنة 2010 حيث اقترب من 90 دولار للبرميل الواحد قبل نهاية السنة . حيث بلغ متوسط سعر سلة أوبك سنة 2010 نحو 77.45 دولار للبرميل، و ذلك مقابل 61.06 دولار للبرميل سنة 2009 ، محققا نموا قدره 26.8 % خلال هذه الفترة. مما أدى إلى تعزيز فوائض الميزانيات الحكومية و بالتالى تشجعيها على الإنفاق على البنى التحتية و على تمويل المشروعات التنموية . و إقامة عدد من المشروعات الصناعية الكبيرة ، كما صاحب التحسن فى أسعار الطاقة تحسن كبير فى الحساب الجارى لدول المنطقة .

و نظرا لتحسن أسعار النفط ، فإن اقتصاديات دول مجلس التعاون شهدت سنة 2010 تحسنا ملموسا فى الأداء الاقتصادي مقارنة بسنة 2009 ، حيث تقدر نسبة نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الحقيقية بنحو 5 % ، فى حين تقدر نسبة نمو القطاع النفطي بنسبة 4 % . و نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 5.5 %، و مما لاشك فيه أن تأثير الأزمة المالية على اقتصادات دول مجلس التعاون كان أقل ضررا مما هو عليه فى الدول المتقدمة . و ذلك

بسبب أوضاعها الاقتصادية و المالية القوية قبل الأزمة . و إقدامها على تنفيذ جملة من الحوافز و السياسات المالية و النقدية التوسعية و المحافظة على سعر الصرف بشكل متوازن ، و ضعف ارتباط أسواقها المالية مع منظومة سوق المال العالمى .

و لقد إنعكس التحسن الاقتصادي سنة 2010 بشكل واضح على نمو الصناعة التحويلية فى دول المجلس فقد زاد عدد المصانع العاملة ليصل عددها بنهاية سنة 2010 إلى 13035 مصنع. و حقق الاستثمار الصناعي نموا ملحوظا حيث بلغ الاستثمار الصناعي المتراكم حتى نهاية سنة 2010 حوالى 219.5 مليار دولار أي بزيادة نسبية مقدارها نحو 21 % عن السنة السابقة . و كان لصناعة تكرير النفط. و سوائل الغاز الطبيعى، و صناعة الحديد و الصلب و الألمنيوم النصيب الأوفر من هذه الاستثمارات، كما ارتفع عدد العاملين فى الصناعة التحويلية بنحو 97 ألف عامل ، ليصل سنة 2010 إلى حوالى 1.129 مليون عامل .

و تشير البيانات المرفقة إلى أن قطاع الصناعات الكيماوية قد حاز على المركز الأول من حيث حجم الاستثمارات. فقد استأثر بنسبة 33.4 % من إجمالى الاستثمارات الموظفة المتراكمة فى قطاع الصناعات التحويلية سنة 2010. تلتها صناعة المنتجات البترولية المكررة و فحم الكوك التى حازت على حوالى 20 % من إجمالى هذه الاستثمارات، و جاءت صناعة المعادن الأساسية من حديد و صلب و ألمنيوم و المنتجات المعدنية المصنعة فى المرتبة الثالثة و بنسبة 19.1 % . ثم صناعة الإسمنت و مواد البناء بنسبة 10.2 % ثم باقى الأنشطة الصناعية بنسب أقل. أما من الناحية العددية للمصانع فقد استوعبت صناعة المعادن الأساسية و المنتجات المعدنية المصنعة النسبة الكبرى من عدد المصانع فقد استأثرت بنسبة 18.8 % من إجمالى عدد المصانع العاملة فى الصناعات التحويلية بدول المجلس، تلتها صناعة الإسمنت و مواد البناء بنسبة 16.3 % ، ثم صناعة منتجات المطاط و اللدائن بنسبة 10.7 %. فباقى الأنشطة الصناعية بنسب متفاوتة .

و من حيث توزيع القوى العاملة فى الصناعة التحويلية حسب الأنشطة بدول المجلس فقد جاءت صناعة المعادن و منتجاتها فى المركز الأول حيث استوعبت نحو 18.4% من إجمالى عدد العاملين فى الصناعة التحويلية تلتها صناعة الاسمنت و مواد البناء بنسبة 16.5 % ثم صناعة المواد الغذائية بنسبة 14.2 % فباقى الأنشطة الصناعية الأخرى .

أما من حيث توزيع المصانع على دول مجلس التعاون سنة 2010 فقد جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة فى المقدمة حيث حازت على 5204 مصنعا ، أي مانسبته 39.9 % من إجمالي عدد المصانع التحويلية تلتها المملكة العربية السعودية بعدد 4663 مصنعا أي بنسبة 35.8 % . ، ثم سلطنة عمان بعدد 1092 مصنعا و بنسبة 8.4% و توزع العدد الباقى من المصانع على دول المجلس بالنسب التالية : 6.1% بمملكة البحرين و 5.5 % لدولة الكويت و 4.3 % فى دولة قطر .

أما توزيع المصانع حسب حجم استثمارتها المتراكمة فى قطاع الصناعات التحويلية حتى سنة 2010 فقد جاءت المملكة العربية السعودية فى المركز الأول حيث بلغت استثمارتها المتراكمة حتى سنة 2010 قرابة 113 مليار دولار، أي مانسبته 51.5 % من إجمالى استثمارات الصناعات التحويلية المتراكمة بدول المجلس تلتها دولة قطر فى المرتبة

الثانية باستثمارات متراكمة قدرها 46.5 % مليار دولار ، و بنسبة 21.2 % . ثم دولة الإمارات التى بلغت استثماراتها المتراكمة نحو 29.1 مليار دولار أي بنسبة 13.3 % . تلتها سلطنة عمان بنسبة 5.6 % فدولة الكويت بنسبة 4.7 % ثم مملكة البحرين بنسبة 3.7 % .

و من حيث توزيع القوى العاملة فى الصناعة التحويلية حسب دول المجلس و التى بلغ عددها الإجمالي كما ذكرنا آنفا 1.128.778 عاملا . فقد جاءت المملكة العربية السعودية فى المركز الأول حيث بلغ عدد العاملين فى الصناعات التحويلية لديها سنة 2010 نحو 538637 عاملا . شكلت 47.7 % من إجمالى عدد العاملين فى الصناعات التحويلية بدول المجلس . تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بعدد قدره 349423 عاملا و بنسبة 31 % ثم دولة الكويت بنسبة 6.6 % فسلطنة عمان بنسبة 5.2 % فمملكة البحرين بنسبة 5.1 % فدولة قطر بنسبة 4.5 % .

الجدول رقم (30) : التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية فى دول مجلس التعاون سنة 2010

النشاط الصناعي	المصانع		الاستثمار		الأيدي العاملة	
	العدد	النسبة	مليون $	النسبة	العدد	النسبة
صناعة المنتجات الغذائية	1,373	10.5	11,095	5.1	118,139	10.5
صناعة المشروبات	231	1.8	2,588	1.2	41,319	3.7
صناعة منتجات التبغ	2	0.0	6	0.0	155	0.0
صناعة المنسوجات	234	1.8	1,533	0.7	21,862	1.9
صناعة الملابس	361	2.8	395	0.2	59,050	5.2
صناعة الجلود ومنتجاتها	105	0.8	221	0.1	5,580	0.5
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (عدا صناعة الأثاث) وصناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر	389	3.0	479	0.2	21,746	1.9
صناعة الورق ومنتجاته	346	2.7	2,623	1.2	30,247	2.7
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	498	3.8	1,525	0.7	30,585	2.7
صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة	214	1.6	43,760	19.9	38,055	3.4
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	1,006	7.7	73,237	33.4	83,835	7.4
صناعة المستحضرات الصيدلانية والكيماويات الدوائية والمنتجات النباتية الطبية	31	0.2	805	0.4	7,310	0.6
صناعة منتجات المطاط واللدائن	1,394	10.7	6,216	2.8	92,823	8.2
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى (منتجات غير معدنية)	2,129	16.3	22,359	10.2	185,774	16.5
الصناعات الأساسية للمعادن	194	1.5	34,311	15.6	41,683	3.7
صناعة المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات)	2,261	17.3	7,786	3.5	165,399	14.7
صناعة الحاسب الآلي والمنتجات الإلكترونية والبصرية	56	0.4	538	0.2	5,321	0.5
صناعة المعدات الكهربائية	456	3.5	4,194	1.9	47,207	4.2
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	354	2.7	1,767	0.8	32,873	2.9
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة	188	1.4	690	0.3	14,310	1.3
صناعة معدات النقل الأخرى	82	0.6	958	0.4	14,027	1.2
صناعة الأثاث	889	6.8	1,334	0.6	50,132	4.4
صناعة المنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	230	1.8	871	0.4	17,929	1.6
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	12	0.1	223	0.1	3,417	0.3
المجموع التام	**13,035**	**100.0**	**219,512**	**100.0**	**1,128,778**	**100.0**

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقرير السنوي ، ص 10 .

الشكل رقم (15) : معدل النمو السنوي فى عدد المنشآت ، حجم الاستثمارات ، و عدد العاملين فى القطاع الصناعي فى دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2008 – 2010

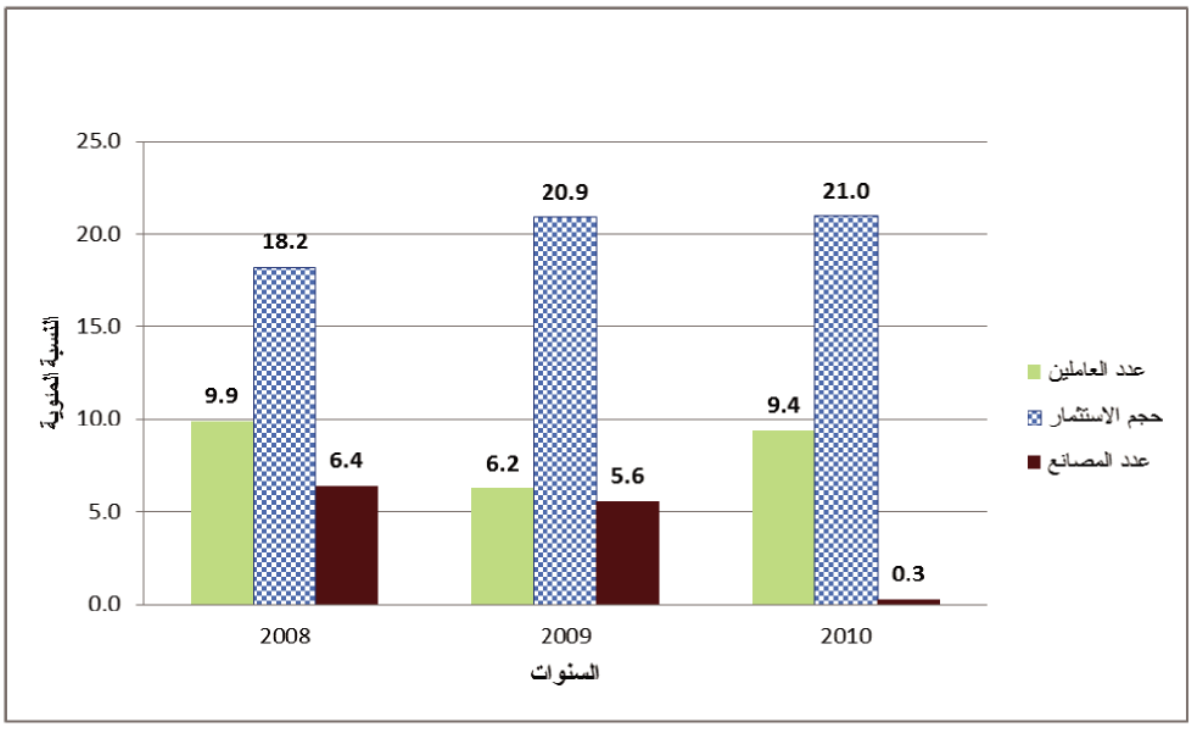

النشاط الصناعي في مختلف القطاعات موزعاً حسب عدد المصانع، الاستثمارات، والقوي العاملة – 2010

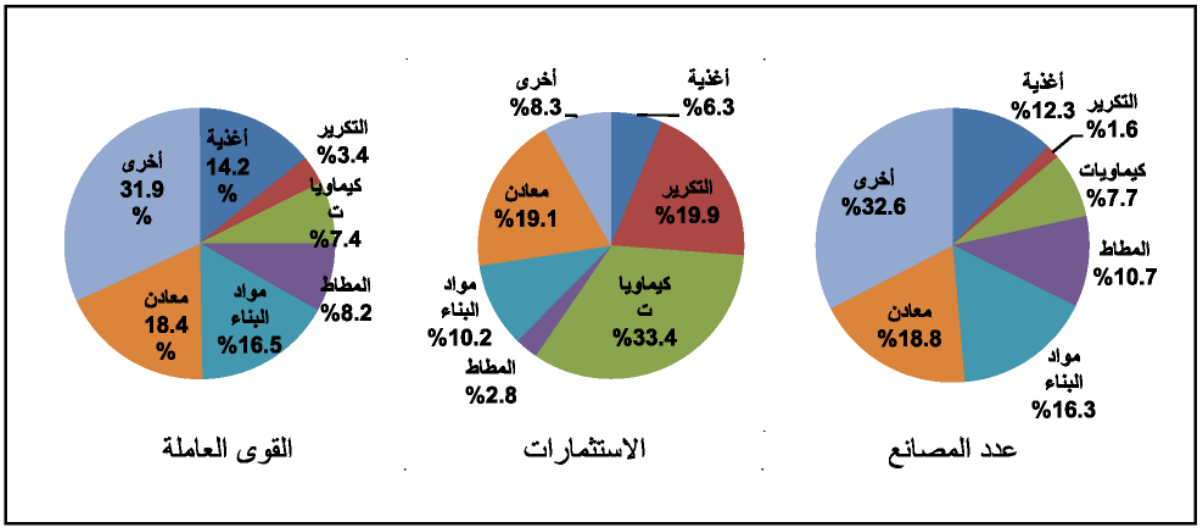

المصدر : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مرجع سابق، ص 9 .

التركيب الهيكلي للصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون 2007 - 2010

السنوات	عدد المصانع	حجم الاستثمار - مليون دولار	عدد العاملين
2007	11,578	126,963	883,696
2008	12,317	150,086	971,219
2009	13,002	181,465	1,031,825
2010	13,035	219,512	1,128,778

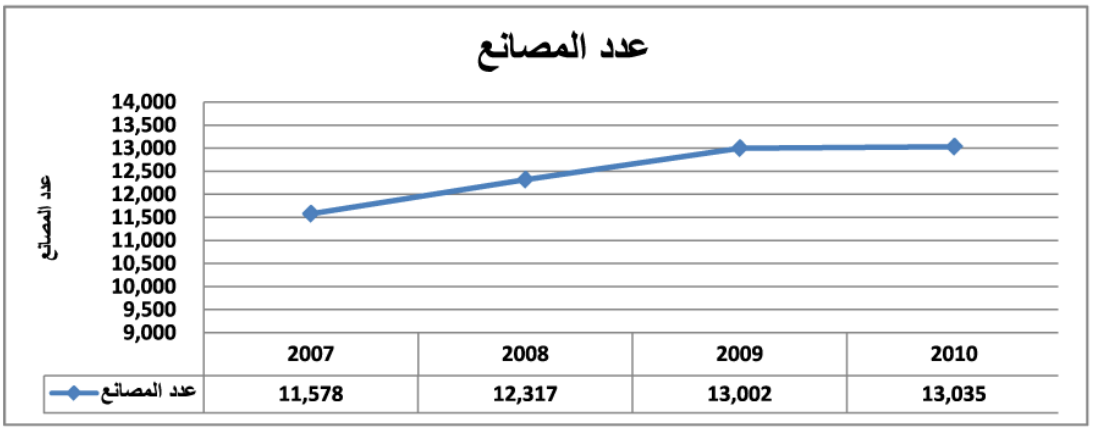

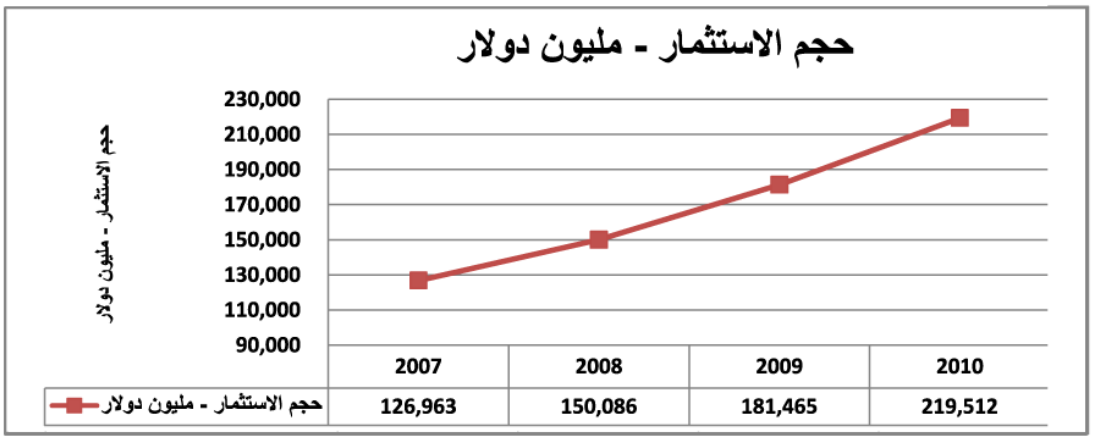

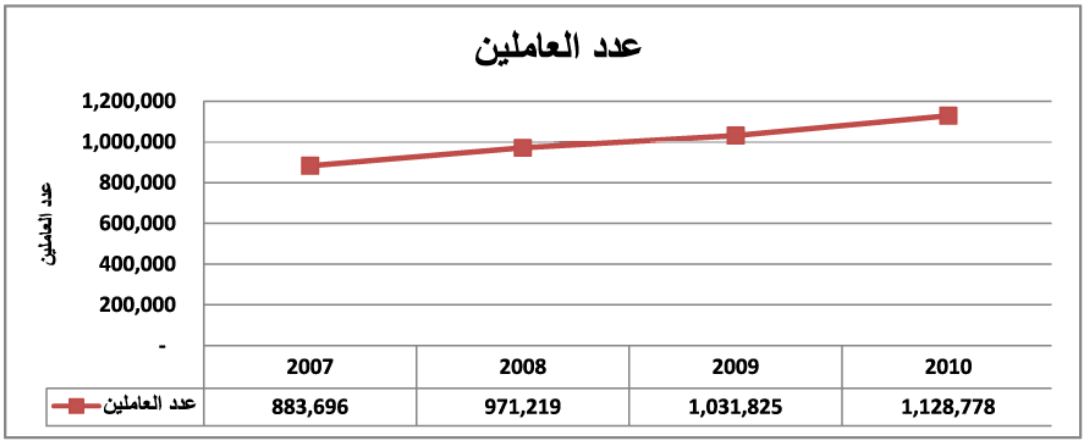

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مرجع سابق ،ص 31.

بعد دراسة و تحليل البيانات السابقة و التي تتناول واقع الصناعات التحويلية في دول المجلس يتضح أن هذه الصناعات تتميز ببعض الخصائص التي تتلخص فيما يلي :

1-ان هذه الصناعات تفتقر إلى التكامل والتنسيق فيما بينهما سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وبالنظر إلى ضيق الأسواق المحلية لدول المجلس وفي ضوء القيود والصعوبات التي تواجه تصدير هذه الصناعات إلى الأسواق الخارجية فقد أدى ذلك إلى وجود طاقات إنتاجية عاطلة في بعض هذه الصناعات مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض معدلات العائد الاقتصادي فيها وهو الأمر الذي يؤثر على قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية .

2-تتصدر المنتجات الكيمياوية والبتروكيماوية ومنتجات الحديد والصلب والألمنيوم والأسمنت قائمة السلع التي يتم تصديرها الى الخارج ويرجع ذلك اتجاه جهود التصنيع بشكل رئيسي في دول المجلس الى الصناعات المعتمدة على النفط والغاز الطبيعي وهي تلك الصناعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة المتوفرة بتكلفة نسبية أقل في دول المجلس .

3-تعتبر الصناعات الهندسية وصناعة الآلات والمعدات وقطع الغيار محدودة إلى حد كبير في دول المجلس ويتم الاعتماد على الخارج في توفير هذه الصناعات في السوق المحلي ، كما ان إنتاج بعض هذه الصناعات يتم عادة بصفة رئيسية بهدف الإحلال محل الواردات .

4-تتميز برامج التصنيع في دول المجلس بارتفاع المكون الأجنبي فيها نظراً للاعتماد على الخارج في الحصول على الآلات والمعدات والتنكولوجيا اللازمة للإنتاج بالإضافة إلى بعض مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة والقوى العاملة الأجنبية . وكذلك الاعتماد على بعض الخدمات الأجنبية المرتبطة بمرحلة التأسيس مثل خدمات ودراسات الجدوى الاقتصادية .

بالنظر لضيق نطاق الأسواق المحلية في دول المجلس فقد احتلت قضية تنمية الصادرات الصناعية مكاناً هاماً في السياسات و الفكر الاقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية في هذه الدول، حيث يتحدد معدل نمو الدخل القومي بزيادة القدرة على التصدير، وتنويع مصادر الدخل . وبالتالي فإن تنمية الصادرات تعمل على تحقيق ما يلي :

1-يساهم التصدير في توسيع نطاق السوق المحلي وبالتالي الحد من الصعوبات الناتجة عن ضيق نطاق هذا السوق مما يؤدي إلى استيعاب فائض الإنتاج وتحقيق التشغيل الأمثل للوحدات الإنتاجية وزيادة قدرتها على الإنتاج .

2-ان تنوع الصادرات يساهم في تنويع مصادر الدخل وتدعيم الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة فرص تشغيل القوى العاملة الوطنية والحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتأمين احتياجات الاستيراد من الخارج .

3-تتوافر في دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن العديد من المقومات التي تساهم في تحقيق التنمية الصناعية وذلك في ضوء ما تم توفيره من مرافق للبنية الأساسية وسياسات الحوافز والدعم المقدمة وأساليب تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الصناعي وغير ذلك من العوامل الإيجابية التي يلزم الاستفادة منها بهدف التوسع في

الإنتاج والاستثمار والتصدير ، وبالتالي فإن زيادة الصادرات تساهم في تعظيم الاستفادة من الإمكانات المتوفرة في القطاع الصناعي في دول المجلس .

الفرع الثانى : مؤسسات التنسيق الصناعي بدول مجلس التعاون الخليجي

1-منظمة الخليج للاستشارات الصناعية : تأسست منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) سنة 1976 بقرار من وزراء الصناعة بدول الخليج العربية بهدف تحقيق التعاون و التنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء.[1] و تعمل المنظمة كجهاز استشاري قائم على المعرفة بغرض تطوير الصناعات فى المنطقة من خلال توفير البيانات و المعلومات و البحوث المتخصصة و الاستشارات و الخدمات الفنية للقطاعين العام و الخاص فى دول المجلس، و تعتبر بيت خبرة رائد فى مجال الاستشارات الصناعية و تدعيم التكامل و التنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء و أصبح وجودها حلقة أساسية لتأمين سرعة و انتظام إيقاع التنمية الصناعية فى المنطقة . و لها إسهامات محورية فى تشكيل السياسة الصناعية فى المنطقة ، خاصة فيمنا يتعلق بالاستراتيجية الصناعية الموحدة التى اعتمدتها كافة دول المجلس .

توفر المنظمة البيانات الاجتماعية الاقتصادية الشاملة و تقوم بالتعريف بالصناعات الجديدة و طرح المناسب منها فى المنطقة، و تحدد أوجه التكامل بين الصناعات القائمة. و تقدم الاستشارات الفنية و الاقتصادية و مسوحات السوق و دراسات الجدوى الأولية و الدراسات الاقتصادية و القانونية و ذلك للحكومات و هيئات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص و المستثمرين و الآمرين بالأعمال .

2- هيئة المواصفات و المقاييس لدول مجلس التعاون : فى 11 نوفمبر 1983 تمت الموافقة على إنشاء هيئة المواصفات و المقاييس لدول مجلس التعاون و تختص بالأمور التشريعية الخاصة بالمواصفات و المقاييس، و لها دون غيرها اعتماد و نشر المواصفات القياسية للسلع و النتجات و أجهزة القياس و المعايرة و التعريف و الرموز و المصطلحات الفنية و اشتراطات التنفيذ و طرق الفحص و الاختبار و غيرها و مراقبة تنفيذها من خلال الأجهزة التنفيذية بكل دولة عضو .[2]

3-**مؤسسة الخليج للاستثمار** : أنشئت فى نوفمبر 1983 و مقرها الكويت ، و ذلك بهدف المساهمة الإيجابية فى مسيرة التعاون الخليجي من خلال توظيف أموالها فى مشاريع صناعية استثمارية داخل منطقة الخليج .[3]

و بالرغم من مشاركة هذه المنظمة فى تمويل عشرين مشروعا إنتاجيا فى مختلف دول المجلس بحوالى 2.7 مليار دولار، إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المناطة لها و هذا يعود لكونها أنشئت فى فترة كان فيها فائض من الاحتياطات المالية للدول الأعضاء، و من ثم فلم تكن هناك حاجة ماسة إلى اللجوء إليها لتمويل المشاريع الاستثمارية ، كما أن

[1] خواجكية هشام ، مرجع سابق ، ص 92 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص ص : 98،99 .

[3] الحجيلان جميل إبراهيم ، مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما : مقومات البقاء و العطاء، مجلة التعاون ، السنة 13 ، العدد 47، مارس 1998، ص ص 105،106 .

المؤسسة لم تضع لنفسها برنامج عمل جاد يترجم فى صورة دراسات جدوى للمشاريع الصناعية المطلوبة للتكامل الاقتصادي الخليجي و احتياجات و مواقع تلك الصناعات فى الحاضر و المستقبل .

الفرع الثالث : إقرار الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس

و ذلك من أجل تحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي فى الناتج المحلى الإجمالى و بالتالى الدخل القومي ، حيث قرر المجلس الأعلى فى دورته السادسة التى عقدت فى مسقط سنة 1985 الموافقة على الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، و فى دورته التاسعة عشر المنعقدة فى أبو ظبي سنة 1998 أقر المجلس الصيغة المعدلة لهذه الاستراتيجية لتتماشى مع المستجدات فى الساحة الاقتصادية، و سنحاول تحديد أهداف هذه الاستراتيجية و ما تم انجازه منها على صعيد التنمية الصناعية :

1-رفع نسبة اسهام قطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الاجمالى إلى أقصى حد ممكن :[1] حيث عملت دول مجلس التعاون على زيادة نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى ، و قد أدت الجهود المبذولة إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 11.6 مليار دولار سنة 1985 إلى 25 مليار دولار سنة 1998 و بزيادة بلغت نسبتها 215 % خلال العشر سنوات المدروسة ، أما نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالي فقد تطورت هي الأخرى من 7.5 إلى 10.2 % خلال العامين المذكورين و كذلك تطورت نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى غير النفطي من 11.8 % إلى 13.7 % خلال هذه الفترة ، و ما تجدر الإشارة إليه أن جميع القطاعات الاقتصادية قد شهدت انخفاضا فى نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى خلال هذه الفترة المدروسة باستثناء قطاعي النفط و الصناعة التحويلية .

2-زيادة اسهام العمالة الوطنية فى قطاع الصناعة : على الرغم من ادراك جميع دول الخليج لأهمية وجود عمالة و طنية فى الصناعة و رغم الجهود التى بذلت ، إلا أن القسم الأكبر من العمالة الوافدة حيث تتراوح نسبة العمالة الوطنية فى الصناعة بين 2 % فى الإمارات و 32 % فى البحرين .

3-تضيق التفاوت فى درجات النمو الصناعى بين دول المجلس : لقد لعبت عوامل السوق و الموارد الطبيعية و المادية و البشرية المتاحة درجة كبيرة فى تحديد معدلات النمو الصناعى و تحديد درجة التفاوت بين الدول فى هذا المجال خاصة الدول الأكثر منحا للحوافز و التسهيلات كما و كيفا لهذا المجال مقارنة بالدول أخرى فى المجلس .

4-ايجاد درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتى فى انتاج السلع المصنعة : لقد حققت دول المجلس درجة مقبولة من الاكتفاء الذاتى فى بعض المنتجات الأساسية و الاستهلاكية على حد السواء مثل الألمنيوم و الحديد و الصلب و المنظفات الصناعية و الزيوت بأنواعها المعدنية و النباتية و منتجات الألبان و العصائر و الاسمنت و منتجات البلاستيك و الكابلات الكهربائية و غيرها من المنتجات .

5-ايجاد تكامل بين قطاع النفط و الغاز و القطاعات الاقتصادية الأخرى و خصوصا القطاع الصناعى : تم إنشاء الكثير من المشرعات التى تعتمد على النفط و الغاز إما كمصدر للطاقة أو كمادة أولية و ذلك مثل مشاريع

[1] محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي فى ظل النظام العالمي الجديد ، الطبعة 2، مركز الدراسات العربي – الأوربي، بيروت ، 1997 ، ص 89 .

التكرير و البتروكيماويات و الأسمدة و الحديد و الصلب و الألمنيوم و محطات توليد الكهرباء و تحلية المياه و غيرها و تعتبر هذه الصناعات العمود الفقرى للصناعة التحولية بالمنطقة ، و لا شك أن استمرار التكامل بين قطاع النفط و الغاز و القطاع الصناعي من شأنها أن يساهم مساهمة كبيرة فى تطوير قطاع الصناعة التحويلية على أسس حديثة .

6-ايجاد فرص مربحة لاستثمار الفوائض و المدخرات المالية لدول المجلس لتنمية قطاع الصناعات التحويلية : لتنمية قطاع الصناعات التحويلية تعمل دول المجلس على توفير مناخ الاستثمار المشجع و الداعم للاستثمار الصناعى كما تقوم دول المجلس بتقديم حزمة من الحوافز الهامة إلى المستثمر الصناعى لتشجيعه و ترغيبه فيه اضافة الى أن هذه الدول قد وفرت التجهيزات اللازمة فى مجال البنية الأساسية و المناخ الايجابي كما عملت على تطوير تشريعاتها بما يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة .

7-التمويل الصناعى الخليجى : لقد بدأت بنوك التنمية الصناعية دورها التنموي فى دول المجلس سنة 1973 عندما انشأت بنك الكويت الصناعي الذى يعتبر أقدم بنوك التنمية الصناعية فى المنطقة ثم صندوق التنمية الصناعية السعودي سنة 1974 و مصرف الامارات الصناعي لسنة 1983 و بنك تنمية عمان لسنة 1976 ثم بنك البحرين للتنمية سنة 1991 إضافة إلى مؤسسات التمويل الإقليمية كالبنك الاسلامي للتنمية و صندوق أبوظبي للتنمية و مؤسسة الخليج للاستثمار و الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية و البنوك التجارية التى كانت قبل انشاء بنوك التنمية الصناعية تمثل المصدر الوحيد للتمويل الصناعي و لا تزال تلعب دورا مهما فى تمويل المشروعات الصناعيية و لكن بشكل ضئيل ، بالإضافة إلى شركات الاستثمار و التنمية القابضة للقطاع الخاص و التى تهتم بقضايا الاستثمار و اعادة الاستثمار فى المجال الصناعي خاصة الاسهام فى رؤوس أموال المؤسسات الصناعية التى اثبتت جدواها . [1]

8-دفع عجلة التصنيع فى كل دول المجلس على أساس تكاملى و متوازن بما يتناسب مع امكانيات و ظروف كل دولة : و على الرغم من أهمية هذا الهدف فإن دول المجلس لم تتفق حتى الآن على خارطة صناعية واضحة المعالم ، مما أدى إلى غياب التنسيق التكاملى المطلوب و إلى بروز ظاهرة الازدواجية فى تنفيذ المشروعات و خاصة تلك الموجهة نحو السوق الداخلية و الإقليمية .

الفرع الرابع : الأهمية الإقتصادية للتنسيق بين القطاع الصناعى و صناعة تكنولوجيا المعلومات فى تعزيز التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي

في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية وإنتشار التكتلات الإقتصادية الإقليمية والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء في هذه التكتلات ، فإن التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي سواء في مجال الصناعات التحويلية أو في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات يحقق العديد من المزايا الاقتصادية لدول المجلس التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي :

1 الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، الاستراتيجية الموحدة للنمية الصناعية :
www.library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ Arabicpublish.html (12/11/2011) تاريخ الاطلاع

1- تدعيم التوجه نحو تكامل أسواق دول المجلس في سوق إقليمية موحدة ، تؤمن للمشروعات الصناعية فيها ظروف المنافسة المتكافئة ، كما تؤمن لها حرية انتقال منتجاتها بدون عوائق إدارية أو جمركية ، وكذلك تكامل عمليات الإنتاج، من خلال تخصص الدول فيما بينها في عمليات التصنيع على أساس المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة وبشكل يجعل منها وحدات مكملة لبعضها البعض بدلاً من تكون متنافسة فيما بينها .

2-المساهمة في تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تطوير القطاع الصناعي ، وقيام صناعات تعتمد على الموارد المتوفرة لديها وتتمتع بعدد من المزايا النسبية التي تؤهلها للقيام على أسس تنافسية واضحة . فبدلاً من الاتجاه نحو الصناعات المتشابهة ومنعاً للازدواجية ، ودعماً للتخصص وزيادة قدرة الصناعات على المنافسة فإن التنسيق يعمل على توزيع الصناعات فيما بينها على أساس المزايا التي يتمتع بها كل منها ، والتقريب التدريجي بين أسواقها لتوسيع السوق أمام منتجاتها ، والمساهمة في تأسيس صناعات الحجم الكبير حتى يصبح التصنيع وسيله رئيسية من وسائل التوحيد والتكامل الاقتصادي المنشود .

3-تزداد أهمية التنسيق الصناعي بين دول المجلس نتيجة لإنتشار التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية العملاقة في العالم ، تدعمها أسواق واسعة وموارد كبيرة ، مكنتها من إقامة مجموعات كبيرة من الصناعات على أسس اقتصادية مما دعم من مركزها التنافسي تجاه منتجات الصناعات المنافسة وخاصة في دول المجلس .

4-إن تحسين شروط المنافسة للصناعات القائمة في دول المجلس يتطلب ضرورة توحيد أسواقها وتوفير ظروف قيام صناعات اقتصادية قادرة على المنافسة المتكافئة مع المنتجات الأجنبية المماثلة ولمواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وتنويع القاعدة الإنتاجية في دول المجلس .

5- إن صناعة تكنولوجيا المعلومات ما زالت محددة في دول المجلس وذلك بالرغم مما يشهده العالم في الوقت الراهن من تقدم هائل في شتي مجالات وسائل الاتصال وصناعة تكنولوجيا المعلومات بما فيها صناعة البرمجيات والصناعات المرتبطة بها . ولقد أصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات من الصناعات الأساسية التي تمثل حافزاً أساسياً لتحقيق التقدم التكنولوجي للعديد من الصناعات والمجالات الأخرى، وخاصة المجالات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة والصناعة و الاستثمار . كما تتميز هذه الصناعات بأنها صناعات كثيفة العمالة تعتمد على العقول البشرية بالدرجة الأولي وبالتالي فلديها القدرة على توفير العديد من فرص العمل ، وتتميز هذه الصناعات بقدرتها على تحقيق قيمة مضافة عالية في الكثير من جوانبها خاصة في مجال صناعة البرمجيات والخدمات المرتبطة بها ، في الوقت الذي تعتبر فيه من الصناعات النظيفة غير الملوثة للبيئة وبكونها صناعات عالمية الإستخدام وتتيح للدول فرصة التخصص في إنتاجها طالما توافرت فيها المقومات اللازمة لذلك ، كما أنها لا تحتاج في عملياتها الإنتاجية لشغل مساحات أو استهلاك كميات كبيرة من المياه أو الطاقة ، بالإضافة إلى أنها تحقق دخلاً عالياً للفئات العاملة فيها ، كما أن هناك نقص واضح في أعداد المبرمجين في الأسواق العالمية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي .

ومن هنا تبدو ضرورة التنسيق بين دول المجلس في مجال إقامة صناعة تكنولوجيا المعلومات . ولا شك أن هناك العديد من المزايا النسبية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تشكل في مجملها مقومات وعوامل أساسية لنجاح

صناعة تكنولوجيا المعلومات فيها حيث تتمثل أهم هذه المزايا في توافر العنصر البشري اللازم لهذه الصناعة ، وانتشار العمل بأساليب التجارة الالكترونية وإستخدام شبكة الإنترنيت ، وتوافر بنية أساسية متطورة للإتصالات السلكية واللاسلكية ، ملائمة السياسة الاستثمارية لجذب الاستثمارات الوافدة للعمل في هذا المجال ،بالإضافة إلى توافر المدخرات المحلية اللازمة للإستثمار في هذا المجال .

ولا شك أن تنفيذ هذا المشروع الحيوي لجعل دول المجلس مركزا لصناعة تكنولوجيا المعلومات ينبغى أن يتم على وجه السرعة و ذلك بالنظر لأهمية هذا المشروع فى تطوير الاقتصاديات الوطنية لدول المجلس بوجه عام و يتطلب الأمر ضرورة العمل على تحقيق التعاون و التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية و مؤسسات القطاع الخاص فى دول مجلس التعاون هذا من أجل تنفيذ هذا المشروع الحيوي .

الفرع الخامس : نحو استراتيجية مقترحة لتطوير إمكانيات التنسيق فى المجال الصناعي فى دول المجلس التعاون الخليجى :

لا شك ان القطاع الصناعي في دول المجلس لا يزال في مرحلة الانطلاق وبالتالي فإن الصادرات الصناعية لدول المجلس لا تزال تلعب دوراً محدوداً لا يزيد عن 9% من إجمالي صادرات هذه الدول . وفي الوقت نفسه فإن هذه المنتجات الصناعية تواجه بالمنافسة الحادة في الأسواق الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات الصناعية في الدول المتقدمة .

وفي ضوء الأهمية الاقتصادية للتنسيق في المجال الصناعي فقد أصبح من الأهمية بمكان العمل على وضع السياسات الملائمة لتحقيق التنسيق في هذه المجالات وذلك من خلال السير في عدة اتجاهات تشكل في مجموعها إستراتيجية مقترحة في هذا الخصوص حيث تتمثل محاورها الأساسية فيما يلي :

أولا : زيادة الاهتمام بتأسيس المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة :

يعتبر المشروع المشترك أحد الوسائل الأساسية القائمة ، والأكثر إنتشاراً لتحقيق التعاون والتنسيق في المجال الإنتاجي . ويعود السبب في ذلك إلى كونه أكثر صيغ التنسيق قابلية للتطبيق العملي ، وأقلها إثارة للصعوبات وللمشروعات المشتركة مزايا عديدة أخرى منها توسيع نطاق السوق الإقليمية ، والإنتاج الكبير ، والاستفادة من الوفرة الداخلية ، وخلق التشابك بين القطاعات الإنتاجية على المستويين القطري والإقليمي ، مما يؤدي إلى إنشاء قاعدة مشتركة للتكامل الاقتصادي وزيادة اعتماد اقتصاديات الدول الخليجية على بعضها البعض من خلال تكامل عناصر الإنتاج المستهدفة في هذه المشروعات وتبادل منتجاتها .

وتأكيداً على أهمية المشروعات المشتركة فقد عملت دول المجلس عبر مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك على تطوير نمو المشروعات المشتركة كأسلوب لتوجيه وتدعيم التعاون الصناعي الخليجي. وتنص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون على ان الدول الأعضاء "تولي – في إطار العمليات التنسيقية – أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة ، والزراعة ، والخدمات ، برؤوس أموال عامة ، أو خاصة ، أو

مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الإنتاجي ، والتنمية المشتركة على أسس اقتصادية سليمة ولكي تكون المشروعات المشتركة ذات أثر تكاملي وتنسيقي فمن الأهمية ان تتوافر في هذه المشروعات ما يلي :

1- ان تكون المشروعات المشتركة من النوع الذي يؤدي عملياً إلى حدوث درجة من الترابط العضوي الإنتاجي والتسويقي بين اقتصاديات دول المجلس .

2-أن يرتبط قيام المشروع المشترك باستراتيجية معينة تتفق عليها دول المجلس الأعضاء تحدد الأسس العامة والأهداف الرئيسية بعيدة المدى للتعاون الصناعي فيما بينها كما تحدد الأنواعوالوسائل والأساليب و السياسات الواجب اتباعها لوضع هذه الأسس والأهداف العامة موضع التنفيذ .

3 - ان يتوافر لهذه المشروعات المشتركة حرية انتقال عناصر الإنتاج والسلع المتولدة عن هذه المشروعات المشتركة بين دول المجلس، حتى تتمتع هذه المشروعات بمزايا اتساع السوق والإنتاج الكبير الذي يرتبط بعملية التكامل .

4- ضرورة التنسيق طبقاً لخطة محددة بين المشروعات المشتركة التي تقام في دول المجلس وان يكون اختيار المشروعات المشتركة طبقاً لأولويات التنمية ومتطلباتها وذلك حتى تستطيع المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الصناعية .

5-مراجعة ومقارنة الخطط الصناعية لكل دول بهدف التعرف على مواقع الازدواجية والتضارب بين بعض المشروعات الرئيسية المدرجة في تلك الخطط ومحاولة التوصل إلى تجنب التضارب عن طريق توزيع هذه المشروعات الرئيسية بين دول المنطقة تبعاً لمبدأ الكفاءة و العدالة .

6-إعداد استراتيجيات قطاعية لتنمية القطاعات الصناعية الرئيسية وذلك بهدف قيام هذه الصناعات على أساس تكاملي إقليمي بحيث تتضمن هذه الاستراتيجيات تحديداً لدور كل من القطاع العام والخاص في تنفيذ أهداف تلك الاستراتيجيات والمتطلبات اللازمة لتنفيذها من خامات وطاقة ورأس مال وغيرها .

ثانياً : تدعيم دور الأجهزة المعنية بالتنسيق الصناعي الخليجي :

وتتمثل هذه الأجهزة أساساً في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي أنشئت في فبراير 1976 بعرض تحقيق التعاون و التنسيق الصناعي بين دول المجلس من خلال إجراء دراسات الجدوى الأولية والجدوى الفنية والاقتصادية و الترويج للمشروعات الصناعية المشتركة و إعداد الدراسات الخاصة باستراتيجيات التنمية الصناعية وسياسات التصنيع والتخطيط الصناعي إلى جانب توسيع قواعد البيانات والمعلومات الصناعية وتطوير القدرة على تقديم الاستشارات الفنية ، والتنسيق بين المشروعات الصناعية القائمة والمتشابهه والمتكاملة في المنطقة الخليجية بالإضافة إلى عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية ونشر الوعي الصناعي عن طريق إصدار المطبوعات المختلفة . كما ان لجنة التعاون الصناعي في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تعمل على تنسيق النشاط الصناعي فيما بين دول المجلس ووضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكاملي يحقق أقصى المنافع لكل دولة ، بما في ذلك وضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة بين دول المجلس للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي على كل المستويات . وكذلك هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون التي تم تأسيسها في نوفمبر 1983 التي تختص بالأمور التشريعة الخاصة بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس واعتماد ونشر المواصفات

القياسية للسلع والمنتجات وأجهزة القياس والمعايرة والتعريف والرموز والمصطلحات الفنية وغير ذلك . وكذلك مؤسسة الخليج للإستثمار التي تم تأسيسها في 11 نوفمبر 1983 بهدف المساهمة الإيجابية في مسيرة التعاون الخليج من خلال توظيف أموالها في مشاريع استثمارية داخل المنطقة .

ولا شك ان حداثة الصناعة في دول مجلس التعاون وتقارب السياسات الصناعية فيها وكذلك مستويات النمو من شأن كل ذلك ان يساعد في العمل على الوصول إلى الأسواق الخليجية المشتركة وتوحيد القطاع الصناعي في الدول الأعضاء من خلال التعاون والتنسيق بين السياسات والإجراءات و الأنظمة ذات العلاقة. كما أنه من الأهمية العمل على إيجاد نظام إقليمي للمعلومات يوفر القدر الأمثل من المعلومات عن خطط وسياسات التنمية والموارد الطبيعية والبشرية وكذلك المعلومات عن الطاقات الإنتاجية القائمة والمزمع إقامتها والواردات والصادرات واتجاهات الطلب والعرض على السلع الإنتاجية وذلك بالنظر إلى الدور الكبير للمعلومات باعتبارها الأداة الفعالة للمضي قدماً في تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الخليجية ونظراً لوجود قاعدة إقليمية للمعلومات في كل من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فإنه من الأهمية تدعيم هذه الأجهزة وإيجاد التنسيق الفعال فيما بينها بما يخدم أهداف التنمية الصناعية الخليجية .[1]

ثالثاً : التنسيق بين دول المجلس لمواجهة القيود و العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية الخليجية :

تواجه الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية العديد من العقبات الناجمة عن قيام الدول الصناعية بوضع سياسات حمائية وبناء حواجز جمركية مرتفعة أمام الصادرات الصناعية للدول النامية بوجه عام ومنها صادرات دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بوضع الكثير من السلع المصنعة ونصف المصنعة التي تنتجها هذه الدول تحت قيود الرقابة الصحية والإجراءات الإدارية المشددة إستناداً إلى مجموعة من الحجج والمبررات وذلك بالرغم من ان هذه الدول كانت حريصة على الأخذ بسياسة تحرير التجارة الدولية من القيود وفقاً لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وأصبحت صادرات دول الخليج العربية خاصة الصادرات البتروكيماوية شأنها في ذلك شأن صادرات دول العالم الثالث المصدرة للنفط تخضع للعديد من القيود والعقبات التي ترجع أساساً لما تفرضه الدول الصناعية من رسوم جمركية عالية على وارداتها من هذه السلع بمسميات مختلفة كضريبة الطاقة أو الكربون أو المحافظة على البيئة إضافة إلى القيود الفنية والعقبات الإدارية مما يؤدي إلى أضعاف الموقف التنافسي لهذه الصادرات وترجع مخاطر هذه القيود على الصادرات الصناعية لدول مجلس التعاون في ان التكلفة الرأسمالية للمنشآت الصناعية العاملة في مجال المنتجات البتروكيماوية تعتبر مرتفعة نسبياً وبالتالي فإن فرض رسوم جمركية على الصادرات من هذه المنتجات يجعل مردودها الاقتصادي ضئيلاً وبخاصة إذا تم تسعير مدخلاتها من المواد الخام والطاقة على أساس الأسعار العالمية . وبالتالي فإن فرض هذه الرسوم ينطوي على محاولة لإضعاف هذه المشاريع الصناعية من قبل الدول الصناعية المستوردة بحجة حماية منتجاتها المماثلة مما يحول دون تنويع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس، وتبرر المجموعة الاقتصادية الأوروبية موقفها في ذلك الأمر بمجموعة من المبررات منها ان صادرات دول المجلس من الميثانول إلى تلك الدول قد تجاوزت الحصة المتفق

[1] DUMORTIER,Brigitte,Développement économique et contournement du droit:les zones franches de la rive arabe du golfe,Annales-de-gégraphie 6/2007(n°658),p11

عليها وفقاً لنظام التفضيلات الجمركية المعمول به لديها ، ومنها ان ظروف التضخم الاقتصادي في دول المجموعة الأوروبية تؤثر تأثيراً واضحاً على تكلفة إنتاج الصناعات البتروكيماوية فيها مما يجعلها تعمل بدون طاقاتها الإنتاجية الكاملة وهو الأمر الذي يجعل بعض الوحدات الإنتاجية العاملة في هذه الصناعات تلجأ إلى تخفيض القوى العاملة فيها لتفادي حدوث الخسائر أو تجنب زيادتها .

خامساً: تعظيم الاستفادة من إتفاقيات منظمة التجارية العالمية من خلال التنسيق والتكامل الصناعي بين دول المجلس

لقد انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية كل من مملكة البحرين وقطر وسلطنة عمان والكويت والإمارات العربية المتحدة وتقدمت المملكة العربية السعودية بطلب للانضمام ،ولا شك ان هناك العديد من الآثار الإيجابية على القطاع الصناعي في دول المجلس بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية نخص بالذكر منها ما يلي :

1- إن الانضمام إلى الاتفاقية يؤكد التزام دول مجلس التعاون الخليجي بمبدأ حرية التجارة الدولية والمنافسة المشروعة بين الدول في هذا المجال . كما ان الانضمام إلى إتفاقية منظمة التجارة العالمية يعطى لدول المجلس الفرصة للحوار والمناقشة مع باقي الدول الأعضاء على قدم المساواة للحصول على أقصى نفع ممكن من التبادل التجاري الدولي .

2 - تتمتع العديد من الصناعات في دول المجلس خاصة الصناعات البتروكيماوية والألمنيوم وغيرها بمزايا نسبية من ناحية السعر والجودة تجعلها تتفوق على مثيلاتها في الدول الصناعية والدول النامية ، وبالنظر لما تنص علية الإتفاقية من تسهيلات جمركية وإدارية في مجال التجارة الدولية فإن ذلك يؤدي إلى فتح أسواق جديدة لهذه الصادرات وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية .

3 - يترتب على إلغاء القيود الحالية المفروضة على التجارة الدولية في مجال المنتجات النسيجية والملابس الجاهزة كما نصت على ذلك الاتفاقية خلال فترة انتقالية قدرها عشر سنوات تنتهي عام 2005 إلى العديد من الآثار الإيجابية بالنسبة لدول المجلس منها:

أ - زيادة الاستثمارات في مجال صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من هذه الصناعة

ب- زيادة صادرات دول المجلس من منتجات هذه الصناعات وتدعيم ثقة المستثمرين في مستقبل الاستثمار في هذه الصناعات النسيجية بصفة عامة تبعاً لوجود نوع من الضمان لإستمرار فتح أسواق الدول أمام هذه الصناعات دون تهديد بفرض قيود حصصيه أو تعريفات جمركية عالية من قبل الدول المستوردة .

ج- زيادة القدرة على الحصول على تكنولوجيا متطورة في مجال الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة .

4 - إن إزدياده معدلات النمو الاقتصادي المتوقع في الدول الصناعية في السنوات القليلة القادمة نتيجة لأتفاقية منظمة التجارة العالمية ، حيث تتوقع بعض المصادر ان تكون هذه المعدلات في حدود 3% سنوياً يمكن ان يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وعلى باقي المنتجات الصناعية التي تنتجها دول المجلس مما يساهم بدورة في زيادة صادراتها الصناعية .

5 – إن إتفاقيات منظمة التجارة العالمية تحد من سياسات الاغراق التي تتبعها بعض الدول كوسيلة لتسويق منتجاتها، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لدول المجلس سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية .

6 – إن هناك العديد من المزايا التي تنص عليها المادة (24) من إتفاقية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للتكتلات الاقتصادية الاقليمية حيث ان المزايا والحوافز التي تمنحها دول التكتل الإقتصادي فيما بينها لا تلتزم بمنحها للدول خارج التكتل الاقتصادي مما يزيد من القدرة التنافسية لمنتجات الدول أعضاء التكتل الإقليمي ومنها المنتجات الصناعية حيث ينطبق ذلك على دول المجلس .

سادساً : الاستمرار في بناء قاعدة متطورة للصناعات التحويلية التكاملية في دول المجلس

فلا شك أن الوسيلة الأساسية لتطوير التنمية الصناعية إنما تكمن أساساً في العمل على وجود عدد متكامل ومتنوع من الصناعات التحويلية التي تنتج بهدف التصدير مع ما يتطلبه ذلك من وضع السياسات اللازمة لحفز وتشجيع قيام هذه الصناعات وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية وزيادة معدلات الإنتاج والالتزام بمعايير الجودة العالمية. ويتطلب ذلك ضرورة الاهتمام بالصناعات التي تتميز دول المجلس في إنتاجها بميزة نسبية تجعلها قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة في الداخل والخارج ومنها كما سبق القول الصناعات البتروكيماوية والألمنيوم والحديد والصلب والأسمدة وغيرها من الصناعات التي تتوافر في دول المجلس مقومات نجاحها كالمواد الأولية والطاقة ورأس المال والخبرة الفنية . كما ينبغي ان تهدف السياسات الصناعية التنسيقيه في دول المجلس إلى تحقيق الإستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المتاحة بالشكل الذي يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة معدلات العائد الاقتصادي بما يكفل زيادة قدرة السلع المنتجة على المنافسة في الأسواق الدولية .

المطلب الثانى : التنسيق الزراعى

يهدف العمل المشترك فى مجال الزراعة إلى توحيد سياسات و أنظمة و قوانين الدول الأعضاء، و إقرار المشاريع المشتركة فى مجال الزراعة، و الثروة السمكية. كما تعمل دول المجلس على تحقيق الأمن الغذائي معتمدة على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة. و خلال الأعوام الماضية تم تحقيق عدد من الإنجازات الهامة فى هذا المجال الحيوي .

و لقد توصلت جهود مجلس التعاون الخليجى إلى مستويات جديرة بالإعتبار من التعاون فى مجال التنسيق الزراعى و هذا ما يتضح من خلال :

الفرع الأول : إقرار وثيقة السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلس التعاون :

لقد وافق المجلس الأعلى على هذه الوثيقة فى دورته السادسة فى مسقط التى عقدت فى نوفمبر 1985 [1]، و قد إستند إعداد مشروع السياسة الزراعية على قرار وزراء الزراعة بدول المجلس المنعقد فى 10 يناير 1983 الذى نص

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أهداف و سياسات خطط التنمية : الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية – السياسة الزراعية المشتركة ، الأمانة العامة ، الرياض ، سنة 1996 ، ص 63 .

على مايلى : " تحقيقا للتكامل الزراعى بين دول المجلس وفق إستراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة و توفير الأمن الغذائى من مصادر وطنية ، تكلف الأمانة بوضع مشروع سياسة زراعية مشتركة تنطلق من التنمية الذاتية و زيادة الإنتاج و تشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص .[1]

-السياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول المجلس

أقر المجلس الأعلى فى دورته السابعة عشر (الدوحة ، ديسمبر 1996) السياسة الزراعية المشتركة المعدلة ، بهدف تحقيق التكامل الزراعى بين دول المجلس وفق استراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة و توفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية ، و زيادة الإنتاج ، و تشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص. و تقوم لجنة التعاون الزراعى و اللجان الفنية التابعة لها بتنفيذ برامج هذه السياسة، حيث نفذ العديد من البرامج و المشاريع و الدراسات الواردة فى هذه السياسة .

من خلال النص السابق يتضح أن السياسة الزراعية المشتركة تقوم على عدد من المرتكزات تتمثل فى :

1-ترتكز هذه السياسة الزراعة المشتركة المعدّلة على إستراتيجية موحدة يمكن تعريفها بأنها مجموعه التوجّهات (السياسات والتشريعات المعبّرة عنها) والمدخلات التنموية (الخطط والمشاريع التي تتضمنها) الذاتية المنسقة مع بعضها البعض ، وبرامج التنمية الزراعية المشتركة المكملة والمساندة للمجهودات الذاتية ، والتي تهدف مجتمعة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محدده في مراحل زمنية محدده وحسب هذا المفهوم تمثل الإستراتيجية التعبير العملي للسياسة الزراعية المشتركة.

2-تهدف السياسة الزراعية المشتركة المعدّلة من خلال الإستراتيجية الموحدة إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس والذي يمكن تعريفة بأنه حالة الترابط الوظيفي (أو التنسيق) بين وسائل وأهداف التنمية الزراعية في دول المجلس من ناحية وحالة الترابط العضوي (أو التكامل) بين القدرات والإمكانات الطبيعية والمالية والبشرية، التي تتطلبها برامج التنمية الزراعية المشتركة من الناحية الأخرى، والتي يتم اختيارها تحديداً لاستكمال وإسناد المجهودات الذاتية لا الحلول محلها ، وبموجب أسس تضمن المنافع المتبادلة والمتوازنة للإطراف المتعاونة. وحسب هذا المفهوم يهدف التكامل ا لزراعي عن طريق تنسيق المجهودات الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها على تسريع وتائر نمو الإنتاج الزراعي ورفع كفاءة الأداء لهذه المجهودات.

3-ترتكز هذه السياسات على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة (خاصة مياه الري) ويتطلب ذلك تكثيف وترشيد المجهودات الذاتية والمشتركة في مجالين : الأول استكمال مسوحات واستكشاف هذه الموارد وقيام الترتيبات المؤسسية الكفؤة لاستثمارها. والثانية سلسلة الإجراءات الفنية والتنظيمية اللازمة لترشيد استغلالها وصيانتها.

4-تهدف هذه السياسة إلى تحقيق أعلى مستويات ممكنه من الاكتفاء الذاتي ، وفقاً لمبدأ المزايا النسبية في الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي ، وتأخذ في الاعتبار استنباط صيغ مناسبة للتعاون بين دول المجلس وبينها وبين الأقطار العربية الأخرى.

5-ترتكز السياسة الزراعية المشتركة المعدلة في تنفيذها على مايلي :

[1] شفيق ، مجلس التعاون الخليجى من منظور العلاقات الدولية ، مرجع سابق ، ص 345 .

أ –قيام القطاع الخاص بمهام الإنتاج الزراعي والنشاطات الإنتاجية المرتبطة به والمكملة له كصناعة مدخلات الإنتاج وتسويق وصناعة المنتجات الزراعية ، عدا حالات خاصة في المجالات والمراحل والمناطق التي يعجز فيها عن توفير التدفقات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة. وحتى في هذه الحالات يكون دخول القطاع العام في غالبية هذه الاستثمارات مؤقتاً إلى حين توافر الظروف المناسبة لتغطية هذه الاستثمارات من قبل القطاع الخاص.

ب –تتركز مهام الدول واستثمارات القطاع العام التابع لها على توفير الإسناد المؤسسي والهيكلي لتشجيع المبادرات الخاصة في قطاع الإنتاج الحديث وتطوير وتحديث قطاع الإنتاج التقليدي ، وتنطوي هذه المهام على سلسلة طويلة من المداخلات والتي تتضمن توفير البنيات الأساسية لخدمة الإنتاج وتسويق المحاصيل ، وتوفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الريفية، ويتضمن الإسناد المؤسسي توفير البنيات الأساسية لخدمة الإنتاج وتسويق المحاصيل، وتوفير الاحتياجات الأساسية للتنمية الريفية ، ويتضمن الإسناد المؤسسي توفير التمويل الميسر ودعم الإنتاج والتدريب والتأهيل المهني واستنباط ونقل التقنية ، واستكشاف الموارد الطبيعية وحمايتها من الاستغلال الجائر ، وحماية البيئة من التلوث ، وتنظيم العلاقات الإنتاجية ، بما يكفل ضمان عوائد مجزية ومستمرة لمجهودات المنتجين.

ج – أن ترتكز سياسة الإسناد للقطاع الخاص على تحقيق التوازن والتكامل بين قطاعي الإنتاج الحديث والتقليدي متى ماتوفرت الظروف لذلك.

الفرع الثانى : آلية إعداد وإقرار القرارات في القطاع الزراعي

تضم الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العديد من القطاعات ومنها قطاع الشؤون الاقتصادية ويتبع ها القطاع العديد من الإدارات ومنها إدارة الزراعة والمياه. وهذه الإدارة يتفرع منها ثلاث لجان دائمة ومتخصصة وهي على النحو التالي:[1]

1– اللجنة الدائمة للنظم والسياسات الزراعية.

2– اللجنة الدائمة للثروة الحيوانية.

3– الجنة الدائمة للثروة السمكية.

ويتفرع من هذه اللجان فرق عمل متخصصة حسب اختصاص المواضيع المطروحة للمداولة والنقاش. هذا وتعتبر اللجان الدائمة في إدارة الزراعة والمياه محاضن إعداد ومناقشة المواضيع المختلفة والتي يتم رفعها من الدول الأعضاء والتي بدورها ترفع للجنة الوكلاء التحضيرية ويمثلها وكلاء وزارة الزراعة في دول المجلس حيث يرفعون توصياتهم إلى لجنة التعاون الزراعي والتي يمثلها وزراء زراعة دول المجلس لإتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. هذا ويتم تحويل التوصيات الهامة المتعلقة بالقطاع الزراعي والتي يتم الموافقة عليها في لجنة التعاون الزارعي إلى المجلس الأعلى لإقرارها وذلك من خلال اللجنة الوزارية (المجلس الوزاري) والتي يمثلها وزراء خارجية دول المجلس ومهمتها التهيئة لإجتماعات المجلس الأعلى وإعداد مشروعات القرارات التي تقدم فيها.

الفرع الثالث : محاور العمل المشترك للسياسة الزراعية المشتركة المعدلة

[1] عبد الله بن عبد الله العبيد ، السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية " تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية فى للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي ، عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، 29–31 ديسمبر 2007، ص 11 ,

لكي يتسنى ترجمة السياسات الزراعية المشتركة على إستراتيجية تنفيذية ، يلزم بداية تحديد برامج العمل المشترك الرئيسية والعناصر أو المهام التي تتضمنها كل من هذه البرامج وهي الركائز التي تقوم عليها مجتمعة الإستراتيجية الزراعية الموحدة، مما يتطلب تحقيق التوازن والتوافق بين المجهودات التنفيذية في كل من هذه البرامج.

و تتمثل برامج العمل المشترك للإستراتيجية الموحدة بالآتي :

1- البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.

2- البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية.

3- البرنامج المشترك للبحوث الزراعية والتطوير التقني.

4- البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي والغذائي.

1-البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية:

يهدف هذا البرنامج إلى الوصول إلى منظور جماعي لأوضاع الزراعة والغذاء في دول المجلس في المدى البعيد من حيث توقعات الطلب واحتمالات الإنتاج للسلع الزراعية المختلفة. كما يهدف إلى قيام دول المجلس بإعداد خططها التنموية وسياساتها الزراعية للوصول إلى أهداف إنتاجيه متفق عليها، مما يتطلب بدوره توحيد منهجيه التخطيط الزراعي من ناحية وتنسيق سياساتها الزراعية من الناحية الأخرى. و لتحقيق هذه الأهداف يلزم أن يتضمن هذا البرنامج المهام التالية:

أ -الدراسات المنظورية : تهدف هذه الدراسات ، من خلال منهجيه علمية معتمدة، إلى حساب توقعات الطلب والإنتاج للسلع الزراعية المختلفة في المدى البعيد عام 2020م وفي كل من المراحل الزمنية (كل خمس سنوات مثلاً) التي تتخللها ، وبموجب عدد من البدائل المحتملة في كل من دول المجلس ، وتوفر هذه الدراسات القاعدة العلمية لتخطيط التنمية الزراعية على المستويين الذاتي والمشترك ، والتي تمثل الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه الإستراتيجية الموحدة.

ب -توحيد منهجيه التخطيط الزراعي : يتطلب المنظور المستقبلي الجماعي لتوقعات الإنتاج والطلب على السلع الزراعية السعي لتواجد خطط زراعية ذاتية موحدة في منهجيه إعدادها وفي الفترة الزمنية التي تغطيها إذ يتيح ذلك تنسيق هذه الخطط ومتابعة انجازاتها وتحديد معوقاتها ، واستكشاف السياسات والإجراءات اللازمة لإسنادها للوصول إلى أهدافها المرسومة.

ج -تنسيق السياسات الزراعية : تعتمد الخطط الزراعية المعدة في إطار الإستراتيجية الموحدة على تنسيق السياسات الزراعية الذاتية ، مما يتطلب بدورة دراسة معمقة لهذه السياسات ، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها والتعرف على أساليب تطويرها وترشيدها لزيادة فاعليتها.

2-البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية:

تشمل الموارد المائية والأراضي والتربة والمراعي الطبيعية والحيوانات البرية والرعوية ، والغابات ، ومصائد الأسماك البحرية. ومن المعتقد أن هناك مبررات موضوعية كافيه لأداء العديد من المجهودات المتعلقة بهذه الموارد بصورة مشتركة بما في ذلك توحيد نظم مسوحات الموارد الطبيعية بين دول المجلس.

ومن أهم المشروعات المشتركة في مجال الموارد الطبيعية تحديث وتطوير واستكمال مسوحات موارد المياه ودراسات الأراضي والتربة والموارد السمكية البحرية والمراعي الطبيعية والحيوانات البرية والرعوية عن طريق رصد أوضاع هذه الموارد والتطورات الطارئة عليها بفعل العوامل الطبيعية (كالمناخ) أو الناجمة عن فعل الإنسان (كتلوث البيئة والاستغلال الجائر) للحد من الآثار السلبية لهذه المؤثرات.

3-البرنامج المشترك للبحوث الزراعية والتطوير التقني :

يعتبر هذا البرنامج واحداً من أهم ميادين التعاون بين دول المجلس في المجال الزراعي نظراً للتشابه الكبير في البيئة الزراعية بينها ، ونظراً للمتطلبات الفنية والمالية الكبيرة لمجهودات البحوث الزراعية الفعالة ، لذا فإن العمل المشترك من شأنه تحقيق كفاءة فنية واقتصادية أعلى وبكلفة أقل ، كما أن النقل الفعال للتقنيات يتطلب وضع برامج مشتركة للتدريب والتأهيل المهني للباحثين والمرشدين الزراعيين لضمان نقل هذه التقنيات إلى مجال التطبيق العملي من ناحية ونقل المشاكل التي تجابه المنتجين إلى محطات البحوث من الناحية الأخرى.

4-البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي:

يتضمن هذا البرنامج توفير الإسناد المادي والمؤسسي إلى القطاع الخاص لتنشيط ورفع كفاءة استثماراته في مجال الإنتاج وصناعة المدخلات الزراعية والتسويق والتصنيع الزراعي ، وتوفير الظروف اللازمة لاستقرارها. ويمكن في هذا الصدد عمل الآتي :

أ -إعطاء دور أكبر لصناديق التمويل وشركات الإنتاج الزراعية القائمة حالياً بدول المجلس في إقامة مشروعات زراعية في الدول الأعضاء تشمل التصنيع والتسويق والنقل ومستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي.

ب -توسيع قاعدة الملكية للشركات الزراعية القائمة حالياً في دول المجلس من خلال السماح لموطني دول المجلس بتداول أسهم هذه الشركات أو نسبة منها والمساهمة في الاكتتاب في زيادة رؤوس أموال هذه الشركات الجديدة مستقبلاً.

ج -وضع مواصفات قياسية للمنتجات النباتية والحيوانية والداجنه والسمكية.

الفرع الرابع : الأنظمة و التشريعات الموحدة بين دول المجلس :[1]

انطلاقاَ من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحقيقا للتكامل بين دول المجلس وتوحيد قوانينها (أنظمتها) على ضوء أهداف الاتفاقية الاقتصادية الموحدة قام المجلس بإعداد قوانين (أنظمة) ولوائحها التنفيذية للعديد من الإجراءات المتعلقة بالنشاط الزراعي لدول المجلس وقد تم إقرار هذه القوانين (الأنظمة) ولوائحها التنفيذية في الدورات السابقة للمجلس الأعلى ومن هذه القوانين (الأنظمة) ماهو إلزامي يلزم تطبيقه من جميع دول المجلس ومنها ماهو استرشادي يتم تطبيقه اختيارياّ حتى تتهيأ جميع الدول للتطبيق . هذا ويمكن استعراض أهم القوانين (الأنظمة) ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بطريقه مباشره أو غير مباشرة على النحو التالي :

1-نظام (قانون) الحجر الزراعي:[2]

[1] عبد الله بن عبد الله العبيد ، مرجع سابق ، ص ص 14،15 .

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى ، مجلة المسيرة و الإنجاز ، مرجع سابق ، ص 126 .

اعُتمد هذا النظام من المجلس الأعلى خلال دورته الثانية والعشرون والتي عقدت في مسقط (15-16 شوال 1422هـ الموافق 30-2001/12/31م) ويهدف هذا النظام إلى منع دخول الآفات الزراعية وانتشارها وحماية البيئة والموارد النباتية وتسهيل التجارة الدولية لدول المجلس . يقع هذا النظام في 24 مادة ويعتبر من الأنظمة الإلزامية لجميع دول المجلس نظراً لأهميته وقد طبعته الأمانة العامة للمجلس في عام 2003م .

2-نظام (قانون) الحجر البيطري

يهدف هذا النظام إلى توحيد الإجراءات في منع دخول وانتشار الأمراض والأوبئة الحيوانية عن طريق تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وتحديد منافذ دخول وخروج الحيوانات حسب ماهو معتمد في كل دولة . يقع النظام في 26 مادة وهو نظام الزامي وقد طبعته الأمانة العامة في عام 2003م .

3-نظام (قانون) الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية .

تم إقرار هذا النظام بقرار من المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرون والتي عقدت في مملكه البحرين (ديسمبر 2004م) ويأتي هذا النظام تعزيزاً لنظامي الحجر الزراعي والحجر البيطري وهو نظام الزامي إلاّ أن لائحته التنظيمية لاتزال استرشادية . يهدف هذا النظام إلى تنظيم عمليات إنتاج واستيراد وتداول الأسمدة ومحسنات التربة الزراعية بدول المجلس . يتكون هذا النظام من 15 مادة ولائحته التنفيذية في 15 فصل و 45 مادة .

4-نظام (قانون) المبيدات .

تمت الموافقة على هذا النظام بصفه إلزامية بقرار من المجلس الأعلى في دورته الخامسة والعشرون والتي عقدت في مملكة البحرين ديسمبر 2004م. يهدف هذا النظام إلى تنظيم عمليات إنتاج واستيراد وتداول المبيدات بدول المجلس وعمل سجلات للمبيدات التي يسمح باستيرادها وكذلك التي يحرم أو يمنع استيرادها. يقع النظام في 15 مادة ولائحته التنفيذية في تسعة فصول و 50 مادة وهذه اللائحة لاتزال استرشادية .

5-نظام (قانون) البذور والتقاوي والشتلات

و هو نظام يحكم تنظيم عمليات وإجراءات الإنتاج والاستيراد والتداول للبذور والتقاوي والشتلات وهو نظام لايزال استرشادي

6-النظام (القانون) الموحد للغابات والمراعي

وهو نظام يحكم عمليات وإجراءات التعامل مع المراعي والغابات وكيفيه المحافظة عليها وهو نظام استرشادي يقع في ستة أبواب و23 مادة وقد طبعته الأمانة العامة في عام 1998م

7-النظام الموجّه لتسجيل المستحضرات البيطرية والتعامل بها في دول المجلس .

8-النظام (القانون) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية .

تم إعتماد هذا النظام في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى والتي عقدت في الكويت ديسمبر 2003 على أن يعمل به بصفه إلزامية من بداية عام 2004. يهدف هذا النظام (القانون) إلى مكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية من خلال قيام دول المجلس بإتخاذ التدابير اللازمة ضد تلك الممارسات في التجارة الدولية والموجهة

إليها من غير الدول الأعضاء والتي تتسبب بضرر للصناعة الخليجية أو تهدد بوقوعه أو تعيق قيامه والتي تشتمل على وجه التحديد الإغراق ، الدعم ، الزيادة غير المبررة في الواردات. يتكون هذا النظام من 17مادة ولائحته التنفيذية في ستة أبواب و 97 ماده وهو نظام الزامي . ويمكن أن يستفيد منه القطاع الزراعي عند إثبات الأغراق والضرر المترتب عليه على إحدى المنتجات الزراعية المحلية لأي دوله من دول مجلس التعاون

9–النظام (القانون) الموحّد لحماية واستغلال الثروة المائية الحية.

وهذا النظام لايزال تحت الدراسة وقدأوصى وزراء زراعة دول المجلس في اجتماع لجنة التعاون الزراعي الخامس عشر (اكتوبر/2003) بتطوير مسودة هذا النظام وتحوبلة من ارشادي إلى إلزامي وفق توجهات المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (ديسمبر/2002) بتحويل جميع الأنظمة من استرشادية إلى الزامية.

10–هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون

قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة والتي عقدت في البحرين بتاريخ 23 محرم 1403هـ (الموافق 9 / نوفمبر 1983) تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئه خليجية تختص بالمواصفات والمقاييس بدول المجلس . ولاشك أن من مهام هذه الهيئة إعداد وإصدار المواصفات القياسية لجميع السلع في دول المجلس بما فيها السلع الزراعية هذا بالإضافة إلى قيام هذه الهيئة بمنح و متابعة علامة الجودة لضمان جودة السلع المنتجة في دول المجلس سواء كانت سلعاً زراعية أو سلعاً صناعية. و قد تم حتى تاريخه منح 189 علامة جودة منها 175 لمنشآت سعودية و الباقي لمنشآت في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

الفرع الخامس : تطور الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي

شهد الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) في دول المجلس تطورا ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نتيجة السياسات والبرامج الزراعية والتي تم اتخاذها على المستوى القطري والمستوى الأقليمي نتيجه تطبيق السياسة الزراعية المشتركة والتي أدت إلى وجود تكامل زرعي بين دول المجلس في مختلف السلع الزراعية، وفتح الأسواق أمام السلع ذات المنشأ المحلي، وسهولة التنقل بين أسواق هذه الدول.. وعلى سبيل المثال فقد زاد إنتاج الحبوب من 2360الف طن كمتوسط للفترة(1995-1997) إلى 3060الف طن عام 2005م بنسبة زيادة قدرها29.7٪ وبقي الإنتاج من الخضار عند نفس المستوى تقريباً بينما زاد الإنتاج من الفاكهة من 1909الف طن إلى 2360الف طن خلال نفس الفترة أي بنسبة زيادة قدرها 23.6٪ .

كما يوضح الجدول تناقص إنتاج الحبوب ابتداءا من سنة 2007 إلى 2010 بسبب توقف دعم المملكة العربية السعودية لإنتاجها ، نظرا لاستهلاكها كميات كبيرة من المياه الجوفية ، و لارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف الاستيراد ، ففى الوقت الذى بلغ إنتاج المملكة من الحبوب سنة 2007 (4.5 مليون طن) تناقصت الكمية

لتصبح 2.4 مليون طن سنة 2008 ، أما بقية المزروعات و الانتاج الحيوانى فقد ارتفع الإنتاج نظرا لتحسين الجودة و النوعية و إدخال التقنيات الحديثة خصوصا فى المزارع الكبيرة .[1]

جدول رقم (31): تطور إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المحاصيل الحقلية خلال الفترة 1995-2010 (ألف طن)

السلعة	متوسط (95-1997)	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحبوب	2360	3009	3236	3060	4033.9	5007.8	4143	3234.7	3200.5
الخضار	3900	3267	3617	3858	3517.3	3176.7	3477	3392.5	3308.5
الفاكهة	1909	2163	2290	2360	2556.5	2753.1	2797.8	2288.4	2300.2

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على :

1- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، مركز المعلومات ، إدارة الإحصاء ، " النشرة الإحصائية – العدد العشرون ، الرياض ، سنة 2012 ، ص 95 .

2- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، مركز المعلومات ، إدارة الإحصاء ، " النشرة الاحصائية – العدد19، الرياض ، سنة 2011 ، ص 76 .

كما شهد الإنتاج الحيواني و السمكي أيضاً تطوراً خلال هذه الفترة حيث زاد الإنتاج من اللحوم الحمراء من 185الف طن إلى 200الف طن بنسبة زيادة قدرها 8٪ وزاد الإنتاج من لحوم الدجاج من 478الف طن إلى 662الف طن بنسبة زيادة قدرها 38٪ وزاد الإنتاج من بيض المائدة من 157الف طن إلى 220الف طن بنسبة زيادة قدرها40٪ وزاد الإنتاج من الألبان الطازجة من 960الف طن إلى 1698الف طن بنسبة زيادة قدرها 77٪ وزاد الإنتاج من الأسماك من 306الف طن إلى 321الف طن بنسبة زيادة قدرها 5٪

جدول رقم (32) : تطور إنتاج دول مجلس التعاون من المنتجات الحيوانية خلال الفترة 1995- 2010 الإنتاج(ألف طن)

السلعة	(95-1997)	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الحوم حمراء	185	220	222	200	232.7	265.6	222	223	382
لحوم دجاج	478	570	625	662	633	603.9	579.2	787.8	546.1
بيض المائدة	157	189	212	220	2534.4	4848.8	4344.6	4838.7	5567.3
الالبان الطازجة	960	1546	1571	1698	1641.4	1584.9	1504.8	1644.7	1778.7
الاسماك	306	385	406	321	346.7	372.4	355.1	368.6	377.5

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على :

1- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، مركز المعلومات ، إدارة الإحصاء ، " النشرة الإحصائية – العدد العشرون ، الرياض ، سنة 2012 ، ص 98 .

2- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليج العربية ، مركز المعلومات ، إدارة الإحصاء ، " النشرة الاحصائية – العدد19 ، الرياض ، سنة 2011 ، ص 78 .

[1] هلال بن سعود بن حمد أمبو سعيدى ، الأمن الغذائى فى دول مجلس التعاون بين الواقع و الطموح ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة التعاون ، العدد81 ، أكتوبر 2013 ، ، الرياض المملكة العربية السعودية ،ص 24 .

الفرع السادس : المشاريع الزراعية المشتركة [1]

تم إقامة العديد من المشاريع المشتركة التى ساهمت فى تطوير العمل الخليجى المشترك فى هذه المجالات ، و ساهم القطاع الخاص فى بعضها ، و من أهمها :

1-شركة البذور و التقاوي بالرياض .

2-شركة العروق الأصلية للدواجن بالرياض .

3-الاستفادة من مختبر تشخيص الأمرض الفيروسية و مختبر إنتاج اللقاحات البيطرية التابعين للملكة العربية السعودية لتقديم خدماتها لبقية دول المجلس .

4-مشروع تصنيع معدات و أجهزة مشاريع الدواجن و الألبان بالفجيرة .

5-إنشاء مشروع نموذجى للزراعة الملحية بدولة الإمارات العربية المتخدة .

المطلب الثالث : التنسيق فى مجال الطاقة

نصت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لسنة 1981، على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها فى مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج و تكرير و تسويق و تصنيع و تسعير و استغلال الغاز الطبيعى و تطوير مصادر الطاقة، و العمل على وضع سياسات نفطية موحدة و اتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي و فى المنظمات الدولية المتخصصة .

و أكدت الإتفاقية الاقتصادية لسنة 2001 ، على ذلك حيث نصت فى مادتها التاسعة على مايلى : " بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس فى مجالات الصناعة البترولية و المعدنية و الموارد الطبيعية الأخرى و تعزيز الوضع التنافسى لدول المجلس :

1-تتبنى الدول الاعضاء سياسات تكاملية فى جميع مراحل صناعة النفط و الغاز و المعادن بمايحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية و مصالح الأجيال القادمة .

2-تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط و الغاز و تتبنى فى هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي و فى المنظمات الدولية المتخصصة .

3-تتعاون الدول الأعضاء و شركات النفط و الغاز العاملة فيها لدعم و تطوير الأبحاث فى مجالات النفط و الغاز و الموارد الطبيعية و تعزيز التعاون مع الجامعات فى هذه المجالات . [2]

4-عدم جعل صناعة البترول مقتصرة على انتاج و تصدير البترول كمادة خام و إنما تنويعه ، أي الاهتمام بما يتبع عملية الانتاج من نقل و تكرير و تصنيع للمنتجات البتروكيماوية و التسويق ، بالإضافة إلى تحاشى المنافسة المحلية و المنافسة فى الأسواق الأجنبية و ذلك بإنجاز العمليات السابقة بشكل متكامل . [3]

---

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى ، المسيرة و الإنجاز ، مرجع سابق ، ص 127 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 101 .

[3] عبد المهدى الشريدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (آليات ، أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية و الدولية) ، مكتبة مدبولى ، ص.176

و تنفيذا لتلك الأهداف ، قامت دول المجلس باتخاذ العديد من الخطوات لتعزيز التعاون فى مجال الطاقة ، منها :

1-**الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون** : قرر المجلس الاعلى لمجلس التعاون الخليج العربية فى دورته التاسعة (المنامة ، ديسمبر 1988) تكليف لجنة التعاون البترولي بإعداد إستراتيجية بترولية طويلة المدى لدول المجلس، و تم إعداد الاستراتيجية انطلاقا من السمات المشتركة لدول مجلس التعاون، و استنادا على الأسس التى قام عليها المجلس، و التى اشتملت على تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط فى جميع الميادين، و ما تبع ذلك من لوائح تنظيمية و مؤتمرات و قرارات و اتفاقيات موحدة على مستوى دول المجلس و الإتفاقيات و السياسات التفاوضية بين دول المجلس و المجموعات و التكتلات الإقتصادية و الدولية .[1]

كما روعي بأن تكون أهداف هذه الاستراتيجية مواكبة للأهداف الاستراتيجية لخطط التنمية المحلية فى الدول الأعضاء و استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول المجلس و التى ترتكز بشكل عام على تطوير القوى العاملة و تحسين مستويات المعيشة و تنويع قواعد الاقتصاديات الوطنية و توسيعة دور القطاع الخاص فى الدول الأعضاء و تقليل الاعتماد على البترول كمصدر أساسى للدخل القومى فيها .

و قد انطلقت هذه الاستراتيجية من أهمية دول المجلس على المستوى العالمى ، سياسيا و اقتصاديا ، و دورها الريادي فى الصناعة البترولية، و ثقلها البترولى بإعتبارها تملك أكبر احتياطي مؤكد من البترول و تشكل أكبر منطقة لإنتاجه و تصديره و بالتالى تأتى أهمية تعزيز المركز السياسي و الاقتصادي لدول المجلس و دورها على الصعيد العالمي من خلال تعزيز دورها و ثقلها البترولي.

هذا ، قد راعت الإستراتيجية المقترحة البعدين الداخلى و الخارجي للعلاقات البترولية لدول المجلس . و يعتبر اعتماد إستراتيجية بترولية موحدة لدول المجلس الأسلوب الأمثل لاستغلال أهم الموارد الطبيعية التى تعتمد عليه اقتصادياتها، و فى هذا الإطار فإن الرؤية الإستراتيجية لدول المجلس تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية باعتماد مجموعة من السياسات و الإجراءات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف و تقييم الأداء المستهدف وفق آلية تنفيذية واضحة المعالم و وسائل متابعة و تقييم متفق عليها.

- **مكانة إنتاج النفط و الغاز لدول مجلس التعاون على المستوى العالمى :**

باختصار، إن دول المجلس تمتلك هذه الموارد التى تمثل اهم السلع الاستراتيجية فى تاريخنا المعاصر، حيث تعتبر مصدر الطاقة الرئيسى على النطاق العالمى، فضلا على أنه يشكل عصب اقتصاديات دول المجلس، حيث أنه المصدر الأول فى جميع دول المجلس ، ويقدر إجمالي انتاج النفط الخام مثلا فى دول المجلس فى سنة2011 بحوالى 16.4 مليون برميل يوميا مقابل حوالى 6.2 مليون برميل فى سنة 1985 ، أي انتاج النفط الخام قد حقق معدل نمو قدره 165 % فيما بين 1985 و 2011 . و لقد ادت الزيادة الكبيرة فى انتاج النفط و اسعاره إلى زيادة أهميته فى

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون ، مجلة المسيرة و الإنجاز ، مرجع سابق ، ص 102 .

اقتصاديات دول مجلس التعاون ، ورغم التوسع الكبير فى الانشطة الاقتصادية الاخرى فى دول المجلس ، إلا أن مساهمة النفط مازالت تمثل حوالى 50 % من الناتج المحلى لسنة 2011 . [1]

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فما يمكن الاشارة اليه هنا هو أن دول مجلس التعاون تمتلك ما نسبة 21 % من احتياطي الغاز العالمى ، و تأتى بالمرتبة الثانية عالميا بعد روسيا باحتياطى قدره 41.8 مليار متر مكعب ، مما مكنها من انتاج 16.2 مليون ، كما تم انتاج ما قيمته 303.5 ترليون متر مكعب من الغاز الطبعى المسال خلال سنة 2011 ، [2] لتحتل المرتبة الأولى فى انتاج الغاز .

2-خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية

قرر المجلس الأعلى فى دورته التاسعة (المنامة ، ديسمبر 1988) اعتماد العمل بخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية لدول مجلس التعاون ، و تهدف الخطة إلى تعاون و تضامن الدول الأعضاء عند تعرض أي منها لحالة طوارئ تتسبب فى حدوث انقطاع أو عجز فى إمكانياتها الذاتية من تلبية احتياجاتها من استهلاك المنتجات البترولية حتى تتمكن من استعادة إمكانياتها و الاعتماد على مصادرها الذاتية .[3]

3-نظام الإقراض البترولي

قرر المجلس الأعلى فى دورته الثامنة (الرياض ، ديسمبر 1987) الموافقة على نظام الإقراض البترولي بين دول مجلس التعاون، و يتم الإقراض على أساس تضامني بين جميع دول المجلس عند حدوث أي ضرر يترتب عليه تعطيل المنشآت الناقلة للصادرات من الموانئ ، على ان تكون نسبة الضرر 30 % من الكمية المتوقع أن تقوم الدولة المتضررة بتصديرها و التوقع باستمرار الضرر لمدة شهر على الأقل ، مع ارتباط تلك النسبة بالحصص التى تلتزم بها الدول الأعضاء فى الأوبيك .

4-النظام الموحد للتعدين

قرر وزراء البترول فى إجتماعهم الخامس و العشرين بتاريخ 2 نوفمبر 2003 ، الموافقة على إعداد نظام موحد للتعدين لدول المجلس، و يشجع هذا النظام المستثمرين على استغلال الثروات المعدنية المتوفرة و الواعدة فى المنطقة و يحدد الشروط و الالتزامات و الحقوق لكافة الأطراف ذات العلاقة باستغلال و إستثمار و تصنيع و تسويق الخامات المعدنية المختلفة بشكل تجاري فى بعض دول المجلس . إن إقرار مثل هذا النظام سيكون متواكبا مع إقامة السوق الخليجية المشتركة التى تستلزم توحيد الأنظمة و القوانين و التشريعات و خاصة فى مجال الاستثمار حيث يجد المستثمر تماثلا بين الدول الأعضاء فيما يخص حقوقه و إلتزاماته .

5-التنسيق فى مجال التسويق

[1] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، ديسمبر 2012 ،مرجع سابق ، ص 49 .

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، مرجع سابق ، ص 12 .

[3] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مجال الطاقة (2002- 2010) ، الرياض ، سنة 2010، ص 12 .

تعزيز التنسيق و تبادل المعلومات و الخبرات بين المختصين فى دول المجلس فيما يتعلق بتسويق المنتجات البترولية المكررة و البتروكيماويات إلى مختلف الأسواق العالمية ، و العمل الجماعي لإزالة كل المعوقات الضريبية و غيرها التى تعيق نفاذ صادرات دول المجلس من النفط الخام و منتجاته إليها .

6-العلاقات المتداخلة بين الطاقة و البيئة

قرر المجلس الأعلى فى دورته التاسعة عشر (أبو ظبي ، ديسمبر 1998) اعتماد التوصيتين التاليتين بشأن الجازولين الخالى من الرصاص و تخفيض نسبة الكبريت فى الديزل :

- تأكيد دول المجلس على حماية البيئة و صحة الإنسان بطرح شركات البترول الوطنية الجازولين الخالى من الرصاص فى الأسواق المحلية بدول المجلس . و لضرورة تزامن تنفيذ ذلك بين الدول الأعضاء لعلاقته بحركة النقل و المواصلات بينها ، فإن دول المجلس أكدت على سرعة إنتاج هذا المنتج و تسويقه محليا فى مدة أقصاها سنة 2002 ، و برقم أوكتيني يتراوح بين 90 و 97 .
- تأكيد دول المجلس على إتخاذ كافة الإجراءات لتخفيض نسبة الكبريت فى الديزل المنتج من المصافى الوطنية للأسواق المحلية ليتوافق مع المستويات العالمية المقبولة للحفاظ على صحة الإنسان و سلامة البيئة من التأثيرات الصحية السلبية للمنتجات الكبريتية .
- و تنفيذا لقرار المجلس الأعلى ، قامت وزارات البترول و شركاتها المختصة بتنفيذ القرار و ذلك بطرح الجازولين الخالى من الرصاص بالرقم الأوكتيني المطلوب خلال الفترة المحددة بالقراتر ، كما وضعت مشاريع إنتاج الديزل المنخفض الكبريت فى قائمة أولويات خططها الإستراتيجية .

7-فريق الطاقة لدول المجلس

تعزيز دور فريق الطاقة لدول المجلس فى حواره مع كل من الجانب الصينى ، و الكورى ، و الهندي ، و الروسى، و الأوروبي ، و بما يحقق مختلف المكاسب لكافة مراحل الصناعة النفطية فى دول المجلس ، و يساهم فى فتح أسواق هذه الدول لصادرات دول المجلس من النفط الخام و المنتجات البترولية المكررة و البتروكيماويات .

8-تفعيل العمل الجماعي [1]

تفعيل العمل الجماعي لتحسين اقتصاديات و مستويات أداء منشآت تكرير النفط و صناعة الغاز لتحقيق أعلى الإيرادات و تقليل الخسائر مع بذل الجهود المشتركة لضمان نظافة البيئة و سلامة المنشآت و المواد المصنعة لتتوافق دائما مع التطورات فى المواصفات العالمية لها .

9-التبادل التجاري

تعزيز التبادل التجاري لمشتقات البتروكيماويات بين منافذ دول مجلس التعاون ، و بينها و الأسواق العربية و العالمية، بما يساهم فى نمو قطاع تصنيع البتروكيماويات .

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مجال الطاقة (2002- 2010) ، مرجع سابق ، ص 14.

المطلب الرابع : الاتحاد النقدي والعملة الموحدة

يحظى مشروع الاتحاد النقدي و إصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس ، تجسد هذا الاهتمام من خلال المتابعة المباشرة و الدعم الواضح من خلال عدد من القرارات التى انعكست على مسيرة الاتحاد النقدي، و سجلت ترجمة واضحة للرؤية و الإرادة السياسية نحو تحقيق الاتحاد النقدى .

و يتمثل الحد الأدنى لمفهوم (التكامل النقدى) بغياب – القيود على جميع المعاملات النقدية بأنواعها القصيرة و الطويلة الأجل. أما الحد الأقصى لذلك فهو الوحدة النقدية Monetary Unification . بمعنى استعمال عملة مشتركة واحدة و ما بين هذين الحدين يمكن تنسيق السياسات النقدية المحلية . فإن كانت هناك مجموعة من الأقطار مصممة على إعطاء أكبر دعم ممكن للتكامل الاقتصادي فيما بينها ، فإن عليها أن تلغى بنوكها المركزية المحلية و تتبنى عملة موحدة يصدرها بنك مركزى موحد للمجموعة Community Central Bank . [1]

الفرع الأول : الفكرة والبدايات

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع نشأة المجلس. فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 1981م، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعاون وتكامل اقتصادي لدول مجلس التعاون. وضمن مجالات التعاون الأخرى التي استهدفها إنشاء المجلس فقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي حيث تحدثت بالتفصيل عن منطقة تجارة حرة وتوحيد التعرفة الجمركية، وتناولت بإجمال متطلبات السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي والنقدي بما في ذلك مانصت عليه المادة "22" من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بأن " تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياستها المالية و النقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها ".[2]

ومنذ ذلك الوقت بدأ العمل لتحقيق التكامل بين دول المجلس ، فقد أنشئت في إطار المجلس عام 1983م لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه هذه المادة وتنسيق السياسات النقدية والمصرفية ، وتفرع عن لجنة المحافظين لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون والتكامل في مجالات الإشراف والرقابة والتدريب المصرفي ونظم المدفوعات . وفي عام 2002م أنشئت لجنة الاتحاد النقدي.

[1] عبد المنعم السيد على ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، بحوث مختارة من (ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ، جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت و الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، 18- 20 ديسمبر 1983 ، ص 173 .

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، المسيرة و الإنجاز ، مرجع سابق ، ص : 96 .

و قد إتخذت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إجراءات هامة خلال العقدين الماضيين لتحقيق التكامل الاقتصادي و المالي فيما بينها ، حيث تم إلى حد بعيد إزالة العقبات الرسمية المعيقة لحرية حركة السلع و الخدمات و العمالة الوطنية و رأس المال. كما أصبحت التعريفة الجمركية الموحدة حيال العالم الخارجي بواقع 5 % نافذة المفعول منذ سنة 2003 .

كما قد أصبحت عملات دول مجلس التعاون الآن مثبتة رسميا بالدولار الأمريكي بأسعار صرف بقيت مستقرة على مدار أكثر من عقدين، [1] و ما يمكن الإشارة إليه خو أن خلال الفترة ما بين 1985-1987. أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل ، كخطوة أولى نحو العملة الخليجية الموحدة ، إلى مثبت مشترك لعملات دول المجلس، وطرحت حقوق السحب الخاصة SDR كمثبت مشترك غير أنها لم تحصل على الإجماع.

ونظرا للاستقرار النسبي في أسعار الصرف التقاطعية لعملات دول مجلس التعاون خلال الثمانينات والتسعينات، و لكون إقامة الاتحاد النقدي وإصدار عملة موحدة تعتبر مرحلة تكاملية متقدمة يسبقها في الغالب ، ووفق النظرية الاقتصادية مراحل تكاملية أخرى، هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة ، فقد كان الرأي السائد داخل مجلس التعاون في أوائل التسعينات أن الوقت لم يحن بعد لبحث تفاصيل إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة ، ولذلك ارتأى وزراء المالية والمحافظين بدول المجلس تأجيل بحثه إلى نهاية عقد التسعينات.

و بنهاية عقد التسعينات ، ونظرا لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ولنجاح الاتحاد الأوربي في موضوع اليورو ، وانطلاقا من توجه دول المجلس لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وتبني آليات وبرامج زمنية لتحقيقه أعيد بحث موضوع العملة الخليجية الموحدة ، وقرر المجلس الأعلى في قمته التي عقدت في مملكة البحرين في ديسمبر 2000م تبني الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية ، ووجه وزراء المالية والمحافظين بإعداد برنامج زمني لإقامة الاتحاد النقدي واصدر العملة الخليجية الموحدة.[2]

الفرع الثاني : البرنامج الزمني للاتحاد النقدي[3]

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001م على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي، و الذي يقضي بتطبيق الدولار الأمريكي مثبتا مشتركا لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية 2002م ، وهو ما تم تطبيقه بالفعل من قبل جميع دول المجلس في الموعد المحدد . كما يقضي البرنامج بأن تتفق الدول الأعضاء على معايير تقارب الأداء الاقتصادي ذات العلاقة بالاستقرار المالي والنقدي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي قبل نهاية 2005م ، وذلك تمهيدا

[1] راجان غوفيل ، دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي) ، صندوق النقد العربي ، وقائع الندوة المنعقدة في 23 فبراير 2005 ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ص 227 .

[2] Source: http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html2014 / 01 / 04 تاريخ الإطلاع

[3] المسيرة و الانجاز ، مرجع سابق ، ص : 97 .

لإطلاق العملة في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 2010م ، وذلك ما تناولته متطلبات الاتحاد النقدي والاقتصادي، والتي نصت على أنه "بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون بما في ذلك توحيد العملة ، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك أحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية ، لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي ، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار".

و قد دخلت اتفاقية الاتحاد النقدى حيز النفاذ فى 27 فبراير 2010 م ، و فى 27 مارس 2010 م دخل النظام الأساسى للمجلس النقدى حيز التنفيذ و تم عقد مجلس إدارة المجلس النقدى لأول مرة له فى 30 مارس 2010 بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .[1]

وخلال السنوات الأربع الماضية عكفت اللجان المعنية في مجلس التعاون على تنفيذ هذه الفقرة، واستكملت بحث معايير التقارب الاقتصادي وتحديد مكوناتها وطريقة حسابها والنسب والحدود المقبولة للتقارب الاقتصادي، وذلك من خلال الدراسات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة، مع الاستفادة من الدراسات التي أعدها البنك المركزي الأوربي وصندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وأنشئت بالأمانة العامة وحدة متخصصة لدراسات الاتحاد النقدي للمساعدة فيما يتطلبه أقامته وإصدار العملة الخليجية الموحدة من دراسات وابحاث وعمل مستمر لتأمين فرص نجاحه.

و قد أقرّ المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر 2005) المعايير التالية لتحقيق تقارب الأداء الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي:[2]

1- معايير التقارب النقدي ، وتتمثل في معدلات التضخم ومعدلات الفائدة ومدى كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي.

2- معايير التقارب المالي وتتمثل في نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

و قد ناقشت لجنة المحافظين في عام 2005 وفي اجتماعها في أبريل 2006 طريقة حساب وقياس هذه المعايير وتحديد نسب العجز والمديونية القصوى المسموح بها. كما ناقشت البدائل المقترحة للسلطة النقدية المشتركة التي ستتولى مهام أصدر العملة الخليجية الموحدة وإدارة السياسة النقدية الموحدة. و توصلت اللجنة إلى توصيات محددة

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون فى مجال التكامل النقدي 2002- 2010 ، الرياض ، سنة 2010 ، ص 14 .

[2] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، المسيرة و الإنجاز ،مرجع سابق ، ص98 .

حول هذه المواضيع. وبناء على توجيه المجلس الأعلى ، سيكتمل فى هذا العام مناقشتها والاتفاق عليها تمهيدا لرفعها واعتمادها من القمة القادمة.

وعليه ، فإنه من المتوقع أن يتم بنهاية هذا العام الاتفاق على تفاصيل معايير التقارب الاقتصادي، وعلى التشريعات والأنظمة المتعلقة بإنشاء السلطة النقدية المشتركة (مجلس نقدي يتحول إلى بنك مركزي خليجي) وتحديد مهامها وعملها وعلاقتها بالسلطات النقدية الوطنية في دول المجلس .

الفرع الثالث : متطلبات الاتحاد النقدي

يتطلب تحقيق الاتحاد النقدي فى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العمل على تأهيل المنظمومة المؤسساتية و التشريعية اللازمة ، على أساس الكفاءة و الفعالية . و عليه فإن نجاح الاتحاد النقدى و ديمومته يرتكز إجمالا على توفر مايلى :

1- **الإرادة السياسية** : يحظى مشروع الاتحاد النقدي و إصدار العملة الموحدة باهتمام كبير من قبل قادة دول المجلس، تجسد هذا الاهتمام من خلال المتابعة المباشرة و الدعم الواضح من خلال عدد من القرارات التى انعكست على مسيرة الاتحاد النقدي، و سجلت ترجمة واضحة للرؤية و الإرادة السياسية نحو تحقيق الاتحاد النقدى .

2- **تجانس الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء** : تعتبر الدول الأعضاء مرشحا طبيعيا لتحقيق الاتحاد النقدى، فتجانس هياكلها الاقتصادية يجعل منها نسيجا اقتصاديا قادرا على التعامل مع القرار الاقتصادي الواحد .

3- **التقارب المالى و النقدى** : من المرتكزات الأساسية للاتحاد النقدي ، ضرورة أن تحاكي اقتصاديات الدول الأعضاء بعضها البعض فى سلوكها المالى و النقدي ، و ذلك حتى يتسنى تحقيق كفاءة السياسة النقدية الموحدة . و قد اتفقت الدول الأعضاء على عدد من المتغيرات التى تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب المالى و النقدى و هي كما يلى :[1]

معيار التضخم	يجب أن لا يزيد معدل التضخم فى أي من الدول الأعضاء عن المتوسط المرجح (بحجم الناتج المحلى الإجمالى) لمعدلات التضخم فى دول المجلس زائدا نقطتين مئويتين (2 %) .
سعر الفائدة	يجب أن لا يزيدسعر الفائدة فى أي من دول المجلس عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة القصيرة الأجل (لمدة ثلاثة أشهر) فى دول المجلس زائدا نقطتين مئويتين .
كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي لتغطية الواردات السلعية	يجب أن تكون احتياطات السلطة النقدية فى كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن أربعة أشهر .
نسبة العجز السنوي فى المالية الحكومية إلى الناتج المحلى	يجب أن لا تزيد نسبة العجز السنوي عن 3 % من الناتج المحلي

[1] الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجى ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون فى مجال التكامل النقدي 2002- 2010 ، مرجع سابق ، ص ص 15 ، 16 .

الإجمالي .	الإجمالي الاسمي (طالما كان متوسط سعر نفط سلة الأوبيك فى حدود السعر المقبول) .
نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي	يجب أن لا تتجاوزنسبة الدين العام للحكومة العامة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، و لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية 70 % من الناتج المحلى الإجمالي الاسمي .

4- **توافق التشريعات المصرفية مع اتفاقية الاتحاد النقدي** : يتطلب دخول الدول الأعضاء فى الاتحاد النقدي، اتخاذ عدد من الإجراءات التى تضمن تحقيق درجة عالية من التقارب التشريعي بما يضمن فعالية الاتحاد النقدي و تنفيذ سياسته. و قد نصت اتفاقية الاتحاد النقدي على ذلك فى المادة 17 " على الدول الأعضاء اتخاذ جميع التدابير و الإجراءات لضمان انسجام تشريعاتها الوطنية بما فيها الأنظمة الاساسية لبنوكها المركزية مع احكام هذه الاتفاقية بما يسمح للبنك المركزي بممارسة وظائفه و أداء مهامه . و تلتزم البنوك المركزية الوطنية بما يصدره البنك المركزي من تعليمات فى المسائل المتعلقة باختصاصات البنك المركزي " .[1]

5- **المشاريع التكاملية الأخرى** : إن ضمان تحقيق الفائدة القصوى من الاتحاد النقدى ، يتجسد فى اكتمال تنفيذ مشروعي الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة . و قد خطت الدول الاعضاء خطوات هامة فى تنفيذ هذين المشروعين الهامين .

6- تهيئة البنى المتعلقة بنظم المدفوعات و نظم تسويتها اللازمة للعملة الموحدة : إن وجود عملة موحدة يتطلب، وجود نظام مدفوعات موحد لتسوية المعاملات المالية التى تتم بهذه العملة بصفة آنية كما لو كانت تتم فى بلد واحد، و تعمل اللجنة الفنية لنظم المدفوعات حاليا على تطوير خيارات التصميم المتاحة لهذا النظام .

7- بناء منظومة إحصائية موحدة و متكاملة للوفاء بمتطلبات الاتحاد النقدي : تهدف هذه المنظومة إلى مايلى :

أ-تفعيل الرصيد المنتظم للبيانات الإحصائية ، مما يساهم فى تسهيل إجراء الدراسات التحليلية و المقارنات الاحصائية المنتظمة

ب-توافر إحصاءات متكاملة و متجانسة بين الدول الأعضاء و هي ضرورة لاحتساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي بموضوعية

ج-المساهمة فى فعالية السياسة النقدية ، و تنسيق السياسات الإشرافية لمؤسسات الاتحاد النقدي فى المرحلة المقبلة من خلال التأكد من مدى جودة تجانس و تناسق الإحصاءات ذات العلاقة و طرق احتسابها .

د-تفادي النتائج السلبية المترتبة عن تفاوت آلية رصد و جمع البيانات ذات العلاقة بالاتحاد النقدى بين الأعضاء.

[1] نفس المرجع السابق ، ص 16 .

الفرع الرابع : الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة [1]

يتمثل الهدف الأسمى للإتحاد النقدي في تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون، و الوصول إلى المواطنة الخليجية . و نظرا لكون الدول الأعضاء ، تجسد مفهوم الاقتصادات الناشئة فإنها تملك قدرة حقيقية لتحقيق قفزات تنموية كبيرة إذا ما قورنت بالإقتصادات الناضجة .

إن الاتحاد النقدي بطبيعته يمثل مشروعا استراتيجيا ، و بالتالى فإن قياس مكاسبه أو تكاليفه يجب أن يأتى ضمن المنظور الاستراتيجى، و تتجسد أبرز المكاسب الاستراتيجية فيما يلى :

1- من المتوقع أن يشكل الاتحاد النقدي نقلة نوعية فى آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظزمة تشريعية و مؤسساتية متميزة ، مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

2- إن هذا المشروع سيعزز مفهوم الإيخاء السياسي و الاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون .

3- سيعزز هذا المشروع من الحضور الإقليمى و الدولي لمجلس التعاون ككيان أعضاءا رئيسين فى الاقتصاد العالمي .

4- إن العملة الموحدة ستشكل فى مرحلة لاحقة عملة دولية رئيسية ، تساهم فى تعزيز تنافسية اقتصادات الدول الأعضاء و تكون عاملا مساعدا فى تحقيق التنويع الاقتصادي .

5- يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات. وستلاحظ آثاره بشكل اكبر على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة.

6- يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.

7- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار إيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية .

8- إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم .

[1] Source: http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html2014 / 01 / 04 تاريخ الإطلاع

9- إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس ، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي ، وتنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

الخلاصة :

على ضوء عرض المداخل المعتمدة فى تفعيل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي نجد أن تجربة مجلس التعاون الخليجي فى التكامل الإقتصادي قد استخدمت جميع المداخل التقليدية بدرجات متفاوتة ، مقلدة بذلك تجربة دول الاتحاد الأوروبي، و معتمدة على مداخل تحرير التبادل التجاري و تحرير انتقال عوامل الانتاج من عمالة و رؤوس أموال ، بالإضافة إلى المداخل التقليدية الأخرى كانت هناك بعض المحاولات لاتباع بعض المداخل الانتاجية، مثل مدخل المشروعات المشتركة و مدخل التخطيط الإنمائى و التنسيق القطاعي و التى أكدت عليها استراتيجية العمل الخليجي المشترك .

كما بينت النتائج السابقة ضعف التجارة البينية بين دول المجلس و هي دليل على أن مدخل تحرير التبادل التجاري لتحقيق التكامل غير كاف لوحده حتى يتم الوصول للاهداف المنشودة إن لم يكن مسبوقا بمدخل الانتاج المشترك بين هذه الدول و ذلك لكون أهمية هذا المدخل تنبع من ناحيتين : الأولى ، انه يقوم بتفعيل مدخل تحرير التجارة لأن زيادة حجم الإنتاج و تنويع المنتجات كنتيجة لتعديل و اصلاح هياكل الانتاج فى جميع دول المجلس تساعد على زيادة نسب التبادل التجارى بين هذه الدول و هو المدخل الأول و الأساسي للتكامل الاقتصادي .

الثانية، أن تحرير عناصر الانتاج و إقامة المشروعات الخليجية المشتركة و استعمال التنسيق الواسع فى سياسات الانتاج الزراعي و الصناعى و الطاقوي بالإضافة للاتحاد النقدى جميعها تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالى زيادة الانتاج فى السلع و الخدمات و تسهيل عملية إنسياب السلع مما ينعكس على المستوى المعيشى للسكان أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية التى يعتبرها جميع سكان هذه الدول النتيجة المنطقية للتكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجى.

الخاتمـــة

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تتطلب من الدول النامية مراجعة مسارها التنموي، إذ أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهدها المنفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل و تقاسم المنافع المشتركة، كما أن المتغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر التي لا تستطيع الدول المنفردة تحملها، وهذا ما يدفع بالتوجه الاقتصادي الدولي نحو التكامل الاقتصادي و الذى أصبح يزداد يوما بعد آخر، و أصبحت الدول الكبرى تلجأ لمحيطها الاقليمي و تحاول أن توسعه ، فنجد مثلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنشئ منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) و تدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين، و تجعل من المحيط الباسيفيكي امتدادا إقليميا لها من أجل الدخول فى تكتل مع الدول الآسيوية و استراليا، كما نجد أن أوروبا قد نجحت فى ضم دول أوروبا الشرقية لها لتشكل بذلك أكبر تجمع إقتصادي إقليمي فى العالم ، وقد بدأ الحديث حاليا عن" مبادرة العمالقة " عبر الأطلسى بين القارة الأوروبية و الأمريكية. و لم يقتصر هذا التوجه على أمريكا و أوروبا فقط بل تعداها إلى آسيا و إفريقيا.

فتنامى ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقيام تكتلات إقتصادية إقليمية فى الدول النامية هو ما يدفعها للبحث عن محاولة تبيين العلاقة بين تنامي هذه الظاهرة و أثرها على تجارب الدول النامية، خاصة فى ظل العقبات التي تواجهها هذه الدول فى بناء تنميتها المستقلة، و تحقيق تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي، و قد نتجت هذه المشاكل و العقبات بصورة خاصة نتيجة لتبنى مفاهيم و سياسات التكامل التي شابهت نموذج التكامل فى الدول الرأسمالية الصناعية ، بالإضافة إلى العراقيل التي نتجت عن انماط التعامل مع الاقتصاد العالمي فى مجال التجارة الخارجية و الاستثمار و القروض الخارجية و نقل التكنولوجيا. و هو الأمر الذى تجلى فى استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه الدول داخل محيط الاقتصاد العالمي و دوام تبعيتها للقوى الخارجية .

و نتيجة لذلك بدأ التفكير بضرورة إعادة النظر فى مشروع التنمية الاقتصادية الذى ساد فى الماضى ، بحيث يجب صياغة نمط فكري تنموي جديد يأخذ فى الاعتبار واقع و ظروف هذه الدول من جهة و يؤدى إلى مواجهة هذه التحديات و العقبات من جهة أخرى، و هذا لن يتحقق إلا بالاعتماد على العمل المشترك بين هذه الدول فى ظل هذه الظروف الراهنة ، أي بمعنى آخر ضرورة توحيد الجهود المنفردة لهذه الدول فى شكل تكامل اقتصادي بينى .و لا يتم ذلك إلا بإيجاد الآليات و الطرق و المداخل التي تعمل على تفعيل هذا التكامل فيما بينها بشكل يضمن لها زيادة مكاسبها و منافعها الاقتصادية .

و قد حاول هذا البحث دراسة أهم المداخل التي يمكن اعتمادها فى الدول النامية لتفعيل التكامل الاقتصادي بينها انطلاقا من الخصائص و الواقع الاقتصادي لهذه الدول فى ظل ما تواجهه من تحديات العولمة ،معتمدين فى ذلك على تجربة دول مجلس التعاون الخليجي التي استطاعت أن تقطع أشواطا معتبرة فى هذا المجال، و هي تجربة جديرة بالاهتمام و الدراسة ،و قد كانت نتائج و اختبار الفرضيات الخاصة بالبحث على النحو التالى :

I - النتائج و إختبار الفرضيات :

- من خلال التكامل الاقتصادي يمكن لكل دولة عضو الاستفادة من انتاج السلع التى يؤهلها واقعها أن تتخصص فى انتاجها لتموين كافة أقطار التكتل .و هذا ينطبق على الانتاج الزراعي و الصناعي على حد السواء . كما أن اتساع السوق الناتج عن التكامل لا بد أن يعمل على قيام صناعات كبيرة قادرة على الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير فيساعد ذلك على رفع مستويات و جودة الانتاج من جهة و تخفيض تكاليفه من جهة أخرى (و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)
- تواجه الدول النامية وهي تبحث عن تجميع شروط تكاملها الاقتصادي واقعا اقتصاديا صعبا داخليا و خارجيا حيث أنه يتميز بفجوة عميقة و تفاوت صارخ فى مستوى التطور بين العالمين المتقدم و النامي ، بل إن هذا التفاوت موجود بين مجموعة الدول النامية ذاتها ، و داخل الدولة الواحدة منها ، لذلك ينبغى أخذ هذه الخصائص فى الاعتبار عند رسم معالم نموذج التكامل الاقتصادي الملائم لها ، وبشكل يخدم مصالحها و يمكنها من مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى ، كما تعتبر الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية و زيادة رفاهية الشعوب و قد تبين ذلك من خلال تجربة جنوب شرق آسيا (الآسيان) . (و هذا يثبت صحة الفرضية الثانية).
- إن محاولات هذه الدول و جهودها لبلوغ أهدافها التنموية جعلها تنتهج مجموعة من السياسات التنموية المختلفة لا سيما منها التى ارتكزت على التصنيع كمحرك لانطلاق التنمية فى نظرية التنمية المتوازنة فى نموذج الدفعة القوية لرونشتاين رودان ، و التنمية غير المتوازنة لهيرشمان ،و غيرها من البرامج و الاستراتيجيات الأخرى والتى لم تنجح فى تحقيق الأهداف المرجوة ، و يعود السبب فى ذلك أنها قد استلهمت من نموذج اقتصاد السوق و تحاول تطبيق نظام ليبرالي على اقتصاديات متخلفة مهما كانت الظروف، بالإضافة إلى تميز اقتصاديات هذه الدول ببعض الخصائص و التى حالت دون نجاح هذه السياسات.(و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة).
- إذا كانت العولمة تحمل فى طياتها العديد من التحديات فإنها فى نفس الوقت تحمل أيضا العديد من الفرص التى تتضمن تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم بوسائل عديدة مثل زيادة انسياب رؤوس الأموال بين الدول، و سرعة انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و المعرفة العلمية فى مجالات كثيرة ، كما تحمل العولمة أيضا فرصا جديدة تأتى كمحصلة لتوسيع نطاق الأسواق المتاحة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات التصدير و الاستثمار، و بالتالى ارتفاع معدلات النمو، و على الدول النامية أن تغتنم الفرص المتاحة فى مواجهة تحديات العولمة، و ذلك من خلال الاسراع فى تفعيل تكاملها.(و هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الرابعة).
- إن ضعف التجارة البينية بين الدول النامية هي دليل على فشل مدخل تحرير التبادل التجاري لتحقيق التكامل الاقتصادي و هو النموذج الجاهز المستورد من الدول الغربية ، و يعود السبب فى ذلك بشكل أساسي إلى الاختلالات الهيكلية فى بنية إقتصاديات الدول النامية بما فيها دول مجلس التعاون بالإضافة إلى تشابهها من حيث التخلف و ضيق القاعدة الانتاجية ، و الاعتماد على تصدير المواد الأولية و استيراد السلع المصنعة مما

جعل اقتصاديات هذه الدول تتكامل مع اقتصاديات الدول الصناعية و ليس مع بعضها البعض .(و هذا ما يؤكد عدم صحة الفرضية الخامسة).

- تعتبر تجربة مجلس التعاون الخليجي من أهم نماذج التكامل الاقتصادي فى الدول النامية، إذ حاولت أن تخطو خطوات ثابتة و مبرمجة نحو تكامل إقتصادي إقليمى و كان ذلك من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة لسني 1981 و2002 و التى حددت المعالم الأساسية للتكامل الاقتصادي من خلال مواده الثمانى و العشرين، حيث أبرز ما اتسمت به جهود مجلس التعاون من تطبيقها لتعريفة جمركية موحدة تقدر ب 5% تفرض على الدول خارج المجلس إبتداءا من جانفى 2003 بالإضافة إلى المنجزات المحققة من اتحاد جمركي موحد إلى سوق خليجية مشتركة سنة 2008 إلى إتفاقيات و حوارات تجرى لتحقيق عملة خليجية موحدة كما تم إقراره سنة 2010. (و هذا ما يثبت صحت الفرضية السادسة).
- إن التكامل الاقتصادي فى الدول مجلس التعاون للدول الخليج العربية ينبغى أن يكون تكاملا إنمائيا يستهدف بالدرجة الأولى تطوير و تنمية الهياكل الانتاجية للدول الأعضاء و ذلك من اجل خلق الانتاج أولا و من ثم توسيعيه و تنويعيه و أخيرا زيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول الأعضاء . (و هذا ما يثبت عدم صحة الفرضية السابعة).
- لا تزال الدول النامية تعانى أوضاعا اقتصادية و اجتماعية و سياسية صعبة تقف حاجزا فى وجه تكاملها الاقتصادي، هذا إضافة إلى التحديات الخارجية و ما قد أفرزته العولمة من آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول خاصة و أنها هيئت الساحة الاقتصادية لظهور منافسة غير متكافئة بين منتجات الدول الصناعية الكبرى و منتجات الدول النامية، بطريقة تمكن هذه الدول الصناعية من السيطرة كليا على السوق بجودتها العالية و أسعارها التنافسية مما يضعف الطلب على منتجات هذه الدول النامية .
- إن ما تتمتع به العديد من الدول النامية من مقومات و إمكانات بشرية و طبيعية متنوعة و موقع جغرافى استراتيجي يمثل فرصة لها لانجاح تجاربها التكاملية بين العديد منها .
- إن الجهود التى بذلت من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين أغلب الدول النامية والتى استخدمت فى معظمها المداخل التقليدية التى تتركز على مدخل تحرير التبادل التجاري و التى قد باءت بالفشل فى تحقيق التكامل . و ذلك لأنها اعتمدت على النتائج الباهرة التى حققتها التجربة الأوربية ، و لم تراع الظروف الخاصة التى تتصف بها اقتصاديات هذه الدول، و بالتالى عدم ملائمة هذه المداخل للظروف و الخصائص الاقتصادية و السياسية للدول النامية.
- إن تحرير التجارة بين الدول النامية فى ظل أوضاعها الحالية لا تكفى وحدها لتحقيق درجة كبيرة من درجات التكامل الاقتصادي فى ظل غياب وفرة فى الانتاج و تنوعه فى جميع الدول النامية حتى يمكنها من زيادة نسبة التبادل التجارى بينها.

- يعود عدم نجاح معظم التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية كذلك و خصوصا فى إفريقيا على رغم من كونها المخرج المتفق عليه للخروج من دائرة التخلف إلى التنمية إلى غياب الآليات السليمة و الفاعلة و السياسات الرشيدة و الإدارة الدافعة لقيام التكتل .
- تأكيد دول المجلس على مدخل التكامل الانتاجي و المواطنة الاقتصادية الخليجية لتحقيق التكامل الاقتصادي و ذلك عن طريق التنسيق بين الأنشطة القطاعية بين الدول الأعضاء و محاولة منع الازدواجية فى المشروعات غير الضرورية ، و السعي لتحقيق تقسيم العمل و الانتاج .
- يعتمد العمل المشترك بين دول المجلس على إقامة وحدات انتاجية كبيرة ذات الاستخدام المكثف لرأس المال و التكنولوجية خاصة فى الصناعات الرئيسية و التى تمثل قاعدة الصناعة حتى تتمكن من الاستفادة من وفورات الانتاج و تخفيض تكاليف الانتاج و تحقيق الفائض الاقتصادي .
- الدور المحدود للقطاع الخاص فى عملية التكامل و الاندماج فى تجربة دول مجلس التعاون هي تجربة أحادية الجانب والتى طغى عليها الجانب الرسمي من طرف حكومات هذه الدول، إذ أن هذه التجربة لم تستند على المشاركات الشعبية و تفردت الحكومات الخليجية باتخاذ القرارات و تحديد أوجه التعاون و التحالف.

II – الإقتراحات:

- لنجاح التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية لا بد أولا من نبذ كل الخلافات السياسية الناشئة بين هذه الدول و عليها اتخاذ خطوات جادة نحو بناء المؤسسات الديموقراطية (خاصة ما تشهده الدول العربية اليوم من صراعات و حروب و خلافات سياسية أو ما يعرف بالربيع العربي) ، و ذلك باعتبارها الطريق السليم للوصول لى الاستقرار السياسي و صيانة المكاسب الاقتصادية.
- تنويع قاعدة الانتاج حيث مازالت العديد من الدول النامية تعتمد على انتاج الموارد الأولية و التجارة الخارجية، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية ، و قد أثقل هذا الوضع كاهلها بالديون الخارجية.
- زيادة معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق الأهداف الاقتصادية و تخفيض حالة الفقر ، مما يتعين عليها تحقيق معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي بمستوى 5 % على الأقل كتقدير سنوي ، الأمر الذى يتطلب تحقيق معدلا للاستثمار تفوق فى المتوسط 30% من إجمالي الناتج المحلي ، و هذا ما يتطلب بذل جهود كبيرة فى هذا المجال.
- التأكيد على أهمية دور التصنيع بوصفه أداة محركة للنمو و بالغة الأهمية بالنسبة للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي السريع للمنطقة، و التأكيد فى هذا المجال على تحقيق الإعتماد الذاتى .
- حث الحكومات على إقرار السياسات و التدابير الكفيلة بتحقيق مزيد من التعاون بين هذه الدول فى المجالين التكنولوجي و المالى ، و فى مجال العمالة و ذلك بغية الحصول على التدريب الفنى و التكنولوجى المطلوب و ذلك بمساعدة مراكز التنمية و منظمة الأمم المتحدة.

- ضرورة توفير المعلومات و البيانات الإحصائية المتخصصة المرتبطة خاصة بجوانب الانتاج و التسويق للشركات بالدول الأعضاء مثل الطاقات الانتاجية التصميمية المتاحة و درجات الانتفاع المتوقعة منها، حسب وحدات الانتاج و تجهيز الموارد الأولية و المساعدة حسب مواصفاتها و أنواعها و كمياتها و مصادر تجهيزها.
- إقامة البنية التحتية (الأساسية) ، إذ تعد الهياكل الارتكازية من الأسس التى يعتمدها البناء الاقتصادي و التى توفر فرص نموه وهي تشمل طرق النقل و وسائل المواصلات و الطاقة الكهربائية، و منشآت الموانئ و محطات السكك الحديدية ، و أنابيب نقل النفط و الغاز و المياه،...إلخ.
- زيادة تفعيل الاستثمارات البينية بين هذه الدول ، و ذلك بالعمل على جذب الفوائض المالية لاستثمارها فى المنطقة ، و تقديم القروض و المساعدات الفنية لها ، و تقليص الإجراءات الروتينية و البيروقراطية، وتقديم التسهيلات للمستثمرين وفق قوانين تشجيع الاستثمار لهذه الدول والتى توفر من خلالها المناخ الملائم لذلك .
- يعتبر تمويل المشروعات المشتركة من المشاكل الأساسية التى تعانى منها بعض هذه الدول، بينما تتوفر الوفرة المالية للبعض الآخر ، فلحل هذه المشكلة يمكن إقامة مؤسسات مالية مشتركة متخصصة تساهم فيها هذه الدول ، تقوم من خلالها بتمويل المشروعات ذات الأولوية، خاصة فى مجال الصناعات المحورية التى تحتاج إلى استثمارات لا يمكن للدولة منفردة أن توفرها.
- ضرورة عمل الدول النامية على توطيد مركزها التفاوضي مع الدول الصناعية للتوصل إلى شروط أفضل فيما يخص الحصول على الخبرة الفنية ، و التراخيص التى تشكل عوامل جوهرية فى مشروعاتها الاقتصادية .
- ضرورة تفعيل مدخل تحرير التجارة البينى بين هذه الدول ، و لن يتأتى ذلك إلا بزيادة حجم الانتاج و تنويع المنتجات التى تتأتى أساسا من خلال إقامة المشروعات المشتركة و استعمال التنسيق الواسع للسياسات الاقتصادية فى مختلف القطاعات الانتاجية ، مما يساعد على زيادة نسب التبادل التجاري بين هذه الدول و هو المدخل الأول و الأساسي للتكامل الاقتصادي.
- ضرورة تكليف العلماء المتخصصين فى الدول النامية فى المجالات التنمية و الاقتصاد الدولي و التكتلات الاقتصادية باقتراح نماذج لتحقيق و تفعيل التكامل ، إنطلاقا من خصوصيات تلك الدول المختلفة (السياسية ، و الاجتماعية و الاقتصادية ...) ، كما تأخذ فى الحسبان المتغيرات الدولية الراهنة ، ذات أهداف كمية واضحة و محددة زمنيا.

و هكذا ينبغى أن نشير فى الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد ، بل هناك جوانب أخرى تطرح إشكاليات لم يتناولها البحث ، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

- دور التكتلات الإقليمية بين الدول النامية فى تعزيز قدرتها التفاوضية مع مؤسسات العولمة.
- القطاع الخاص و دوره فى تنمية المشروعات المشتركة بين الدول النامية و تفيعل التكامل بينها.
- العولمة و الإقليمية : تحديات أم فرص .
- نموذج التكامل الإنمائي : مناهجه و آليات تطبيقه.

قائمـــــــة المراجع

I. المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1- أحمد الغندور ، التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1970

2- أحمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية (و شهرتها الجات) ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية، 2001.

3- أحمد جمال الدين موسى ، العلاقات الاقتصادية الدولية و نظريات التنمية ، المنصورة ، مكتبة الجلاء الجديدة ، 1999

4- أسامة المجدوب ، العولمة و الإقليمية " مستقبل العالم العربي فى التجارة الدولية "، الدار المصرية اللبنانية ، 2001

5- اسماعيل العربي، ، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، الطبعة 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ،سنة2006

6- اسماعيل معراف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، سنة 2012،

7- إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ،طبعة 1، الدار العربية للطباعة و النشر ،القاهرة ، 2002

8- إكرام عبد الرحيم ، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مدبولي، مصر، 2002

9- بثينة حسين عمارة، "العولمة وتحديات العصر", دار الأمين, الطبعة الأولى ، 2000

10- بدرية عبد الله العوضى ، دول مجلس التعاون الخليجى و مستويات العمل الدولية ، المجلس الوطنى للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، كانون الثانى ، 1985

11- بشار محمد الأسعد ، عقود الاستثمار فى العلاقات الدولية الخاصة : ماهيتها و القانون الواجب التضييق عليها – و وسائل تسوية منازعاتها، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2008

12- بشارة خضر ، أوربا و بلدان الخليج العربى : الشركاء الأباعد، ترجمة حسن عبد الكريم قيسى، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1، بيروت ، 1995

13- بلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964

14- بول كيركبراید، العولمة الضغوط الخارجية ، ترجمة رياض الأبرش، الطبعة 1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003،

15- التكامل الزراعي العربي، تجربة الماضى و نظرة للمستقبل، بحث للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 1992،

16- تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادي العربي ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،القاهرة ، 1972،

17- جمال الدين زروق ، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة، دراسات إقتصادية، الدائرة الاقتصادية و الفنية، صندوق النقد العربي، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2011

18- جون وليامسون ، التكامل النقدى العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة 3، 1986

19- حازم البيلاوي ، دور الدولة فى الاقتصاد ، دار الشروق،1999

20- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الفكر، طبعة1، عمان ،1992،

21- حسام عيسى، نقل التكنولوجيا : دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، دار المستقبل العربي ، 1987

22- حسن مرهج العماش، القطاع العام فى التنمية الإقليمية ، تجربة مشروعات التكامل فى المنطقة العربية _ فى التكامل الاقتصادي العربي : الواقع و الآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1999

23- حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية و التطبيق ،طبعة 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1998

24- حسين لطيف كاظم الزبيدى، العولمة و مستقبل الدور الاقتصادي للدولة فى العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، الطبعة 1، الإمارات العربية المتحدة، سنة2002

25- خالد محمد القاسمى ، آفاق التنمية و التكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية ، الطبعة الأولى ، دار الجليل للطباعة و النشر ، دمشق ، سنة 1988

26- رجب يحي حلمى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية ، دراسات قانونية، سياسية ،اقتصادية ،مكتبة دار العروبة، الكويت،1983

27- رشيد محمد المعراج و آخرون ، بحوث ندوة التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، فبراير 1987

28- رضا عبد السلام ، إنهيار العولمة (هل حقا يعيد التاريخ نفسه و تنهار العولمة المعاصرة كما إنهارت فى موجتها الأولى بالكساد العظيم)، المملكة المتحدة ، سنة 2012

29-سامى عفيفي، التجارة الخارجية بين التظير و التنظيم ، الطبعة 2 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1991

30- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، طبعة 4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003،

31-سعيد النجار، الإقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق, الطبعة 1، 1991

32- سميح مسعود برقاوي ، المشروعات العربية المشتركة الواقع و الآفاق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة1 ، بيروت ، 1988

33-سميح مسعود، العمل الاقتصادي العربي المشترك بين الطموح و الواقع، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1، بيروت ، 2001

34-سمير محمد عبد العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى إطار العولمة، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، 2001

35- السيد أحمد عبد الخالق ، الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية ، المنصورة ، مكتبة الجلاء ، 1998

36-السيد عبد المنعم المراكبي ، دول مجلس التعاون الخليجى : الفجوة بين إمكاناتها الاقتصادية و قدراتها السياسية و أثر ذلك على الأمن القومي العربي ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، طبعة 1

37- السيد عبد المولى ، التنمية الاقتصادية ، طبعة1 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1973 ،

38- السيسي صلاح الدين حسن ،قضايا اقتصادية معاصرة ،الإمارات العربية المتحدة،مكتبة دار الآداب،1998،

39-شفيق على ، مجلس التعاون الخليجى من منظور العلاقات الدولية ، بيروت دار النهضة العربية ، سنة 1989

40-شقير محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها و توقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول،بيروت، 1986

41-صلاح الدين حسين ، أبعاد التعاون الاقتصادي الخليجي ، طبعة 01 ، مركز البحوث و التنمية بجامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 1985

42- صلاح عباس ، العولمة و آثارها فى البطالة و الفقر التكنولوجي فى العالم الثالث ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، سنة 2006

43- عادل أحمد حشيش ، أسامة الفولى و آخرون ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 1998

44-عبد الأمير السعد ، العولمة و النظام الدولى الجديد ، سلسلة كتب المستقبل العربي (38)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2004

45-عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار و الرفض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي (24)، الطبعة 1، يناير 2003

46-عبد الرحمن يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، سنة 2000،

47-عبد الرشيد عبد الحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي و سبل مواجهتها ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، الطبعة 1، 2005

48-عبد العزيز سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى إطار العولمة ، طبعة 1 ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية ، 2001

49- عبد الغني عماد و آخرون ، الاقتصاديات العربية و تناقضات السوق و التنمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2003

50- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (اتجاهات حديثة فى التنمية) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003

51-عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الأطراف و التكامل الاقتصادي العربي ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، 1974

52- عبد الله الأشعل ، الإطار القانوني و السياسى لمجلس التعاون الخليجى ، الرياض ، 1983

53- عبد الله الصعيدي، تطور النظم الاقتصادي، مع الإشارة إلى مفهوم التنمية وبعض مشكلاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992

54-عبد الله القويز ، مجلس التعاون الخليجي و التكامل الاقتصادي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ، محاضرات الموسم الدبلوماسي ، الرياض ، 1986

55-عبد المطلب عبد الحميد ، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل فى الألفية الثالثة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003

56- عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، طبعة،2003

عبد المنعم السيد على ، الاقتصاد السياسي للمداخيل الإقليمية للتكامل الإقتصادي العربي ، عمان ، 1996

57-عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، سنة 1999

58- عبد المولى محمود، العالم الثالث و نمو التخلف ، نظريات ، وقائع ، آفاق ، الدار العربية ، ليبيا ، 1982،

59-عبد الهادى يموت، نجيب عيسى، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي- الدراسات الاقتصادية الجزء4 ، الطبعة1، بيروت ، سنة 1978

60- عبد الهادي يموت، مدخل إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، 1978
61- عماد الليثى ، بعد نصف قرن : التكامل الاقتصادي العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2003
62- عمر الحسن ، التكامل الاقتصادي الخليجى (آفاق و تحديات)، سلسلة دراسات اقتصادية 4 ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،2004
63-عمرو عبد الكريم ، فى قضايا العولمة : لإشكالات قرن قادم ، سما للنشر ، 1999
64-عمرو محيي الدين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية ، بيروت – لبنان
65- فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة ، الدار المصرية اللبنانية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، سنة 2004
66-فؤاد حمدى بسيسو ، التعاون الإنمائى بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجى (المنهاج المقترح و الأسس المضمونية و العملية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (6)
67- فؤاد مرسى ، فصول فى التكامل الاقتصادي العربي ، العربية للدراسات و النشر ، القاهرة
68-كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، القاهرة، 1984
69-كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافى مرزوق ، العولمة و مستقبل الصراع الاقتصادي ، الطبعة 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2009
70-محسن أحمد الخضيري، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2000 ،
71-محمد الأطرش ، تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001
72-محمد السيد سعيد، الكتل التجارية و انعكاساتها على الوطن العربي ، بحوث ندوة الوطن العربي و المتغيرات الدولية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 1991
73-محمد الطنطاوي الباز ، سهير معتوق ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، 1998
74-محمد توفيق صادق ، التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس السبعينات و آفاق المستقبل ، سلسلة دار المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1986
75-محمد توفيق صادق ، التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس فى السبعينات و آفاق المستقبل ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1986
76-محمد توفيق صادق ، محمد هشام خوجكية و آخرون ، بحوث ندوة التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون الخليجي، المعهد العربي للتخطيط بالإشتراك مع الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، دبي ، 14 – 16 فبراير 1988
77- محمد توفيق عبد المجيد ، العولمة و التكتلات الاقتصادية " إشكالية للتناقض أم للتظافر فى القرن الحادى و العشرين "، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، سنة 2013
78-محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي فى ظل النظام العالمي الجديد ، الطبعة 2، مركز الدراسات العربي – الأوربي، بيروت ، 1997
79- محمد حامد عبد الله ، الاقتصاد الاقليمي مع التطبيق على الدول النامية ، المملكة العربية السعودية ، جامعة الملك سعود ، سنة 1998
80-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 2005
81- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000
82-محمد عبد القادر حاتم : العولمة ما لها و ما عليها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2005
83-محمد لبيب شقير ، التكامل النقدي العربي ، ندوة متطلبات التكامل النقدي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986،
84-محمد محروسي إسماعيل،اقتصاديات الصناعة و التصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992
85- محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي : الأساس النظري و التجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، نوفمبر 1990
86-محمد محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 2000
87-محمد محمود الإمام ، الجوانب المؤسسية و الإدارية للتكامل الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 1998
88-محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة 1، بيروت، ديسمبر 2004
89- محمد محمود الإمام و آخرون ، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات و ضرورات التحقيق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001
90-محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972

91-محمود الطنطاوي ، سهير معتوق ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، سنة 1997
92-محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، سلسة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، أفريل 1979
93- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر، الطبعة 1، الأردن ، سنة 2007،
94-مرياتى محمد و آخرون ، التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل ، طبعة 1 ، دار الفارس للنشر و التوزيع ، عمان ، 2001
95-ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2003،
96-موريس شيف و آلن وينترز ، التكامل الإقليمى و التنمية ، ترجمة و تنفيذ كوميت للتصميم الفني ، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ، القاهرة، 2003.
97- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود حسن و محمود حامد محمود، (بتصرف)، دار المريخ ، السعودية ، 2006
98-نجيب بن عبد الله الشامسى، التكامل الاقتصادى (بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و دور قطاع النقل فيه)، إدارة البحوث و الدراسات، الرياض، 2009 ،
99-نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، سنة 2007
100- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتى ، آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية فى الاقتصاد العربي ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الطبعة 1، الأردن ، سنة 2010 .

ثانيا: الرسائل و الأطروحات

1- أحمد ياقوت ، تحليل عقبات التكامل الاقتصادي فى الدول النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 1974.
2- بالفاطمي عباس، التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (الواقع و التحديات)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2004.
3- دعد رفيق دلال ، دور مدخل الانتاج فى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، أطروحة دكتوراه فى الاقتصاد، بكلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية، سنة 1994
4- رفعت محمد الصغير أحمد محمد ، الآثار الاقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الاقتصادي للاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان ، مصر ، 2006.
5- سالم عبد الرحمن خوخي، ظاهرة التكتلات الاقتصادية و آثارها على الاقتصاد العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة الجزائر، 2000.
6- سلمى أحمد عبد داود، إمكانات التكامل الاقتصادي فى الدول الإسلامية و دورها فى التقدم التكنولوجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،سنة 2002.
7- طرفانى عتيقة، التكامل الاقتصادي حالة اتحاد المغرب العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1996
8- عادل مجيد عيدانى العادلي، تنمية التخلف فى البلدان النامية فى ظل العولمة الاقتصادية – تجارب لدول مختارة-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، الجامعة الأردنية، سنة 2010.
9- عبد الله موساوي، مكانة التجارة الخارجية في استراتيجية التنمية عرض حالة الجزائر خلال الفترة: 1989 – 1999، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2002.
10- عبد الوهاب الرميدى ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي فى الدول النامية (دراسة تجارب مختلفة)، أطروحة دكتوراه (منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2007.
11-عبد الوهاب الرميدى ، واقع الدول العربية فى ظل التكتلات الاقتصادية الراهنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، سنة 2001.
12-علاوي محمد لحسن ، دور منطقة التجارة العربية الحرة العربية الكبرى فى تحقيق تكامل اقتصادي عربي، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سطيف ، 2003

13- محي الدين حسين عبد الله الطائي، المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الإدارة الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، الأردن ،1996.

14-مدين جواد على، التنمية الاقتصادية العربية فى ظروف العولمة : الإمكانات و المحددات مع إشارة خاصة لسوريا ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سنة 2000.

15-نبيل مهدى الجنابي : واقع التجارة العربية و البينية و آفاقها ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة المستنصرية ،سنة 2002، العراق .

16-هشام محمد أحمد عمارة ، الإتجاهات الحديثة فى التكتلات الاقتصادية الشرق أوسطية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 2004.

17- وماحنوس فاطمة، مفهوم البلدان الأقل نموا فى العلاقات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق- بن عكنون-، جامعة الجزائر،سنة 2006.

ثالثا: الدوريات و الدراسات

1- إجلال راتب و آخرون ، أثر قيام السوق الأوروبية المشتركة على مصر و المنطقة العربية، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية ، مصر ، رقم 85 ، معهد التخطيط القومي ، 1994.

2- أحمد الكواز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،العدد 81 ، السنة الثامنة، مارس 2009.

3- أحمد الكواز ، مناطق التجارة الحرة ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية فى الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 92 ، أبريل / نيسان 2010

4- أحمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، واقع و اتجاه التجارة الخارجية السلعية فى دول مجلس التعاون الخليجى، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 43 ، خريف 2008

5- أحمد محمد فرج ، الآسيان و الآبيك ، خيارات الإقليمية و العالمية فى شرق آسيا ، السياسة الدولية ، العدد 116 ، القاهرة ، أبريل1994.

6- بول سترتين ،التكامل و الإعتماد المتبادل والعولمة ، مجلة التمويل والتنمية ، جوان 2001 ، المجلد 38 ، العدد 2

7- بول سترنين، التكامل و الاعتماد المتبادل والعولمة، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جويلية 2001.

8- التكامل الزراعي العربي، تجربة الماضى و نظرة للمستقبل، بحث للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر 1992.

9- ثريا حسن صديق، العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان ، دراسة قياسية ، دراسات اقتصادية، العدد 11 ، سنة 2005

10-جاسم الشريف ، (منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) ، مجلة معلومات دولية ، العدد 64 ، سنة 2000 .

11-جنز بارتلسون، ثلاثة مفاهيم للعولمة، ترجمة سعد زهران، مجلة الثقافة العالمية، العدد 106، الكويت، مايو 2001

12-جورج عابد، وعد لم يتحقق لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فى النمو و العولمة، مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2003.

13- الحجيلان جميل إبراهيم ، مجلس التعاون بعد ستة عشر عاما : مقومات البقاء و العطاء، مجلة التعاون ، السنة 13 ، العدد 47، مارس 1998

14- حسن علي خريوش، العولمة وإنعكاساتها على الأسواق المالية العربية (حالة الأردن) مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002.

15-حميد الجميلى، الاتحاد الاقتصادي و النقدى الأوروبي (الأبعاد و الانعكاسات عربيا)، مجلة الحكمة بغداد، العدد 11، السنة الثانية، 1999

16-خالد عبد الله ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية ، مجلة الإنماء و الإدارة، عمان،العدد 34، 1996.

17- خزعل الجاسم ، قضايا نفطية " الدخل و الفوائض المالية للدول العربية المنتجة للنفط " ، البيان ، العدد 3 ، ديسمبر 1981.

18-خواجكية محمد هشام ، تجربة التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، مجلة التعاون ، السنة 4 ، العدد 16 ، ديسمبر 1989

19-زايد عبيد الله الصباح ، اتحاد المغرب العربي : الطموح و الواقع ، المستقبل العربي ، العدد 236 ، تشرين الأول / أكتوبر 1998.

20-صهيب جاسم ،كتلة إقتصادية لشرق آسيا – قضايا دولية ، العدد 346 ، أفريل 1996

21-عبد الحميد براهمى ، أبعاد العالم العربي و آفاقه " ، مجلة شؤون اجتماعية ، جمعية الاجتماعيين بالشارقة ، العدد 36 ، شتاء 1992 / 1413

22-عبد الخالق عبد الله، العولمة جذورها و فروعها و كيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر ، المجلد 28 ، العدد1، 1998،

23-عبد الرحمان السحيبانى ، تحرير التبادل التجاري و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مجلة أوراق إقتصادية، سنة 1997 ،

24- عبد الرزاق فارس ، مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون فى ظل التحديات المعاصرة ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة التعاون العدد 60 ، ديسمبر 2004

25-عبد الصاحب العلوان ، قضايا التكامل الاقتصادي العربي و الأمن الغذائى : التطورات و التحديات و آفاق المستقبل ، المستقبل العربي ، العدد 267 ، آيار / مايو 2001

26- عبد العزيز الحمد العويشق ، التجارة البينية فى دول مجلس التعاون و تأثير قيام الاتحاد الجمركى على التبادل التجاري بينها ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة التعاون ، العدد 60 ، ديسمبر 2004

27-عبد العزيز حمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة من الحلم إلى الواقع ، مجلة التعاون ،الرياض، العدد 66 ، ديسمبر 2008

28-عبد الغني عماد ، التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة : أسباب التعثر و شروط الانطلاق ، مجلة المستقبل العربي، العدد 250، ديسمبر 1999.

29-عبد اللطيف الحمد ، الاستثمار متعدد الأطراف و التكامل الاقتصادي العربي ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، 1974

30- عبد اللطيف يوسف الحميد ، مجلس التعاون : التجربة و الدروس ، مجلة التعاون ، العدد 11 ، أوت 1988 ،

31-عبد الله القويز ، مجلس التعاون الخليجي و التكامل الاقتصادي ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ، محاضرات الموسم الدبلوماسي ، الرياض ، 1986

32-عبد الله حمد المعجل ، استراتيجية التنمية الصناعية فى منطقة الخليج العربي : الطموح و التحديات ، مجلة التعاون ، السنة 3 ، العدد 09 ، يناير 1988،

33-عبد الله فهد النفيسى ، (مجلس التعاون الخليجى : الإطار السياسى و الاستراتيجى) ، مجلة الخليج العربى ، العدد 1 سنة 1983

34-عثمان الحسن محمد نور ، القوى العاملة فى دول مجلس التعاون : الواقع و المستقبل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 24 ، العدد 1، ربيع 1996

35-عصام محمد محمد، السوق الافريقية المشتركة ، قضايا دولية ، العدد 2005 ، 1993

36-عطية حسين أفندى عطية ، مجلس التعاون و ظاهرة التكامل الدولى ، مجلة التعاون ، العدد 13 ، آذار / مارس 1989 ،

37- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07،سنة 2010.

38-قدي عبد المجيد، "العولمة وتحدياتها, الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث"، مجلة النائب، العدد الأول.

39- مايكل ديبلر ، (أوروبا مابعد التكامل) ، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 2 ، سنة 2004.

40-مجلس التعاون لدول الخليج ، الأمانة العامة ، بحوث مختارة من " ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1983

41- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (النظام الأساسى)، الأمانة العامة ، الطبعة 6 ، الرياض ، 1991

42- محمد خيرى الشيخ ، تحليل كفاءة التكامل الاقتصادى و الاستثمارى و التجاري لدول مجلس التعاون الخليجى ، مجلة التعاون ، الرياض، مملكة العربية السعودية ، العدد78 ، يناير 2013

43- محمد محمود الإمام ، التكامل الإقتصادي العربي بين العقدين ، المستقبل العربي ، العدد 138 ، أوت 1990.

44- محمد محمود الإمام ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مراجعة نقدية ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الخامسة ، العدد التاسع ، أغسطس 1990.

45- مصطفى سلامة حسين ، الجماعة الاقتصادية الافريقية ، دراسة قانونية، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، دار الأهرام ،القاهرة، العدد، 113، تموز 1993.

46- مصطفى عبد العزيز مرسى ، أجهزة إدارة التكامل فى التجمعات الإقليمية العربية ، مجلة التعاون ، العدد 16 ، ديسمبر 1989.

47- منى قاسم ، أهم التحديات التى تواجه الاتحاد الاقتصادي و النقدي الأوروبي و عملته اليورو ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، القاهرة ، العدد الأول ، سنة 1999.

48- المنيف ، ماجد عبد الله ، السوق النفطية : دروس الماضى و تحديات المستقبل ، النفط و التعاون العربي ، المجلد 19 ، العدد 69 ، 1994

49- ناظم عبد الواحد جاسور ، الوحدة الأوربية و الوحدة العربية – الواقع و التوقعات – مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد 13 ، السنة الثالثة، سنة 2000.

50- نبيل شبيب ، موقع اتفاقيتي نافتا و أبيك فى حرب المواقع التجارية ، قضايا دولية ، العدد 205 ، 1993.

51- نوازد عبد الرحمان الهيثى ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى تحقيق الشراكة العالمية فى التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013

52- هلال بن سعود بن حمد أمبو سعيدى ، الأمن الغذائى فى دول مجلس التعاون بين الواقع و الطموح ، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجلة التعاون ، العدد81، أكتوبر 2013، الرياض المملكة العربية السعودي

رابعا: المؤتمرات و الندوات

1- بريهمى فارس كريم ، تفعيل التعاون الاقتصادي العربي " ضرورة حتمية فى ظل الترتيبات التجارية الدولية ، المؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال فى ظل عالم متغير ، جامعة العلوم التطبيقية الأهلية ، عمان ، 22 – 24 /07 / 2003 .

2- جمال الدين زروق ، مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة، دراسات إقتصادية، الدائرة الاقتصادية و الفنية، صندوق النقد العربي، أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2011 .

3- راجان غوفيل ، دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة التكامل الاقتصادي العربي) ، صندوق النقد العربي ، وقائع الندوة المنعقدة فى 23 فبراير 2005 ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة

4- رشيد محمد المعراج و آخرون ، بحوث ندوة التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون الخليجى ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، فبراير 1987

5- عبد الله بن عبد الله العبيد ، السياسات الزراعية المشتركة للتجمعات الإقليمية " تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية " ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل حول متطلبات تهيئة السياسات الزراعية فى للدول العربية لإقامة الاتحاد الجمركي العربي ، عمان المملكة الأردنية الهاشمية ، 29- 31 ديسمبر 2007,

6- عبد المنعم السيد على ، إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، بحوث مختارة من (ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ، جامعة الملك سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت و الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ، 18- 20 ديسمبر 1983

7- فايز إبراهيم الحبيب ، " الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات فى تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون الخليجى "، ورقة قدمت إلى ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجى ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 17-20 ديسمبر 1983

8- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، العمل الإقتصادي العربي (العمل الاقتصادي فى دول مجلس التعاون الخليج العربية أنموذجا) ، إدارة البحوث و الدراسات ، الرياض ، 2009

9- محمد توفيق صادق ، محمد هشام خوجكية و آخرون ، بحوث ندوة التخطيط التكاملى بين دول مجلس التعاون الخليجي، المعهد العربي للتخطيط بالإشتراك مع الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، دبي ، 14 – 16 فبراير 1988

خامسا: التقارير

1- إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، دول مجلس التعاون الخليجى (تعظيم النتائج الاقتصادية فى إقتصاد عالمى يسوده عدم اليقين) ، صندوق النقد الدولى ، 2011

2- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة الاتفاقية العامة للتجارة و التعرفة " الجات " و انعكاساته على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، صناعة البتروكيماويات ، مارس 1997

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 .

4- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام) ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، ديسمبر 2012

5- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية لسنة 2002 ،

6- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مجال الطاقة (2002- 2010) ، الرياض، سنة 2010

7- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء،" دول مجلس التعاون: لمحة إحصائية "، العدد العشرون ، سنة 2012

8- الأمانة العامة لمجلس التعاون ، النشرة الإحصائية ، سنة 2007

9- الأمانة العامة لمجلس التعاون ، النشرة الإحصائية ، لسنة 2012

10-الأنكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي، سنة 2010

11-التقرير الاقتصادى العربي الموحد ، صندوق النقد العربي ة آخرون ، أبو ظبي ، 1988 ،

12- التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011 ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة) ، تركيا

13- التقرير الاقتصادي العربى الموحد سنة 2010 ، صندوق النقد العربى ، الإمارات العربية المتحدة ،

14-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، التعاون من أجل التنمية و السلام ، إدراة البحوث و الدراسات ، الرياض ، 2006

15-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، النشرة الاقتصادية ، العدد 15 ، سنة 2000

16- صندوق النقد الدولي ، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية ، آفاق الاقتصاد العالمي (الاسكان و الدورة الاقتصادية) ابريل 2010 ،

17- صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد لسنة 2012

18-صندوق النقد العربي ، التكتلات الاقتصادية الدولية (معالمها ، دورها و مستقبلها) ، أبو ظبي 1993 .

19-صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2004

20-لأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، إنجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون فى مجال التكامل النقدي 2002-2010 ، الرياض ، سنة 2010 ،

21- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، التنويع الاقتصادي فى البلدان المنتجة للنفط حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجى) ، الأمم المتحدة نيويورك ، 2001 .

22-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، ، لمحة إحصائية ، مركز المعلومات – إدارة الإحصاء ، سنة 2008
23-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، إدارة التخطيط و التنمية ، إستراتيجية التنمية الشاملة المطورة (بعيدة المدى لدول مجلس التعاون الخليج العربية " 2010- 2025 ") ، الرياض ، سنة 2011
24-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، السوق الخليجية المشتركة (حقائق و أرقام) ، قطاع شؤون المعلومات – إدارة الإحصاء ، ديسمبر 2012 ،
25-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، النشرة الإحصائية ، قطاع شؤون المعلومات ، إدارة الإحصاء ، العدد التاسع عشر ، سنة 2011
26-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون لمحة إحصائية ، قطاع شؤون المعلومات إدارة الاحصاء ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012
27-مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أهداف و سياسات خطط التنمية : الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية – السياسة الزراعية المشتركة ، الأمانة العامة ، الرياض ، سنة 1996
28-مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات فى دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013
29-مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة و الإنجاز، مركز المعلومات ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، 2009
30-معهد الكويت للأبحاث العلمية ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا ، ندوة " حول تطبيق العلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية " ، مايو 1987
31-منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقرير السنوي لسنة2010 ،
32-وليد بن نعمة الهزاع ، مفهوم التكامل الاقتصادي و تحرير حركة التجارة الدولية (التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون فى ظل التكامل الاقتصادي)، تقرير صادر عن هيئة الشؤون الاقتصادية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، العدد 56 ، نوفمبر 2012

سادسا: المواقع الإلكترونية

http : // www.commerce.gov.sa/circular/ 36doc
http : www.alkhaleej.co.ae/ study_center/ undex.html-
http ://www.anf.org.ae
http : // www.alkhaleej.co.ae / study.center/undex.html.12k
http.www web2 ahram.org.eg
http.www.angel five.com
http/ www.al shirzi.com
http//www.aloufok.net/plan.php3.
http//www.lemenncier.bwm.mediasoft.com/article.php
http:// sites.gcc- sg.org/statistics/files/1327735124
http://donnees.banquemondiale .org/indicateur .
http://library.gcc-sg.org/arabic
http://www.amf.org.ae/arabic/storage/other/economic.pdf
http://www.dfait-maeci.gc.ca/naf
http://www.gcc-sg.org/Achiev/chapt8.html
sit www.gtab.agencon.purdur.edu
www.aseanec.org
www.dfait-maeci.gc.ca/nafta-alena/nafta5-section05.Fr.asp
www.library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ Arabicpublish.html
www.oapecorg.org/ar/statistics

II. المراجع باللغة الأجنبية :

a.les livres

1- Antoine Bouet, la protectionniseme analyse économique, (collection Dirigèe par lionel fontagné),san date.
2- Bertrand Blancheton, La Mondialisation " Principes , Histoire et perspective ", Editions De boeck Université, Bruxelles, 2009.
3- Blomstrom , M and Kokko , (Regional integration and foreign direct investesment) , Stokholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden , 2003
4- BOUADAM. K ,Problématique de la privatization dans le monde avec etude du cas algérien , l'egypte contemporain, n 487, 2008
5- Boue.A, Le protectionnisme :Analyse économique , Paris, Vuibert, 1998
6- Chenery H.B. and L.Taylor, Development Patterns Among Countries and Over Time , Review of Economics & Statistics , November, 1968
7- Coats J . and M , M acmillan " Strategers and Policies for the Development of the Capital Goods Sector in the Arab World " , UNIDO Sectoral Working Paper Series No , 58 June 1987
8- DEVAUX,Pascal,Diversification économique dans le Golfe: une dynamique à confirmer,Apicorp, Juillet 2013
9- DUMORTIER,Brigitte,Développement économique et contournement du droit:les zones franches de la rive arabe du golfe,Annales-de-gégraphie ,(n°658), 6/2007
10- DWIGHT, Perkins, RADELET, Steven et LINDAUER, David , Economie du Développement, la 6ème édition par BARON Bruno, Edition Boeck, Bruxelles,2008 ,
11- Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee , (how does foreign Direct Investisment Affect Growth ?), journal of international Economics, june1998
12- F. Gauthier, Relation économiques internationales, Ed P.U de laval ,Canada, 1992
13- F.Machlub, A History of thought on economic integration , Macmillan , London , 1977.
14- Fredéric Teulon , La nouvelle économie mondiale, (PresseUniversitaires de France), 6eme ed. 2008
15- Government Of Egypt, Ministry: Of Trad and Supply, Final report: Strategy for regional economic integration , September 1998
16- HUWART, Jean-Yves et LOIC, Verdier, La mondialisation favorise-t-elle le développement ?, dans La mondialisation économique: Origines et conséquences ,Edition OCDE , 2012,
17- Jean – Louis Reiffers, la mediterranée aux Portes de l'an 2000, économica, Paris, 1997
18- les industries chimiques , Nations Unies , departemement des affaires économiques et sociales .serie programmation et planification industrielle, N 1 , New York , 1967
19- Linder .P.H & Paugel.T, Economie international , Paris, Economica,1997
20- M.Bye et G.D de Bernis, Relation économiques international : Echanges internationaux, Paris, Ed P.U.F . 1997
21- Yadwiga Forowicz, Economic International a l'eure des grandes transformation ,Beau chemin , canada, 1998
22- Miles Kahler , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC : BrookingsInstitution , 1995
23- P.Maillet et Rollet , L'intégration économique européenne , Théorie et pratique, Ed Nathan , Paris , 1988
24- Pierre Paul Proulx, "la mondialisation de l'économie et le rôle de l'état in c'ordination",in François Crépeau, mondialisation des changes et fonction de établissement emmielle brugtant, sia, 1997.
25- R.lipsey, the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(combridge, MA: NBER,2000.Micheal P Todaro , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman , 1994
26- Reymond .R, les relations économiques internationales, 3eme édition, REVUE BANQUE ,sans date.
27- UCIEF Abdelouahab,Transfert de téchnologie et intégration régionale dans la zone Euro-Méditerraneenne,Actes de la conférence organisée à Marsseille Editions de l'aube; le 24-25 mars 2011

B . Les rapports

1- CNUCED : Problemes actuels d'integration économique , O. N . U . New York 1971.
2- **comessa annual report 2009 .**
3- UNCTAD .world investment report 2008 .
4- UNCTAD .world investment report 2010,
5- World Bank , World Development Report 1998/1999 : knowledge for Development Washington , DC : Oxford University Press , 1999 .
6- World Trade Organisation, Annual, Repport, Jenneva, 2008.

C. les thèses

1- ADEDZE Doglan, Transfert de technologie et croissance économique, Master de recherche, Université de Lomé , 2012
2- TAMANI Fadhila, Intégration économique régionale au Maghreb: enjeux ,contraintes et perspectives, Mémoire magistère en sciences économiques, Université de Tizi-Ouzou, 2012

D. les revues

1- Padma Mallam Play et autre, l'investissement direct étranger dans les Pays en développement, finance et développement, FMI, Volume 36, n°1, mars 1999
2- Rynoud .R, Les relations économiques et monétaires internationales Paris,3eme édition, REVUE BANQUE ,sans date
3- CATIN Maurice, GHIO Stéphane et VANHUFFEL Cristophe, Intégration, investissement direct étrangères et concentration spatiale dans les pays en développement, Revue Région et développement, n°13 , 2001

ملخص الدراسة :

يتميز العصر الحالى ببروز عدة ظواهر فى العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد تزايد الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية كما تضاعفت التحديات التى تفرضها العولمة و التى أصبح لها دورا بارزا و مؤثرا فى حركة الاقتصاد العالمى، و لذلك فقد أصبح من المسلم به أن التكامل الاقتصادي هو الأسلوب الأمثل للدول المتقدمة و النامية على حد السواء، للاستمرار فى هذا العالم الذى لم يعد فيه مكان للكايانات الصغيرة المنفردة .

لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهم المداخل و الآليات المعتمدة لتفعيل التكامل الاقتصادي الإقليمي و الذى يتم أساسا بين مجموعة من الدول تربطها ظروفا متشابهة سواء من ناحية الانتاج أو الموقع الجغرافي أو التقارب السياسي و هذا بهدف تحقيق التخصص فى فروع الانتاج التى تتميز فيها بكفاءة أكبر ومن ثم إمكانية تحقيق الحجم الأمثل الذى يصاحبه تخفيض فى تكاليف الانتاج و ذلك عن طريق فتح الأسواق فى هذه الدول، و إن كانت هذه الأهداف تعتبر من أهم أهداف التكامل الاقتصادي فى الدول المتقدمة، فإن التكامل الاقتصادي فى الدول النامية بالإضافة إلى ذلك يعتبر أسلوبا فاعلا لدفع عملية التنمية الاقتصادية فى هذه الدول من جهة و ضرورة حتمية تفرضها تحديات العولمة للاندماج فى الاقتصاد العالمي من جهة أخرى .

لذلك فقد بدأت الدول النامية و التى منها الدول العربية و دول المجلس التعاون الخليجى خاصة تسعى للبحث عن صيغ عملية للتفعيل تكاملها الاقتصادي بما يمكنها من التعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة – بل و المسيطرة – على إدارة تفاعلات الاقتصاد العالمي فى المرحلة الحالية، و تعتبر هذه التجربة من أهم نماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي بالنسبة للدول النامية .و عليه فقد تعددت صيغ و آليات التكامل الاقتصادي حسب طبيعة الأهداف و الوسائل و الأدوات المستخدمة فيه و تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي و درجة التطور للمجموعة المتكاملة، و ما خلصت إليه هذه الدراسة أن ما يصلح للدول الرأسمالية المتقدمة قد لا يلائم الدول النامية عامة و العربية منها خاصة، حيث أن الهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي فى الدول الرأسمالية هو إحداث نمو اقتصادي عن طريق تحرير التبادل التجاري بين الدول المتكاملة و هذا الهدف لا يمكن تحقيقه فى الدول النامية كونها لا تملك أجهزة انتاجية متقدمة و بالتالى لا يمكن تحرير التبادل التجارى ما لم يتم خلق و تطوير الجهاز الانتاجي أولا. لذلك فلا بد أن تسعى لخلق الانتاج ثم توسيعه و تنويعه و أخيرا زيادة حجم التبادل التجاري لهذه الدول، لذلك و نظرا لاختلاف هياكل و بنية اقتصاديات الدول النامية عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة فإن المداخل الرئيسية للتكامل الاقتصادي ينبغى أن لا تركز على تحرير التجارة بقدر تركيزها على أسلوب التكامل الانتاجي و القطاعي و تطويره نظرا لما يلعبه من دور أساسي فى توسيع شبكة التعاملات الاقتصادية و التجارية و التنموية للدول المتكاملة .

الكلمات المفتاحية : التكامل الاقتصادي، الدول النامية، التنمية الاقتصادية، العولمة، التحرير التجاري، التكامل الانتاجي

Résumé :

L'ère actuelle est caractérisée par l'émergence de plusieurs phénomènes dans les relations économiques internationales , ce qu'ils font augmenter la tendance vers la libéralisation du commerce mondial, et doubler les défis posés par la mondialisation qu'elle a un rôle important et influent dans le mouvement de l'économie mondiale. Donc il est reconnu que l'intégration économique est le meilleur moyen aux pays développés et en développement pour continuer dans ce monde qui n'est plus un lieu pour les petites entités individualisées.

Pour autant, cette étude est venue pour clarifier les entrées principales et les mécanismes adoptés pour activer l'intégration économique régionale, qui se passe entre le groupe d'Etats liés par des circonstances similaires à la fois en terme de la production ou la localisation géographique ou le rapprochement politique. C'est dans le but de parvenir à une spécialisation dans les branches de la production, qui se caractérise par une compétence et par là atteint la taille optimale. Cela permet une réduction des coûts de la production à travers l'ouverture des marchés dans ces pays

Si ces objectifs sont considérés comme étant les objectifs les plus notables de l'intégration économique dans les pays développés. Les pays en développement sont considérés comme acteur principal avançant le processus de développement économique d'une part, et une nécessitée imposée par les défis de la mondialisation pour s'intégrer dans l'économie mondiale d'une autre part.

Alors, les pays en développement notamment les pays arabes et les Etas du Golfe ont commencé à chercher des processus d'activation de l'intégration économique qu'ils puissent agir face aux blocs économiques d'une influence majeure voire dominante pour gérer les interactions de l'économie mondiale au stade actuel. cette expérience représente le plus important des modèles de l'intégration économique et mondiale à propos des pays en développement. Par conséquent, des formats et des mécanismes d'intégration économique se multiplient en prenant compte la nature du système économique et le degré de sophistication du groupe intégré et à partir de cette étude, on conclut que ce qui est faisable pour les pays capitalistes peut ou pas être propice pour les pays en développement et en particulier les pays arabes.

En sachant que l'objectif principal de l'intégration économique dans les pays capitalistes et d'apporter de la croissance économique par la libéralisation d'échange commerciale entre les pays intégrés. Cet objectif ne peut se réaliser dans les pays en développement parce qu'il ne possède pas les dispositifs de productivités avancées. Donc on ne peut libérer l'échange commerciale sauf si c'est pour créer et développer le système de production prioritairement.

C'est pour cela on doit s'efforcer de créer une production, de l'élargir puis de la diversifier, enfin augmenter le volume d'échange commerciale de ces pays, étant donné des différents charpentes et de la structure des économies des pays en développement que dans les pays développés. Les entrées principales de l'intégration économique ne doit pas se concentrer sur la libéralisation du commerce que de se concentrer sur la méthode d'intégration sectorielle et productive, ainsi que l'incarnation de l'entrée de la citoyenneté économique grâce à son rôle principal qu'elle joue dans l'élargissement du réseau de transactions économiques et commerciales des pays intégrés.

Mots clés: l'intégration économique, les pays en développement, le développement économique, la mondialisation, la libéralisation des échanges, l'intégration productive

Abstract :

The current era is characterized by the emergence of several phenomena in international economic relations. The challenges posed by globalizations are doubled. Thus, it has a huge impact and an influential role on the movement of global economy. So, it became recognized that economic integration is the best way for developed and developing states; to continue in a world which is no lager a place for small organizations.

There for, this study was made to clarify the main entrances and the mechanisms adopted to activate the regional economic integration. The latter is achieved by linking a group of states linked by similar circumstances both in terms of production geographic location or political rapprochement. This is in order to achieve specialization in production branches, that is characterized by more efficiency and there fore a achieving the optimum size . The will reduce the costs of production. Via opening markets in these countries. If these objectives are considered the most important goals of economic integration in the developed countries , the economic integration in developing countries as well is considered a method to push the process of economic development in these countries .

on the other hand it is a necessity imposed by the challenges of globalization to integrate into the global economy _ so the developing countries among which the Arab states and GCC in particular seek and search for formulas process to activate the economic integration so that they can dead with the economic influencing major blocs _ and even the dominant –to manage the interactions of the global economy at the current stage this experience is considered the most important model of regional economic integration for developing countries .

the formats and mechanisms of economic integration are numerous and that's according to the nature and the means and tools used in it , depending on the nature of the economic system and the degree of sophistication of the integrated group . As a conclusion for this study what works for the capitalist advanced states may not fit the developing countries in general , and especially Arab ones where the primary goal of economic integration in the capitalist countries is to bring about economic growth by liberalizing trade between the integrated countries.

This goal may not be achieved in the developing countries because they do not have advanced devices for productivity and there for can not free the trade exchange unless developed system of production is created. Therefore we must strive to create production then expand, deversify,and finally increase the volume of trade for these countries. So according to the differences in structures and structures of economy of the developing countries than in the developed countries. The main entrances to the economic integration should not focus on trade liberalization as much the focus on production method, integration and sectoral development as well as the embodiment of the iterance to the economic citizenship because of the essential role played in expanding network of economic transactions, commercial, and integrated development of the countries.

Key words: economic integration, developing countries, economic development, globalization, trade liberalization, production integration,